العتبة العلوية المقدسة
مكتبة الروضة الحيدرية
الرسائل الجامعية ـ ١٧

أُسُس بناء الدّولة الإسلاميّة
في فكر الإمام علي عليه السلام

علي سعد توما عدوة

النجف الأشرف عاصمة الثقافة الإسلامية ٢٠١٢م

العتبة العلوية المقدسة

مكتبة الروضة الحيدرية

الرسائل الجامعية ـ ١٧

أسس بناء الدولة الإسلامية

في فكر الإمام علي (عليه السلام)

علي سعد تومان عدوة

النجف الأشرف عاصمة الثقافة الإسلامية ٢٠١٢م

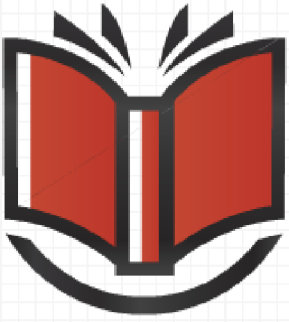
مکتبة نرجس PDF
www.narjes-library.blogspot.com

أسس بناء الدولة الإسلامية في فكر الإمام علي (عليه السلام)

■ الناشر: العتبة العلوية المقدسة

■ المؤلف: علي سعد تومان عدوة

■ الإخراج الفني: محمد حمدان

■ عدد النسخ: ١٠٠٠ نسخة

■ سنة الطبع: ٢٠١١م / ١٤٣٢هـ

العتبة العلوية المقدسة، العراق . النجف الأشرف

هاتف: ٠٧٨٠٢٣٣٧٢٧٧ (٠٠٩٦٤)

تتبنّى «مكتبة الروضة الحيدرية»

بالتعاون مع وزارة الثقافة الإيرانية

إصدار سلسلة الرسائل الجامعية

استعداداً للنجف عاصمة الثقافة الإسلامية عام ٢٠١٢م

وتقديراً ودعماً لجهود الباحثين، والمكتبة إذ تنشر هذه السلسلة

لا تتبنى الآراء المطروحة فيها بالضرورة

أسس بناء الدولة الإسلامية

في فكر الإمام علي عليه السلام

أسس بناء الدولة الإسلامية

في فكر الإمام علي عليه السلام

علي سعد تومان عدوة

دار المحجة البيضاء

١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الأنام محمد ﷺ معلم البشرية ومنقذها من الظلمات إلى النور وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين.

ليس من السهل الكتابة عن الإمام عليّ عليه السلام ودوره الفكري في ترسيخ أسس بناء الدولة الإسلامية، على الرغم من أن الكتّاب والباحثين قد أغنوا المكتبات العامة والخاصة بكتاباتهم في الموضوع، لكن الدافع الذاتي حفزني على البحث والدراسة فيه لأهميته التي تأخذ ثلاث اتجاهات على الأقل وهي:

أولاً: على مستوى الدولة الإسلامية وأسسها المادية والمعنوية.

ثانياً: ما يتعلق بشخصية الإمام عليّ عليه السلام الذي كانت له الريادة والسبق في العمل ليس على مستوى الساحة الإسلامية بل تعداه إلى المساهمة في بناء الحياة الإنسانية بشتى جوانبها الفكرية والحضارية.

ثالثاً: إن العطاء الفكري والجهادي الثري منذ بداية حياته إلى يوم استشهاده عليه السلام لم يكن اعتيادياً، لذا جعل من الصعب على الباحثين أن يتوقفوا عند حدٍّ معين في بحثهم، أي إن باب الدراسة والبحث تظل مفتوحة للنهل من ذلك العطاء.

هذا من جانب أما من جانبٍ آخر كان لافتقار مكتبة الدراسات

العليا في كلية الآداب لأطاريح أو رسائل جامعية عن شخصية الإمام علي عليه السلام فقد دفعني هذا الحافز العلمي أكثر إلى هذا المشروع، وفي تقديري أن تكون الدراسة تشمل جانباً واحداً أو جانبين على الأكثر، ولكن إصرار اللجنة العلمية على هذا الموضوع كان أكبر من طموحي فجعل الدراسة تشمل أغلب الأسس الفكرية للإمام علي عليه السلام إذا لم نقل جميعها، وعلى الرغم أن الموضوع أقرّ على النحو الآتي (**أسس بناء الدولة الإسلامية في فكر الإمام علي عليه السلام**)، فقد شرعت مع أستاذي المشرف في وضع خطة، التي تميزت بالشمولية، وقد توزعت فيها الدراسة على أربعة فصول: زيادة على المقدمة والخاتمة، تقدمها تمهيد شمل مباحث **أولها**: مفهوم الدولة والحكم عند العرب، **وثانيها**: تناول الدولة الرسول صلى الله عليه وآله في المدينة، **وثالثها**: بُحث فيه مفهوم المسلمين للحكم، **ورابعها**: وضح فيه مفهوم الخلافة والإمامة، **وخامسها**: درس فيه بيئة الإمام علي عليه السلام ومؤهلاته.

واختص الفصل الأول لدراسة الأسس الفكرية والسياسية عند الإمام علي عليه السلام وجاء في مبحثين هما: **المبحث الأول**: الأساس الفكري عند الإمام علي عليه السلام وتناولت فيه دراسة بعض النظم الفكرية مثل الكتابة وعلم النحو وجمع القرآن والتدوين وعلم التنزيل وعلم القراءات على سبيل الإيجاز.

أمّا المبحث الثاني: فقد شمل أسس الفكر السياسي عند الإمام علي عليه السلام، وكانت مباحثه الفرعية تبدأ بدراسة الأوضاع السياسية منذ وفاة الرسول صلى الله عليه وآله سنة ١١هـ/ ٦٣٢م، حتى بيعة الإمام علي عليه السلام في سنة ٣٥هـ/ ٦٥٥م، ومن ثم دراسة بيعة الإمام علي عليه السلام في مبحثٍ آخر، وبعد ذلك جاءت دراسة المفهوم الفكري عند الإمام علي عليه السلام لمنصب الخلافة، ثم ناقشنا سياسية الإمام علي عليه السلام عند توليه الإمامة أو الخلافة، وفي الفقرة الأخيرة من المبحث الثاني للفصل الأول درست المعارضة السياسية في

فكر الإمام علي عليه السلام وقسم بطبيعته على عدة فقرات بحثية تناولت عهد الخلفاء الراشدين من سنة (١١هـ/ ٦٥٥م ـ إلى ٤٠ هـ/ ٦٦٠م)، حيث اتّخذت المعارضة في هذا العهد أسلوبين: **الأول** المعارضة السلمية، **والثاني**: المعارضة العسكرية أما الأسلوب الثاني الذي تناول الأسس الفكرية العسكرية عند الإمام علي عليه السلام، وقسم على ثلاثة مباحث حسب تسلسلها العلمي والموضوعي، تقدمها **المبحث الأول** لدراسة البعد التعبوي في فكر الإمام عليه السلام وثم **المبحث الثاني** لدراسة البعد الروحي (الديني) عند الإمام علي عليه السلام فيما جاء **المبحث الثالث** لتناول البعد الإنساني.

أمّا الفصل الثالث فقد اختص في دراسة أساسين مهمين هما: المالي والاجتماعي واقتضت الدراسة أن يقسم على مبحثين رئيسين هما: الأساس المالي في **المبحث الأول**: وتناول المبحث الثاني الأساس الاجتماعي، وقسم على مباحث فرعية أيضاً في حين كان الفصل الرابع بعنوان الأسس الإدارية والقضائية في فكر الإمام علي عليه السلام وتفرع على ثلاثة مباحث: هي الأساس الإداري **والمبحث الثاني** الأساس القضائي، أما **المبحث الثالث** فقد بحث فيه الأنظمة المساعدة على تحقيق العدالة مثل (المظالم، الحسبة، الشرطة)، وقد ختمت هذه الفصول بخاتمة ذكرت فيها أهم نتائج البحث، تلتها قائمة بأسماء مصادر الرسالة ومراجعها.

وتنوعت مصادر البحث بحسب مقدار خدمتها للدراسة فمنها ما كان شاملاً ومنها ما تميز بالتخصص، ولكن بصورة عامة فإن الأولوية كانت لكتاب الله العزيز (القرآن الكريم) وكتب التفسير والحديث التي وردت في طيّات الدراسة، أمّا المصادر التاريخية: فقد كان لكتاب الجمل وصفين والنهروان لأبي مخنف لوط بن يحيى الأزدي (ت١٥٧هـ ـ ٧٧٣م) ولقرب مدته التاريخية من الأحداث وغزارة مادته، وكتاب الخراج لأبي يوسف القاضي (ت١٨٢هـ ـ ٧٩٨م) الذي جاء مختصاً بالجانب المالي؛ لكن

هناك نصوصاً كثيرة تخدم الدراسة في جوانب أخرى أمّا كتاب وقعة صفين لنصر بن مزاحم المنقري (ت٢١٢هـ ـ ٨٢٧م) فعلى الرغم من تخصصه في الجانب العسكري لوقعة صفين خاصة، إلا أن متابعته الدقيقة للوقائع العسكرية والكتب والمراسلات والخطابات بين الإمام علي عليه السلام ومعاوية والقادة الآخرين من الجيشين أظهرت الجانب السياسي في تلك الحقبة أيضاً..

وحفظت كتب السيرة النبوية مادة تاريخية وأدبية كبيرة لا يمكن الاستغناء عنها في مثل هكذا دراسات، مثل كتاب السيرة النبوية لابن هشام (ت٢١٣هـ/ ٨٢٨م)، ومن الكتب التاريخية التي أغنت الدراسة بالمعلومات التاريخية المتنوعة كتاب المعيار والموازنة لأبي جعفر الإسكافي (ت٢٢٠هـ/ ٨٣٥م)، ورفد كتاب التاريخ لليعقوبي (ت نحو ٢٩٢هـ/ ٩٠٤م)، الدراسة بمعلوماته القيمة، وتناولت أيضاً كتاب الأمالي للشيخ المفيد (ت٤١٣هـ/ ١٠٢٢م)، وعلى الرغم من الصبغة الفقهية للكتاب لكنه ثري بمضامينه التاريخية المتنوعة، وكان لكتاب الأحكام السلطانية للماوردي (ت٤٥٠هـ/ ١٠٥٨م)، أهمية في إتحاف الرسالة بمعلومات لأغلب الجوانب فيها، أما كتاب الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد للشيخ محمد بن الحسن الطوسي (ت٤٦٠هـ/ ١٠٦٧م)، فقد رفد مباحث الرسالة بمعلومات قيمة.

وقد غطى كتاب شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد المعتزلي (ت٦٥٦هـ/ ١٢٥٨م)، مساحة واسعة من الدراسة لشموله على مادة تاريخية قيمة، اختصت بدراسة سيرة الإمام علي عليه السلام بمختلف أوجهها، ومن المصادر الأخرى كتاب أخبار القضاة لوكيع بن محمد بن خلف بن حبان (ت٣٠٦هـ/ ٩١٨م) وكتاب كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال للمتقي الهندي (ت٩٧٥هـ ـ ١٥٥٠م) ومصادر أخرى كثيرة أدرجت في قائمة المصادر.

أمّا المراجع التي قوّت المصادر التاريخية في البحث والتحليل عن النصوص والأحداث الإسلامية، منها كتاب الإمام علي عليه السلام سيرة وجهاد للمفكر الإسلامي محمد باقر الصدر، وكتاب عبقرية الإمام علي عليه السلام لعباس محمود العقاد، وكتاب الإمام علي عليه السلام روح الإسلام الخالد للدكتور حسن عيسى الحكيم التي أسهمت معلوماته في إغناء الرسالة وتقويتها، ومن المراجع التي تناولتها كتاب إبراهيم بيضون (من دولة عمر إلى دولة عبد الملك) والذي تميز بالتحليل السياسي للنصوص الإسلامية خدمة للحقيقة التاريخية، وغيرها من المراجع.

التمهيد

١ ـ مفهوم الدولة والحكم عند العرب:

إن أي تجمع بشري يحتاج إلى ضوابط تنظم حياته الخاصة والعامة، وهذا التجمع الذي نستطيع أن نقول بأنه حتمي ولا بدّ منه لمواجهة التحديات الطبيعية من أجل البقاء والمحافظة على النوع على أقل تقدير، لذا فإن «الاجتماع الإنساني هو عمران العالم ضروري... أي لا بدّ من الاجتماع الذي هو المدنية عندهم ليحفظ به وجوده وبقاء نوعه، إذ لا يمكنه انفراده، بتحصيل أسباب معاشه وإعداد ما يدفع به نفسه، من دون معين من أبناء جنسه فيضطر به إلى اجتماع يتكفل له ذلك»[١].

فأصبح بمقتضى هذا الاجتماع البشري أن يكون هناك راعٍ أو حاكم أو ملك للحاجة الماسة لتنظيم الحياة «ما أشبه حاجة الرعية إلى الراعي في فضل الفرائض والسائس والفارس على الدابة، ولولا الملوك لأكل الناس بعضهم بعضاً...»[٢].

ويؤكد ابن خلدون حقيقة على ذلك وهي «أن البشر لا يمكن حياتهم ووجودهم إلا باجتماعهم وتعاونهم على تحصيل قوتهم

---

(١) ابن الأزرق، أبو عبيد الله (ت٨٩٦هـ)، بدائع السلك في طبائع الملك، تحقيق: علي سامي النشار، (بغداد ١٩٧٧ م)، ج١/ص٤٧.

(٢) الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل (ت ٤٢٩هـ)، آداب الملوك، تحقيق: جليل العطية، ط٢، (بيروت٢٠٠٥ م)، ص٣٣.

وضرورياتهم، وإذا اجتمعوا دعت الضرورة إلى المعاملة وافتقاد الحاجات ومد كلّ واحد يده إلى حاجته، يأخذها صاحبه لما في الطبيعة الحيوانية من الظلم والعدوان بعضهم على بعض... فيقع التنازع المفضي إلى المقاتلة وهي تؤدي إلى الهرج وسفك الدماء... فاستحال بقاؤهم فوضى من دون حاكم يزع بعضهم عن بعض واحتاجوا من أجل ذلك إلى الوازع وهو الحكم عليهم...»[1].

وقد سجل العرب إدراكهم بوجوب التنظيم والحكم في حياتهم، وما قيل في الشعر العربي يمكن الاستدلال به، مثلاً قول الشاعر الجاهلي الأفوه الأودي:

«لا يصلح الناس فوضى لا سراة لهم ... ولا سراة إذا جهالهم سادوا
كالبيت لا يبتنى إلا له عمد ... ولا عمود إذا لم ترسَ أوتادُ
فإن تجمّع أوتاد وأعمدة ... وساكن بلغوا الأمر الذي كادوا»[2]

ونتيجة لهذه الضرورات والمفاهيم وحاجة الإنسان الغريزية بوجوب اللجوء نحو الاجتماع والاستقرار والتنظيم، ولا سبيل لبلوغ هذه الأهداف إلا عن طريق قيام كيان اجتماعي وسياسي يلبي ويحقق تلك الأهداف أو الحاجات، ولا يتحقق ذلك إلا بوجود دولة تستطيع تنظيم شؤون الحياة وتلبية حاجات جماعة من البشر.

وفي هذا السياق لا بدّ من معرفة مفهوم الدولة[3]، بصورة عامة، حيث «إن الدولة ليست حقيقة شرعية ولا متشرعية، بل هي حقيقة عرفية خاصة أو عامة... ولكن الظاهر عدم وجود تعريف جامع للدولة في علم

---

(١) عبد الرحمن (ت٨٠٨هـ)، المقدمة، (بيروت، ١٩٩٢م)، ص١٨٧.

(٢) شاعر جاهلي مقل حكيم، انظر: الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل (ت٤٢٩هـ)، لباب الآداب، حرره وحققه: أحمد حسن بيج، (بيروت١٩٩٧ م)، ص١١١.

(٣) الدولة: انقلاب الزمان والعقبة في المال... ودولة وقد أدله. وتداولوه: أخذوه بالدول).=

السياسة حتى ذهب بعض المتخصصين إلى أنه جمع مائة وخمسة وأربعين تعريفاً لهذا المفهوم، مما يكشف عن أن أهل الاختصاص فيه لم يتفقوا على تعريف منطقي وشامل لكل أفرادها وطارد لأغيارها، وربما ذلك ناشئ من كون الدولة حديثة الاستعمال نسبياً، إذ لم تعرفه أوروبا قبل النهضة، وقد استخدمت منذ القرن السابع عشر للتعبير عن الكيان الذي يشكل في آنٍ ما إطاراً وركيزة للسلطة السياسية...»[1].

ويقال في تعريفها إنها: «المظهر الأعلى للوحدة السياسية التي توحد بين جماعة من الناس»[2].

وفي تعريف آخر للدولة يذكر إنها هي: «تنظيم سياسي له صفة الدوام يضم مجموعة من الأفراد يقطنون إقليم معين ويخضعون لسلطة سياسية»[3].

وهناك من يذهب إلى وضع مقومات وأركان يستند عليها نظرياً وعملياً، ويشير أحد الباحثين إلى هذا المفهوم بقوله: «لكي تظهر الدولة إلى الوجود كتنظيم مستقل، لا بدّ من توافر ثلاثة أركان، هي: الشعب والإقليم والسلطة، على ذلك إن انتفاء أي من هذه الأركان يعني بالضرورة انتفاء الدولة...»[4]، وهذا المفهوم من المفاهيم السياسية الحديثة أيضاً.

= انظر: الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (ت٨٧١هـ)، القاموس المحيط، إعداد وتقديم: محمد عبد الرحمن المرعشلي، ط٢، (بيروت، ٢٠٠٣م)، باب اللام فصل الدال، ص٩٢٠.

(١) انظر: الصفار، فاضل، فقه الدولة، بحث مقارن في الدولة ونظام الحكم على ضوء الكتاب والسنة والأنظمة الوضعية، (قم، ٢٠٠٥م)، ج١/ ص٤٩.

(٢) فرج، عودة عباس، الدولة في الفكر الفقهي عند السيد محمد باقر الصدر، (العراق، ٢٠٠٩م)، ص٣٠.

(٣) الشكري، علي يوسف، مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية، (القاهرة، ٢٠٠٨م)، ص ١١.

(٤) الشكري، علي يوسف، مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية، ص٢٤.

وهناك «اختلاف واضح بين طبيعة الدولة في الفكر السياسي الحديث والفكر الإسلامي ينتج تغير في مفهوم الشعب وفي مفهوم الإقليم. فالشعب أناس يرتبطون فيما بينهم برابطة الأرض، بينما الأمة يرتبط أفرادها ببعض برابطة العقيدة الواحدة، فهناك حدود الأرض هي التي تحدّ مواطني الدولة، بينما هنا حدود العقيدة هي التي تحدّ هؤلاء المواطنين.من هنا فالإقليم ممتد بامتداد العقيدة الإسلامية وهو ليس بثابت؛لأنه يتسع ليشمل الأرض كلها»[1].

ويقسم بعض الباحثين الدولة على ثلاثة أقسام هي: «(**الدولة الإقليمية... الدولة القومية... الدولة الفكرية...**) ومن طبيعة الدولة الفكرية أنها تحمل رسالة فكرية ولا تعترف لنفسها بحدود إلا حدود تلك الفكرة، وبذلك تصبح قابلة لتحقيق رسالتها في أوسع مدى إنساني ممكن. وكذلك الدولة الإسلامية فإنها دولة ذات رسالة فكرية هي الإسلام. والإسلام دعوة إنسانية عامة بُعث بها النبي محمد ﷺ إلى الإنسانية كافةً في مختلف العصور والبقاع بقطع النظر عن الخصائص القومية والإقليمية وغيرها...»[2].

وقد عرف العرب قبل الإسلام دول عدة قامت في الجزيرة العربية وعلى أطرافها، حيث «تعد الدولة المعنية من أقدم الدول العربية التي بلغت خبرها، وقد عاشت وازدهرت بين ١٣٠٠ ـ٦٣٠ ق.م تقريباً...»[3]، فضلاً عن إمارات عربية أخرى[4]، كمملكة تدمر والحيرة وكندة والغساسنة[5].

---

(١) الموسوي، محسن، دولة الإمام علي عليه السلام (د.ب، ١٩٩٣م)، ص١٧٧.

(٢) انظر: فرج، عودة عباس، الدولة في الفكر الفقهي عند السيد محمد باقر الصدر، ص١٧٦.

(٣) علي، جواد، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، (د.ب، د.ت)، ج٢/ص٧٣.

(٤) انظر: المصدر نفسه، ج ٢/ص٦٠٠.

(٥) المصدر نفسه، ج ٣/ ص٧٩ وما بعدها.

أما بالنسبة للعرب في الجزيرة العربية مثل مكة وما يحيط بها من قبائل وفي الأعم الأغلب كانوا لا يخضعون لدولة، وكانوا ينظمون شؤون حياتهم بينهم إذ كان «لهم حكام يرجعون إليها في أمورها وتتحاكم في تنافراتها ومواريثها ومياهها ودمائها، لأنه لم يكن لهم دين يرجع إلى شرائعه، فكانوا يحكمون أهل الشرف والصدق والنجدة والرئاسة والسن والمجد والتجربة»[1].

٢ ـ دولة (حكومة) الرسول ﷺ في المدينة:

إن هجرة الرسول ﷺ من مكة إلى المدينة تعدّ من الانتقالات المهمة على الصعيد الإسلامي، نظراً لما ستؤول إليه الظروف في توفر المقومات أو الأركان الرئيسة لقيام دولة للمسلمين على الضدّ من الظروف التي عاشها الرسول ﷺ والمسلمون في مكة[2].

ففي المدينة أصبح للرسول ﷺ دولته وفق المفهوم العام للدولة لوجود أرض أو إقليم خاص لدولته وشعب يؤمن بنبوته ويذعن بالطاعة لسلطته التي يستمدها من التشريع الإلهي، على الرغم من عدم وضوح الرؤية للحكومة آنذاك، إلا أن «فكرة الحكومة الإسلامية ... تتلخص في أنه ليست في الإسلام في حالة وجود النبي ﷺ سلطتان: (**سلطة زمنية وسلطة دينية**)، وإنما هي سلطة واحدة دينية زمنية تجتمع في يد إنسان واحد هو النبي ﷺ يكون المرجع فيما يتصل بها وما ينبثق عنها كافة...»[3].

---

(١) اليعقوبي، أحمد بن إسحاق بن جعفر بن وهب بن واضح (ت بعد سنة ٢٩٢هـ)، تاريخ اليعقوبي، علق عليه ووضع حواشيه: خليل المنصور، ط٢، (قم المقدسة ١٤٢٥ هـ)، ج١/ ص٢٢٠.

(٢) انظر: ابن إسحاق، محمد بن إسحاق بن يسار (ت١٥١هـ)، سيرة ابن إسحاق، تحقيق: سهيل زكار، (د.ب، ١٩٧٨م)، ص ١٥٤ وما بعدها.

(٣) شمس الدين، محمد مهدي، نظام الحكم والإدارة في الإسلام، ط٣، (قم١٩٩٢ م)، ص٤٠.

وحينما تهيأت الظروف الموضوعية والتاريخية لرسول الله ﷺ في المدينة بدأ بمرحلة تنظيم دولته، وكان أول عمل قام به هو بناء مركز قيادته وحكومته وموضع عبادته ألا وهو المسجد، وذلك بعد وصوله إلى المدينة بثلاثة أيام[1].

وبعد فراغه من بناء المسجد اتّجه ﷺ لتنظيم شؤون المسلمين «واستطاع... أن يجعل نفسه في المدينة على رأس جماعة من أتباعه كبيرة العدد آخذة في النمو، يتطلعون إليه زعيماً قائداً، ولا يعترفون بسلطان غير سلطانه، من دون إثارة أي شعور من القلق أو خوف من التعدي على السلطة المعترف بها... وهكذا باشر الرسول ﷺ سلطة زمنية كالتي يمكن أن يباشرها أي زعيم آخر مستقل، مع فارق واحد وهو الرباط الديني بين المسلمين الذي يقوم مقام رابطة الأسرة والدم»[2].

وسعى الرسول ﷺ من خلال ذلك إلى إشاعة روح التعاون بين المسلمين لأن «الإسلام ومبادئه تنص على أنه خاتم الأديان، يجب أن يعطي الناس لوناً من الحياة أسمى من جميع ما عرفوه من ألوانها... فنشأ الإسلام، وأهدافه يقضيان أن يُعنى بالجانب المادي من حياة الإنسان عنايته بالجانب الروحي على السواء... فهو لا يحدد للإنسان الوظائف المتعلقة بما وراء الطبيعة فحسب، وإنما يأخذ على عاتقه أيضاً، الصلات بين الفرد والمجتمع ويوضح العلاقات من أبسطها إلى أشدها فيضع الحلول لما يعتورها من مشكلات، والتوجيهات الكفيلة باستتبابها واطرادها، وذلك لأنه يرى أن الاهتمام بهذين الاتجاهين هو الأساس المتين للحياة العامة»[3].

---

(١) انظر: ابن هشام، أبو محمد عبد الملك (ت٢١٣هـ)، السيرة النبوية، شرح وتحقيق: أحمد شمس الدين، (بيروت ١٩٨٨ م)، ج٢/ص٧٨.

(٢) حسن، إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام، ط١٥، (القاهرة ٢٠٠١م)، ج١/ص٨٧.

(٣) شمس الدين، محمد مهدي، نظام الحكم والإدارة في الإسلام، ص٢٨.

وهكذا أخذ الرسول ﷺ يتعامل مع الأوضاع بالمدينة بشكل عام سواء أكانت بين المسلمين أنفسهم أم مع المشركين واليهود ويقوم باتخاذ الإجراءات السليمة والناجحة المنسجمة من مبادئ الدين الإسلامي، وبعد الفراغ من بناء المسجد واجه المسلمون ولاسيما المهاجرون منهم عقبة كبيرة ربما تكون لها نتائج خطيرة إن لم يتصدَ لها ويعالجها، وكانت تتمثل بالمهاجرين الذين تركوا أموالهم وأهلهم وهاجروا ابتغاء مرضاة الله تعالى، فعالج الرسول ﷺ هذه المشكلة بسرعة قبل أن تتفاقم وذلك بإعلان المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار، واقتضى بموجب هذه المؤاخاة «أن يتوارثوا دون ذوي الأرحام»[1]، فكان لهذا الإجراء مردود اجتماعي كبير على مجتمع المسلمين في المدينة، فضلاً عن أنها تدل على عمق التفكير القيادي الذي تعامل به رسول الله ﷺ مع الحدث المفاجئ لترسيخ وتعميق روح التعاون والتضحية والتكافل الاجتماعي لخلق جبهة رصينة تأخذ على عاتقها مواجهة التحديات المستقبلية بهذه النخبة التي أعدها الرسول ﷺ إعداداً عقائدياً ليكونوا نواة الدين والدولة الإسلامية المنتظرة.

بعدها اتجه الرسول ﷺ إلى خطوة مهمة وكبيرة في المدينة وهي الصحيفة التي تنظم شؤون مجتمع المدينة الذي يتكون من الكتل الثلاثة التي فيها؛ليحقق الأمن والاستقرار وكسب الوقت، **وهذه الكتل هي:**

١ ـ المهاجرون ٢ ـ الأنصار ٣ ـ اليهود[2].

وبموجب بنود هذه الصحيفة أصبح الرسول ﷺ هو الحاكم الأعلى

---

(١) البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر (ت٢٧٩هـ)، أنساب الأشراف، تحقيق: سهيل زكار ورياض زركلي، (بيروت ١٩٩٦ م)١، /٣١٨؛ العمر، سمير صالح حسن، عثمان بن عفان، سيرته ودوره السياسي، رسالة ماجستير في التاريخ الإسلامي، كلية الآداب، جامعة بغداد ١٩٩٩ م، ص٣٧.

(٢) للمزيد من التفاصيل انظر: ابن هشام، السيرة، ج٢/ص٨٥.

في المدينة على مكوناتها جميعاً، حيث «طفق يقوم بمهام الرئاسة، فيؤم الناس في الصلاة، ويقودهم في الحرب، ويصلح بين المتنازعين منهم، ويقسم الفيء والأنفال... واتخذ كتاباً يملي عليهم ما ينزل من الوحي، ولم يتخذ للجند سجلات فما كانت الحاجة ماسة بعد إلى الدواوين وقد تمت حكومة الرسول ﷺ معالمها...»[1].

٣ ـ مفهوم المسلمين للحكم:

يعدّ القرآن الكريم مصدر التشريع الأول في الإسلام، فالقرآن الكريم لم يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا وأشار إليها، أمّا بالنسبة إلى أنظمة الحكم فقد أشار إلى ذلك إشارات واضحة في بعض الآيات القرآنية الكريمة ليهيئ أفكار المسلمين وسلوكهم إلى مفهوم الحكم وليسيروا على نهجه، وجاء في خطابه على لسان نبي الله يعقوب لأولاده: ﴿وَقَالَ يَٰبَنِيَّ لَا تَدۡخُلُواْ مِنۢ بَابٖ وَٰحِدٖ وَٱدۡخُلُواْ مِنۡ أَبۡوَٰبٖ مُّتَفَرِّقَةٖۖ وَمَآ أُغۡنِي عَنكُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن شَيۡءٍۚ إِنِ ٱلۡحُكۡمُ إِلَّا لِلَّهِۖ عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُۖ وَعَلَيۡهِ فَلۡيَتَوَكَّلِ ٱلۡمُتَوَكِّلُونَ﴾[2].ثم في موضع آخر من القرآن الكريم أشار إلى وجوب الحكم بما أنزل الله تعالى في قوله تعالى: ﴿وَكَتَبۡنَا عَلَيۡهِمۡ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفۡسَ بِٱلنَّفۡسِ وَٱلۡعَيۡنَ بِٱلۡعَيۡنِ وَٱلۡأَنفَ بِٱلۡأَنفِ وَٱلۡأُذُنَ بِٱلۡأُذُنِ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ وَٱلۡجُرُوحَ قِصَاصٞۚ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِۦ فَهُوَ كَفَّارَةٞ لَّهُۥۚ وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾[3].

ولم يجعل الله تعالى نوع الحكم مطلقاً للبشر بل وضعه في مساحة

---

(١) اليوزبكي، دراسات في النظم الإسلامية، (النجف، د.ت)، ص٦٤.

(٢) سورة يوسف، الآية: ٦٧؛ انظر: الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (ت٥٣٨هـ)، الكشاف عن حقائق التأويل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ط٣، (بيروت ٢٠٠١ م)، ج٢/ ص٢٠٩.

(٣) سورة المائدة، الآية: ٤٥؛ القرطبي، عبدالله بن محمد بن أحمد الأنصاري (ت ٦٧١ هـ)، الجامع لأحكام القرآن، صححه: هشام سمير البخاري، (بيروت ٢٠٠١ م)، ج٦/ ص١١٣ ومابعدها.

محددة مؤكد فيها ـ في الأغلب ـ، على العدل غالباً فيأمر جلّ شأنه عباده بذلك قائلاً: ﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟ بِٱلْعَدْلِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾[1].

ومما لا شك فيه أن ظهور الإسلام في مجتمع الجزيرة العربية أحدث انقلاباً كبيراً في جوانبها الحضرية فطرح نظريته الجديدة التي «تلتقي القيم الاقتصادية والقيم الخلقية ويتم التوازن بين أشواق الروح ومظاهر الحياة...»[2].

فأسعف الدين الإسلامي شعبها المتكوّن من مجموعة القبائل العربية المتناثرة في مدنها وباديها حيث كان لكل منها أعرافاً ربما تتباين بينها، على الرغم من وجود المدن والدويلات التي كانت تابعة لإحدى الإمبراطوريتين الفارسية والبيزنطية آنذاك، فكانت لها نظمها الحضارية لكن سيادة القبيلة وأعرافها المستندة إلى القوة والتفاخر والعصبية والتناحر هو النظام السائد بشكلٍ عام[3]، إذ دعا الإسلام إلى نبذ التفرقة والاتّحاد والالتفاف حول الدين الجديد، وقد صور لنا القرآن لكريم تلك الحياة بقوله تعالى: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟ ۚ وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾[4]. مع وجوب وجود الحاكم أو السلطة لرعاية المجتمع الإسلامي وحماية مصالحه، لذا فقد وضع الفقهاء والمفكرون العرب والمسلمون أسساً تنظيمية يتطلبها المنظور العقلي والعلمي للحكم في المجتمع الإسلامي التي نبعت من

---

(١) سورة النساء، الآية: ٥٨؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج٥ / ص١٧٩.

(٢) الصالح، صبحي، النظم الإسلامية، ط٤، (بيروت، ١٩٧٨م)، ص٥٨.

(٣) انظر: البيضاوي، أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد (ت٧٩١هـ)، تفسير البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، (بيروت، ٢٠٠٣م)، ص ١٧٢ ـ ١٧٣.

(٤) سورة آل عمران، الآية: ١٠٣؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج٤ / ص١٠٨.

الشريعة الإسلامية وتدعو الى «ملك عادل لأن الأمة لا يمكن أن تنظم أمورها بدونه ولأن عدم وجوده يؤدي إلى التنافر والتخاصم والفوضى...»[1].

ولأجل بناء مؤسسة حكومية ترعى شؤون المسلمين أكد الفقهاء على وجوب الرجوع إلى الحدود الشرعية والقوانين المستندة إلى الشريعة الإسلامية وهي: «قوانين سياسية مفروضة يسلمها الكافة وينقاد إلى أحكامها...»[2].

وقد قسم ابن خلدون تلك القوانين السياسية بقوله: «وإذا كانت هذه القوانين مفروضة من العقلاء وأكابر الدولة وبصرائها كانت سياسة عقلية وإذا كانت مفروضة من الشارع يقررها ويشرعها كانت سياسة دينية»[3].

وانتقل الفقهاء والمفكرون العرب المسلمون إلى وضع الصفات والمهارات التي يجب أن يتمتع بها الحاكم المسلم ومتى ما توافرت تلك الصفات يكون مؤهلاً لإدارة السلطة أو الحكم وتدبير شؤون الأمة، ويشير أحد الفقهاء إلى أنه: «لا يستحق أحد اسم الرئاسة حتى يكون فيه ثلاثة أشياء: العقل، والعلم، والمنطق، ثم يتعرى عن ستة أشياء: عن الحدة والعجلة، والحسد، والهوى، والكذب، وترك المشاورة، ثم ليلزم في سياسته على دائم الأوقات ثلاثة أشياء: الرفق في الأمور، والصبر على الأشياء، وطول الصمت، فمن تعرى عن هذه الأشياء ـ هو ذو سلطان ـ عمى عليه قلبه، وتشتت عليه أموره، ومن لم يكن فيه خصلة من هذه

---

(١) الشيزري، عبد الرحمن بن عبد الله بن نصر بن عبد الرحمن (ت٥٨٩هـ)، المنهج والسلوك في سياسة الملوك، تحقيق: علي عبد الله الموسى، (الأردن ١٩٨٧ م)، ص١٣٠.

(٢) ابن خلدون، المقدمة، ص١٩٠.

(٣) المصدر نفسه.

الخصال نقص من ضوء قلبه مثلها، ودخل الخلل في أموره نحوها»[1].

ولم يهمل الفقهاء والمفكرون ركيزة أساس في الحكم الإسلامي هي بمثابة الدستور والتي تتمثل في معرفته والإحاطة بالشريعة الإسلامية وضبط أحكامها، حيث قالوا: «اعلم أن العلم بأحكام الدين وضبط أصول الشريعة واجب على كلّ مسلم، وعلى الملوك أشد وجوباً»[2].

وشدد فقيه آخر على علم الحاكم أو السلطان ووجوب تفقهه بالشريعة الإسلامية بقوله: «والحاكم إذا لم يكن فقيه النفس في الإمارات ودلائل الحال ومعرفة شواهده، وفي القرائن الحالية والمقالية، كفقهه في جزئيات وكليات الأحكام أضاع حقوقاً كثيرة على أصحابها وحكم بما يعلم الناس بطلانه...»[3].

٤ـ الخلافة والإمامة:

لقد تعددت بعض الآيات القرآنية التي تناولت كلمة الخلافة ومواقعها المختلفة باشتقاقات الكلمة، فعندما خلق الله تعالى آدم عليه السلام خاطب الملائكة بقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾[4]، وخاطب سبحانه النبي داود عليه السلام بقوله: ﴿يَٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلْنَٰكَ خَلِيفَةً فِي ٱلْأَرْضِ فَٱحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ﴾[5]، وقال تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَٰكُمْ خَلَٰٓئِفَ فِي ٱلْأَرْضِ مِنۢ بَعْدِهِمْ لِنَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾[6].

---

(١) ابن حبان، أبو حاتم (ت٣٥٤هـ)، روضة العقلاء ونزهة الفضلاء، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد وآخرون، (بيروت، د.ت)، ص٢٧٢.

(٢) الشيزري، المنهج والسلوك، ص ١٧٦.

(٣) ابن قيم الجوزية، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر (ت٧٥١هـ)، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، خرج أحاديثه: زكريا عميرات، (بيروت ١٩٩٥ م)، ص٤.

(٤) سورة البقرة، الآية: ٣٠؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج١ /ص ١٨٦.

(٥) سورة ص، الآية: ٢٦؛ الزمخشري، الكشاف، ج٤ / ص٩٠.

(٦) سورة يونس، الآية: ١٤؛ الزمخشري، الكشاف، ج٢ / ص٣١٨.

هذه الآيات وغيرها التي وردت في القرآن الكريم خلفت مفاهيم تؤكد عظمة أثر الإنسان الرسالي في الأرض بعد أن أوكله الله سبحانه وتعالى: «بالخلافة على الأرض فكان الإنسان متميزاً عن كلّ عناصر الكون... وبهذه الخلافة استحق أن تسجد له الملائكة...»[1].

وبعدما أفاض القرآن الكريم بفيض من الآيات والسور لمختلف جوانب الحياة ولاسيما جانب الحكم، ومن ثم تطبيقها في عهد رسول الله ﷺ أصبح لدى العرب والمسلمين أدبيات إسلامية ولاسيما مصدر تشريعها القرآن والسنة النبوية الشريفة التي على أساسها وضعوا القواعد العامة لنظام دولتهم وخاصة شكل الحكومة ونوعها بعد الرسول الكريم ﷺ.

ويذكر أنه «لما جاء الإسلام وصار الملك خلافة وذهب رسم الملك وذهبت تلك الخطط اللازمة بذهابه وبقيت المعاونة بالرأي والمفاوضة بالمصالح المستدفعة فلم يمكن زوال هذا إذ هو أمر طبيعي لا بدّ منه فكان ﷺ يشاور أصحابه ويفاوضهم في المهمات العامة والخاصة...»[2].

ويرى ابن خلدون أن الخلافة هي: «نيابة عن صاحب الشريعة في حفظ الدين وسياسة الدنيا تسمى خلافة وإمامة والقائم به يسمى خليفة وإماماً، فأما تسميته فتشبيهاً بإمامة الصلاة في اتباعه والاقتداء به، ولهذا يقال الإمامة الكبرى، وأما تسميته خليفة فلكونه يخلف النبي ﷺ في أمته فيقال خليفته بإطلاق وخليفة رسول الله...»[3].

وأما أبو يعلى فيتساءل: «هل يجوز أن يقال: خليفة الله تعالى، فقد

---

(١) الصدر، محمد باقر، الإسلام يقود الحياة، (د.ب٢٠٠٣ م)، ص١٢٣.

(٢) انظر: الكتاني، عبد الحي، نظام الحكومة النبوية، (بيروت، د.ت)١، /١٩.

(٣) المقدمة، ابن خلدون ص١٩١.

قيل يجوز لقيامه بحقوقه في خلفه، ولقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَكُمْ خَلَٰٓئِفَ ٱلْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ﴾[1]، وقيل: لا يجوز لأنه إنما يستخلف من يغيب أو يموت، والله تعالى لا يغيب ولا يموت...»[2].

وقال رجل لأبي بكر: يا خليفة الله قال: «لست خليفة الله ولكني خليفة رسول الله...»[3]. وأصبح اصطلاح كلمة خليفة يطلق على كل من تولى أمور المسلمين سواء بالانتخاب أو بالتعيين «والذي عليه العرف المشاع من صدر الإسلام وهلم جرا إطلاق اسم الخليفة على كلّ من قام بأمر المسلمين القيام العام... إما ببيعة من أهل الحلّ والعقد، وإما بعهد ممن قبله... إلّا أن بعض السلف قد خصص ذلك بما إذا كان الإمام جارياً على منهاج العدل وطريق الحق...»[4].

ومن هنا جاء القول بأن منصب الخلافة هي سلطة تشريعية وتنفيذية في وقتٍ واحد، ويقول ابن خلدون: «وأحكام السياسة إنما تطلع على مصالح الدنيا فقط، ﴿يَعْلَمُونَ ظَٰهِرًا مِّنَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾[5]، ومقصود الشارع بالناس صلاح آخرتهم فوجب بمقتضى الشرائع حمل الكافة على الأحكام الشرعية في أحوال دنياهم وآخرتهم وقد تبين من ذلك معنى الخلافة...»[6].

والخلافة يعني بها الإمامة، وجاء في رسائل أخوان الصفا «واعلم

---

(١) سورة الأنعام، الآية: ١٦٥.

(٢) أبو يعلى، محمد بن الحسن الفراء (ت٤٥٨)، الأحكام السلطانية، صححه: محمد حامد الفقي، ط ٢، (د.ب١٤٠٦ هـ)، ص ٢٧.

(٣) النويري، شهاب الدين أحمد بن عبد القادر (ت٧٣٣هـ)، نهاية الأرب في فنون الادب، تحقيق: عبد الحميد ترحيني، وعماد علي حمزة، (بيروت، ٢٠٠٤م)، ج١٩/ ص١٦.

(٤) القلقشندي، أحمد بن عبد الله (ت٨٢١هـ)، مآثر الأنافة في معالم الخلافة، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، (الكويت١٩٦٤، م)، ج١/ ص١٣.

(٥) سورة الروم، الآية: ٧.

(٦) المقدمة، ابن خلدون ص ١٩٠ ـ ١٩١.

أن الإمامة هي الخلافة والخلافة نوعان: (**خلافة النبوة، وخلافة الملك...**)»[1].

ويظهر «أن من أهم مقومات الحكم في الإسلام هو وجود الخليفة أو الإمام بعد الرسول ﷺ وهو ما يمثل الخط الفاصل بين مرحلتين تاريخيتين... وعلى ما يبدو أن الشريعة الإسلامية أرادت الابتعاد بالمفهوم الإسلامي للدولة ورئاستها عن النظام الملكي بمفهومه القديم عند الأمم الأخرى من الفرس والرومان، المختلف اختلافاً أساسياً عن المفهوم الإسلامي الجديد لذلك اختيرت ألفاظ (الإمام)، و(الخليفة)، و(أمير المؤمنين)...»[2].

٥ ـ البيئة والمؤهلات للإمام علي عليه السلام:

أمّا بالنسبة إلى البيئة التي نشأ فيها الإمام علي عليه السلام، فإن البيئة هي التي تحتضن الإنسان وتؤثر في سلوكه تأثيراً كبيراً، تفاعلاً استجابة ورفضاً مع الأحداث مستقبلاً، ففي أول احتضان لشخصية الإمام علي عليه السلام كان في بيت الله سبحانه وتعالى، إذ كانت ولادته في جوف الكعبة، وهي ولادة نادرة تواترت الأخبار في نقلها، وهو ما أجمع عليه أغلب المؤرخين[3].

---

(١) رسائل أخوان الصفا وخلان الوفاء، (بيروت، ١٩٩٢ م)، ج٣/ص٤٩٤.

(٢) التميمي، هادي عبد النبي، مفهوم الإمامة في فكر ابن خلدون، مجلة المدير، كلية الآداب، جامعة الكوفة، السنة الثانية، العدد (١٠)، ص ١٠٦، ١٠٧.

(٣) المسعودي، أبو الحسن بن علي (ت٣٤٦هـ)، مروج الذهب ومعادن الجوهر، ط٢، (بيروت٢٠٠٧ م)، ج٢/ص٣٦٨؛ الشيخ المفيد، محمد بن النعمان العكبرى (ت٤١٣هـ)، الإرشاد، ط٣، (بيروت ١٩٨٩،)، ص١٠؛ الكنجي، محمد بن يوسف المقتول (ت٦٨٥هـ)، كفاية الطالب في مناقب علي بن أبي طالب، تحقيق: محمد هادي الأميني، ط٣، (طهران ١٤٠٤ هـ)، ص ٤٦٠؛ ابن عنبة، جمال الدين أحمد بن علي الحسيني (ت٨٣٨هـ)، عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب، (النجف، بغداد ١٩٨٨=

ومن المؤثرات البيئية الأخرى في حياة الإمام علي عليه السلام هي انتقاله من بيت والده إلى بيت الرسول صلى الله عليه وآله، وذلك عندما تعرضت قريش إلى ضائقة اقتصادية شملت أبا طالب أيضاً، فجاء النبي صلى الله عليه وآله أعمامه العباس والحمزة عليهما السلام ليخففوا عن ثقل الأزمة عن كاهل أبي طالب، فتكفلوا أبناءه إلا عقيلاً، فكان علياً عليه السلام من نصيب النبي صلى الله عليه وآله [1]، فقال لهم: «**قد اخترت من اختاره الله عليكم**» وكان عمر علي ست سنوات...»[2].

وأصبح الإمام علي عليه السلام في كنف النبوة، فكان صلى الله عليه وآله يوليه عناية فائقة، توضحت في ملازمة النبي صلى الله عليه وآله إياه ويذكر «أن الرسول صلى الله عليه وآله كان إذا حضر الصلاة خرج إلى شعاب مكة، وخرج معه علي بن أبي طالب...»[3]. ويؤكد عليه السلام تأثير تلك الملازمة بقوله: «إني عبد الله وأخو رسول الله وأنا الصديق الأكبر لا يقولها بعدي إلا كاذب، صليت قبل الناس بسبع سنين قبل أن يعبده أحد من هذه الأمة»[4]. ومما يدعم هذه الشخصية الإسلامية عدم سجوده للأصنام قط في حياته، على الرغم من نشأته في مجتمع جاهلي يعبد الأوثان والأصنام[5]، لذا «كان أول القوم إسلاماً في قول كثير من العلماء...»[6].

= م)، ٥٥؛ ابن الصباغ، علي بن محمد بن أحمد المالكي (ت٨٥٥هـ)، الفصول المهمة في معرفة أحوال الأئمة، تحقيق: سامي الغريري، (قم١٤٢٢ هـ)، ج١/ ص١٧١.

(١) ابن إسحاق، سيرة ابن إسحاق، ص١٣٧.

(٢) القضاعي، أبو عبد الله محمد بن سلامة (ت٤٥٤هـ)، دستور معالم الحكم، شرح غريبه: إبراهيم الدملوجي، صححه وعلق عليه: حسن السماحي سويدان، (دمشق٢٠٠٣ م)، ص٢٤.

(٣) القضاعي، دستور معالم الحكم، ص٢٤.

(٤) الحاكم النيسابوري، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (ت٤٠٥هـ)، المستدرك على الصحيحين، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، (بيروت١٩٩٢ م)، ج ٣/ ص١٢١.

(٥) انظر: اليعقوبي، تاريخ، ج ٢/ ص٤٠؛ ابن جبر، علي بن يوسف (من أعلام ق٧هـ)، نهج الإيمان، تحقيق: أحمد الحسين، (قم١٤١٨ هـ)، ص٦٠٧.

(٦) ابن الأثير، عز الدين أبي الحسن علي بن محمد (ت٦٣٠هـ)، أسد الغابة في معرفة الصحابة، اعتنى بتصحيحها: عادل أحمد الرفاعي، (بيروت١٩٩٦ م)، ج٤/ ص١٠٠

وفي هذه الأجواء البيئية وحينما نزلت الآية الكريمة بقوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾[1]، فجمع النبي ﷺ أهل بيته وعرض عليهم المؤازرة والنصرة، ومن يؤازره وينصره يضمن له[2]، «الأخوة والوراثة والوزارة والوصايا والخلافة بعده، فأمسكوا كلهم إلا علياً فقد أجابه وحده فأخذ برقبته، وقال: إن هذا أخي ووصيي وخليفتي فاسمعوا له وأطيعوا...»[3].

وتستمر الرعاية النبوية للإمام علي عليه السلام لتثمر موقفاً عقائدياً يؤشر إيمان الربيب بنبوة مربيه ﷺ وذلك عندما خططت قريش لقتل النبي ﷺ فأمر علي بن أبي طالب بالمبيت على فراش النبي ﷺ، فسمع الإمام عليه السلام وأطاع تضحية منه لسلامة النبي ﷺ، ويقول الإمام علي بن الحسين عليه السلام في هذه المهمة: «إن أول من شرى نفسه ابتغاء مرضاة الله علي بن أبي طالب عليه السلام»[4]. وقد ثمن القرآن الكريم موقف الإمام علي عليه السلام هذا بقوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ رَءُوفٌۢ بِٱلْعِبَادِ﴾[5]»[6].

ويستمر الرسول ﷺ في إشراك الإمام علي عليه السلام في المهمات الجسام التي من شأنها ترسيخ دعائم الدين الإسلامي، فحينما تحدى نصارى نجران الرسول ﷺ ودعوته لهم بالمباهلة فذهب إليهم وهو يحمل الحسين ويقود الحسن وعلي فاطمة عليهم السلام خلفهما، فهال المنظر أسقف

---

(١) سورة الشعراء، الآية: ٢١٤؛ الطبرسي، أبو علي الفضل بن الحسن (من أعلام ق٦هـ)، مجمع البيان في تفسير القرآن، حققه وعلق عليه: نخبة من العلماء والمحققين الأخصائيين، (بيروت ١٩٩٥ م)، ج٧/ ص٣٥٥ وما بعدها.

(٢) انظر: ابن هشام، السيرة النبوية، ج١/ ص٢٠٥.

(٣) الطبرسي، مجمع البيان في تفسير القرآن، ج٧/ ص ٣٥٥.

(٤) الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، ج٣/ ص٥.

(٥) سورة البقرة، الآية: ٢٠٧؛ الطبرسي، مجمع البيان في تفسير القرآن، ج ٢/ ص٥٦.

(٦) الطبرسي، مجمع البيان في تفسير القرآن، ج ٢/ ص٥٦.

نجران، وقرر الانسحاب عن مباهلة النبي ﷺ وأهل بيته فنزل قوله تعالى: ﴿فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَل لَّعْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ﴾[1].

وهنا الإشارة واضحة بأن الرسول ﷺ قد أعطى الإمام علي عليه السلام مقاماً كبيراً حينما جعله مقام نفسه[2]. فضلاً عن أن الإمام علي عليه السلام كان قد «آخاه رسول الله مرتين...»[3].

ويصف لنا الإمام علي عليه السلام تأثير تلك الرعاية والمعايشة والصحبة التي خصها بها الإمام علي عليه السلام من الرسول ﷺ بقوله: «وقد علمتم موضعي من رسول الله ﷺ بالقرابة القريبة والمنزلة الخصيصة، وضعني في حجره، وأنا وليد، يضمني إلى صدره، ويكتنفني فراشه ويمسني جسده ويشمني عرفه، ما وجد لي كذابة في قول ولا خطلة في فعل وكنت أتبعه اتّباع الفصيل أثر أمه، يرفع لي في كل يوم من أخلاقه علماً ويأمرني بالاقتداء به...»[4].

وهنا لا بدّ من الإشارة إلى حقيقة هي أنه كان المألوف لدى سكان

---

(١) سورة آل عمران، الآية: ٦١؛ الطوسي، أبو جعفر بن الحسن (ت٤٦٠هـ)، التبيان في تفسير القرآن، تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي، (قم المشرفة ١٤٢٤ هـ)، ج٢/ص٤٨٤.

(٢) انظر: الطوسي، التبيان في تفسير القرآن، ج٢/ص٤٨٤؛ الزمخشري، الكشاف، ج١/ ص٣٩٥؛ الفخر الرازي (ت٦٠٤هـ)، التفسير الكبير، إعداد وتحقيق: مكتب دار إحياء التراث العربي، ط٤، (بيروت ٢٠٠١ م)، ج ٨/ص٢٤٧؛ السيوطي، جلال الدين (ت٩١١هـ)، الدر المنثور في التفسير بالمأثور، صححها وخرج أحاديثها: نجيب نجدت، تقديم: عبد الرزاق المهدي، (بيروت ٢٠٠١ م)٣، / ٢٣١؛ الطباطبائي، محمد حسين، الميزان في تفسير القرآن، (بيروت ١٩٩٧ م)، ج٣/ص٢٢٩.

(٣) ابن الأثير، أسد الغابة في معرفة الصحابة، ج٤/ص١٠٠.

(٤) الشريف الرضي، أبو الحسن محمد الرضي بن الحسن (ت٤٣٦هـ)، نهج البلاغة، تحقيق: صبحي الصالح، ط٢، (قم ١٤٢٩ هـ)، ص٣٧٨؛ ابن أبي الحديد، عزالدين أبو حامد بن عبد الحميد بن هبة الله المدائني (ت٦٥٦هـ)، شرح نهج البلاغة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (بغداد ٢٠٠٥ م)، ج ١٣/ص١٤٨.

الجزيرة العربية إرسال أولادهم عند ولادتهم إلى البادية حرصاً على تنشئتهم تنشئة سليمة[1]، فقد أرسل رسول الله ﷺ إلى البادية على ما هو سائد ومألوف[2]. وقد اختلفت تربية الإمام علي عليه السلام وتنشئته «عما كان سائداً من وسائل التنشئة في المجتمع المكي... فمنذ السنوات الأولى لطفولته، احتضنته تلك الأيادي الكريمة أيادي الصادق الأمين ﷺ ليغترف من ماء بحرها شربات الأخلاق والصفات الحميدة، وإذا كانت الرعاية الإلهية قد رعت رسول الله ﷺ ليكون خاتماً للأنبياء، فإن هذه الرعاية قد رعت الإمام علي عليه السلام ليتربى بحجر رسول الله ﷺ تربية روحية وجسدية»[3]

أمّا المؤهلات الذاتية في شخصية الإمام علي عليه السلام، فقد تفوق على أصحابه وأقرانه، ومن تلك المؤهلات الشخصية شجاعته النادرة فعلى الرغم من «أن أصحاب رسول الله ﷺ رحمة الله عليهم أجمعين من الشجعان... وكلهم كان مقداماً في الحرب حريصاً على الشهادة، ولأمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام التقدمة في الإقدام والصيت الشائع في الشجاعة»[4].

وعلى الأعم الأغلب كان الإمام علي عليه السلام يمثل القوة الضاربة لجيوش المسلمين في ساحات الجهاد، فبعد أن «هاجر إلى المدينة وشهد بدراً وأُحداً والخندق وبيعة الرضوان وجميع المشاهد مع رسول الله ﷺ إلا تبوك فإن رسول الله ﷺ خلفه مع أهله، وله في الجميع بلاء عظيم، وأثر حسن»[5]، وكان «سعد بن عبادة (ت ١٥هـ) صاحب راية رسول

---

(١) انظر: ابن هشام، السيرة النبوية، ج١/ص١٣٧ وما بعدها.

(٢) المصدر نفسه، ج ١/ص١٣٧ ومابعدها.

(٣) المياحي، شكري ناصر عبد الحسين، الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام دراسة في فكره العسكري، أطروحة دكتوراه في التاريخ الإسلامي، كلية الآداب، جامعة البصرة ٢٠٠٥م، ص ٣.

(٤) ابن منقذ، الأمير أسامة (ت٥٨٣هـ)، لباب الأدب، (بيروت ١٩٩٨ م)، ص٣٩٥.

(٥) ابن الأثير، أسد الغابة، ج٤/ص١٠٠.

الله ﷺ في المواطن كلها فإذا كان وقت القتال أخذها علي بن أبي طالب»[1].

ومن مواقفه الكبيرة في الشجاعة ما ظهر في معركة بدر الكبرى، إذ «كان عدد القتلى فيه نيفاً وأربعين كان له عشرون خاصاً، وشاركهم في البقية»[2]. في حين يذكر ابن هشام: «أن قتلى بدر من المشركين كان سبعين رجلاً...»[3].

وفي معركة أُحد «انهزم المسلمون حتى بقي رسول الله ﷺ وما معه إلا ثلاثة نفر: علي والزبير وطلحة...»[4]، وكان لاستبسال الإمام علي عليه السلام ودفاعه عن الرسول ﷺ والدين الإسلامي في هذا اليوم استبسالاً بطولياً مما حدا بالسماء أن تعطي الإمام علي عليه السلام مؤهلاً نادراً وذلك بالنداء الذي سمعه المسلمون في ذلك اليوم هاتفاً «**لا سيف إلا ذو الفقار، ولا فتى إلا علي**»[5].

ولم تكن الخندق (٦هـ) معركة كأي معركة، فقد وصف القرآن الكريم أحوال المسلمين في قوله تعالى: ﴿إِذْ جَآءُوكُم مِّن فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنكُمْ وَإِذْ زَاغَتِ ٱلْأَبْصَٰرُ وَبَلَغَتِ ٱلْقُلُوبُ ٱلْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا﴾[6]، لكن الإمام علي عليه السلام برز إلى فارس المشركين عمرو بن عبد ود العامري، بعد أن تحدى المسلمين و«دعا إلى البراز فأحجم الناس عنه في كل ذلك يقوم إليه علي عليه السلام فيكفيه النبي ﷺ ... إذ لم يقدم عليه غيره... إذاً له بعد

---

(١) ابن الاثير، أسد الغابة، ج٤/ص١٠٦.

(٢) الإسكافي، أبو جعفر محمد بن عبد الله المعتزلي (ت٢٢٠هـ)، المعيار والموازنة في فضائل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام تحقيق: محمد باقر المحمودي، (د.ب ١٩٨١م) ٩٠، ـ ٩١؛ الواقدي، محمد بن عمر بن واقد (ت٢٢٧هـ)، المغازي، تحقيق: مارسن جونس، ط٣، (بيروت ١٩٨٩ م) ج١/ص١٤٧.

(٣) السيرة النبوية ج٢، / ٢٧٣.

(٤) اليعقوبي، تاريخ، ج٢/ ٣٠.

(٥) انظر: الواقدي، المغازي ج١/ ٥٤٠.

(٦) سورة الأحزاب، الآية: ١٠؛ الزمخشري، الكشاف، ج٣ / ص ٥٣٤.

أن أحجم الناس»[1].

وحسم الإمام علي عليه السلام المعركة بقتله عمرو بن عبد ود وبذلك «أزال الظنون وثبت اليقين بعلي بن أبي طالب...»[2]. ويقول حذيفة بن اليمان (ت٣٦ هـ): «لقد أيد الله تبارك وتعالى رسوله والمؤمنين بعلي بن أبي طالب في موقفين لو جمع جميع أعمال الخلائق لما عدل بها، يوم بدر ويوم الخندق...»[3].

وفي معركة خيبر (٧هـ)، يرتقي الإمام علي عليه السلام بشجاعته ونجدته وبأسه بعد أن عجز المسلمون عن اقتحام حصن اليهود المنيع فقال النبي صلى الله عليه وآله: «**لأعطي الراية رجلاً يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله**»[4]، وهكذا توجه الإمام علي عليه السلام بالراية وقتل فارس اليهود مرحب وهجم على قلاع اليهود وحصونهم، ويذكر أنه «حمل يومئذ باب حصنها على ظهره حتى صعد المسلمون عليه ففتحوها، وأنهم جروه بعد ذلك فلم يحمله إلا أربعون رجلاً، وفي رواية أنه تناول باباً من الحصن ـ حصن خيبر ـ فتترس فيه عن نفسه فلم يزل يقاتل وهو في يده حتى فتح الله عليه ثم ألقاه فأراد أن يلقوه ما استطاعوا»[5].

أمّا في معركة حنين (٨هـ)، عندما واجه المسلمون جمع هوازن وانهزم فلول المسلمين والنبي صلى الله عليه وآله يحرض «**أيها الناس؟ هلموا إليّ، أنا رسول الله، أنا محمد بن عبد الله**»، قال: فلا شيء حملت الإبل بعضها

---

(١) الإسكافي، المعيار والموازنة ٩٠ ـ ٩١.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن المغيرة بن برد (ت٢٥٦هـ)، صحيح البخاري، شرح وتعليق: قاسم الشماعي، (بيروت ١٩٨٧ م)، ج٢/ص٩٠٧.

(٥) العسقلاني، أحمد بن حجر، (ت٨٥٢هـ)، الصواعق المحرقة في الرد على أهل البدع والزندقة، قدم له: عبد الوهاب عبد اللطيف، (القاهرة، د.ت)، ص ١٢٠.

على بعض، فانطلق الناس...[1]، وكان هذا الموقف تمحيص وامتحان عسير للمسلمين ولم يثبت مع رسول الله ﷺ إلا علي بن أبي طالب عليه السلام وعمه العباس وأبو سفيان وربيعه أبناء الحارث بن عبد المطلب وأسامة بن زيد(*)[2].

ومن مؤهلات الإمام علي عليه السلام الذاتية الأخرى قدراته الفكرية والعلمية التي أسهمت في نشر الوعي بين المسلمين وتأسيس أمة عقائدية تستند إلى العلوم للبحث عن الحقيقة في كل مجالات الحياة، فكان له إسهاماً كبيراً في هذا الميدان منها ما شمل تطوير نظام الكتابة بشكله العام، أو في أي وظيفة تمارس داخل مؤسسات الخلافة[3].

أمّا علم النحو فقد عُدّ الإمام علي عليه السلام المؤسس لهذا العلم المهم الذي يرتبط بحياة المسلمين العلمية والعملية[4].

وكان الإمام علي عليه السلام من الأوائل في التأليف والتدوين والحرص على حفظ علوم الأمة وتراثها عن طريق التدوين[5].

ونظراً لما يمثله القرآن الكريم كونه منبعاً لشريعة المسلمين ودستوراً

---

(١) ابن هشام، السيرة النبوية، ج٤/ص٧٨.

(*) «أسامة بن زيد بن شرحبيل الكلبي (ت٥٤ هـ)... مولى رسول الله ﷺ أمه أم أيمن اسمها بركه... تحت موالاة رسول الله، كنيته أبو محمد... مدح بعد الذم وكفته الحسن عليه السلام...»، انظر: ابن داود الحلي، تقي الدين علي (ت٧٠٧ هـ)، كتاب الرجال، حققه: محمد صادق بحر العلوم، (النجف الأشرف١٩٧٢ م)، ص٤٧.

(٢) ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم (ت٢٧٦هـ)، المعارف، حققه: ثروت عكاشة، (د.ب، ١٤٢٧هـ)، ص١٦٤.

(٣) انظر: الجشهياري، أبو عبد الله محمد بن عبدوس (ت٣٣١هـ)، الوزراء والكتاب، حققه: مصطفى السقا وآخرون، (القاهرة ١٩٣٨ م)، ص١٢.

(٤) انظر: الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد (ت٤٤٤هـ)، المحكم في نقط المصاحف، تحقيق: محمد حسين إسماعيل، (بيروت، د.ت)، ج٢/ص٢٧٣.

(٥) انظر: ابن حنبل، الإمام أحمد (ت٢٤١هـ)، المسند، رقم أحاديثه: محمد عبد السلام عبد الشافي (بيروت١٩٩٣ م)، ج ١/ص٩٩.

عاماً ينظم حياتهم فقد فطن الإمام علي عليه السلام في وقت مبكر ـ أي بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله مباشرة ـ هم عليه السلام بجمع القرآن، وذلك لما «رأى من الناس طيرة... فأقسم أن لا يضع على ظهره رداءً حتى يجمع القرآن، فجلس في بيته حتى جمع القرآن...»[1].

وفاضت مؤهلات الإمام علي عليه السلام وقدراته في مجالات العلوم القرآنية ومنها، علم القراءات فإذا «رجعت إلى كتب القراءات وجدت أئمة القراء كلهم يرجعون إليه...فقد صار هذا الفن من الفنون التي تنتهي إليه...»[2].

أمّا في علم التنزيل فقد استقر هذا العلم في فكر الإمام علي عليه السلام وبين جوانحه ويعلن مرة بعد أخرى على ملأٍ من المسلمين ليس للتباهي أو التفاخر وإنما لصب هذا العلم باتجاه منفعته المسلمين فيقول عليه السلام: «إن ما بين لوحي المصحف من آية إلا وقد علمت فيمن نزلت وأين نزلت في سهل أو جبل، وأن بين جوانحي لعلماً جمًّا...»[3].

والحديث النبوي الشريف الذي يعدّ المصدر الثاني بعد القرآن الكريم، فقد تصدر الإمام علي عليه السلام بهذا العلم ووضع قواده عن طريق تصنيف الحديث ورواته[4].

هذا غيض من فيض من المؤهلات التي امتلكها الإمام علي عليه السلام لأن «الأشياء التي استحق بها أصحاب الرسول صلى الله عليه وآله الفضل هي السبق إلى الإيمان والهجرة والنصرة لرسول الله صلى الله عليه وآله والقربى والقناعة وبذل النفس

---

(١) انظر: الكليني، محمد بن يعقوب (ت٣٢٩هـ)، أصول الكافي، ط٥، (طهران ١٤٢٥ هـ)، ج٢/ص٢٨٨.

(٢) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج ١/ص٥١.

(٣) الحسكاني، عبيد الله بن عبد الله بن أحمد (من أعلام ق ٥ هـ)، شواهد التنزيل بقواعد التفصيل، حققه: محمد باقر المحمودي، (بيروت ١٩٧٤ م)، ج١/ص٢٣ ـ ٢٤.

(٤) انظر: الشريف الرضي، نهج البلاغة، ص٤٠٩.

له، والحكم والفقه والعلم، وكان ذلك لعلي عليه السلام منه النصيب الأوفر والحظ الأكبر...»[1].

ويقول الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «لقد أعطى علي بن أبي طالب ثلاث خصال لئن تكونن لي خصلة منها أحب إليّ من أن أعطى حمر النعم، فقيل: وما هي يا أمير المؤمنين، قال: تزويجه فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسكناه مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله يحلّ له ما يحلّ له، والراية يوم خيبر»[2].

وبعد هذا فإن اللافت للنظر هو: «قلما نجد بين صفحات التاريخ شخصيات قد اجتمعت فيها كلّ المؤهلات الشخصية الجسدية والعقلية، وإذا وجدت فإنها تكون بشكل جزئي لا كلي، وهذا إذا ما استثنينا شخصية الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله نجد هذه المؤهلات قد اجتمعت في شخصية الإمام علي عليه السلام بل إن جميع ما وجد عند رسول الله صلى الله عليه وآله وجد عنده عليه السلام والفارق بينهما هو النبوة، وأما في عداهما فإنهما (صلوات الله عليهما وآلهما وسلم) قد اشتركا في كلّ شيء»[3].

---

(١) المسعودي، مروج الذهب، ج٢/ص٤٤٧.

(٢) الجويني، إبراهيم بن محمد بن المؤيد (ت٧٣٠هـ)، فرائد السمطين في فضائل المرتضى والبتول والسبطين والأئمة من ذريتهم عليهم السلام، حققه: محمد باقر المحمودي، (بيروت ١٩٧٨ م)، ج٢/ص٣٤٥.

(٣) المياحي، الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام دراسة في فكره العسكري، ص٦.

الفصل الأول

الأساس الفكري والسياسي عند الإمام علي عليه السلام

- المبحث الأول: الأساس الفكري
- المبحث الثاني: الفكر السياسي عند الإمام علي عليه السلام

المبحث الأول
الأساس الفكري

أولاً: نظام الكتابة في فكر الإمام علي عليه السلام:

١ ـ فكر الإمام علي عليه السلام وأثره في نظام الكتابة:

الكتابة وسيلة تعبير واتصال في غاية الأهمية على مستوى الحياة والبشرية لإسهامها في تنمية وتطوير القدرات الفكرية بشكلٍ عام، وقد نبه القرآن لكريم إلى علو شأنها ومكانتها فذكرها في أكثر من موضع بصيغ الكتابة واشتقاقاتها المختلفة ومنها قوله تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا لَهُۥ فِى ٱلْأَلْوَاحِ مِن كُلِّ شَىْءٍ مَّوْعِظَةً﴾[١]. وفي موضع آخر يقول سبحانه وتعالى: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَٰفِظِينَ ۝١٠ كِرَامًا كَٰتِبِينَ﴾[٢].

وتناولها القرآن لكريم بصيغة القلم بقوله تعالى: ﴿۞نٓ وَٱلْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾[٣]، وقيل: «القلم شجرة ثمرتها المعاني والفكر بحر لؤلؤه الحكمة، وكان يقول لو كان الوحي ينزل على أحد بعد الأنبياء فعلى بلغاء الكتاب...»[٤].

---

(١) سورة الأعراف، الآية: ١٤٥؛ الزمخشري، الكشاف، ج٢/ ص١٤٩.

(٢) سورة الانفطار، الآيتان: ١٠، ١١؛ الزمخشري، الكشاف، ج٤/ص٧١٧.

(٣) سورة القلم، الآية: ١؛ الزمخشري، الكشاف، ج٤/ص٥٨٩.

(٤) الثعالبي، أبو منصور، (ت٤٢٩هـ)، الإعجاز والإيجاز، ط٢، (بيروت، ١٩٨٣م)، ص١١١.

ومن المعلوم «أن الكتّاب ساسة الملوك، وعماد المملكة والسنة وجهابذة الألفاظ وبأقلامهم تدبر الأقاليم»[1].

وكان للإمام علي عليه السلام إسهام كبير في جانب الكتابة لما تحمله من معاني معرفية وروحية تقوي مسيرة المسلمين الجهادية، ويذكر أن الإمام عليه السلام أحد الكتّاب البارزين الذين اختصهم الرسول صلى الله عليه وآله، فكان من الذين «يكتبون الوحي والكتب والعهود...»[2].

ومن الكتب والعهود التي كتبها شروط صلح الحديبية[3]. وأما الكتب الأخرى المهمة التي كتبها أيضاً عليه السلام كتابي الرسول صلى الله عليه وآله إلى قبيلة همدان باليمن وإلى نصارى أهل نجران[4].

وللغاية نفسها والأهداف المتوخاة من الكتابة اهتم الخلفاء بها فكان لكل واحد منهم كاتب أو أكثر، واختص بالإمام علي عليه السلام في مدة حكمه كاتبان هما: سعيد بن نمران الهمداني (ت٧٠هـ) وعبد الله بن أبي رافع (ت٨٨هـ)[5].

هذا من جانب ومن الجانب الآخر فإن «أدب الكتابة عند علي عليه السلام تقرأ في أحاديثه اهتماماً كبيراً ورعاية لأمر الكتابة، في أروع صور لوعي حضاري بأمر الكتابة آنذاك...»[6].

---

(١) الثعالبي، آداب الملوك، ص١٤٩.

(٢) القضاعي، عبد الملك بن أبي بكر المعروف بابن الآبار (ت٦٥٨ هـ)، أعتاب الكتاب، حققه: صالح الأشتر، ط٢، (بيروت ١٩٨٦ م)، ص ١٥٧.

(٣) اليعقوبي، تاريخ٢، /٥٣؛ القلقشندي، أحمد بن عبد الله (ت٨٢١هـ)، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، شرحه وعلق عليه وقابل نصوصه: محمد حسين شمس الدين، (بيروت، د.ت) ج١/ ص١٢٦.

(٤) اليعقوبي، تاريخ، ج ٣/ ص٢٧١.

(٥) ابن الكازروني، ظهير الدين علي بن محمد (ت٦٩٧هـ)، مختصر التاريخ، حققه: مصطفى جواد، (بغداد، ١٩٧٠م)، ص ٧٧.

(٦) عبد الحميد، صائب، تاريخ الإسلام الثقافي والسياسي مسار الإسلام بعد الرسول صلى الله عليه وآله ونشأة المذاهب (د.ب، ١٩٩٧م)، ص٤٩٩.

وأكد الإمام عليه السلام على فنون الكتابة مثل فن الخط والعناية به لما له أهمية في تسهيل تلقي الفكر والرسالة التي يراد إيصالها، وقال عليه السلام: «الخط علامة فكل ما كان أبين كان أحسن»[1]، وفي تأكيد آخر قال عليه السلام: «الخط الحسن يزيد الحق وضوحاً»[2].

وفي الاتجاه نفسه وبتفصيل أكثر ركز الإمام علي عليه السلام اهتمامه من أجل أن يبلغ الكاتب والكتابة أقصى غايته في تحقيق الهدف المبتغى في أي نص مكتوب، فقد ركز الإمام علي عليه السلام على الخط واللغة في وقتٍ واحد، فالخط ليس كافياً ما لم تكن هناك إحاطة في اللغة العربية وقواعدها، ومن توجيهاته بهذا الشأن لكاتبه قوله عليه السلام: «أطل جلفة قلمك وأيمن قطتك واسمعني طنين النون وحور الحاء وأسمن الصاد وشرح العين وأشقق الكاف وعظم الفاء ورتل اللام وأملس الباء والتاء والثاء وأقم الزاي وعلّ ونبها...»[3].

وفي توجيه آخر لكاتبه عليه السلام: «إذا كتبت فالق دواتك، وأطل قلمك وفرج بين السطور، وقارب بين الحروف»[4].

ولم يهمل الإمام علي عليه السلام جانب آخر مهم من أهداف وجوهر الكتابة وذلك بالتركيز على المعنى وعدم الإكثار والضياع في الكلام الكثير الذي لا طائل منه سوى الابتعاد عن القصد والغاية المراد صياغتها من خلال اتباع الأسلوب البلاغي باختيار الكلمات وتحديد المعنى الدقيق

---

(١) المتقي الهندي، علاء الدين علي بن حسام الدين (ت٧٩٥هـ)، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، تحقيق: محمود عمر الدمياطي، ط٢، (بيروت، ٢٠٠٤م)، ج ١٠/ ص١٣٩.

(٢) القلقشندي، صبح الأعشى، ج ٢/ ص٣٢٢.

(٣) المتقي الهندي، كنز العمال، ج ١٠/ ص١٣٩.

(٤) ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد (ت٤٦٣هـ)، بهجة المجالس وأنس المجالس، وشحذ الذاهن والهامس، تحقيق: محمد مرسي الخولي، (بيروت، د.ت)، ج١/ ص٣٥٦.

لفهمها مباشرة إذ أوصى عليه السلام أن «أدقوا أقلامكم وقاربوا بين سطوركم واحذفوا من فضولكم واقصدوا قصد المعاني، وإياكم والإكثار فإن أموال المسلمين لا تحتمل الإطراء»[1].

٢ ـ شروط الكتاب ومواصفاتهم:

للكاتب في صدر الإسلام ودولته مكانة مرموقة لتحمله مسؤولية كبيرة وحساسة إذ «إن الكاتب الذي يشير أمير المؤمنين إليه عليه السلام هو الذي يسمى الآن في الاصطلاح العرفي وزيراً، لأنه صاحب تدبير حضرة الأمير، والنائب عنه في أموره، وإليه تصل مكتوبات العمال وعنه تصدر الأجوبة، وإليه العرض على الأمير، وهو المستدرك على العمال، والمهيمن عليهم، وهو على الحقيقة كاتب الكتاب وبهذا يسمونه الكاتب المطلق»[2].

وتقديراً من الإمام علي عليه السلام لمسؤولية الكاتب وضع الإمام علي عليه السلام شروط معينة لاختيار من يتسنم هذه المسؤولية وتجلت هذه الشروط في عهده إلى مالك الأشتر فيما يخص الكتاب بقوله: «ثم انظر في حال كتابك، فولّ على أمورك خيرهم وأخصص رسائلك التي تدخل فيها مكائدك وأسرارك، بأجمعهم لوجود صالح الأخلاق ممن لا تبطره الكرامة، فيجترئ بها عليك في خلاف ذلك بحضرة ملأ، ولا تقصر به الغفلة عن إيراد مكاتبات عمالك عليك وأصدر جواباتها عنك، وفيما يأخذ لك ويعطي منك، ولا يضعف عقداً اعتقده لك، ولا يعجزه عن إطلاق ما عقد عليك، ولا يجهل مبلغ قدر نفسه في الأمور، فإن الجاهل بقدر نفسه يكون بقدر غيره أجهل.

ثم لا يكن اختيارك إياهم على فراستك واستنامتك وحسن الظن منك، فإن الرجال يتعرضون لفراسات الولاة وحسن حديثهم وليس وراء

---

(١) كاشف الغطاء، هادي، مستدرك نهج البلاغة، (بيروت، ١٩٩٦م)، ص١٠٥.

(٢) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١٧/ ص٦٢.

ذلك من النصحة والأمانة ولكن اختبرهم بما ولوا للصالحين قبلك، فاعمد لأحسنهم في العامة أثراً، وأعرفهم بالأمانة وجهاً، فإن ذلك دليل على نصيحتك، ولمن وليت أمره»[1].

ومن جانب آخر فالإمام علي عليه السلام: «ليس... أول من كتب الرسائل وألقى العظات وأطال الخطب على المنابر ولكنه ولا ريب أول من عالج هذه الفنون معالجة أدبية، وأول من أضفى عليها صبغة الإنشاء الذي يقتدى به في الأساليب، لأن الذين سبقوه كانوا يضعون كلامهم ممارسين لا صياغة منشئين، ويقصدون إلى ما أرادوه، ولا يقصدون إلى فن وصناعة التعبير، ولكن الإمام علياً عليه السلام تعلم الكتابة صغيراً، ودرس الكلام البليغ من روايات الألسن وتدوين الأوراق، وانتظر بالبلاغة حتى خرجت من طور البداهة الأولى إلى طور التفنن والتجويد...»[2].

ثانياً: علم النحو:

١ ـ فكر الإمام علي عليه السلام وأثره في علم النحو:

مما لاشك فيه أن الإمام علي عليه السلام قد «برع ... في العربية وعلومها كما برع في الإسلام وعلومه، وقد ساعده في ذلك منطقه السليم وتبحره في علوم العربية، وقوته الذهنية الخارقة، وقد بادر إلى ضبط العربية بأصولها وقواعدها...»[3]. ويذكر أن الإمام عليه السلام «أول من وضع النحو...لأن الروايات كلها تسند إلى أبي الأسود الدؤلي (*)، وأبو

---

(١) انظر: ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١٧/ص٥٩ ـ ٥٨.

(٢) العقاد، عباس محمود، عبقرية الإمام علي عليه السلام (بيروت، د.ت)، ص ١٩٧.

(٣) البغدادي، أحمد علاوي مجيد، نشأة التيار العلوي في الكوفة إلى نهاية العصر الأموي (١٣٢هـ/٧٤٩م)، رسالة ماجستير في التاريخ، جامعة الكوفة، كلية الآداب، ٢٠٠٧م، ص٥٤.

(*) أبو الأسود الدؤلي: ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل بن جلس بن نفاثة بن عدي بن الدئل... ولد أبو الأسود في الجاهلية ومات في الطاعون سنة تسع وستين.. وهو أحد=

الأسود يسند ذلك إلى علي عليه السلام»[1].

فأما القول «إن أول من وضع علم النحو عبد الرحمن بن هرمز بن الأعرج بن نصر بن عاصم فليس صحيحاً، لأن عبد الرحمن أخذ عن أبي الأسود، ويقال عن ميمون الأقرن... عن أبي الأسود أنه سئل فقيل له من أين لك هذا النحو؟ قال: لفقت حدوده من علي بن أبي طالب عليه السلام»[2].

هذا «وقد علم الناس كافة أنه هو الذي ابتدعه وأنشأه وأملى على أبي الأسود جوامعه وأصوله من جملتها: الكلام ثلاثة أشياء: اسم، وفعل، وحرف، ومن جملتها تقسيم الكلمة إلى معرفة ونكرة، وتقسيم وجوب الإعراب إلى الرفع والنصب والجزم»[3].

ويذكر «أن أول من نقط المصاحف ووضع العربية أبو الأسود من تلقين أمير المؤمنين علي عليه السلام ... فأريد بالنقط في ذلك الأعجام، فيحتمل أن يكون ذلك ابتداء لوضع الأعجام، والظاهر ما تقدم إذ يبعد أن الحروف قبل ذلك مع تشابه صورها كانت عرية عن النقط إلى حين نقط المصحف»[4].

= سادات التابعين وفقهائهم ومحدثيهم قاتل مع علي يوم الجمل وشهد معه صفين وكان من وجوه الشيعة...). انظر: ياقوت، الحموي (ت٦٢٦هـ)، معجم الأدباء، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تحقيق: إحسان عباس، (بيروت ١٩٩٣ م)، ج٤/ص١٤٦٤، ١٤٦٥.

(١) القضاعي، دستور معالم الحكم٧٦، اليافعي، أبو محمد عبد الله بن أسعد بن علي بن سلمان (ت٧٦٨هـ)، مرآة الجنان وعبرة اليقظان، وضع حواشيه: خليل المنصور، (بيروت ١٩٩٧ م) ١، ج/ص١١٦.

(٢) الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن (ت٥٧٧هـ)، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: إبراهيم السامرائي، ط٢، (بغداد، ١٩٧٠م)، ص٢١.

(٣) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج٣/ص١٤٩.

(٤) القلقشندي، صبح الأعشى، ٣/١٤٩؛ انظر: الدائني، المحكم في نقط المصاحف، ج٢/ص٢٧٣.

٢ ـ أسباب وضع علم النحو:

وقد تنبه الإمام علي عليه السلام إلى وجوب التفكير بوضع قواعد اللغة العربية خوفاً عليها من الضياع بعدما اتسعت رقعة الخلافة الإسلامية واختلاط الأعاجم بالعرب، ويذكر أن أبي الأسود الدؤلي قال: «دخلت على علي بن أبي طالب عليه السلام فرأيته مطرقاً متنكراً فقلت: فيم تفكر يا أمير المؤمنين؟ قال: إني سمعت ببلدكم هذا لحناً فأردت أن أضع كتاباً في أصول العربية، فقلت: إن فعلت هذا أحييتنا، وبقيت فينا هذه اللغة، ثم أتيته بعد ثلاثة أيام فألقى إليّ صحيفة فيها: بسم الله الرحمن الرحيم إن الكلام كله اسم وفعل وحرف، فالاسم ما أنبأ عن المسمى، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل.

ثم قال: تتبعه وزد فيه ما وقع لك، واعلم يا أبا الأسود أن الأسماء ثلاثة: ظاهر ومضمر، وليس بظاهر ولا مضمر، وإنما تتفاضل العلماء في معرفة ما ليس ظاهر ولا مضمر، قال أبو الأسود: فجمعت منه أشياء وعرضتها عليه، فكان من ذلك حروف النصب...»[١].

ويقصد الإمام علي عليه السلام باللحن اختلاط ألسنة العرب بألسنة الأعاجم ويذكر أبو الأسود أن الإمام علي عليه السلام قال له: «إني تأملت كلام الناس فوجدته قد فسر بمخالطة هذه الحمراء (يعني الأعاجم)، فأردت أن أضع لهم شيئاً يرجعون إليه ويعتمدون عليه، ثم ألقى إليّ رقعة... وقال لي: انحُ هذا النحو وأضف إليه ما وقع إليك... وكنت كلما وضعت باباً من أبواب النحو عرضته عليه، إلى أن حصلت ما فيه الكفاية. قال: ما أحسن هذا النحو الذي نحوت، فلذلك سمي النحو»[٢].

---

(١) الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت٣٤٠هـ)، أمالي الزجاجي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (القاهرة، ١٣٨٢هـ) ٢٣٨، الكتاني، نظام الحكومة النبوية، ج٢/ ص٢٧٣.

(٢) الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص١٨.

ويرجع بعضهم أسباب وضع علم النحو إلى أكثر من سبب أو باعث منها الأسباب «الدينية للحرص الشديد على أداء نصوص الذكر الحكيم أداءً فصيحاً إلى أبعد حدود السلامة والفصاحة، خاصة بعد أن أخذ اللحن يشيع على الألسنة»[1].

وقد «جاء إعرابي إلى علي بن أبي طالب عليه السلام فقال: يا أمير المؤمنين كيف تقرأ الحرف لا يأكله إلا الخطاطون كلّ والله يخطوا فتبسم عليّ وقال: لا يأكله الخطائون، قال: صدقت يا أمير المؤمنين ما كان الله ليسلم عبده، ثم التفت عليّ إلى أبي الأسود فقال: إن الأعاجم قد دخلت في الدين كافة فضع للناس شيئاً يستدلون به على صلاح ألسنتهم فرسم له الرفع والنصب والخفض»[2].

ومن البواعث والأسباب الأخرى: القومية والاجتماعية «رقي العقل العربي ونمو طاقته الذهنية نمواً عدّه للنهوض برصد الظواهر اللغوية وتسجيل الرسوم النحوية تسجيلاً تطرد فيه القواعد وتنتظم الأقيسة انتظاماً يهيئ لنشوء علم النحو ووضع قوانينه الجامعة المشتقة من الاستقصاء الدقيق للعبارات والتراكيب الفصيحة ومن المعرفة التامة بخواصها وأوضاعها»[3].

ثالثاً: فكر الإمام علي عليه السلام وأثره في التدوين وجمع القرآن الكريم:

يتجلى اهتمام علي بن أبي طالب عليه السلام ـ من خلال هذا البحث ـ بالعلوم ولاسيما علوم القرآن الكريم، فقد أودع الله تعالى علمه في قلب رسول الله صلى الله عليه وآله ومن له أذن واعية وإيمان راسخ، فكان الإمام علي عليه السلام،

---

(١) ضيف، شوقي، المدارس النحوية، ط٧، (القاهرة، ١٩٩٢م)، ص١١.

(٢) المتقي الهندي، كنز العمال، ج١/ص١٢٥.

(٣) لمزيد من التفاصيل انظر: ضيف، شوقي، المدارس النحوية، ص١١.

وكما ورد عن أبي سعيد الخدري (ت٦٤هـ) قال: «سألت رسول الله ﷺ عن قوله تعالى: ﴿وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾[1] قال: «ذا أخي علي بن أبي طالب».

وعن ابن عباس (ت٦٥هـ) قال في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ قال: علي بن أبي طالب»[2]

وكان الإمام علي عليه السلام يحث على فهم القرآن الكريم وعلومه من خلال أوصافه له ومن ذلك قوله عليه السلام: «إن القرآن لا يعلم علمه إلا من طعمه، وعلم بالعلم جهله، وأبصر علمه واستمع صمه، أدرك به مأواه، وحيّ به إذا مات، فأدرك به الرضى من الله، فاطلبوا ذلك عند أهله، فإنهم في بيت الحياة، ومستقر القرآن، ونزل الملائكة، وأهل العلم الذين يخبرونكم عملهم عن علمهم وظاهرهم عن باطنهم، هم الذين لا يخالفون الحق، ولا تختلفون فيه قد مضى من الله فيهم حكم صادق، وفي ذلك ذكرى للذاكرين»[3].

وعن طريق هذا النص يتبين أن الإمام عليًا عليه السلام ينبه المسلمين إلى عذوبة وسعة علوم القرآن ويشجعهم على معرفته، والعمل به فإنه يحسب للمرء بعد موته من خلال أعماله المقرونة بالحدود الشرعية في القرآن، ثم ينتقل إلى ذكر أهل البيت عليهم السلام الذين يعون القرآن علم وعاية ويحثهم على طلب العلم منهم.

وفي نعت آخر ينم عن فهمه العميق للقرآن وتأثيره النفسي أو العلمي

---

(١) سورة الرعد، الآية: ٤٣.

(٢) الحسكاني، عبيد الله بن عبد الله بن أحمد (من أعلام ق ٥هـ)، شواهد التنزيل بقواعد التفصيل، ج١/ص٣٠٧؛ الحر العاملي، محمد بن الحسن (ت١١٠٤هـ)، وسائل الشيعة في تحصيل الشريعة، عني بتصحيحه وتحقيقه: محمد الرازي، (بيروت، د.ت)ج١٨/ ص١٣٤.

(٣) اليعقوبي، تاريخ، ج٢/ص١٣٤.

وعلاقة الإنسان بربه من خلال القرآن وتأكيده على الجيل الأول من الصحابة المتذكرين المتعظين بأحكامه المنزلة بقوله: «فإن الله سبحانه لم يعطِ أحد بمثل هذا القرآن فإنه حبل الله المتين وسببه الأمين وفيه ربيع القلب، وينابع العلم، وما للقلب جلاء غيره، مع أنه قد ذهب المتذكرون، وبقي الناسون أو المتناسون...»[1].

ويعلق ابن أبي الحديد على هذا النص بقوله: «إنما جعله حبل الله لأن الحبل ينجو من تعلق به هوّة، والقرآن ينجو من الضلال من يتعلق به، وجعله متيناً، أي قوياً لأنه لا انقطاع له أبداً، وهذه غاية المتانة والقوة.. وفيه ربيع القلب لأن القلب يحيا به كما تحيا الأنعام برعي الربيع، وينابيع العلم لأن العلم منه يتفرع كما يخرج الماء من الينبوع ويتفرع إلى الجداول، ثم قال: إن المتذكرون قد ذهبوا وماتوا وبقي الناسون الذين لا علوم لهم أو المتناسون الذين عندهم العلوم ويتكلفون إظهار الجهل لأغراض دنيوية تعرض لهم...»[2].

وفي وصف دقيق موجز يصف الإمام علي عليه السلام ـ ببلاغته العالية القرآن الكريم ـ حيث يقول: «ظاهره أنيق، وباطنه عميق، ظاهره حكم، وباطنه علم»[3].

إن هذه الأساليب البلاغية الجميلة التي اتبعها أمير المؤمنين عليه السلام إنما تنم عن بلاغته وعلمه ومن ثم يريد أن يغري السامع بحقيقة القرآن ليتقربوا منه ليزدادوا إيماناً وتمسكاً بالدين الحنيف وينهلوا من العلوم المودعة فيه.

---

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة١٠، ج/ص٢٧.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) التوحيدي، ابن حبان (ت٤١٤هـ) البصائر والذخائر، كتب مقدمته وحرر نصوصه: عبد الرزاق محيي الدين (د.ب، د.ت)، ج١/ص٨.

- تدوين القرآن الكريم وجمعه:

يعدّ التدوين من القواعد والأسس الفكرية التي أسهمت في النهوض بواقع الأمة الإسلامية الحديثة آنذاك، «ففي عهد النبي ﷺ كان التشريع منتظراً من السماء، وكان النبي ﷺ يؤدي ما أنزل آية... ثم توسع الإسلام، وكثر التشريع، واتّسعت بقاع المسلمين وتباعدت، ثم دخلت فئات إلى الإسلام من قريش لم يكونوا مهيئين لتقبل الإسلام من وجهة نفسية... انبثق شعور بالحاجة لتدوين ما يصدر عن الرسول ﷺ من أقوال وأفعال، وإقرارات، لئلا يدخلها النسيان من قبلهم، بعد تكثرها بطول المدة...»[1].

ومن المعلوم أن النبي ﷺ قد أجاز التدوين والكتابة فقال ﷺ: «**اكتبوا لأبي شاة**»[2]، وعلى هذا الأساس كان الإمام علي عليه السلام يدرك أبعاد الأهمية العقائدية والفكرية للتدوين على حياة المسلمين فبادر إلى التدوين، وأول تلك المدونات كانت الصحيفة، ويستدل عليها من النصوص الواردة، ويذكر أن سأل الإمام علي عليه السلام: «هل عندكم من رسول الله ﷺ شيء بعد القرآن؟ قال: لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إلا فهم يؤتيه الله عزّ وجلّ رجلاً في القرآن، أمّا في الصحيفة قلت: وما في الصحيفة، فقال: العقل وفكاك الأسير ولا يعقل مسلم كافر»[3]، وقيل عنه عليه السلام: «ما عندنا كتاب نقرؤه غير هذه الصحيفة... فأخرجها فإذا فيها أشياء من الجراحات وأسنان الإبل... وفيها المدينة حرام وما بين عيره إلى ثور، فمن أحدث فيها حدثاً أو آوى محدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل منه يوم القيامة صرّف ولا عدل...»[4].

---

(١) الحكيم، محمد تقي، تاريخ التشريع الإسلامي، (لندن، ١٩٩٨م)، ص٣٧.

(٢) مسلم، محيي الدين بن زكريا يحيى بن شرف النووي الشافعي (ت٦٣١هـ)، شرح صحيح مسلم، راجعه: خليل الميس، (بيروت، د.ت)، ج٩/ص١٣٨.

(٣) ابن حنبل، المسند، ج١/ص٩٩.

(٤) البخاري، الصحيح، ج٨/ص٥٦٠.

ويذكر أن الإمام علي عليه السلام كان يحمل هذه الصحيفة معه وهي «معلقة في قراب سيفه»[1]، ومن اهتمامات الإمام علي عليه السلام بالتدوين، فإنه كان يقوم بتوثيق الكتب والوثائق المهمة لديه لحفظ حقوق المسلمين والدولة فقد ذكر ابن النديم بقوله: «ورأيت عدة أمانات وعهود بخط أمير المؤمنين علي عليه السلام ...»[2].

ولا يخفى ما للقرآن الكريم من أهمية في حياة المسلمين، فهو مصدر الإلهام والتشريع الأول عندهم، إذ جعله الله تعالى لا يغادر صغيرة ولا كبيرة. وبعد وفاة الرسول صلى الله عليه وآله كان علي بن أبي طالب عليه السلام ـ ربيب الرسول صلى الله عليه وآله وكاتب الوحي ـ، قد فطن إلى أهمية جمعه للحفاظ على الدين الإسلامي والمسلمين والسير على تشريعه وهداه[3].

ويذكر أن «جمع القرآن على عهد الرسول صلى الله عليه وآله عليّ وأُبيّ(*)»[4]، وعند اعتزال الإمام علي عليه السلام بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله همّ بجمع القرآن وذلك لما «رأى من الناس طيرة... فأقسم أن لا يضع على ظهره رداءً حتى يجمع القرآن فجلس في بيته حتى جمع القرآن، فهو أول مصحف جمع فيه القرآن، جمعه من قبله...»[5].

---

(١) انظر: مسلم، الصحيح، ج٩/ص١٥٠.

(٢) ابن النديم، أبو الفرج بن أبي يعقوب إسحاق (ت٧٨٠هـ)، الفهرست، خطه وشرح وعلق عليه: يوسف علي الطويل، وضع فهارسه: أحمد شمس الدين، ط ٢، (بيروت، ٢٠٠٢م)، ص٦٤.

(٣) الإسكافي، المعيار والموازنة٣٠٠، جرداق، جورج، الإمام علي عليه السلام صوت العدالة الإنسانية، ط٢، (إيران، ١٤٢٤هـ)، ج١/ ص٨٢.

(*) أُبيّ بن كعب: وهو من الأنصار، ويكنى بأبي المنذر، وكان يكتب في الجاهلية، وكتب لرسول الله صلى الله عليه وآله الوحي... واختلف في وقت موته، فقال قوم: مات في خلافة عمر، سنة اثنتين وعشرين، فقال عمر: اليوم مات سيد المسلمين، وقال آخرون: مات سنة ثلاثين في خلافة عثمان...)، ابن قتيبة، المعارف٢٦١، ص.

(٤) الحسكاني، شواهد التنزيل، ج١/ص٢٥.

(٥) المصدر نفسه، ج١/ص٢٦.

ويبدو أن القرآن الكريم لم يكن مجموعاً على حياة الرسول ﷺ والدليل الأخبار المتواترة في «أن علي بن أبي طالب كان جمعه لما قبض رسول اله ﷺ وأتى به يحمله على جمل، فقال: هذا القرآن قد جمعته وكان جزأه سبعة أجزاء...»[1].

فكان الإمام علي عليه السلام «هو أول من جمعه فقالوا كلهم إنه تأخر عن بيعة أبي بكر، فأهل الحديث لا يقولون ما تقوله الشيعة من أنه تأخر مخالفة للبيعة، بل يقولون: تشاغل بجمع القرآن، فهذا يدل على أنه أول من جمع القرآن، لأنه لو كان مجموعاً في حياة الرسول ﷺ لما احتاج أن يتشاغل بجمعه بعد وفاته ﷺ ...»[2].

وكان أول مصحف جمع فيه القرآن من قلبه، وكان عند آل جعفر[3]. هذا «وقد عُني غير واحد من الصحابة بجمع القرآن غير أنه لم يتسنَ لهم أن يجمعوه على تنزيله...»[4].

وكان ترتيب جمع القرآن من قبل الإمام علي عليه السلام بحسب تنزيل السور على رسول الله ﷺ، وبعد جمعه «خرج إلى الناس... فقال لهم: هذا كتاب الله قد ألفته كما أمرني، وأوصاني رسول الله ﷺ كما أنزل فقال بعضهم: أتركه وامضِ. فقال لهم: إن رسول الله ﷺ قال لكم: **«إني مخلف فيكم الثقلين، كتاب الله وعترتي، لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض، فإن قبلتموه فاقبلوني معه أحكم بينكم بما فيه من أحكام الله»** فقالوا: لا حاجة لنا فيه وفيك فانصرف به معك لا تفارقه ولا يفارقك»[5].

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر: اليعقوبي، تاريخ، ج٢/ص٩٢.

(٢) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١/ص٥١.

(٣) الحسكاني، شواهد التنزيل، ج١/ص٢٦.

(٤) الحكيم، محمد تقي، تاريخ التشريع الإسلامي، ص٦٦.

(٥) المسعودي، أبو الحسن بن الحسين بن علي (ت٣٤٦هـ)، إثبات الوصية، للإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، ط٢، (قم، ٢٠٠٣م)، ص١٤٦.

وعن جابر(*) قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: «ما ادّعى أحد من الناس أنه جمع القرآن كله كما أنزل إلا كذاب، وما جمعه وحفظه كما نزله الله تعالى إلا علي بن أبي طالب عليه السلام والأئمة من بعده ...»(١).

وقال أبو ذر الغفاري (ت٣٢هـ) رضي الله عنه: «لما توفي رسول الله صلى الله عليه وآله جمع علي القرآن وجاء به إلى المهاجرين والأنصار، وعرضه عليهم لما قد أوصاه رسول الله صلى الله عليه وآله ...»(٢).

وعن سلمان(*) رضي الله عنه «أن أمير المؤمنين عليه السلام ... لزم بيته وأقبل على القرآن يؤلفه ويجمعه فلم يخرج من بيته حتى جمعه وكان في الصحف والشظاظ والأسبار والرقاع، فلما جمعه كله وكتبه بيده تنزيله وتأويله والناسخ منه والمنسوخ...»(٣).

وقد أكد الأئمة على حقيقة جمع القرآن من قبل الإمام علي عليه السلام وقالوا حينما فرغ الإمام من كتابته «أخرجه... إلى الناس... فقال لهم: هذا

(*) جابر بن عبد الله (١٦ق هـ/ ٧٨هـ = ٦٠٧هـ/٦٩٧م): وهو جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام الخزرجي الأنصاري صحابي من الكثيرين في الرواية عن النبي صلى الله عليه وآله، وروى عنه جمع من الصحابة له ولأبيه، غزا تسع عشرة غزوة، وكانت له في أواخر أيامه حلقة في المسجد النبوي يؤخذ عنه العلم...). انظر: الزركلي، خير الدين، أعلام، ط ١٦، (بيروت، ٢٠٠٥م)، ج٢/ ص١٠٤.

(١) الكليني، أصول الكافي، ج٢/ ص٢٨٨.

(٢) الطبرسي، أبو منصور أحمد بن علي بن أبي طالب (من أعلام ق٤هـ)، الاحتجاج، تعليقات وملاحظات: محمد باقر الخرسان، (النجف الأشرف، ١٩٦٦م)، ص٢٢٥.

(*) سلمان المحمدي: (كان يكنى بأبي عبد الله، ويقول قوم إنه من (أصبهان)، ويقول قوم إنه من (فارس)، من رامهرمز... ولم يشهد بدراً، ولا أُحداً، لأنه كان في أوقاتهما عبداً وأول غزوة غزاها (الخندق)، سنة خمس من الهجرة، وعمر عمراً طويلاً، ومات في أول خلافة (عثمان).وفي بعض الروايات أنه مات في خلافة عمر بن الخطاب (رض) بالمدائن). ابن قتيبة، المعارف، ص٢٧١.

(٣) المجلسي، محمد باقر (ت١١١١هـ)، بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، (بيروت، ١٩٨٣م)، ج٨٩/ ص٤٠.

كتاب الله كما أنزله على محمد وقد جمعته بين اللوحين...»[1].

وقال محمد بن سيرين (ت١١٠ هـ): «لو أصبت ذلك كان فيه العلم»[2]. ويؤكد بعض الباحثين إلى حقيقة جمع القرآن بعد وفاة الرسول ﷺ وأن الإمام علي عليه السلام قد قام بجمع النصوص المتناثرة عند الصحابة ووحدها في كتاب واحد، [3] وتشير بعض المصادر التاريخية إلى وجود مصاحف إلى وقتٍ متأخر بخط الإمام علي عليه السلام إذ «كان بالمشهد الشريف الغروي مصحف في ثلاث مجلدات بخط أمير المؤمنين علي عليه السلام احترق حين احترق المشهد سنة خمس وسبعمائة، ويقال: كان في آخره، وكتب علي بن أبي طالب ولكن... أن الذي كان في آخر ذلك المصحف علي بن أبي طالب، ولكن الياء مشبهة بالواو في الخط الكوفي الذي كان يكتبه علي عليه السلام»[4].

وأدرك بعضهم مصحفاً بالمزار في مشهد عبيد الله بن علي بخط أمير المؤمنين عليه السلام في مجلدٍ واحد وفي آخره بعد تمام كتابة القرآن المجيد «بسم الله الرحمن الرحيم كتبه علي بن أبي طالب عليه السلام ...»[5].

وهكذا «تصدى الإمام علي عليه السلام لكتابة القرآن منذ بزوغ فجر الإسلام ...»[6]، «ولم يكن علي عليه السلام ليقصر على استظهار القرآن وجمعه

---

(١) ابن فروخ، أبو جعفر محمد بن الحسن الصفار (ت ٢٩٠هـ)، بصائر الدرجات، تقديم وتعليق: ميرزا محسن، (بيروت، ١٩٩٢م)، ج٤ / ص١٩١.

(٢) العسقلاني، الصواعق المحرقة، ص١٩٧.

(٣) انظر: جياد، حاتم كريم، الإمام علي عليه السلام في كتابات المستشرقين، أطروحة دكتوراه في التاريخ الإسلامي، جامعة الكوفة، كلية الآداب، ٢٠٠٧م، ص٦٦.

(٤) ابن عنبة، عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب، ص٢٠، ٢١.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) الحكيم، حسن عيسى، الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام روح الإسلام الخالد، (بيروت ٢٠٠٧ م)، ص٣٩.

فحسب، بل كان فقيهاً فيه، عالماً بأسباب النزول ومواطنه... وكان لا يفوته شيء من أحكام القرآن الظاهرة وأسراره الباطنة...»[1].

رابعاً: فكر الإمام علي عليه السلام وأثره في علم القراءات والتنزيل:

علم القراءات من العلوم المهمة في حقل القرآن الكريم زيادة على كونه فناً من الفنون التي أضحت لها أصول ومدارس يتتبعها المسلمون، وكان أمير المؤمنين عليه السلام قد أعطى هذا الجانب أهمية كبيرة وفاض عليه من فيوضاته العلمية المباركة و«إذا رجعت إلى كتب القراءات وجدت أئمة القراء كلهم يرجعون إليه... فقد صار هذا الفن من الفنون التي تنتهي إليه أيضاً...»[2].

وعن ابن مسعود (*) قال: «قرأت على رسول الله صلى الله عليه وآله تسعين سورة وختمت القرآن على خير الناس بعده، فقيل له، من هو؟ قال علي بن أبي طالب عليه السلام»[3]، وقال أبوعبد الرحمن السلمي(**): «ما رأيت أحداً أقرأ

---

(١) القضاعي، دستور معالم الحكم، ص٧٣.

(٢) للمزيد انظر: ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١/ص٥١.

(*) عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب... ويكنى بأبي عبد الرحمن..أسلم عبد الله بن مسعود قبل دخول النبي صلى الله عليه وآله دار الأرقم... كان أول من أفشى القرآن في مكة من في رسول الله صلى الله عليه وآله ... هاجر إلى أرض الحبشة الهجرتين جميعاً في رواية أبي مبشر ومحمد بن عمر، ولم يذكره محمد بن إسحاق في الهجرة الثانية إلى أرض الحبشة... وشهد عبد الله بن مسعود بدراً... وشهد أحداً والخندق والمشاهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه وآله ... مات عبد الله بن مسعود بالمدينة ودفن بالبقيع سنة اثنتين وثلاثين...)، ابن سعد، محمد بن سعد (ت٢٣٠ هـ)، الطبقات الكبرى، دراسة وتحقيق: محمد عبد القادر عطا، (بيروت، ١٩٩٠م)، ج٣/ص١١١.

(٣) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١/ص٥١.

(**) هو: «عبد الله بن حبيب من أصحاب علي كان مقرئاً ويحمل عنه الفقه»، انظر: ابن قتيبة، المعارف، ص٢٥٨.

لكتاب الله من علي بن أبي طالب عليه السلام»[1]. وعن ابن عباس قال: «دعا عبد الرحمن بن عوف (ت٣٢ هـ) قوماً من أصحاب رسول الله فحضرت الصلاة، فقدموا علي بن أبي طالب لأنه أقرأهم»[2].

واتفق الجميع على أن الإمام علي عليه السلام وحفظه وقراءاته منذ عهد الرسول صلى الله عليه وآله والعمل به، ويشير ابن أبي الحديد إلى ذلك بقوله: «وأما قراءته للقرآن واشتغاله به فهو المنظور إليه في هذا الباب، اتفق الكل على أنه كان يحفظ القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله ولم يكن غيره يحفظه...»[3].

ومن إشاراته عليه السلام إلى كيفية قراءة القرآن الكريم وترتيله لقوله تعالى: ﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا﴾[4]، قال: «الترتيل تجويد الحروف ومعرفة الوقوف»[5]، ويقول عليه السلام: «في تلاوة القرآن بينة تبياناً ولا تهذه هذّ الشعر ولا تنثره نثر الرمل، ولا يكن هم أحدكم آخر السورة...»[6].

وتتوالى حلقات العلوم القرآنية في فكر الإمام علي عليه السلام بإتقانه الكبير لجميعها ففي علم التنزيل يسجل عليه السلام إحاطته به لترسيخ أسسه في الأمة الإسلامية، وأشارت بعض الأحاديث الشريفة إلى علم علي عليه السلام بمكنون القرآن منها: «علي يعلم الناس بعدي تأويل القرآن، ولا يعلمون أو قال يخبرهم...»[7].

وعن عمر بن الخطاب قال: «علي أعلم الناس بما أنزل الله على

---

(١) الحسكاني، شواهد التنزيل، ج١/ ص٢٣، ج١/ ص٢٤.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) انظر: شرح نهج البلاغة، ج١/ ص٥١
(٤) سورة المزمل، الآية: ٤؛ السيوطي، جلال الدين (ت٩١١هـ)، الاتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (د.ب، ١٣٨٠هـ)، ج١/ ص٢١٢.
(٥) السيوطي، جلال الدين، الاتقان في علوم القرآن، ج١/ ص٢١٢.
(٦) كاشف الغطاء، الهادي، مستدرك نهج البلاغة، ص١٦٤.
(٧) ابن فروخ، بصائر الدرجات، ص١٩٥.

محمد ﷺ»[1]، ومن سعي الإمام علي عليه السلام وجهاده الحثيث في تحصيله العلم من رسول الله ﷺ.

يقول عليه السلام: «ما دخل رأسي نوم ولا عهد رسول الله ﷺ حتى علمت من رسول الله ﷺ ما نزل به جبرائيل في ذلك اليوم من حلال أو حرام أو سنة أو أمر...»[2].

وفي القرآن الكريم سور وآيات تشابهت ونسخت أخرى، ومنها المحكمات، ومن العسير الإحاطة بها في تلك الفترة؛ لعدم انتشار الكتابة والتدوين ووسائل الاتصال الحديثة لذلك، ومن شعور الإمام علي عليه السلام بالمسؤولية الملقاة على عاتقه ولقربه من رسول الله ﷺ ولإيمانه الخالص بالإسلام زد على ذلك أن رسول الله ﷺ قد خصه بكل العلوم فكان علي عليه السلام هو الوعاء الذي يصب فيه الرسول ﷺ علمه، ويقول عليه السلام: «ما نزلت على رسول الله آية من القرآن إلا ... وعلمني تأويلها وتفسيرها ومتشابهها ودعا الله لي أن يعلمني فهمها وحفظها، فلم أنسَ منه حرفاً واحداً...»[3]، وأقسم عليه السلام قائلاً: «والذي لا إله إلا هو ما نزلت آية من كتاب الله إلا وأنا أعلم فيمَ نزلت، وأين نزلت، ولو أعلم مكان أحد أعلم بكتاب الله مني تناله المطايا لأتيته»[4].

وسأل ابن الكواء[*] الإمام علي عليه السلام عن قوله: «ما أنزلت آية من كتاب الله في ليل ونهار، ولا سير ولا مقام، إلا وقد أقرأنيها رسول الله ﷺ وعلمني تأويلها، فقال: يا أمير المؤمنين فما كان ينزل

---

(١) المصدر نفسه، ج١/ص٣٠.

(٢) المصدر نفسه، ج٤/ص١٩٥.

(٣) انظر: الحسكاني، شواهد التنزيل، ج١/ص٣٥.

(٤) السيوطي، الإتقان، ج٤/ص١٩٦.

(*) هو «عبد الله بن عمرو من بني يشكر، وكان ناسباً عالماً كبيراً، وقيل لأبيه الكواء لأنه كوى في الجاهلية». انظر: ابن قتيبة، المعارف، ص٥٣٥.

عليه، أنت غائب عنه؟ قال: كان يحفظ علي رسول الله ﷺ ما كان ينزل عليه من القرآن وأنا غائب عنه حتى أقدم عليه، فيقرئنيه ويقول: «**يا علي أنزل الله بعدك كذا وكذا وتأويله كذا وكذا، معلمني تأويله وتنزيله**»[1].

واستقر هذا العلم الواسع في فكر الإمام عليه السلام وبين جوانحه ويعلن مرة بعد أخرى على ملأ المسلمين ليس للتباهي أو التفاخر وإنما لصب هذا العلم لمنفعة المسلمين بعد أن يخبرهم «أن ما من بين لوحي المصحف من آية إلا وقد علمت فيمن نزلت وأين نزلت في سهل أو جبل، وأن بين جوانحي لعلماً جمّاً...»[2].

---

(١) المجلسي، بحار الأنوار، ج٨٩/ ص٨٧.

(٢) الشيخ المفيد، أبو عبد الله محمد بن النعمان العكبري (ت٤١٣هـ)، الأمالي، تحقيق: حسين الأستاذ ولي وعلي أكبر الغفاري، ط٥، (قم، ١٤٢٥هـ)، ص١٥٢.

المبحث الثاني
الفكر السياسي عند الإمام علي عليه السلام

أولاً: الأوضاع السياسية لدولة الخلافة منذ وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله حتى بيعة الإمام علي عليه السلام سنة ٣٥هـ:

إنّ من يلقي نظرة على الساحة السياسية لعاصمة الخلافة الإسلامية بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله في السنة الحادية عشرة للهجرة[١] إلى سنة ٣٥هـ، التي تم فيها انتخاب الإمام علي عليه السلام للخلافة[٢]. يجد أنه قد طرأت كثير من المستجدات. فمنذ اليوم الأول لوفاة الرسول صلى الله عليه وآله دبّ الخلاف بين المسلمين حول من يخلف الرسول صلى الله عليه وآله، فحسم الأمر على أساس مبدأ الشورى واختيار الأمة حسب ما يبرره الساعون إلى السقيفة من بعض المهاجرين ومن أيدهم [٣]، لكن مبدأ الشورى والاختيار لم يجرِ بالطريقة نفسها التي اختير فيها الخليفة عمر بن الخطاب، بل كان عن طريق نص عليه من الخليفة الأول أبي بكر[٤]، وهذا يتنافى مع ما آمن

---

(١) ابن قتيبة، المعارف، ص١٦٥.

(٢) ابن أعثم، أبو محمد أحمد (ت٣١٤هـ)، الفتوح، (بيروت، د.ت)، ج٢/ص٢٤١.

(٣) انظر: الماوردي، أبو الحسن علي بن حبيب (ت٤٥٠هـ)، الأحكام السلطانية، والولايات الدينية، ط٢، (قم، ١٤٠٦هـ)، ص٦.

(٤) البلاذري، أنساب الأشراف، ج٢/ص٢٩٠.

به «أبو بكر بالأمس قد آمن بحق الأمة، فهو اليوم ينقض ذاك الإيمان، وينتزع ذلك الحق من الأمة»[1].

وهكذا فعل الخليفة الثاني عمر بن الخطاب فلم يعطِ للأمة حق الشورى والاختيار وإنما حصرها في مجلس شورى يضم ستة أشخاص من كبار المهاجرين ينتخب واحد منهم، وقيدها بشروط[2].

ومن ناحية أخرى كان للسياسات التي اتبعها كل من الخليفتين عمر وعثمان أثرها على الواقع السياسي لدولة الخلافة مثل سياسة التفاوت بالعطاء أو شرف العطاء [3]، ومن ثم سياسة الخليفة عثمان واستئثاره وتسلط أقاربه من بني أمية بالسلطة وبأموال المسلمين مثل مروان بن الحكم (ت٦٥هـ)، وإرجاع عمه الحكم بن العاص طريد رسول الله بعد أن رفض كل من الخليفتين السابقين إرجاعه، ثم سياسة العنف والنفي التي مارسها مع بعض صحابة رسول الله ﷺ الأجلاء أمثال، عبد الله بن مسعود، وأبي ذر الغفاري، وعمار بن ياسر (ت٣٧هـ)[4]، وقد وصف الإمام علي عليه السلام سياسة الخليفة عثمان ومثالبها، بقوله: «إلى أن قام ثالث القوم نافجاً حضنيه، بين نثيله ومعتلفه، وقام معه بنو أمية يخضمون مال الله خضمة الإبل نبتة الربيع، إلى أن انتكث فتله وأجهز عليه عمله، وكبت به بطنته»[5].

ونتيجة لما تقدم تبلور على الساحة اتجاهان هما: الاتجاه الهاشمي

---

(١) عبد الحميد، صائب، تاريخ الإسلام الثقافي السياسي، ص٤٢٨.

(٢) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج٧/ص٢٩.

(٣) البلاذري، أبو الحسن (ت٢٧٩هـ)، فتوح البلدان، بإشراف: لجنة تحقيق التراث، (بيروت١٩٨٨ م)، ص٤٣١؛ الشهرستاني، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم (ت٤٥٨هـ)، الملل والنحل، تخريج: محمد بن فتح الله بدران، (مصر، د.ت)، ج١/ص٣٢.

(٤) المسعودي، مروج اللهب، ص٣٥٤ وما بعدها.

(٥) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١/ص١٩١.

«الإسلامي المتشدد»[1]، والقرشي اللذان انبثقا يوم السقيفة، وأصبحت معالمهما وتأثيرهما واضحين، على الساحة السياسية، ولاسيما إذا أخذ بنظر الاعتبار الخلفية التاريخية لبعض أعضاء الحزب القرشي الذين دخلوا الإسلام كارهين، أصبحوا يتربصون بالإسلام الشر مثل: أبي سفيان (ت٣١هـ) وابنه معاوية (ت٦٠ هـ) الذين عدوا من المؤلفة قلوبهم[2] وأبان أحداث السقيفة بادر أبو سفيان بإعلان معارضته لبيعة أبي بكر، لكنهم ساوموه فسكت ورضي[3]، وليس هناك أوضح من حديثه في صدر خلافة عثمان من الإعلان الصريح لأبي سفيان بالتربص بالإسلام وحثهم بالعودة إلى مجدهم في الجاهلية بقوله: «يا بني أمية تلقفوها تلقف الكرة، فوالذي يحلف به أبو سفيان ما زلت أرجوها لكم ولتصيرن إلى صبيانكم وراثة...»[4]. وبالاتجاه نفسه كان معاوية يسير ويتحين بالخلافة الشر، وكان بإمكانه نصرة الخليفة عثمان وتفادي ما وقع لكن خذلانه للخليفة كان هدفاً مدروساً إذ كان الخليفة قد كتب إلى معاوية «يسأله تعجيل القدوم عليه فتوجه إليه في اثني عشر ألفاً قال: كونوا بمكانكم في أوائل الشام، حتى أتي أمير المؤمنين لأعرف صحة أمره فأتى عثمان، فسأله، فقال: قد قدمت لأعرف رأيك وأعود إليهم فأجيئك بهم. قال: لا والله، ولكنك أردت أن أقتل فتقول: أنا ولي الثأر. ارجع وجيئني بالناس! فلم يعد إليه حتى قتل»[5].

---

(١) انظر: الحسناوي، ختام مزهر، المعارضة في الدولة العربية الإسلامية (١١هـ/ ٦٣٢م ـ ٤١هـ/ ٦٦١م)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الإسلامي، جامعة الكوفة، كلية الآداب، ٢٠٠٧م، ص٤٨.

(٢) ابن هشام، السيرة النبوية، ج٤/ ص١١٨.

(٣) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج٢/ ص١٢٨.

(٤) المسعودي، مروج الذهب، ج٢/ ص٣٦٢.

(٥) اليعقوبي، تاريخ، ج٢/ ص١٢٢.

وليس أصدق من كلمات الإمام عليه السلام التي كشفت حقيقة معاوية ومواقفه، وموقف أبيه أبي سفيان من الإسلام بقوله: «فلم يرعني الإشفاق رجلين قد بايعاني، وخلاف معاوية إياي، الذي لم يجعل له سابقة في الدين ولا سلف صدق في الإسلام طليق ابن طليق، وحزب بن الأحزاب، لم يزل لله ولرسوله وللمسلمين عدواً هو وأبوه، حتى دخلا الإسلام كارهين مكرهين...»[1]، هذا هو حال أغلب بني أمية الملتفين حول الخليفة[2]. وهذه هي الملامح العامة للساحة السياسية حتى مقتل الخليفة عثمان سنة ٣٥هـ.

لقد تبين أن طبيعة الأوضاع السياسية وأسباب الثورة التي أحاطت بالخلافة ونتائجها على أرض الواقع، وكان للإمام علي عليه السلام أثر كبير لتفادي وقوع الثورة إدراكاً منه بدفع مفسدة أكبر تكون عواقبها وخيمة آنية ومستقبلية على وضع الأمة الإسلامية، زد على ذلك معرفته بالذين يضمرون الشر للأمة، وكانوا يؤججون نار هذه الثورة بالخفاء لمصلحة شخصية هم يرونها من أمثال مروان بن الحكم، الذي كان مهيمناً على الخليفة عثمان وغيره مستغلين ضعفه[3]؛ لذا وقف الإمام علي عليه السلام يدافع ويستجيب لأوامر الخليفة عثمان حفاظاً منه على هيبة الخلافة بمحاولاته تحجيم الثورة لكن موقف الخليفة المتردد والمخاوف التي تساوره جعلته يتعامل مع الإمام علي عليه السلام بريبة وشك، وطلب منه أن يغادر المدينة خوفاً من التفاف الناس حوله، في أثناء الحصار المفروض عليه أرسل عبد الله بن عباس إلى الإمام علي عليه السلام طالباً منه مغادرة المدينة إلى ماله

---

(١) المنقري، نصر بن مزاحم (ت٢١٢هـ)، وقعة صفين، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٢، (القاهرة ١٣٨٢ هـ)، ٢٠١؛ انظر: ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١٠/ ص١٧٦.

(٢) انظر: ابن أعثم، الفتوح، ج٢/ص٢١٤.

(٣) انظر: اليعقوبي، تاريخ، ج٢/ص١٢٠؛ المسعودي، مروج الذهب، ج٢/ص٣٦٣.

بينبع، فأعلن الإمام علي عليه السلام حراجة المواقف التي يضعه فيها الخليفة التي وصلت إلى درجة الاستفزاز في بعض الأحيان فقال له: «يا بن عباس ما يريد عثمان إلّا أن يجعلني حملاً ناضحاً بالغرب، أقبل وأدبر بعث إليّ أن أخرج ثم بعث إليّ أن أقدم، ثم هو الآن يبعث إليّ أن أخرج والله لقد دفعت عنه حتى خشيت أن أكون آثماً»[1].

ما تقدم يكشف وبشكل واضح موقف الإمام علي عليه السلام وقوة وتماسك شخصيته وحكمته السياسية وامتلاكه لرؤيا عميقة وشاملة للأوضاع التي تعيشها الخلافة، فعلى الرغم من عدم تثمين الخليفة لمواقفه فقد كان الإمام علي عليه السلام «يرد الناس عن الفتنة، حتى إذا استيأس من مقاومة عثمان لأهل بيته لزم داره ولم يتوسط بين الناس ثم هو مع ذلك ظل باراً بعثمان أثناء الحصار...»[2].

فقد «بعث الحسن والحسين مع مواليه بالسلاح إلى بابه لنصرته وأمرهم أن يمنعوه منهم...»[3]، ثم كان نبأ مقتل الخليفة قد ولد صدمة لشعور الإمام علي عليه السلام فتوجه إلى دار الخليفة، وأنب ولديه عليهما السلام وأبناء الصحابة لعدم قدرتهم على حماية الخليفة عثمان ومقتله[4].

ثانياً: بيعة الإمام علي عليه السلام للخلافة سنة ٣٥هـ/٦٥٥م:

مما تقدم تبين لنا الأوضاع السياسية والفتنة التي أحاطت بالخلافة ونتائجها على أرض الواقع «فلما قتل عثمان وقد كان علياً قبل ذلك معتزلاً له لما كان منه في أبي ذر وغيره...»[5].

---

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١٣/ص٢٢٠.
(٢) حسين، طه، الفتنة الكبرى، (مصر، ١٩٥١م)، ج١/ص١٥٥.
(٣) المسعودي، مروج الذهب، ج٢/ص٣٦٤.
(٤) المصدر نفسه.
(٥) الإسكافي، أبو جعفر، المعيار والموازنة، ص٤٩.

وليس للإمام علي عليه السلام في هذا الوقت بالذات رغبة في الخلافة ليس هرباً من المسؤولية ولكن لتعقد الظروف السياسية والاجتماعية في المجتمع الإسلامي لذا «لم يكن من جانبه شديد الحماسة لهذا الأمر بعد أن فقدت الخلافة الكثير من بريقها، وبعد أن تلاشت العوامل المساعدة على إقامة نظام إسلامي عادل ومتكافئ»[1].

وقد أدرك الإمام علي عليه السلام آثار هذه المرحلة وما تفرزه من نتائج سياسية واجتماعية وغيرها، فأوضح للمسلمين الذين لجأوا إليه ليبايعونه فقال لهم: «دعوني والتمسوا غيري فإنا مستقبلون أمراً له وجوه وألوان لا تقوم له القلوب، ولا تثبت عليه العقول، وإن الآفاق قد أغامت...»[2].

ولما كان الإمام علي عليه السلام رجل الساعة «بعد أن أخذ معظم الساسة يتوارون عن الأنظار في عاصمة الخلافة تنكبا من التطورات التي أفلتت من قبضتهم، كان الفراغ السلطوي ينذر بأسوأ النتائج وتشتد الحاجة إلى منقذ تفزع إليه الأغلبية من الاتجاهات السياسية لاسيما الحركة المهيمنة على السلطة في المدينة، ولما كان المطلب الرئيس لهذه الأخيرة هو إسقاط العائلية والفئوية فإن الأنظار شخصت حينذاك إلى علي... فقد كان علي وهو أحد القلائل من سياسي الصف الأول خارج نطاق الاتهام والشك بسلوكه...»[3]، لذا كثر الإلحاح على الإمام علي عليه السلام لقبول البيعة لحاجة الأمة الإسلامية إلى قدراته فيرد عليهم: «إن تركتموني فأنا أحدكم ولعلي أسمعكم وأطوعكم لمن وليتموه لكم، وأنا لكم وزير خير لكم مني أمير...»[4].

---

(١) بيضون، إبراهيم، من دولة عمر إلى دولة عبد الملك بن مروان، (قم، ٢٠٠٦م)، ص١١٨.

(٢) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج٢/ص٢٣.

(٣) بيضون، إبراهيم، من دولة عمر إلى دولة عبد الملك، ص١١٨.

(٤) الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت٣١٠هـ)، تاريخ الرسل والملوك، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، (القاهرة، ١٩٦٩م)، ج٤/ص٤٢٣.

كان اضطراب الأوضاع والمخاوف من النتائج الأسوأ في حال استمرار هذا الفراغ قد زاد في إصرار المسلمين الذين يرون «أن الواجب الشرعي يحتم على الإمام علي ﷺ اعتلاء منصة الخلافة لإنقاذ الإسلام الذي باتت في الأفق علامات تهدد كيانه... وهنا أصبح الإمام علي ﷺ أمام مسؤوليتين، تاريخية كبرى وشرعية ضخمة وإزائهما قبل الأمر وتحمل تبعاته»[1]، وهناك وجهة نظر جديرة بأن تؤخذ بنظر الاعتبار فإبان «مقتل الخليفة عثمان في أجواء الغضب الجماهيري لم يكن ثمة فرصة للخليفة أن يوصي أو يعهد لأحد بخلافته، ولا ثمة فرصة تسنح لطامح، أو مجتهد في مصلحة يقدرها فينفذ منها إلى مرامهم...»[2].

وبإزاء هذه الأوضاع استجاب الإمام علي ﷺ أخيراً لمطالبة المسلمين مسوغاً قبوله هذه المسؤولية خوفه على مصير ومستقبل الأمة الإسلامية[3]، واكتسبت بيعة الإمام علي ﷺ صفة الإجماع إلا نفراً قليلاً تخلف عنها ويذكر أنه «بايع الناس بعد ذلك من المهاجرين والأنصار ومن حضر من العرب والعجم وأهل مصر، وبايعت أهل الكوفة... بأجمعهم... وبلغ ذلك لأهل اليمن فبايعوا طائعين غير مكرهين، ثم قدموا عليه يهنئونه بالخلافة، وهناك من تخلف عن البيعة مثل معاوية وأهل الشام وخواص من الناس»[4].

وفي هذه البيعة أو الانتخاب مارس المسلمون جميعاً نشاطاً سياسياً ديمقراطياً لانتخاب من يرونه مناسباً كفؤاً ليمثلهم على سدة الخلافة، ويرى بعض المؤرخين «تقلد الإمام علي ﷺ منصب الخلافة وفق

---

(١) الحكيم، حسن عيسى، الإمام علي ﷺ روح الإسلام الخالد، ص١١٠.

(٢) عبد الحميد، صائب، تاريخ الإسلام الثقافي والسياسي، ص٤٣٠.

(٣) انظر: ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج٧/ص٣٣.

(٤) ابن أعثم، الفتوح، ج٢/ص٢٥٦، ٤٤٦

مراسيمها المعروفة بالبيعة الخاصة والعامة بعد مقتل عثمان بن عفان عام ٣٥هـ، وذلك وسط موجة مضطربة مظلمة وكان عليه السلام في هذا الموقع الزمني مغبونا لتأخر وصوله إليها منذ ربع قرن من الزمن...»[١]، وما تميزت به بيعة الإمام علي عليه السلام الصفة الشرعية «وأنها لم تكن فلتة»[٢]، ولم تكن بعهد أو وصية خليفة سابق و«كان لأول مرة في تاريخ الخلافة الإسلامية أن تطلق الجماهير صوتها في خيار جماهيري شجاع بهذه الطريقة الجماهيرية انتخاب الخليفة الجديد»[٣]، وقد أصبحت الخارطة السياسية والإدارية والجغرافية لدولة الإمام علي عليه السلام تتمثل بالعراق ومصر واليمن وخراسان، ولم يبقَ خارجاً عنها عندئذ إلا الشام[٤].

ثالثاً: المفهوم الفكري للإمام علي عليه السلام لمنصب الخلافة:

لم يكن منصب الخلافة ذلك النظام الذي استحدث بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وآله هو جوهر وروح المفهوم الفكري والعقائدي عند الإمام علي عليه السلام، وإنما منصب الإمامة الذي يعتبر واجباً وتكليفاً إلهياً[٥]، إذ تتواصل فيه «المهمة الأساس للإمام المعصوم وهي كونها استمرار للنبوة من دون الوحي»[٦].

وقد أناط القرآن الكريم هذه المسؤولية للأنبياء والصلحاء من

---

(١) الحكيم، حسن عيسى، الإمام علي عليه السلام روح الإسلام الخالد، ص١٠٨.

(٢) انظر: الدينوري، أحمد بن داود (ت٢٨٢هـ)، الأخبار الطوال، تحقيق: عبد المنعم ثامر وجمال الدين الشيال، ط٢، (قم ١٣٧٩ هـ)، ص١٣٤.

(٣) عبد الحميد، صائب، المصدر السابق، ص٤٣٠.

(٤) ابن الشحنة، محب الدين أبو الوليد محمد بن محمد (ت٨١٥هـ)، روض المناظر في علم الأوائل والأواخر، تحقيق: محمد مهنا، (بيروت ١٩٩٧ م)، ص١١٥.

(٥) الطوسي، محمد بن الحسن (ت٤٦٠هـ)، الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد، (النجف الأشرف، ١٩٧٩م)، ص٢٦٦ وما بعدها.

(٦) شمس الدين، نظام الحكم والإدارة في الإسلام، ص٣٢٨.

ذرياتهم وذلك بمخاطبته للنبي إبراهيم بقوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾[1]، ويستدل من ذلك «أن الإمام لا يكون إلا معصوماً من القبائح؛ لأن الله تعالى نفى أن ينال عهده ظالم نفسه، ومن ليس معصوم هو ظالم إما نفسه أو لغيره»[2].

ولاشك أن مفهوم الإمام علي عليه السلام بني على نص القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة بشأن استخلافه عليه السلام مثل قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾..[3]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾[4]، ويذكر أن هذه الآية نزلت في علي بن أبي طالب عليه السلام[5]، زيادة على ذلك أن «المراد بالولي هو المدبر للكافة والإمام القدوة، ولو كان المراد مجرد المولاة في الدين لبطل هذا التخصيص»[6].

وأن «معنى وليكم في الآية من كان مستحقاً للأمر وأولى بالقيام به وتجب طاعته...»[7].

أمّا الأحاديث الشريفة التي خصت مقام الإمام علي عليه السلام وخلافته

---

(١) سورة البقرة، الآية: ١٢٤؛ الفخر الرازي، التفسير الكبير، ج٤/ص٣٠.

(٢) الطوسي، التبيان في تفسير القرآن، ج٢٠/ص٥٢٠ ـ ٥٢١؛ البيضاوي، تفسير البيضاوي، ج١/ص٨٦ ـ ٨٧.

(٣) سورة المائدة، الآية: ٦٧؛ الطوسي، التبيان في تفسير القرآن، ج٥/ص٣٨٨

(٤) سورة المائدة، الآية: ٥٥؛ والمصدر نفسه.

(٥) الكليني، أصول الكافي، ج١/ص٢٢٣؛ انظر ابن جزي، محمد بن أحمد (ت٧٤١ هـ)، تفسير ابن جزي، إشراف: لجنة تحقيق التراث في دار الكتاب العربي، (بيروت، ١٩٨٣م)، ص١٥٨ وما بعدها.

(٦) الكراكجي، أبو الفتح محمد بن علي بن عثمان (ت٤٤٩هـ)، كنز الفوائد، حققه وعلق عليه: عبد الله نعمة، (بيروت، ١٩٨٥م)، ج٢/ص٣٣٤.

(٧) الطوسي، الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد، ص٣١٩.

للرسول ﷺ حديث الغدير بعد أن أبلغ الله تعالى الرسول ﷺ أمر التبليغ في سورة المائدة كما تقدم فصدع ﷺ بقوله: «**من كنت مولاه فعلي مولاه**»[1] و«**علي مني وأنا منه وهو ولي كل مؤمن بعدي**»[2].

وفي المضمون نفسه أكد رسول الله ﷺ على ذلك بقوله بعدُ: «**يا علي أنت ولي الناس بعدي، فمن أطاعك فقد أطاعني ومن عصاك فقد عصاني**»[3]. وما يشير إلى منزلة الإمام علي عليه السلام من الرسول ﷺ وموقعه في الأمة حديث المنزلة عندما خلف الإمام علي عليه السلام في المدينة في غزوة تبوك سنة (٩ هـ) وهي الغزوة الوحيدة التي لم يشترك فيها الإمام علي عليه السلام مع الرسول ﷺ فحينما عتب الإمام علي عليه السلام على الرسول ﷺ فأجابه قائلاً له ﷺ: «**أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى**»[4].

ثم إن إشارات الرسول ﷺ إلى حصر الإمامة في قريش بقوله ﷺ: «**إن هذا الأمر لا ينقضي حتى يمضي فيهم اثنا عشر خليفة... كلهم من قريش**»[5]، وعزز الإمام علي عليه السلام هذا المفهوم النبوي كون الأئمة هم من قريش ومن بني هاشم حصراً، ولا يمكن أن

---

(١) الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة (ت٢٩٧هـ)، سنن الترمذي، تحقيق: محمود محمد محمود وحسن نصار، (بيروت٢٠٠٠ م)، ج٤/ص٤٧١؛ ابن حنبل، المسند، ج١/ص١٠٢؛ ابن عساكر، ابن القاسم علي بن الحسين بن هبة الله الشافعي (ت٧٥١هـ)، تاريخ دمشق الكبير، تحقيق وتعليق: أبو عبد الله علي عاشور الحنوبي، (بيروت٢٠٠١م) ج٤٥/ص١٧٥، ١٧٢؛ ابن الأثير، أسد الغابة في معرفة الصحابة، ج٤/ص١١٨.

(٢) الترمذي، سنن الترمذي، ج٤/ص٤٧١.

(٣) الشيخ المفيد، الأمالي، ص٦٧.

(٤) البخاري، صحيح البخاري، ج٥/ص٨٠؛ النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب (ت٢٠٢هـ)، خصائص الإمام أمير المؤمنين، حققه وعلق عليه: محمد باقر المحمودي، (د.ب١٩٨٣ م)، ص١١٠.

(٥) صحيح مسلم، ج١٢/ص٤٤٢.

تؤول إلى غيرهم بقوله ﷺ: «إن الأئمة من قريش غرسوا في هذا البطن من هاشم ولا تصلح على سواهم ولا تصلح الولاة من غيرهم»[1].

فالإمامة تعدّ «منزلة الأنبياء وإرث الأوصياء، إن الإمامة خلافة وخلافة الرسول ﷺ ومقام أمير المؤمنين ﷺ وميراث الحسن والحسين ﷺ»[2].

وفي ضوء هذه المفاهيم فقد «شهدت هذه... الأقوال باستحقاقه ﷺ الإمامة ودلت على أنه ﷺ أحق بمقام الرسول ﷺ وأولى بالإمامة والخلافة...»[3]. وعليه، فبعد وفاة الرسول ﷺ لم يكن يخلد بذهن الإمام ﷺ «أن يستأثر أحد عليه بالخلافة لأحوال قد كان مهدها له رسول الله ﷺ ... ولعله كان يخطر له أنه أن يكون هو الخليفة أو يشاور بالأمر في الخلافة إلى من يفوض، وما كان يتوهم أنه يجري الأمر على ما جرى عليه من القلق عن ثوران تلك الفتنة ولا يشاور هو ولا العباس ولا أحد من بني هاشم...»[4]، ولكن «لو أنصف الناس حق الإنصاف فأرجؤوا البيعة حتى يتم لهم مواراة جثمان الرسول ﷺ، كان هذا أدنى إلى التزامهم جانب التدبير وإحسان التفكير قبل الإقدام على الاختيار...»[5].

---

(١) الشريف الرضي، نهج البلاغة، ص٢٥٣؛ ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج٩/ ص٦٧.

(٢) الكليني، أصول الكافي، ج١/ ص٢٢٤.

(٣) الطبرسي، أبو علي الفضل أبي الحسين (من أعلام ق٦هـ)، إعلام الورى بأعلام الهدى، تحقيق: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، (د.ب١٤١٧ هـ)، ج١/ ص٣٢٠.

(٤) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١٠/ ص١٩٦.

(٥) عبد المقصود، عبد الفتاح، المجموعة الكاملة الإمام علي ﷺ (القاهرة، ٢٠٠٦م)، ج١/ ص١٦٠.

وقد رد الإمام علي عليه السلام على المرتابين بحقه وإمامته فقال: «وقد قال قائل إنه على هذا الأمر يا بن أبي طالب لحريص فقلت: بل أنتم لأحرص، وأبعد، وأنا أخص وأقرب، وإنما طلبت حقاً لي وأنتم تحولون بيني وبينه، وتضربون وجهي دونه، اللهمّ إني استعينك على قريش ومن أعانهم...»[1]

إن إبعاد الإمام علي عليه السلام عن الخلافة تحت مسميات الشورى والانتخاب تؤكد حقيقة على أن «العملية... كانت في ذاتها أشبه بـ (انقلاب) أبيض إذا جاز التعبير ـ منها بأي إجراء (انتخابي) كما يزعم المتمسكون بنظرية الشورى على أساس طرح البيعة لأبي بكر في السقيفة...»[2].

ومع امتلاك الإمام علي عليه السلام الأساس الشرعي الضخم، إلّا أن القوة التي فرضت نفسها على ساحة الدولة الإسلامية دفعته لانتهاج سياسة الموازنة بين مفاهيم الإمام العقائدية وبين ما تفرزه سياسة الأمر الواقع عن طريق سياسة التعايش مع حكم الخلفاء الثلاثة الذين سبقوه، وكان «تعايش المحافظ والمدافع، فقد كانت الضغوط الموجهة إليه تتركز على دوره كممثل شرعي وكقائد لتيار آل البيت الذي ضم الكثير من الصحابة، وقد تنازل الإمام عن هذا الدور حفاظاً على وحدة الأمة، لكنه لم يتنازل عن المبدأ، الذي ورثه عن الرسول صلى الله عليه وآله أي أن الإمام تنازل عن السلطة ولم يتنازل عن الفكرة، تنازل عن الحكم ولم يتنازل عن الدعوة فهو قد أفسح الطريق للخط القبلي ليحكم لكنه لم يفسح له الطريق ليعبث بالإسلام»[3].

إن المهمة التي تكفلها الإمام علي عليه السلام في الخلافة أو الحكم بصورة عامة ترتكز على مرتكزين أساسين هما:

---

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج٢/ص٢٢٢، ٢٢٣.

(٢) بيضون، إبراهيم، من دولة عمر إلى دولة عبد الملك، ص١٩٢.

(٣) الورداني، صالح، السيف والسياسية صراع بين الإسلام النبوي والإسلام الأموي، (بيروت، ١٩٩٩م)، ص٩٣.

- ملء الفراغ التشريعي.

- مهمة السياسة التنظيمية[1].

وقد مارس الإمام علي عليه السلام نشاطه التكليفي في الإمامة لإقامة حكومة العدل الإلهي التي يوضح معالمها بقوله: «واعلموا عبادة الله إن لكل إمام عادل حجة على رعيته، ولكل رعية حجة على إمامها إذا جار عليها، ألا فتمسكوا من الإمام العادل بحجته وخذوا ممن يهديكم ولا يضلكم فإنه العروة الوثقى، أيها الناس أنه ليس على الإمام إلا ما حمل من أمر ربه: إبلاغ الموعظة واجتهاد في النصيحة، وإحياء السنة وإقامة الحدود، وإصدار السهمان على أهلها، وإظهار الحجة في العهود والبر والرأفة بجميع المسلمين»[2].

وهذه المفاهيم تأصلت في روحه جوهراً وسلوكاً أخلاقياً، فهي «سلسلة لا تنتهي بعضها على بعض دليل، ومن أروع حلقات من الصدق والإخلاص وقد بلغ الصدق مبلغاً أن أضاع الخلافة وهو لو رضي عند الصدق بديلاً في بعض أحواله لما نال منه عدو ولا انقلب عليه صديق...»[3]، فلو كان الإمام علي عليه السلام يجري وراء منصب الخلافة لتحقيق مأرب شخصي أو قبلي أو عنصري لوافق على الشرط الذي شرط عليه في بيعة شورى الستة التي نص عليها الخليفة عمر بن الخطاب قبل وفاته بأن يسير في الخلافة على كتاب الله وسنة رسوله وسيرة الشيخين، فرفض الإمام عليه السلام ذلك الشرط وأشار باتباع كتاب الله وسنة الرسول صلى الله عليه وآله واجتهاده، بينما وافق منافسه عثمان على ذلك الشرط، ودفعت الخلافة عنه للمرة الثالثة[4].

---

(١) انظر: شمس الدين، محمد مهدي، نظام الحكم والإدارة في الإسلام، ص٣٢٨.

(٢) الإسكافي، أبو جعفر، المعيار والموازنة، ص٢٨٠.

(٣) جرداق، علي صوت العدالة الإنسانية، ج١/ص٦٧.

(٤) انظر: الطبري، تاريخ، ج٤/ص٢٣٣.

ويبدو أن الأبعاد لم يكن أمراً عفوياً؛ لأن «علياً الذي مثل دائماً الاتجاه الصلب في الإسلام، ذلك المستقطب بصورة عامة، الفئات المتوسطة والفقيرة، والمعبر عن مصالحها وأفكارها كان يثير مخاوف هذه المجموعة التي لو انتقل إلى يدها القرار بطريقة ما، ذات المنحى الآخر والهموم المختلفة، ولذلك أبعد عن السلطة للمرة الثالثة، ليست فقط بسبب انتمائه الهاشمي، ولكن بسبب أفكاره المتشددة والتزامه المطلق بالاتجاه الإسلامي...»[1].

ولهذه الأسباب وربما لغيرها فلا نبتعد عن رأي عمر بن الخطاب عندما سأله عبد الله بن عباس عن علي عليه السلام وموضعه من الخلافة فقال: «لو وليهم تحملهم على منهج الطريق، فأخذ المحجة الواضحة... والله يا بن عباس إن علياً ابن عمك لأحق الناس بها؛ ولكن قريشاً لا تحتمله، ولئن وليهم ليأخذهم بمر الحق لا يجدون عنده رخصة، ولئن فعل لينكثن بيعته ثم ليتحاربن»[2].

وكان الإمام علي عليه السلام على دراية تامة بما يحيط به من المواقف، لكنه كان أميناً حريصاً على المسلمين لذا أعلن موقفه بكل صراحة «لقد علمتم أني أحق بها من غيري، والله لأسلمن ما سلمت أمور المسلمين، ولم يكن فيها جور إلا عليّ خاصة، التماساً لأجر ذلك وفضله وزهداً فيما تنافستموه من زخرفه وزبرجه»[3].

إن هذه المواقف المتسلسلة والمنسجمة مع بعضها توحي بوضوح الفهم الواعي والعميق لجوهر مفهوم الإمام عليه السلام للخلافة، فهو لم ينظر إليها بمفهوم الطامح للوصول إلى قمة السلطة بأي طريق أو سلوك مهما

---

(١) بيضون، إبراهيم، من دولة عمر إلى دولة عبد الملك، ص١٠٢.

(٢) اليعقوبي، تاريخ، ج٢/ص١١٠؛ الدميري، كمال الدين بن موسى (ت٨٠٨هـ)، حياة الحيوان الكبرى، (قم ١٣٧٨ هـ)، ج١/ص٨١.

(٣) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج٦/ص١٣٣.

كان نوعه؛ لأنه الإمام الذي تتجسد فيه المثل العليا ويريد بناء قيم ومبادئ راسخة لإقامة المجتمع الإسلامي ودولته الشاملة بكل الأبعاد الإنسانية والدينية والاجتماعية، ومما يذكر عن ابن عباس قوله: «دخلت على عليّ بذي قار، وهو يخصف نعله، فقال: ما قيمة هذا النعل فقلت: لا قيمة لها، فقال: والله هي أحب إليّ من أمرتكم إلّا أن أقيم حداً من حدود الله وأدفع باطلاً»[1].

وفي سبيل تحديد الملامح الجوهرية لأثر الإمام في الحكم وفقاً للمنظور الإسلامي، ولكي يجعل المجتمع على بينة وقدر كبير من الوعي كي يتفاعل مع هذا المفهوم بشكل ايجابي، فالحكم والمجتمع طرفان متلازمان، وعليه فإن «دور المجتمع موضوع السلطة هو أن يجعل حقيقة تمارس من قبل الحاكم، ومن دون ذلك لا حقيقة لموضوع السلطة ولا واقعية له، من الناحية السياسية...»[2]، والسلطة هنا تتمثل بالإمام لذا ركز الإمام علي عليه السلام على هذا المفهوم المهم الذي يشمل طرفي المعادلة في العملية السياسية والحكم وهما الإمام والرعية حيث أكد عليه السلام: «حق على الإمام أن يحكم بما أنزل الله وأن يؤدي الأمانة، فإذا فعل حق على الناس أن يسمعوا له وأن يطيعوا، وأن يجيبوا إذا دعوا»[3].

وشدد عليه السلام في الشروط الواجب توافرها لمن يتصدى للإمامة بقوله: «ثلاثة من كنّ فيه من الأئمة صلح أن يكون إماماً اضطلع بأمانته، إذا عدل في حكمه ولم يحتجب دون رعيته، وأقام كتاب الله تعالى في القريب والبعيد»[4].

---

(١) الزمخشري، محمد بن عمر (ت٥٣٨هـ)، ربيع الأبرار ونصوص الأخبار، تحقيق: سليم النعيمي، (بغداد، ١٩٨٢م)، ص٢٣٩؛ ابن حمدون، محمد بن الحسن بن علي (ت٥٦٢هـ)، التذكرة الحمدونية، تحقيق: إحسان عباس وبكر عباس (بيروت، ١٩٩٦م)، ج١/ ص٨٦.

(٢) شمس الدين، محمد مهدي، نظام الحكم والإدارة في الإسلام، ص٤٤.

(٣) المتقي الهندي، كنز العمال ج٥/ ص٣٠٤.

(٤) المصدر نفسه.

رابعاً: سياسية الإمام علي عليه السلام عند توليه الخلافة:

كان لتدهور الأوضاع السياسية التي سبقت بيعة الإمام علي عليه السلام قد ولدت واقعاً مريراً بوجه سياسته في الحكم، فقد «جاء في أعقاب ثورة ولم يجئ في حالة اعتيادية، ومعنى ذلك أن البقية الباقية من العواطف الإسلامية، كل هذه العواطف تجمعت، ثم ضغطت، ثم انفجرت في لحظة ارتفاع... وماذا ينتظر القائد الرسالي غير لحظة ارتفاع في حياة الأمة لكي يستطيع أن يستثمر هذه اللحظة في سبيل إعادة الأمة إلى سيرها الطبيعي»[1].

ويكشف الإمام علي عليه السلام عن سيرته الجهادية وتحديد أهدافها وغاياتها في ميدان الحكم وما يصبو إليه فكره ومبادئه العامة، فقال عليه السلام: «اللهمّ إنك تعلم أنه لم يكن الذي منا منافسة في سلطان، ولا التماس شيء من فضول الخطام، ولكن لنرد المعالم من دينك، ونظهر الإصلاح في بلادك فيأمن المظلوم من عبادك، وتقام الحدود المعطلة من حدودك»[2].

ولم تكن المبادئ السياسية العامة لحكم الإمام علي عليه السلام مرتبكة ومضطربة تماشياً مع الواقع المضطرب، بل كانت نفسه نفس الحاكم السياسي المعبأ بالثقة والفطنة والبصيرة وليس رجل الحكم الذي يريد أن يجرب حظه وإنما كانت له مفاهيمه الدينية والسياسية المتأصلة جذورها في العقيدة الإسلامية، إذ يقول عليه السلام: «وإني على بينة من ربي، ومنهاج من نبي وإني لعلى الطريق الواضح ألقطه لقطاً»[3]، وعلى هذا الأساس والمبدئية الراسخة في سياسته قال أعداؤه إنه: «لا رأي له لأنه كان متقيداً

---

(١) الصدر، محمد باقر، الإمام علي عليه السلام سيرة وجهاد، (بيروت ٢٠٠٣ م)، ص١٥٠.

(٢) الشريف الرضي، نهج البلاغة، ص٢٣٨.

(٣) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج٧/ ص٥٥.

بالشريعة ولا يرى خلافها ولا يعمل بما يقضي الذي تحرمه، وقد قال عليه السلام: لولا الدين والتقى لكنت أدهى العرب...»[1].

هذا من جانب ومن جانب آخر، ومن أجل إقامة مجتمع إسلامي أنموذجاً ضمن حدود الحقوق والواجبات للحاكم والمحكوم قام الإمام عليه السلام بنشر هذه الثقافة بين الرعية لرفع درجة وعيها في تعاملها مع الحكومات التي تحكمهم فعرض مشروعاً سياسياً، وحدد معالمه بما يأتي: «فإن لي عليكم حقاً وإن لكم عليّ حقاً فأما حقكم عليّ فالنصيحة لكم ما صحبتكم وتوفير فيئكم عليكم، وتعليمكم كي لا تجهلوا وتأديبكم كي تعلموا، وأما حقي عليكم فالوفاء بالبيعة والنصح لي في المغيب والمشهد، والإجابة حين أدعوكم، والطاعة حين آمركم، فإن يريد الله، تنزعوا عما أكره وترجعوا ما أحب تنالوا ما تطلبون، وتدركوا ما تأملون»[2].

ومن مفاهيم فكر الإمام علي عليه السلام السياسية في الحكم السعي إلى نشر العدل كون «العدل ميزان الله في الأرض الذي يؤخذ به للضعيف من القوي وللمحق من المبطل وليس موضع الميزان من الرعية فقط، بل بين السلطان والرعية أيضاً، فمن أزال ميزان الله الذي نصبه من القيام بالتسلط فقد تعرض لسخط الله...»[3].

ومن هذا المبدأ فقد «أجهد الإمام علي عليه السلام نفسه على أن يسوس الناس بسياسة مشرقة قوامها العدل الخالص والحق المرضي، وينشر الرفاه الاجتماعي ويوزع الخيرات على العباد بالسواء، فلا يختص بها قوم

---

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١/ ص٥٢.

(٢) ابن الأثير، أبو الحسن علي بن الكرم محمد بن عبد الواحد (ت ٦٣٠هـ)، الكامل في التاريخ، تحقيق: أبو الفداء عبد الله القاضي، ط٣، (لبنان، ٢٠٠٣م)، ج٣/ ص٢٢٢.

(٣) الطرطوشي، أبو بكر محمد بن الوليد الفهري المالكي (ت٥٢٠هـ)، سراج الملوك، حققه: نعمان صالح الصالح، (الرياض ٢٠٠٥،)، ص١٦٠.

دون قوم آخرين...»[1]، فليس هناك أي حصانة لفرد أو جماعة سوى حصانة القانون المتمثل بالشريعة الإسلامية، وترجم الإمام عليه السلام ذلك بقوله: «الذليل عندي عزيز حتى آخذ الحق له، والقوي عندي ضعيف حتى آخذ الحق منه»[2]. وهذا يبرهن «أن امتياز نظام الحكم عند الإمام علي عليه السلام إن السيادة فيه للحق والحق وحده...»[3]، فمن وصاياه للرعية أمرهم بإطاعة الوالي شريطة أن يعمل بالحق فقال لهم عليه السلام: «واطيعوا أمره فيما طابق الحق...»[4]، وسئل الإمام علي عليه السلام ذات مرة «أيما أفضل العدل أم الجود؟ فقال: العدل يضع الأمور مواضعها والجود يخرجها من جهتها، والعدل سائس عام والجود عارض خاص فالعدل أشرفها وأفضلها»[5].

ومعنى سائس عام في مفهوم الإمام عليه السلام: «أن العدل سائس عام في جميع الأمور الدينية والدنيوية، وبه نظام العالم وقوام الوجود...»[6].

فأخذت سياسة العدل من الإمام عليه السلام مأخذاً آثر فيه على مركزه، فكان «صلباً في دينه لا يداهن ولا يصانع ولا يخشى في إقامة الحق لومة لائم، ولا يمنعه عن إقامة العدل رحم، أو قرابة ولا صلة ولا صداقة»[7]، وكان نهجه فيها قبل الخلافة وبعدها على الصلابة والاستقامة نفسها، إذ «تعد انطلاقة الإمام نحو المساواة والعدل مسألة مبدئية في سلوكه أصيلة في رؤيته، فهي لم تكن ردة فعل أو استجابة لمطالب شعبية سياسية بل هي حق للإنسان...»[8].

---

(١) القرشي، باقر شريف، موسوعة الإمام أمير المؤمنين، (قم، ٢٠٠٢م)، ج١١/ص٢٨.
(٢) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج٢/ص٢٢٤.
(٣) الموسوي، محسن، دولة الإمام علي عليه السلام ص١٩٠.
(٤) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١١/ص١٨٨.
(٥) المصدر نفسه، ج٢٠/ص٧٥.
(٦) المصدر نفسه.
(٧) القضاعي، دستور معالم الحكم، ص٦٥.
(٨) السعد، غسان، حقوق الإنسان عند الإمام علي عليه السلام تقديم: محمد اليعقوبي، (النجف ٢٠٠٦ م)، ص١٦٨.

هذا المفهوم الشمولي للدين والقيم الإنسانية ربما كان فيه نوع من الغرابة والصعوبة في مجتمع لازالت العصبية القبلية تفعل فعلها فيه ناهيك عن السياسيات التي سبقت خلافة الإمام عليه السلام مثل سياسة شرف العطاء في عهد الخليفة عمر بن الخطاب[1]، واضطراب السياسة المالية في عهد الخليفة عثمان بن عفان[2].

وحينما تسنم الإمام عليه السلام منصب الخلافة «لم تكن نظرة الإمام وسيلة للأبهة أو الإثراء غير المشروع، أو مجالاً لتوزيع المناصب والجاه والنفوذ على الأصهار والأتباع وذوي القربى، وإنما هي مجال يتسنى به الإمام أن يطبق العدل على المواطنين»[3].

فكانت قوة هذه السياسة وصرامتها قد انطلقت من ذات الإمام عليه السلام وأهل بيته ليكون القدوة والمثل بين الرعية، فكان يفضل على نفسه ـ وهو الخليفة ـ مولاه قنبر فقد اشترى الإمام عليه السلام ثوبين «أحدهما أخير من الآخر، واحد بثلاثة دراهم والآخر بدرهمين، قال: هلمها، قال يا قنبر خذ الذي بثلاثة، قال: أنت أولى به يا أمير المؤمنين تصعد المنبر وتخطب بالناس فقال: «يا قنبر أنت شاب ولك شره الشباب وأنا استحي من ربي أن أتفضل عليك...»[4].

ويقسم الإمام عليه السلام على تطبيق سياسة العدل مهما كانت الظروف وصعوباتها فيقول: «والله لأن أبيت على حسك السعدان مسهداً، أو أُجر في الأغلال مصفداً أحب إليّ من ألاقي الله ورسوله يوم القيامة ظالماً

---

(١) انظر: اليعقوبي، تاريخ، ص١٠٦.

(٢) انظر: الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج٤/ص٢٥٦.

(٣) جعفر، نوري، فلسفة الحكم عند الإمام، تقديم: عبد الفتاح عبد المقصود، (القاهرة، د.ت)، ص٤٧.

(٤) ابن هلال، أبو إسحاق إبراهيم محمد سعيد (ت٢٨٣هـ)، الغارات، حققه: عبد الزهرة الحسيني الخطيب، (بيروت ١٩٨٧ م)، ص٦٥.

لبعض عباده وغاصباً كشيء من الحطام، وكيف أظلم أحداً كنفس يسرع إلى البلى قفولها، ويطول في الثرى حلولها...»[1]. ويضع الإمام علي عليه السلام نفسه ميزاناً بينه وبين أبناء الخلافة الإسلامية مضحياً بزهو المنصب وجاهه ساحقاً غرور السلطة وعنجهيتها مسخراً نفسه مشروعاً للحكم بالعدل والسهر عليه، مشاركاً أفقر فرد من أبناء الرعية في مستوى عيشه فيقول عليه السلام: «أأقنع أن يقال: هذا أمير المؤمنين، ولا أشركهم في مكاره الدهر، أو أكون أسوة لهم في جُشُوبَةِ العيش!...»[2].

ومن السمات البارزة لسياسة الإمام علي عليه السلام الزهد في الحكم والحياة بصورة عامة، ومن وراء هذه السياسة يهدف الإمام عليه السلام بأن يكون الفرد المسلم صاحب رسالة ومسؤولية كبرى في هذه الحياة، وبهذا الصدد يقول عليه السلام: «فما خلقت ليشغلني أكل الطيبات كالبهيمة المربوطة همها علفها، أو المرسلة شغلها تقممها، تكترش من أعلافها وتلهوعما يراد بها، أو أترك سدى أو أهمل عابثاً، أو أجر حبل الضلالة أو اعتسف طريق المتاهة!»[3].

ويذكر أن علياً عليه السلام قدم الكوفة وهو خليفة وعليه إزاران قطريان، قد رفع إزاره بخرقة... من ورائه فجاءه إعرابي فنظر إلى تلك الخرقة، فقال: يا أمير المؤمنين كُلْ من هذا الطعام، والبس واركب، فإنك ميت أو مقتول، قال: «إن هذا خير لي في صلاتي وأصلح لقلبي وأشبه بسنة الصالحين قبلي، وأجدر أن يقتدي به من أتى من بعدي»[4]. ثم كشف الإمام علي عليه السلام أبعاد سياسة الزهد بقوله: «هيهات أن يغلبني هواي، ويقودني جشعي، إلى تخير الأطعمة ـ ولعل بالحجاز وباليمامة من لا

---

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١١/ص١٨٨.

(٢) المصدر نفسه، ج١٦/ص٢٢٠.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) الطرطوشي، سراج الملوك، ص٣٦٦.

طمع له في القرص ولا عهد له بالشبع ـ أو أبيت مبطاناً وحولي بطون غرثى وأكباد حرى...»[1].

ومن دلالات هذه السياسة أن الإمام عليه السلام في «زهده هذا يمثل طبقة الفقراء بعيداً عن مظاهر الأبهة التي يمثلها رجال الحكم وأرباب السياسة وما يلحق بها من مساوئ ومراوغة، وكان قد رسم للمجتمع خطاً سليماً ومستقيماً في الحياة»[2].

وتأكيداً على مصداقية هذه السياسة لم تقف الأعراف السياسية والاجتماعية حائلاً بوجه الإمام عليه السلام بأن يتوجه إلى سوق المسلمين ويعلن بيع سيفه مضطراً لعوزه المادي فينادي عليه السلام: «من يشتري مني هذا السيف؟ فوالذي فلق الحبة لطالما كشفت به الكرب عن وجه رسول الله صلى الله عليه وآله ولو كان عندي ثمن إزار ما بعته»[3]. وكذا الحال لم يتوجه الإمام عليه السلام في سياسته نحو تشييد القصور والبناء عل حساب موارد المسلمين بل زهد في مسكنه أيضاً حيث عرف عنه عليه السلام «ما بنى...أجرة على آجرة ولا لبنة على لبنة، ولا قصبة على قصبة...»[4]، وقد أصبحت سياسة الزهد عند الإمام علي عليه السلام ثابتة متأصلة، ولم تتفاوت وتيرتها بين يوم وآخر إذ «عاش علي قبل الفتوح كما عاش بعد الفتوح، عيشة هي إلى الخشونة والشظف أقرب منها إلى الرقة واللين فلم يتجر ولم يتسع، وإنما اقتصر على عطائه ليعيش منه ويرزق أهله، ويستثمر فضوله في مال اشتراه بينبع، ثم لم يزد عليه ولما مات لم تحص تركته بالألوف فضلاً عن عشراتها أو مئاتها

---

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١٦/ص٢٢٠.

(٢) الحكيم، حسن عيسى، الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام روح الإسلام الخالد، ص٨٨.

(٣) ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي (ت٥٠٨هـ)، صفوة الصفوة، (بيروت ١٩٩٢ م)، ج١/ص١٣٣.

(٤) ابن عساكر، تاريخ دمشق الكبير، ج٤٥/ص٣٦٩؛ ابن الأثير، أسد الغابة، ج٤/ص١١٢.

أوالملايين...»[1]. ويعطي الإمام صورة توحي بطبيعة حياة الزهاد في هذه الدنيا بقوله: «كانوا قوماً من أهل الدنيا وليسوا من أهلها فكانوا كمن ليس فيها»[2]، أي بمعنى أنهم قد تجردوا من الأنانية وروح التملك، ولم يكونوا أسارى أمام النزوات والغرائز، فلا يملكون شيئاً في هذه الدنيا مادياً أكان أم معنوياً فكانت أحوالهم «حال من أنفك رقبته عن أسر الزمان والمكان وتكون زهادته طبعاً لا تكلفاً...»[3].

ويقول الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز (١٠١ هـ): «ما علمنا أن أحداً كان في هذه الأمة بعد النبي ﷺ أزهد من علي بن أبي طالب»[4].

ومن أجل النهوض والارتقاء بواقع الأمة الإسلامية فاض فكر الإمام علي عليه السلام السياسي للحكم بصياغة وثيقة شاملة لكل جوانب الحكم في إطار إسلامي يستند إلى مبررات تشريعية دينية ومعايير إنسانية أخلاقية منظم شؤون الحياة السياسية والإدارية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، وتظهر الحكمة والحنكة في تنظيم هذه الوثيقة إذ أصبح «يوافق طبيعة البشر أجمعين حكاماً ومحكومين على اختلاف الزمان والمكان...»[5].

ومن بعض بنود هذه الوثيقة مفاهيم تظهر البعد الديني، المتمثل بالتقوى ومخافة الله سبحانه وتعالى وأن يكون رأس كل عمل وميراثه به،

---

(١) حسين، طه، الفتنة الكبرى، ج١/ص١٥٤.

(٢) البيهقي، علي بن زيد (ت٥٦٥هـ)، معارج نهج البلاغة، تحقيق:أسعد الطيب، (قم، ١٤٢٢هـ)، ج١/ص٦٧٣.

(٣) البيهقي، المصدر نفسه، ج١/ص٦٧٣

(٤) الخوارزمي، أبو المؤيد الموفق أحمد بن محمد البكري (ت٥٦٨ هـ)، المناقب، قدم له: محمد رضا الموسوي الخرسان، (النجف ١٩٦٥ م)، ص٦٦.

(٥) عبدالمقصود، الإمام علي (ع)، ج٤/ ص١٤١.

فأمر عليه السلام بما نصه: «بتقوى الله وإيثار طاعته واتباع ما أمر به في كتابه من فرائض وسنة...»، وفي الجانب السياسي فإن الإمام علي عليه السلام يوصي بالمرونة السياسية والنهي عن التطرف وما يؤول إليه من نتائج وخيمة فيؤكد عليه السلام: «وليكن أحب الأمور إليك أوسطها في الحق، وأعمها في رضا الرعية، فإن سخط العامة يجحف برضا الخاصة وإن سخط الخاصة يغتفر مع العامة»[1].

ودعا الإمام علي عليه السلام إلى السياسة الملتزمة بأخلاقيات الدين الإسلامي، ومنها الوفاء والأمانة في العقود والعهود التي تعقدها الدولة فيقول: «وإن عقدت بينك وبين عدو لك عقدة البينة منك ذمة، فحط عهدك بالوفاء وارعَ ذمتك بالأمانة»[2].

أمّا بخصوص سياسة اغتنام الفرص التي تخدم مصالح الدولة فدعا عليه السلام: «ولا تدفعن صلحاً دعاك إليه عدوك لله فيه رضاً، فإن في الصلح دعة لجنودك، وراحة من همومك، وأمناً لبلادك...»[3].

وللعلم والعلماء موقع ممتاز في بنود هذا العهد، في سبيل تحقيق النهوض بالواقع السياسي والعلمي في البلاد بشكل علمي مدروس عن طريق تقدير العلماء بتقريبهم وفسح المجال لهم واستثمار طاقاتهم في خدمة البلاد والمجتمع فيوعز عليه السلام بالآتي: «وأكثر مدارسة العلماء، ومناقشة الحكماء في تثبيت ما صلح عليه أمر بلادك، وإقامة ما استقام به الناس ميلك»[4].

ويشخص الإمام علي عليه السلام بعداً آخر مهما ـ وهي في الأغلب ـ،

---

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١٧/ص٢٦.
المصدر نفسه، ج١٧/ص٢٩.
(٢) المصدر نفسه، ج١٧/ص٨٢.
(٣) الشريف الرضي، نهج البلاغة، ص٥٦٥.
(٤) المصدر نفسه.

تكون من أمراض بعض الحاكمين في الدولة وفي عدم معالجتها سوف تبني حاجزاً بين الحاكم الراعي والرعية لذا نهى الإمام عليه السلام أن تخالج نفس الحاكم آفة التكبر وتأخذه سياسة العنجهية في السلطة من خلال مغريات الحكم، لأن مثل الإسلام لا تسمح بذلك وإن الرعية هم مادة الحكم فيقول عليه السلام: «ولا يرغب عنهم تفضيلاً بالإمارة عليهم فإنهم الأخوان في الدين، والأعوان على استخراج الحقوق»[1].

هذه بعض المواد والقوانين الدستورية التي صاغها فكر الإمام علي عليه السلام وسعى جاهداً في سبيل تطبيقها سواء في عصر حكمه أو لمن يأتي بعده، زد على ذلك كونها مثلاً لكل حاكم أو سياسي سواء في المجتمع الإسلامي أو المجتمع الإنساني لأنها بحق نظرية سياسية شاملة نبعت من «التفكير العربي الإسلامي في تدبير البلاد والممالك من أصول حكيمة وأنظمة صحيحة محكمة...»[2].

وربما يمكن أن توضع أبعاد سياسة الإمام علي عليه السلام في الحكم ما بين الرأفة والرحمة، وصرامة السيف كل يعطيه حقه في سياسته ففي باب العمل بالرحمة والرأفة يقول عليه السلام: «والله لو أعطيت الأقاليم السبعة بما تحت أفلاكها على أن أعصي الله في نملة أسلبها جلبة شعير ما فعلت...»[3]، وعلى الضد من ذلك ربما يستدعي الحال إلى سياسة الحزم بصلابة وجلادة نفس منقطعة النظير لإحقاق حق أو تقويم انحراف، فالجهاد بالسيف يكون هو الفيصل والحكم، ففي معركة صفين[*] وفي ليلة الهرير وحدها ـ على ما ذكرت المصادر بأن الإمام عليه السلام ـ «أصاب

---

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١٥/ ص١٢٠.

(٢) الفكيكي، توفيق، الراعي والرعية، ط٣، (بغداد، ١٩٩٠م)، ص٥.

(٣) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج٢/ ص٢٢٤.

(*) صفين: (بكسرتين وتشديد الفاء... وهو موضع بقرب الرقة على شاطئ الفرات من الجانب الغربي بين الرقة وبالسمار..)، ياقوت، معجم البلدان، ج٥/ ص١٩٥.

بيده في يوم واحد ما أصاب، إنه قتل فيما ذكر العادون زيادة على خمسمائة من أعلام العرب...»[1].

وعلى ضوء هذه السياسة والمؤشرات توحي بأنه «لم تكن سلطة علي تكويناً سياسياً ناجماً عن وحي الساعة بعد اختياره خليفة للمسلمين، بل هي محصلة مؤكدة لأفكاره عن السلطة ودورها في تجسيد مصالح المسلمين ومجتمعات الدولة الإسلامية»[2].

ولم تكن سياسة الإمام علي عليه السلام في الحكم بحدود حفظ الدين ورعايته في بلاده وعباده وكرامة الإنسان، بل تتعدى البيئة الطبيعية وما تحويه من كائنات حية، فحث عليه السلام على حمايتها والمحافظة عليها لارتباطها بالحياة العامة، مثل الحيوانات فأناط بتلك المسؤولية للولاة والعمال بتوصيتهم بها فقال: «فإنكم مسؤولون حتى عن البقاع والبهائم...»[3].

خامساً: المعارضة السياسية في فكر الإمام علي عليه السلام:

١ ـ المعارضة، الإطار العام والمفهوم:

إن من صميم العقيدة الإسلامية أن يعيش الإنسان حراً، وعليه تقع مسؤولية المحافظة واحترام هذه الحرية عن طريق نشاطه الإنساني والرسالي في التفاعل والمشاركة الجادة في الحياة العامة، وقد عد القرآن الكريم «الجماعة التي تقبل بالظلم وتستسيغ السكوت عن الطغيان بأنها

---

(١) ابن أبي الحديد، المصدر نفسه، ج١١/ ص١٨٨.

(٢) الزبيدي، عبد الرضا، الرسائل السياسية بين الإمام علي عليه السلام ومعاوية، (د.ب٢٠٠٠ م)، ص٣٢.

(٣) ابن كثير، أبو الفداء الدمشقي (ت٧٧٤هـ)، البداية والنهاية، دقق أصوله وحققه: أحمد ملحم وآخرون، (بيروت، د.ت)، ج٧/ ص٢١٢.

ظالمة لنفسها ويعتبرها مسؤولة عن هذا الظلم ومطالبة برفضه بأي شكل من الأشكال ولو بالهجرة أو الانفصال إذا تعذر التغيير...»[1]، ويستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ قَالُوا۟ فِيمَ كُنتُمْ ۖ قَالُوا۟ كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ قَالُوٓا۟ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةً فَتُهَاجِرُوا۟ فِيهَا ۚ فَأُو۟لَٰٓئِكَ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾[2].

ومن أساليب المعارضة التي خاضها الأنبياء والرسل مع الأنظمة السائدة التي في الأغلب ما تستند في طبيعتها العقائدية على الموروثات الاجتماعية المتعاقب عليها من الأجداد إلى الأبناء، وبإزاء هذه الأوضاع اتبع الأنبياء والرسل أسلوب المجادلة الهادئة على ضوء التوجيه القرآني بقوله تعالى: ﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾[3] و: ﴿قَالُوا۟ يَٰنُوحُ قَدْ جَٰدَلْتَنَا فَأَكْثَرْتَ جِدَٰلَنَا فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَآ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَٰبٍ مُّنِيرٍ﴾[5].

ثم هناك الإشارة إلى أسلوب الاعتراض فجاء في قوله تعالى: ﴿فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾[6]، وقوله جلّ شأنه: ﴿ٱتَّبِعْ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾[7]، ثم ارتقى الفكر الإسلامي فوضع قاعدة تعطي الإشارة لكل فرد أو جماعة الحق بالتغيير عن طريق حرية التعبير عن الرأي، فأمر الله عزّ وجلّ المسلمين بقوله

---

(١) الصدر، محمد باقر، الإسلام يقود الحياة، ص١٢٦.

(٢) سورة النساء، الآية: ٩٧؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج٥/ ص٢٣٧.

(٣) سورة النحل، الآية: ١٢٥؛ الزمخشري، الكشاف، ج٢/ ص٦٠١.

(٤) سورة هود، الآية: ٣٢؛ المصدر نفسه، ج٢/ ص٣٧٠.

(٥) سورة لقمان، الآية: ٢٠؛ المصدر نفسه، ج٣/ ص٥٠٥.

(٦) سورة الحجر، الآية: ٩٤؛ المصدر نفسه، ج٢/ ص٥٥٢.

(٧) سورة الأنعام، الآية: ١٠٦؛ المصدر نفسه، ج٢/ ص٥٣.

تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾[1]، وقال عزّ من قال: ﴿يَا بُنَيَّ أَقِمِ الصَّلَاةَ وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنكَرِ وَاصْبِرْ عَلَىٰ مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾[2].

من هذه الثوابت التي أرسى أسسها القرآن الكريم والتربية النبوية عن طريق صحبة رسول الله ﷺ، وكان الإمام علي عليه السلام في طليعة الثلة القليلة المؤمنة من الصحابة التي امتلك القدرة العالية والقابلية الفكرية في إدارته إلى الحوار والإقناع باتجاه التغيير.

ففي السنة الثامنة للهجرة وعندما أرسل الرسول ﷺ خالد بن الوليد (ت٢١هـ) إلى بني جذيمة بن عامر وغدره بهم و «قتلهم أسوأ قتل...»[3]، حتى قال الرسول ﷺ: **«اللهمّ إني أبرأ إليك مما صنع خالد»**[4]، ونتيجة لحراجة الموقف ونتائجه على الدين الإسلامي ولمعالجة هذا الصنع المخالف لأخلاق الشريعة الإسلامية بادر الرسول ﷺ لاختيار الإمام علي عليه السلام ممثلاً عنه لما يتمتع به من الكفاءة والقدرة الفكرية والإلمام بالشريعة الإسلامية وفن الحوار، فقام الإمام عليه السلام بهذه المهمة على أحسن وجه وكسب رضا بني خذيمة «فودي لهم الدماء وما أصيب من الأموال، حتى أنه ليدي مليغة الكلب، حتى إذا لم يبقَ شيء من دم ولا مال إلا وداهن بقيت معه بقية من المال، فقال لهم علي عليه السلام، حين فرغ منهم هل بقي لكم دم أو مال لم يودَ إليكم قالوا: لا، قال: فإني أعطيكم هذه البقية من المال احتياطاً لرسول الله ﷺ مما يعلم ومما لا تعلمون فقيل،

---

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٠٤؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج٤/ ص١١٤.

(٢) سورة لقمان، الآية: ١٧؛ الزمخشري، الكشاف، ج٣/ ص٥٠٣.

(٣) ابن حبيب، أبو جعفر محمد (ت٢٤٥هـ)، المحبر، اعتنت بتصحيح الكتاب: ايلزة ليختن شنيتز، (بيروت، د.ب)، ص١٢٤.

(٤) للمزيد انظر: اليعقوبي، تاريخ، ج٢/ ص٤٠.

ثم رجع إلى رسول الله ﷺ فأخبره الخبر، فقال: أصبت، أحسنت»[1].

وكانت بعثة الإمام علي عليه السلام إلى اليمن من قبل رسول الله ﷺ سنة عشر للهجرة[2]، دليلاً على تلك القابلية وإدارة فن الحوار والمجادلة فقد «أسلمت همدان كلها في يوم واحد وكتب بذلك إلى رسول الله ﷺ فلما قرأ الكتاب خرّ ساجداً»[3].

٢ ـ في عهد الخليفتين أبو بكر وعمر بن الخطاب (١١ ـ ٢٣هـ):

بعد أن انطبع الواقع العام للدولة الإسلامية في العهد الراشدي بطابع التكتلات المتقاطعة من حيث نظرتها للخلافة ولنصوص القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة فظهر على الواقع السياسي والاجتماعي للدولة الإسلامية طابع الانقسام والمعارضة، ولكن «ليس من السهل القول أن المعارضة التي شهدتها الدولة العربية الإسلامية في العهد الراشدي كانت خاضعة للعامل الواحد بأنواعه سياسيًا اقتصاديًا اجتماعيًا أو دينيًا»[4].

ومن بين هذه العوامل أو الدوافع كانت معارضة الإمام علي عليه السلام تنطوي تحت الدافع الديني الذي كان يحركه، ويظهر ذلك جليًا عندما كان يفصح عن كوامن نفسه في السر والعلن بقوله: «أما والله لقد تقمصها ابن أبي قحافة، وأنه ليعلم أن محلي منها محل القطب من الرحى، ينحدر عني السيل، ولا يرقى إليّ الطير، فسدلت دونها ثوباً...»[5].

---

(١) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج٣/ص٦٧.

(٢) ابن هشام، السيرة النبوية، ج٤/ص٢٣٨، ٢٠٥.

(٣) ابن سيد الناس، أبو الفتح بن محمد بن محمد (ت٧٣٤هـ)، عيون الأثر في فنون المغازي والسير، حقق نصوصه: محمد العيد الخطراوي ومحيي الدين ستو، (بيروت، ١٩٩٢م)، ج٢/ص٣٥٨.

(٤) الحسناوي، ختام مزهر، المعارضة في الدولة العربية الإسلامية، ص١٣٥.

(٥) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١/ص١٥٤.

ولم يكن الإمام علي عليه السلام وحده يؤمن بهذا، بل كان بنو هاشم ومن معهم من المهاجرين والأنصار الذين يرون الحق والشرعية بالخلافة لعلي بن أبي طالب عليه السلام، فالتف هؤلاء حوله[1]، وأصبح الإمام عليه السلام الرمز بكل معاني الرمزية لتلك الحركة المعارضة[2].

وأصبح للمعارضة كيان له معالم ومفاهيم بقيادة الإمام علي عليه السلام الذي رفع راية المعارضة «منذ وفاة الرسول صلى الله عليه وآله واستمرت في عهد الخليفتين أبو بكر وعمر بن الخطاب وتصاعدت في عهد الخليفة الثالث عثمان بن عفان...»[3].

وهكذا أخذ الإمام عليه السلام بالتنظير لصياغة القيم والمفاهيم السياسية والفكرية للمعارضة المستوحاة من صميم الشريعة الإسلامية وما رسمه القرآن الكريم بقوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾[4]، ليصبها في الإطار العام لبرنامج سياسة المعارضة فيجسدها على أرض الواقع نظرية إسلامية ديمقراطية شاملة لكل الأبعاد الدينية والسياسية والاجتماعية وإشاعة ثقافتها بين أفراد وكيانات المجتمع الإسلامية لتحصين حقوقهم وحقوق الأمة فبدأ الإمام عليه السلام في إشاعة هذه الثقافة بنفسه فخاطب ولده الحسين عليه السلام: «يا بني وما يبالي أبوك لو أن الخلق خالفوه إذا كان على الحق وهل الخير كله...»[5].

ثم تكون أسرته الميدان الثاني لترسيخ سياسة المعارضة الإسلامية الواسعة في وصيته لابنه الحسن عليه السلام بقوله: «وأمر بالمعروف تكون من أهله، وأنكر بيدك ولسانك وتأبى من فعله بجهدك، وجاهد في الله حق

---

(١) انظر: اليعقوبي، تاريخ، ج٢/ص٨٤، ٨٥.

(٢) الحسناوي، ختام مزهر، المعارضة في الدولة العربية الإسلامية، ص٤٧.

(٣) السعد، غسان، حقوق الإنسان عند الإمام علي عليه السلام ص١٤٦.

(٤) سورة آل عمران، الآية: ١١٠؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج٤/ص١٠٨.

(٥) الطرطوشي، سراج الملوك، ص٤٦٩.

جهاده ولا تأخذك في الله لومة لائم»[1]. ومن أجل تعميم وتوسيع هذه القاعدة لتكن وظيفة يمارسها المجتمع بشكل عام ويأخذ دوره في «حرية النقد والاعتراض»[2]، ولضمان حرية التعبير عن الرأي وصيانة إنسانيته من دون التجاوز على مصلحة الأمة والآخرين ضمن رؤية سياسية واجتماعية للحاكم والمحكوم بقوله: «رحم الله امرئ رأى الحق حقاً فأعان عليه ورأى جور فرده، وكان عوناً للحق على مخالفه»[3].

وينتقل الإمام علي ﷺ إلى صيغة الأمر لمواجهة كل منحرف ومتجاوز على حقوق الإنسان والأمة بصورة عامة لقطع دابر الاستبداد والمستبدين ومنعهم من الظهور في المجتمع الإسلامية، فيعطي لنا صورة لأهمية الكلمة والحضور الدائم بإبداء الرأي مهما يكلف الأمر، فيقول الإمام ﷺ: «وما أعمال البر كلها في سبيل الله عند الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلا كسفينة في بحر لجي... وأفضل من ذلك كله كلمة عدل عند إمام جائر»[4].

إن هذه السياسة والثقافة تدعو لانتشال المجتمع الإسلامي من دور المتلقي المذعن إلى دور التفاعل مع نظم حركة الإنسان وأحداثها، ويعدّ هذا التعميم بليغاً للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛لأنه ربما يغني الأمة والمجتمع عن كثير من العواقب الوخيمة عند انبساط الأمور واستقامتها بفضل حالة التفاعل الواعية والمراقبة المستمرة على أن تكون «هذه المراقبة تصدر ـ غالباً ـ عن وعي ومسؤولية الأمة في ذلك ووجوب تصديها واعتراضها إذا ما رأت منكراً...»[5].

---

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١٦/ص١٥.

(٢) انظر: الحسناوي، ختام مزهر، المعارضة في الدولة العربية الإسلامية، ص١٢٩.

(٣) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١٦٧/ص٤٣.

(٤) المصدر نفسه، ج١٩/ص٢٥٢.

(٥) الحسناوي، ختام مزهر، المعارضة في الدولة العربية الإسلامية، ص١٧٧.

وعلى هذا الأساس اتخذ رمز المعارضة وقائدها موقفاً وقراراً جريئاً لا يمكن أن يصدر عن معارض ولاسيما إذا حصل على قوى مساندة تقوي موقفه، فعندما بويع أبو بكر جاء أبو سفيان للإمام عليه السلام يحرضه على اتخاذ إجراء قوي مضاد للبيعة ويضمن له توافر الإمدادات اللازمة، لكن الإمام علي عليه السلام وضع مصلحة الأمة الإسلامية فوق مصلحته الذاتية، وغلق بوجهه باب الفتنة بتعنيفه وردعه وقال له: «إنك لا تريد الله وما أردت بهذا إلا الفتنة وإنك طالما بغيت الإسلام شرًّا، لا حاجة لنا في نصيحتك»[1]. فلم يغتنم الإمام هذه الفرصة بل اتّسمت معارضته بالطابع السلمي، ودعم الخلافة بالذات على الرغم من رؤيته وإحساسه أنه «مدفوعاً عن حقه.. ومع هذا اليقين في حقه وحق غيره، نرجع إلى سيرته وأحاديثه.. فترى أنها أقل ما تشعر به النفس الإنسانية في هذه الحالة النفرة والنقمة ولا نجد في خطته ومساجلاته الذي ذكر فيها الخلفاء السابقين كلمة تشعر من مثله أو يجاوزها حدّ الحجة التي تنهض بحقه... بل الغريب أنه لزم الحدّ ولم يتجاوزه إلى حجة غضب تفلت معها بوادر اللسان ولو جاوزه لكان عاذروه أصدق من لائميه...»[2].

ووفقاً لهذا المنظور كان زعيم المعارضة فوق ميوله واتجاهاته الشخصية أو المحور الذي كان يمثله عندما تكون سياسة السلطة الحاكمة لا تتنافى مع المبادئ الأساسية للدين الإسلامي.

وكانت الرمزية القيادية والعقائدية[3] مطبوعة وواضحة في سياسته المتوازنة بين أهداف الإسلام وسياسة السلطة، ومفهوم معارضته بـ «أن تبقى في إطار النظام السياسي المعمول به في نظام الحكم فلا يكون هدفها تعويض أسس هذا النظام واستبداله بنظام لا ينسجم مع الأسس

---

(١) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج٣/ ص٢٠٩.

(٢) العقاد، ، عبقرية الإمام علي عليه السلام ص١٨١.

(٣) الحسناوي، ختام مزهر، المعارضة في الدولة العربية الإسلامية، ص٤٧.

الإسلامية والشرعية التي يريدها الإسلام في كلمة المستمدة من القانون الإلهي وكون الحاكمية الفعلية هي لله تعالى وحده...»[1].

ومن هذا المفهوم اتخذ الإمام عليه السلام سياسة دعم الخليفة ودولته واتخذ قراره الذي تضمن:

- إنهاء عزلته ومبايعة الخليفة أبي بكر.
- دعم الخلافة الإسلامية ضد الأخطار المحدقة بها[2].

ويعلل الإمام عليه السلام مسوغات قراره ودوافعه بقوله: «فأمسكت بيدي حتى رأيت راجعة الناس قد رجعت عن الإسلام، يدعون إلى محق دين محمد صلى الله عليه وآله، فخشيت إن لم أنصر الإسلام وأهله أن أرى فيه ثلماً أو هدماً تكون فيه المصيبة به علي أعظم من فوت ولايتكم...»[3]. وهذا الموقف لم ينم عن فراغ، ولكن تعرض الأمة الإسلامية لأخطار كبيرة لا يمكن أن يستغل المعارض الواعي المسؤول، ذلك عندما تنبأ العرب «كمسيلمة وسجاح وطلحة بن خويلد ومانعي الزكاة، وإن كانوا مانعوا الزكاة قد اختلف في أنهم أهل ردة أم لا»[4]، وكان ذلك في بداية خلافة أبي بكر، فخشي الإمام عليه السلام على مصير الدين الإسلامي.

وعلى هذه الأسس ثبت الإمام عليه السلام قواعد سياسته المعارضة التي اتخذت مواقف الدعم والتقويم البناء وليس التقاطع والتناحر، فقام بتقديم النصح والمشورة مادام الأمر ينصب بمصلحة الأمة الإسلامية وعندما «أراد أبو بكر أن يغزو الروم، فشاور جماعة من أصحاب رسول الله، فقدموا وأخروا، فاستشار علي بن أبي طالب، فأشار عليه أن يفعل،

---

(١) سبيتي، علي يوسف، المعارضة في الإسلام، (بيروت، ٢٠٠٢م)، ص١٨٦.
(٢) انظر: ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١٧/ ص١١٩.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) المصدر نفسه، ج١٧/ ص١١٧.

فقال: إن فعلت ظفرت، فقال: بشرت بخيراً، فقام أبو بكر خطيباً في الناس وأمرهم أن يتجهزوا إلى الروم...»[1]، هذا في الجانب السياسي أمّا في الجانب الفقهي والقضائي فيذكر أنه «كان من يؤخذ الفقه عنه في أيام أبي بكر، علي بن أبي طالب...»[2].

ويلتزم الإمام عليه السلام بنهجه وسياسته الواعية على الرغم من عدم الالتفات إلى حقه الشرعي في الخلافة إذ تجاوز الخليفة أبو بكر ذلك الحق واستأثر بالعهد إلى الخليفة عمر بن الخطاب من دون مشورة المسلمين[3]، ومع ذلك فلم يصدر منه أي إجراء سياسي سلبي ضد الخلافة لكنه ظل محتفظاً برأيه في حقه ولم يتنازل عنه ويتضح ذلك في قوله عليه السلام: «حتى مضى الأول لسبيله، فأدلى بها إلى فلان بعده.. فياعجباً أبينا هو يستقبلها في حياته، إذ عقدها لآخر بعد وفاته !لشدة ما تشطر ضرعيها... فصبرت على طول المدة وشدة المحنة»[4]، والصبر هنا ليس الوهن والضعف بل «من عناصر الشعور بالمسؤولية وأداؤها لله تعالى بأمانة هو الصبر فالصبر من الإيمان... ومن لا صبر له لا إيمان له»[5].

وبدافعه الديني النابع من أعماق روحه وإيمانه اتّخذ نفس السياسة التقويمية المعارضة السائدة للدولة الإسلامية، ومن ذلك الدعم السياسي، فقدم للخليفة نصيحة تضمنت جوهر الحكم الإسلامي وخلاصته، فقال لعمر بن الخطاب: «ثلاث إن حفظتهن وعملت بهن كفيتك ما سواهن،

---

(١) اليعقوبي، تاريخ، ج٢/ص٩٠.

(٢) المصدر نفسه، ج٢/ص٩٥.

(٣) لمزيد من التفاصيل انظر: الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ٤٢٨/٣؛ ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١/ص١٦٤ ـ ١٦٥.

(٤) ابن مردويه، أبو بكر أحمد بن موسى (ت٤١٠هـ)، مناقب الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام وما نزل القرآن في علي، جمعه ورتبه وقدم له: عبد الرزاق حرز الدين، ط٢، (قم، ١٤٢٤هـ)، ص١٣٤.

(٥) الصدر، محمد باقر، المجتمع الفرعوني، (النجف الأشرف، ١٤٢٤هـ)، ص١٠٠.

وإن تركتهن، فلا ينفعك شيء سواهن، فقال: ما هن؟ فقال: الحدود على القريب والبعيد والحكم بكتاب الله في الرضى والسخط والقسم بالعدل بين الأحمر والأسود فقال عمر: أبلغت وأوجزت»[1].

وفي مواقف وظروف غاية في الخطورة مرت بها الدولة الإسلامية لم يتبادر إلى ذهن الإمام عليه السلام أنه مسلوب الحق فيستغل الدولة أو يتركها ويعتزل على أقل تقدير، لكن إخلاصه ونبل أخلاقه وصدق انتمائه للإسلام ظهر على تفاعله في كل ساحات الدولة الإسلامية مدافعاً بالكلمة في آنٍ وفي السيف في آنٍ آخر، وقد عرف عنه منذ بداية الدعوة الإسلامية ويصف الإمام عليه السلام ذلك الصدق وآثاره بقوله: «ولقد كنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله تقتل آبائنا وأخواننا وأعمامنا، ما يزيد ذلك إلا إيماناً وتسليماً... فلما رأى الله صدقنا أنزل بعدونا الكبت وأنزل علينا النصر حتى استقر الإسلام»[2].

وبعد معركة القادسية في سنة (٢١هـ)، أنذر شبح خطر الحشود الفارسية على أطراف الدولة الإسلامية عندما «زحف للمسلمين زحف لم يزحف لهم بمثله قط، زحف أهل ماه وأهل أصبهان وأهل همدان وأهل الري وأهل قومس وأهل آذربيجان وأهل نهاوند...»[3]، ولما وصل خبر الزحف إلى الخليفة أدهش وعرض الأمر على الصحابة للمشورة عليه بآرائهم لمواجهة هذا الخطر، فأشار إلى علي عليه السلام، وقد كان ساكتاً فناشده الخليفة عمر بن الخطاب بإبداء رأيه، وبالفعل عرض الإمام عليه السلام رأيه ونصيحته «مادام مقام الخلافة هو رمز الإسلام ووحدة المسلمين وقوتهم فهو لا يرى مانعاً من النصح للخليفة... من منظار خصوم

---

(١) اليعقوبي، تاريخ، ج٢/ص١٤٤.

(٢) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج٢/ص٢٦.

(٣) ابن خياط، العصفري (ت٢٤٠هـ)، تاريخ خليفة بن خياط، حققه وقدم له: سهيل زكار، (بيروت ١٩٩٣ م)، ص١٠٤.

المسلمين والذين هم الروم والفرس وهم ليسوا خصوماً لفئة دون فئة من المسلمين ولا يعنيهم من قريب أو بعيد أمر الخلافة والخلاف عليها، بل الذي يعنيهم هذا الدين الجديد وخطره الداهم عليهم والمحدق بهم، وأنه كيف يمكنهم من هذا الخطر؟»[١].

وكانت نصيحة الإمام عليه السلام قد تضمنت خطة سياسية عسكرية محكمة راعى فيها ظروف الدولة الإسلامية من القيادة إلى الوضع الأمني والعسكري الداخلي والخارجي، وأعجبت الخليفة الخطة وعمل بها، وكان النصر حليف المسلمين[٢]، وهناك نصيحة أخرى قدمها عند غزو الروم[٣].

وله عليه السلام إسهامات في الجوانب الأخرى، ومنها العلمية والقضائية عندما يتطلب الأمر تدخله، ومنها ما تعجز الواجهة القضائية عن حلها، أو يحرج الخليفة نفسه، فيكون الإمام عليه السلام المنقذ ليدفع ذلك العجز ورفع ذلك الإحراج وإزالة الإبهام والغموض عن تلك المسائل حتى لا يسمح بتأسيس الأحكام والبناء على الجهل أو خارج حدود الشريعة الإسلامية، ولاسيما وهم في عصر التأسيس والبناء، للدين والدولة، وقد أقر الخليفة عمر بن الخطاب تلك المواقف في أكثر من مناسبة وقال: «أعوذ من معضلة لا علي لها»[٤]، و «لولاك لافتضحنا»[٥]، وهناك أنشطة كثيرة أخرى أسندت وقومت دعائم الدين والدولة الإسلامية[٦].

---

(١) سبيتي، يوسف علي، المعارضة في الإسلام، ص ٥٥، ٥٧.

(٢) انظر: ابن خياط، تاريخ خليفة بن خياط، ١٠٤؛ ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج٨/ ص٢٢٧.

(٣) اليعقوبي، تاريخ، ج٢/ ص١٤٤، ١٤٥.

(٤) ابن الصباغ، الفصول المهمة في معرفة أحوال الأئمة، ص٣٤.

(٥) الزمخشري، ربيع الأبرار، ص٢٦.

(٦) انظر: ابن سلام، أبو عبيدة القاسم (ت٢٤٤هـ)، الأموال، تحقيق: محمد خليل هراس، (بيروت ١٩٨٦ م)، ص ٦٤؛ الشيخ المفيد، محمد بن النعمان الكعبري (ت٤١٣هـ)، الإرشاد، ط٣، (بيروت ١٩٧٩ م)، ص١١٠؛ المتقي الهندي، كنز العمال، ج٥/ ص٣٣.

وربما كان للمشاركة الواسعة الواضحة في زمن الخليفة عمر بن الخطاب ولاسيما أثر زعيم المعارضة بارزاً وكذا بالنسبة لبعض أعضائها في المشاركة الفعالة في الحياة السياسية، ويذكر أن «ظهر من عمر ما لم يظهر من أبي بكر ولا عثمان بعده، إذ استعمل رجلين من أخص أصحاب علي الداعين إلى إمامته جهرة...»[1]، فقد استعمل عماراً على الكوفة[2]، وسلمان على المدائن[3]، هذا على الرغم من أن عمر «كان شاعراً على الدوام أن علياً لم ينسَ حقه الأول ولا نسي استئثارهم به»[4].

ومع هذا التوافق السياسي لكن المعارضة لم تكن مستعدة للتنازل عن مبادئها تجاه أي انحراف خطير في سياسة الخلافة، بل كانت على استعداد للمواجهة المسلحة مع حكومة الخلافة، ويتضح ذلك من مواقف الإمام علي عليه السلام زعيم المعارضة في اعتراض جرى على الخليفة عمر بن الخطاب وهو يخطب بالمسلمين ويقول: «لو صرفناكم عما تعرفون إلى ما تنكرون ما كنتم صانعين؟... فسكتوا، فقال: ذلك ثلاثاً، فقام علي عليه السلام فقال: يا عمر إذن كنا نستتيبك فإن تبت قبلناك، قال: فإن لم أتب، قال: فإذن نضرب الذي بين عينيك...»[5].

٣ ـ المعارضة السياسية في عهد الخليفة عثمان:

إن سياسة المعارضة السلبية في عهد الخليفتين أبو بكر وعمر «لا تعني أن صورة الإسلام كانت سوية ومستقيمة بشكل عام في عهد الخليفتين وإنما كان هناك انحراف لكنه لم يكن كبيراً بالقدر الذي يستفز الإمام ويدفعه إلى الصدام له... وعندما جاء عثمان برز الانحراف بصورة

---

(١) عبد الحميد، صائب، تاريخ الإسلام الثقافي السياسي، ص٣١٥.
(٢) ابن خياط، تاريخ ابن خياط، ص١١٠.
(٣) المسعودي، مروج الذهب، ج٢/ص٣٥٤.
(٤) عبد الحميد، صائب، تاريخ الإسلام الثقافي والسياسي، ص٣١٥.
(٥) الخوارزمي، المناقب، ص٥٢.

تجاوزت الحدود التي وقف عندها الشيخان وتعدى حدود الحكم ليصل إلى الإسلام، وهنا تغير موقف الإمام وشيعته وانتقل به من المعارضة السلبية إلى المعارضة الايجابية...»[1].

وكان اختيار عثمان للولاة والمستشارين بداية الانحراف لدولة الخلافة فقد «خص أهل بيته من بني أمية وجعل لهم البلاد وخول لهم العباد، وحمل أهل الجاهلية والمؤلفة قلوبهم على رقاب الناس حتى غلبوا على أمره، فأنكر الناس ما رأوا من ذلك معاتبوه فلم يعتبهم وراجعوه فلم يسمع منهم...»[2].

ولم يكن لرجل مثل الإمام علي عليه السلام له سابقته وفضله [3] وحرصه على الدين الإسلامي أن تتوارى تعاليمه عن المجتمع، وهو يواجه أحداثاً خطيرة سببها الانحراف عن سياسة الخلافة الإسلامية الراشدة، التي أخذت تطفو يوماً بعد يوم على الساحة السياسية والدينية في دولة الخلافة الإسلامية، فكانت للإمام عليه السلام سياسته ومواقفه للتصدي لتلك الانحرافات تتناسب وحجم الانحراف مع الأخذ بالحسبان وجوب المحافظة على هيبة دولة الخلافة الإسلامية.

وقد كان الفكر الديني هو المحرك في تلك السياسة، ففي الحوار الذي دار بين بعض أقطاب هذا المحور الإسلامي المتشدد يظهر بوضوح الطابع الديني لهذا المحور، وذلك عند لقاء التوديع للصحابي أبي ذر الذي نفاه الخليفة عثمان إلى الربذة(*) فقال له الإمام عليه السلام: «إن

---

(١) الورداني، صالح، السيف والسياسة، ص٩٣.

(٢) ابن عقدة الكوفي، أبو العباس أحمد بن محمد سعيد (ت٣٣٢هـ)، فضائل أمير المؤمنين، جمعه ورتبه وقدم له: عبد الرزاق محمد حسين حرز الدين، (قم، ١٤٢١هـ)، ص٩٠.

(٣) انظر: ابن عساكر، تاريخ دمشق الكبير، ج٤٥/ص٣١٥، ٣٠٠؛ ابن سيد الناس، عيون الأثر، ج١/ص١٨٠.

(*) الربذة: (من قرى المدينة على ثلاثة أميال... وبهذا الموقع قبر أبي ذر الغفاري رضي الله عنه، واسمه جندب...)، انظر: ياقوت، معجم البلدان، ج٤/ص٤٦٣.

القوم خافوك على دنياهم وخفتهم على دينك...»[1].

وهكذا يستشف من كلام الإمامين الحسين والحسين (عليهما السلام) والصحابي عمار بن ياسر عند توديعه له بقوله: «أما والله لو أردت دنياهم، ولو رضيت أعمالهم لأحبوك...»[2].

وعند تصاعد الأحداث كان دافع الإمام عليه السلام واحداً، لكن مواقفه تعددت لتنسجم مع كل موقف زد على ذلك أنه لا يريد أن يكون معارضاً سلبياً بل معارضاً تقويمياً وتوفيقياً في بعض الأحيان وبصورة عامة فإن الباحث يستطيع أن يحدد اتجاهين لسياسة الإمام علي عليه السلام في المعارضة في هذه المرحلة وهي:

أ ـ سياسة التخذيل والتهدئة:

إنّ نظرة الإمام عليه السلام ثاقبة إلى هذه الأحداث وما ستؤول إليها النتائج الوخيمة على مستقبل المسلمين ودولتهم، وقد حاول عليه السلام عدم مساندة الثوار، وتخفيف حدة التوتر في أجواء الفتنة، وسعى جاهداً إلى تخذيل الثوار خدمة لمصلحة المسلمين العامة، ففي محاولة من الثوار لاستمالة موقف الإمام عليه السلام لصالح ثورتهم ضد النظام السياسي للخلافة، وعندما أقبل عليه أهل مصر المستنكرين سياسة واليهم، فقالوا للإمام عليه السلام: «ألم ترَ إلى عدو الله كتب فينا... وأن الله قد أحلّ، فقالوا له: «قم معنا إليه، قال: والله لا أقوم معكم، قالوا: أفلم كتبت إلينا؟ قال: والله ما أكتب إليكم كتاباً فنظر بعضهم إلى البعض...»[3]. ويذكر مصدر آخر أن

---

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج٨/ ص١٩٣.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) ابن خياط، تاريخ ابن خياط، ص١٢٤؛ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١٤/ ص٣٣.

الإمام عليه السلام «لقي جماعة من المصريين ... فسلموا عليه، وعرضوا أمرهم، فصاح بهم وطردهم...»[1].

وتتجلى هذه السياسة باتجاه التخذيل لحركة المعارضين من سياسة الخليفة وذلك عندما مارس طلحة (ت٣٦ هـ) سياسة التصعيد والقسوة ضد الخليفة عثمان ولم يكن بدأ من الخليفة إلا الاستغاثة بالإمام علي عليه السلام وشكا له ما كان من أمر طلحة، فاستجاب الإمام عليه السلام إلى طلبه وتوجه لتأنيب طلحة وتخذيله، وإحباط مشاريعه السياسة ضد الخليفة، ويذكر أسامة الذي اصطحبه الإمام بقوله: «فدخلنا دار طلحة بن عبيد الله وهي رحاس من الناس ـ فقام عليه فقال: يا طلحة[*] ما هذا الأمر الذي وقفت فيه؟ قال: يا أبا حسن بعدما مس الحزام الطيبين !! فانصرف علي ولم يحرِ إليه شيئاً حتى أتى بيت المال، فقال: افتحوا الباب فلم يقدر على المفاتيح، فقال: اكسروها، فقال: أخرجوا المال، فجعل يعطي الناس فجعلوا يتسللون إليه حتى ترك طلحة وحده، وبلغ عثمان الخبر فسر بذلك...»[2].

واستمرت جهود ونهج الإمام عليه السلام بسياسة التهدئة في محاور المعارضة الأخرى عن طريق التوسط بين أهل مصر الناقمين من سياسة واليهم عبد الله بن سعد بن أبي سرح (ت٣٧هـ)، وقام عليه السلام بالتفاوض مع

---

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج٢/ص١١٣؛العمر، سمير صالح حسن، عثمان بن عفان رضي الله عنه، سيرته ودوره السياسي، ص١٩٧.

(*) «طلحة بن عبيد الله بن عثمان بن سعد بن تيم بن مرة، ويكنى أبا محمد، من السابقين للإسلام شهد أحداً ودافع عن رسول الله صلى الله عليه وآله ... قتل طلحة بن عبيد الله... يوم الجمل... سنة ست وثلاثين سنة، وكان يوم قتل ابن أربع وستين سنة»، انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج٣/ص١٦٠.

(٢) ابن شبة، أبو زيد عمر (ت٢٦٢هـ)، تاريخ المدينة المنورة، علق عليه وخرج أحاديثه: علي محمد وندل وياسين سعد الدين بيان، (بيروت ١٩٩٦ م)، ج٢/ص٢٣٨.

الطرفين وعرض مطاليب المعارضين على الخليفة، عسى أن تفلح هذه السياسة بإقناع الخليفة وطالبه بالاستجابة، فقال لعثمان: «إنما يسألونك رجلاً مكان رجل، وقد ادعوا قبله دماً فاعزله واقضِ بينهم إن وجب عليه حق فانصفهم منه، فقال: اختاروا رجلاً أوليه عليهم»[1].

وعندما ازداد الأمر تعقيداً، وذلك عندما انطلق أهل مصر متوجهين إلى مصرهم فعثروا وهم في الطريق على «أربس غلام عثمان...»[2]، وهو يحمل كتاباً مغايراً لكتابهم، مرسلاً إلى «ابن أبي سرح إذا قدم عليك أهل مصر فاقتل فلاناً وفلاناً...»[3]. وبإزاء هذا الكتاب زادت أجواء المدينة بالاضطراب والتوتر، وتأتي هنا سياسة الإمام عليه السلام للتصدي الخطير محاولاً امتصاص نقمة الثوار بالتوسط بينهم وبين الخليفة مرة أخرى وعرض الأمر عليه، «فدخل علي على عثمان فقال: رددتهم عنك ثم اتبعتهم بهذا الكتاب، فقال: ما كتبت، ولا علمت، ولا أنت عندي ببريء من هذا الأمر فخرج عليّ...»[4]، ويؤشر ذلك إلى سياسة الخليفة المضطربة التي لم تكن بمستوى الأحداث وبدل أن يتلافى الموقف بالتحقيق يتهم الإمام عليه السلام بكتابته، في حين «علم القوم أن الكتاب بخط مروان...»[5].

ونتيجة لهذه السياسة فقد اهتزت ثقة المعارضين المسلمين أكثر بالخليفة وازدادوا تعنتاً وتشدداً في مواقفهم وقرروا محاصرة الخليفة، ولم تسمح سياسة الإمام عليه السلام الإنسانية والأخلاقية أن يترك حنق الثوار على الخليفة ومحاصرتهم إياه فاستجاب لاستغاثته عندما «أرسل عثمان إلى

---

(١) ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم (ت٢٧٦هـ)، الإمامة والسياسة، تحقيق: علي شيري، (د.ب، ١٣٨٤هـ)، ج١/ص٥٥.

(٢) المصدر نفسه، ج٢/ص٢٤٢.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المسعودي، مروج اللعب، ج٢/ص٣٦٣.

علي يقول: إن فلاناً ـ يعني طلحة ـ قد قتلني بالعطش... فخرج علي... حتى دخل على ذلك الرجل وهو يترامى بالنبل...فقال له علي عليه السلام: إن عثمان أرسل إليّ أنكم قد قتلتموه بالعطش، وأن ذلك ليس بحسن، وأنا أحب أن تدخل عليه الماء، فقال: لا والله ولا نعمة عين لا نتركه يأكل ويشرب... والله لأفعل وما أنت في شيء يا علي، فقال علي عليه السلام غضبان: وقال لتعلمن بعد قليل أكون من ذلك في شيء أم لا»[1].

وعندما خرج علي من طلحة «أرسل إليه قرب من الماء ومع نفر من بني هاشم، فلم يعترض أحد حتى دخلوا على عثمان فأوصلوا إليه الماء، فشرب وشرب من كان معه في الدار»[2].

ب ـ سياسة الاعتراض والاستنكار:

وضمن سياسة الإمام عليه السلام المعارضة، كانت سياسة الاعتراض والاستنكار العلني، وبذلك لا يعني أن سياسة التهدئة كانت تؤشر إلى موافقة الإمام عليه السلام على ما يجري من انحراف سياسي وشرعي وظلم للرعية؛ لأن «الظلم والاستكبار عندما يسيطر من خلال الحكومة ويكون له نظام وشريعة وأهداف مقابل نظام الله وشريعته وأهدافه ورسله، يكون أكبر العوائق وأكبر الموانع دون تحقيق أهداف الرسالات النبوات»[3]. ومن هذا المبدأ فإن الإمام عليه السلام يعلن مواقفه المتسمة بالاعتراض والاستنكار على الملأ، فعندما قرر الخليفة نفي الصحابي أبي ذر الغفاري، وكلف مروان بن الحكم أن يصحبه خارج المدينة وأن لا يكلمه أحد، بادر الإمام عليه السلام وبعض أهل بيته وأصحابه إلى اعتراض مروان وتوديع أبي ذر على الرغم من إبلاغهم بأمر الخليفة[4].

---

(١) ابن شبة، تاريخ المدينة المنورة، ج٢/ ص٢٤٠.

(٢) ابن أعثم، الفتوح، ج٢/ ص٢١٩.

(٣) الصدر، محمد باقر، المجتمع الفرعوني، ص.٩٣، ٩٢

(٤) انظر: المسعودي، مروج الذهب، ج٢/ ص٣٦١.

وكان الإمام عليه السلام يرى أن قرار نفي أبي ذرّ جائراً ومن الواجب إعلان رفضه واستنكاره لنفي هذا الصحابي الجليل عن طريق توديعه، وهي رسالة للمسلمين جميعاً في وقتٍ واحد، ويتضح ذلك من المحاورة التي جرت بين الإمام عليه السلام والخليفة الذي امتعض من موقف الإمام عليه السلام، فقال عثمان للإمام عليه السلام: «ألم يبلغك أني نهيت الناس عن أبي ذر وتشييعه؟ فقال علي: أوكل ما أمرتنا به من شيء نرى طاعة الله والحق في خلافه، اتبعنا فيه أمرك، بالله لا نفعل...»[1].

وفي سياق سياسة الاضطهاد والنفي والإبعاد لرموز المعارضة الإسلامية نفسها، حاول الخليفة عثمان نفي الصحابي عمار بن ياسر، فأعلن الإمام عليه السلام معارضته لقرار الخليفة بقوله: «لا ندع عثمان ورأيه... فأمسك عنه»[2].

وبلغ الإمام عليه السلام أن الخليفة يماطل في مساعي شكوى المسلمين ضدّ واليهم في الكوفة الوليد بن عقبة (ت٦١ هـ) الذي تجاوز حدود السياسية والشرعية، فجاء إلى عثمان مستنكراً موقفه وقال له: «دفعت الشهود وأبطلت الحدود، فقال عثمان: بما ترى، قال: أرى أن تبعث إلى صاحبك فتحضره فإن أقاما للشهادة عليه في وجهه ولم يدرأ عن نفسه بحجة أقمت عليه الحدّ...»[3]. فاستدعى الخليفة عثمان الوليد، وتثبت عليه الحجة بشرب الخمر، وقد أقام الإمام علي عليه السلام الحدّ عليه بنفسه[4].

وتستمر سياسة الإمام علي عليه السلام في الاعتراض والاستنكار ما دعت الضرورة إليها، فعندما تعرض الخليفة عثمان إلى الحصب من قبل الناس الذين استهجنوا سياسته وهو على المنبر «من كل جانب حتى نزل عن

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) اليعقوبي، تاريخ، ج٢/ص١٢٠.

(٣) المسعودي، مروج الذهب، ج٢/ص٣٥٥.

(٤) المصدر نفسه.

المنبر وقد كاد أن يغشى عليه فحملوه حتى أدخلوه إلى منزله»[1]. فرأى بعض الصحابة ومنهم الإمام علي عليه السلام أن يستنكروا هذا العمل ضد الخليفة، ويذكر أن دخل عليه نفر من الصحابة يتوجعون لما نزل به، وفي جملة من دخل عليه علي بن أبي طالب، [2] إلّا أن بني أمية الموجودين في دار الخليفة قد وجهوا الاتهام إلى الإمام علي عليه السلام بتحريض المسلمين وتحميله المسؤولية في ذلك، واقتضى الموقف السياسي والأخلاقي أن يعلن الإمام عليه السلام سخطه واستنكاره ضدهم، وزيادة عليه فقد وضح موقفه من الفتنة فأجابهم و «زبرهم... وقال أغربوا فما بلغ الله الحكم من القدر مما تحبون! فإنكم سفهاً وأبناء سفهاء، وطلقاً وأبناء طلقاء، إنكم لتعلمون مالي في هذا الأمر ناقة ولا جمل ثم خرج علي من عثمان مغاضباً»[3].

إن هذه المواقف من الإمام علي عليه السلام لحكومة الخلافة كانت لا تصدر بتهور ومن دون نهج ثابت ومعايير سياسية ودينية مدروسة، وقد أفصح الإمام عليه السلام ذات مرة عن هذه السياسة فقال: «والله لو أمرني أن أخرج من داري لفعلت، فأما أداهن أن لا يقام بكتاب الله فلم أكن أفعل»[4].

فعلى الرغم من كل تلك الانتهاكات التي صدرت من سلطة الخلافة كان الإمام عليه السلام له رأي في ذلك يحمل الخليفة كامل المسؤولية، وأنه معارض للسياسة وليس للخلافة حينما علم الإمام عليه السلام «إن عثمان يراد قتله، فقال: إنما أردنا مروان منه فأما قتل عثمان فلا، وقال للحسن والحسين اذهبا بسيفيكما حتى تقوما فلا تدعا أحداً يصل إليه...»[5].

---

(١) ابن أعثم، الفتوح، ج٢/ ص٢١٤.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) الذهبي، احمد بن يحيى بن عثمان (٧٤٨ هـ)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: عمر عبد السلام تدميري، (بيروت ٢٠٠٣ م)، ج٣/ ص٤٣٢.

(٥) العسقلاني، الصواعق المحرقة، ص١١٧.

ثم إن الإمام يريد أن يضع لكل شيء معياراً ونظاماً وأن تسير الأمور وفقاً لدستور المسلمين لا أن تحل الفوضى، ومن هذا المنطلق فقد كان للإمام عليه السلام تقويم خاص لهذه المرحلة وفقاً لرؤيته الإسلامية العميقة، فقال عليه السلام: «استأثر فأساء الأثرة، وجزعتم فأسأتم الجزع، ولله حكم واقع في المستأثر والجازع»[1].

وعلى ضوء ذلك يستطيع الباحث أن يثبت هذه المعارضة تحت عنوان المعارضة الواعية إذ «شكل الإمام علي عليه السلام ومن اتبعه من مؤيديه أبان حكومة أبي بكر وعمر وعثمان معارضة سلمية واعية مع موقفه الأولي المعروف من البيعة، فكان تسديده للحكومة وتوجيهه لها وإبداء النصح حول سياستها الخارجية والعسكرية وتوقفه عن أي نشاط سياسي يضرّ بالإسلام...»[2].

٤ ـ المعارضة السياسية في عهد الإمام علي عليه السلام من سنة ٣٥هـ ـ ٦٥٥م/ ٤٠هـ ـ ٦٦٠م:

اتّسمت المعارضة السياسية في عهد الإمام علي عليه السلام بأسلوبين هما:

أ ـ المعارضة السلمية.

ب ـ المعارضة المسلحة وأساليب الإمام علي عليه السلام في مواجهتها.

أ ـ المعارضة السياسية السلمية:

قامت خلافة الإمام علي عليه السلام على ركام من الانحراف ولاسيما ما يتعلق بمصادرة حرية الرأي ومجابهتها من قبل السلطة بأنواع من الردع العنيف، وقد صور المسلمون هذا الواقع بعد مقتل الخليفة عثمان بمطالبتهم للإمام عليه السلام بالبيعة وإصلاح الواقع الفاسد المتهور، فخاطبوه بقولهم: «إن هذا الأمر قد فسد، وقد رأيت ما صنع عثمان، وأتاه من

---

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج٢/ص١٠٢.

(٢) السعد، غسان، حقوق الإنسان عند الإمام علي عليه السلام ص١٥٦.

خلاف الكتاب والسنة فابسط يدك لنبايعك من أمر الأمة ما قد فسد»[1].
وبعد استجابة الإمام عليه السلام الذي أعد برنامجاً سياسياً شاملاً لحكمه أعطى فيه المسلمين حق المشاركة بإعطاء حرية الرأي إذ «كرس مبدأ حق الحياة وصيانتها وجعل منه حقاً للشعب إزاء الحكومة، إذ تعامل مع حفظ الحياة كمبدأ وليس عملية يمكن استغلالها سياسيًا أو تتدخل فيها عوامل ذاتية ومصلحية...»[2].

وكانت سياسة الإمام عليه السلام حيثية بهذا الاتجاه لتطوير وتنمية قابلية المسلمين للإسهام والمشاركة الفعالة في صنع الحياة السياسية، ففي إحدى إشاراته أكد على استنكاره ونهيه لتكليف الرعية في سلوكهم مع الحكام ومع شخصه بما يمثله من رأس السلطة كونه خليفة للمسلمين فقال: «فلا تكلموني بما تكلم الجبابرة ولا تتحفظوا مني بما يتحفظ به عند أهل البادرة، ولا تخالطوني بالمصانعة ولا تظنوا بي استثقالاً في حق، قيل لي، ولا التماس إعظام لنفسي، فإنه من استثقل الحق أن يقال له أو العدل أو يعرض عليه، كان العمل بهما أثقل عليه، فلا تكفوا عن مقالة بحق، أو مشورة بعدل، فإني لست في نفسي بفوق أن أخطئ ولا آمن ذلك من فعلي...»[3].

وعندما تولى الإمام عليه السلام الخلافة تخلف عدد من المسلمين عن مبايعته، منهم: «محمد بن مسلمة (ت٤٦ هـ)، وعبد الله بن عمر، وأسامة بن زيد وسعد بن وقاص (ت٥٥هـ)، وكعب بن مالك (ت٥٦هـ)، وحسان بن ثابت (ت٥٤ هـ) وعبد الله بن سلام...»[4].

---

(١) أبو مخنف، لوط بن يحيى الأزدي الكوفي (ت١٥٧هـ)، الجمل وصفين والنهروان، جمعه وحققه: حسن حميد السنيد، (لندن ٢٠٠٢ م)ص ٥٥.
(٢) السعد، غسان، حقوق الإنسان عند الإمام علي عليه السلام ص٤٢.
(٣) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١١/ ص٧٨.
(٤) أبو مخنف، الجمل وصفين والنهروان، ص ٥٨.

ومن هذه اللحظة بدأت خيوط المعارضة وخطوطها لحكم الإمام عليه السلام تتخذ أشكالاً متعددة بحسب دوافعها ونواياها، وعلى هذا الأساس فقد أفرز الإمام عليه السلام هذه الخيوط وفكك عقدها وتشابكها، ولم يتخذ سياسة التقاطع بل التأني، وعدم الحكم مسبقاً على معارضيه واعتمد عليه السلام سياسة «الحوار أولاً... الحوار قبل كل شيء... الحوار ما دامت سبله لم تستنفد ولماذا لا يكون الحوار، مادام الإنسان يمتلك موهبة العقل الذي يعطيه الحجة والبرهان، ليقوي به موقفه سلباً أو إيجاباً... مع أو ضدّ... فليدفع الموقف بالموقف، والحجة بالحجة والبرهان بالبرهان...»[1].

وعلى الفهم والإقناع لا القوة والإكراه للاستحواذ على أفكار معارضيه وآرائهم ومواقفهم، وكان حريصاً «على أن يكون ولاء الناس على القناعة لا الإكراه...»[2].

تتضح ملامح سياسية الإمام عليه السلام الانفتاحية على الرأي الآخر في الساحة السياسية واحترامه بمنحه حرية التعبير عن الرأي والاختيار، وذلك عندما «أمر بإحضار عبد الله بن عمر فقال له: بايع قال: لا أبايع حتى يبايع الناس جميعاً، فقال له عليه السلام: فاعطني حميلاً أن لا تبرح قال: لا أعطيك حميلاً...»[3]، وحينما حاول بعض أعوان الإمام عليه السلام استخدام سياسة القوة وقالوا للإمام عليه السلام: «يا أمير المؤمنين إن هذا قد أمن من سوطك وسيفك فدعني أضرب عنقه فقال: لست أريد ذلك منه على كره وخلوا سبيله...»[4]، ويتجرد الإمام عليه السلام من أنانية الحاكم، فلم تقف سياسته عند عدم الإكراه فقط، بل كان يتقبل حججهم وحتى عندما لا

---

(١) سبيتي، يوسف علي، المعارضة في الإسلام، ص٦٤.

(٢) الحسناوي، ختام مزهر، المعارضة في الدولة العربية الإسلامية، ص٣٣٣.

(٣) أبو مخنف، الجمل وصفين والنهروان، ص ٥٨.

(٤) المصدر نفسه.

يعطوه البيعة طالما لم تكن لمواقفهم ضرراً على المجتمع الإسلامي لأن الإمام عليه السلام لا يريد الكثرة والدعاية بل يريد الأنموذج الأمثل للمؤيد والمعارض المستند على حجة وفكرة تسند إلى الدين أو الأخلاق، فأفصح عن ذلك في موقفه مع سعد بن أبي وقاص ومحمد بن مسلمة فحينما «أتي بسعد بن أبي وقاص فقال له: بايع، فقال له: يا أبا الحسن! خلني فإذا لم يبقَ غيري بايعتك فوالله لا يأتيك من قبلي أمرٌ تكره أبداً، فقال: صدق خلوا سبيله»[1]، ثم بعث إلى محمد بن مسلمة، فلما قال له بايع قال: «إن رسول الله صلى الله عليه وآله أمرني إذا اختلف الناس وصاروا هكذا ـ وشبك أصابعه أن اخرج بسيفي فاضرب به عرض أحد فإذا انقطعت آتيت منزلي لا أبارحه. فقال: انطلق إذاً فكن كما أمرت به...»[2]، ومع تقاطع الاتجاهات في هذه المرحلة وضمن تشريع الإمام علي عليه السلام في سياسته الفكرية والعملية مع معارضيه شرع مادة قانونية أو شرعية ـ ما لم تجنح تلك المعارضة أفراداً أو جماعات إلى العمل المسلح ـ، فقال عليه السلام: «لا حاجة لنا فيمن لا حاجة له فينا...»[3].

ب ـ المعارضة المسلحة وأساليب الإمام عليه السلام في مواجهتها:

واجه الإمام علي عليه السلام في زمن خلافته نمطاً آخر من المعارضة التي اتخذت في سياستها أسلوب المواجهة العسكرية، وكانت على قدر كبير من الثقل الديني والسياسي، زد على ذلك خطورة الأهداف والتنظيم في حركتها على الساحة السياسية، ويمكن تقسيمها على ثلاث حركات وفقاً للخلفية التي نص عليها الحديث الشريف الذي اختصه الرسول صلى الله عليه وآله للإمام علي عليه السلام بقوله صلى الله عليه وآله: «**يا علي لتقاتلن الفئة الناكثة والفئة الباغية والفرقة**

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج٤/ص٩.

المارقة أنهم لا إيمان لهم لعلهم ينتهون»[1] وكثيراً ما كان الإمام علي عليه السلام يعلن تأكيده على مصداقية ما أمره النبي صلى الله عليه وآله، في المواقف التي تستدعي إعلانه الغرض من إلقاء الحجة على خصومه أو لاستنفار المسلمين ومساندتهم إياه، فكان يعلن قائلاً: «أنا عبد الله وأخو رسوله لا يقولها بعدي إلا كذاب مازلت مظلوماً منذ قبض رسول الله صلى الله عليه وآله أمرني بقتال الناكثين طلحة والزبير والقاسطين معاوية وأهل الشام، والمارقين وهم أهل النهروان...»[2].

ومن المسوغات الشرعية التي كان يستند إليها الإمام علي عليه السلام في سيرته وسياسته بعض الآيات القرآنية مثل قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ يُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَآئِمٍ ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾[3].

ومع امتلاك الإمام علي عليه السلام هذه الرؤيا والمسوغات فإنه عليه السلام لا يسلم مقدماً بالحلول العسكرية بل يسعى إلى أساليب سياسية متعددة لتجنب الحرب وإراقة دماء المسلمين، وبعيداً عن التعسف ومصادرة الرأي الآخر من خلال استخدام آلة السلطة ضد رعايا الدولة، وما كان يهدف إليه الإمام علي عليه السلام إلى تنمية وتشجيع الحوار البناء وتقبل الرأي الآخر لدى الأوساط الجماهير الإسلامية، فكان عليه السلام يحث المسلمين

---

(١) انظر: ابن حنبل، المسند، ج١/ص١١٠؛ الترمذي سنن، ج٤٠/ص٤٧٢؛ ابن عبد البر، أبو عمر يوسف (ت٤٦٣ هـ)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، (بيروت ٢٠٠٢ م)، ج٢/ص٥٧؛ ابن الأثير، أسد الغابة، ج ٤/ص١٢٤؛ الخوارزمي، المناقب، ص٧٥؛ ابن شهر آشوب، أبو جعفر محمد بن علي (ت٨٥٥هـ)، مناقب آل أبي طالب، تحقيق: يوسف البقاعي، ط٢، (بيروت، ١٩٩١م)، ج٣/ص١٧٤.

(٢) ابن عقدة الكوفي، فضائل أمير المؤمنين، ص٨٥.

(٣) سورة المائدة، الآية: ٥٤؛ انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج٦/ ص١٣٣.

على التفاعل الايجابي والسلبي مع الحكومة وفقاً لمسيرة الحكومة حتى لو كان الإمام علي عليه السلام نفسه فكان يشيع هذا المفهوم بقوله:

«يحق على الإمام أن يحكم بما أنزل الله وأن يؤدي الأمانة، فإذا فعل ذلك فحق على الناس أن يسمعوا له ويطيعوا ويجيبوا إذا دعا»[1]، فضمن الإمام عليه السلام للمسلمين «كفالة حرية التعبير عن الرأي في أقصى حدودها لأنه كان دائماً يحث عليها...»[2].

من هذه التوجهات بُنيّت سياسة الإمام علي عليه السلام ومواقفه من معارضي حكمه أفراداً كانوا أم حركات متحزبة سعياً منه لضمان حقوق المواطن في المشاركة في الحياة السياسية للأمة الإسلامية، وتركزت أساليبه مع معارضين بصورة عامة على:

١ ـ حفظ الحقوق:

كان نهج الإمام علي عليه السلام واضحاً في حفظ حقوق المسلمين كافة مؤيدين ومعارضين ما لم يبدر منهم تهديد ملموس لأمن المسلمين وحياتهم، وقد أشار الإمام علي عليه السلام إلى الخطوط العامة لثوابت سياسته تجاه المسلمين وذلك في أول خطبة له بعد بيعته فقال: «إن الله حرماً حرماً غير مجهولة، وفضل حرمة المسلم على الحرم كلها، وشد بالإخلاص والتوحيد حقوق المسلمين، والمسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده إلا بالحق، لا يحل لمسلم أذى مسلم إلا بما يجب...»[3].

وقد تعامل الإمام عليه السلام بهذه السياسة منذ بداية حكمه مع الممتنعين عند بيعته، فاحترم مواقفهم، وضمن لهم حقوقهم في المواطنة الكريمة في

---

(١) ابن سلام، الأموال، ١٣؛ المتقي الهندي، كنز العمال، ج٥/ص٣١.

(٢) الديمقراطية والحريات العامة، المعهد الدولي لحقوق الإنسان، كلية الحقوق بجامعة دي بول، ٢٠٠٥م، ص ٩.

(٣) ابن كثير، البداية والنهاية، ج٧/ص٢١٢.

كنف ورعاية حكومته حيث «لم يهددهم أو يخيفهم ولم يصادر أموالهم أو يقطع عطاؤهم...»[1].

ومن جانبٍ آخر انتهج الإمام علي عليه السلام سياسة العتب والأعذار ممن تخلف عن نصرته في معركة الجمل، ورفض إشارات بعض مؤيديه باللجوء إلى سياسة التصفية والقتل بحقهم، وزجر الذي أشار عليه بذلك وقال له: «سبحان الله يا مالك، جزت المدى وعدوت الحد، وأغرقت في النزع...»[2].

ومن الأمثلة على هذه السياسة ـ وطالما تبقى المعارضة في حدود الاعتراض والنقد السليم ـ، أبلغ الإمام علي عليه السلام الخوارج بحدود حركتهم السياسية وحريتهم بالتعبير عن آرائهم بقوله: «أما لكم عندي ثلاث: أمّا صحبتمونا لا نمنعكم مساجد الله أن تذكروا فيها اسمه ولا نمنعكم الفيء ما دامت أيديكم بأيدينا ولا نقاتلكم حتى تبدأونا»[3].

٢ ـ الحوار والتفاوض:

إنّ انتهاج الإمام علي عليه السلام لهذه الأساليب السياسية بالانفتاح على المناهضين لسياسته ومحاولة احتوائهم تنبع من احترام الإمام عليه السلام لحقوق الإنسان وإرادته فضلاً عن أنه يمثل في سياسته المثل الأخلاقية للإسلام حيث «لم تكن الخدع والحيل من مذهب علي عليه السلام ولم يكن عنده غير أمر الحق»[4] وفي هذا الجانب فتح الإمام الحوار مع أصحاب الجمل عن طريق عامله على البصرة عثمان بن حنيف (ت٥٧ هـ) ووجهه بالتوجيه الآتي: «فإن قدموا مصرك فادعهم إلى الحق والرجوع إلى الوفاء بالعهد

---

(١) الحسناوي، ختام مزهر، المعارضة في الدولة العربية الاسلامية، ص٣٣٤.

(٢) المنقري، وقعة صفين، ص٤، ٦، ٧.

(٣) أبو مخنف، الجمل وصفين والنهروان، ص ٤١٤؛ ابن سلام، الأموال، ص ٢٤٥.

(٤) ابن الطقطقا، محمد بن علي بن طبطبا، (ت ٧٠٩هـ) الفخري في الآداب السلطانية والدولة الإسلامية، (بيروت، د.ت)، ص ٨٩.

والميثاق الذي بايعوا عليه فإن فعلوا فاحسن جوارهم ومرهم بالانصراف إلى المكان الذي أيتلوا فيه»[1].

وقام الإمام علي عليه السلام بإجراء سياسة الحوار والتفاوض بنفسه، وذلك حينما دعا الزبير بن العوام (ت٣٦ هـ) في ساحة المعركة بالبصرة وحاوره بإلقاء الحجة عليه، هذا من ناحية، ونجحت هذه السياسة بإقناعه في العدول عن رأيه وانسحابه من ساحة المعركة[2] من ناحية ثانية.

ومن ناحية أخرى فقد فتح الإمام علي عليه السلام باب الحوار والتفاوض وفتح المجال لهم بطرح كل ما يؤمنوا به، وحينما قرر الإمام عليه السلام بعث «أبا موسى للحكومة أتاه رجلان من الخوارج، زرعة بن البرج الطائي وحرقوص بن زهير (ت٣٧هـ)، فدخلا عليه فقالا: لا حكم إلا لله، فقال علي: لا حكم إلا لله»[3].

فقال له حرقوص: تب من خطيئتك، وارجع عن قضيتك واخرج بنا إلى عدونا نقاتلهم حتى نلقى ربنا. فقال لهم علي: قد أردتكم على ذلك فعصيتموني، وقد كتبنا بيننا وبينهم كتاباً وشرطنا شروطاً وأعطينا عهودنا ومواثيقنا...»

وهكذا ركز الإمام عليه السلام في ردوده على المتفاوضين على القضايا الجوهرية وهي[4]:

أ ـ أن موقف الإمام علي كان كارهاً ورافضاً للحكومة لولا مطالبتكم وعصيانكم رأي.

---

(١) الإسكافي، أبو جعفر، المعيار والموازنة، ص ٦٠.

(٢) انظر: الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج٤/ص٥٠١ ـ ٥٠٢.

(٣) أبو مخنف، الجمل وصفين والنهروان، ص ٤١١، ٤١٢؛ ابن دحية، أعلام النصر، ص١١٧.

(٤) أبو مخنف، الجمل وصفين والنهروان، ص٤١١، ٤١٢.

ب ـ احترام العهود والمواثيق التي تؤكد عليها الشريعة الإسلامية وعدم تجاوزها.

إنّ انتهاج الإمام لهذه السياسة دليل على أنه: «لم يفقد زمام الموقف على الرغم من تكاثر هؤلاء الخارجين فقد ناقشهم بالحجج والبراهين التي تذرعوا بها»[1] لم يكن موقف الإمام عليه السلام قاصراً أو مقصراً، بل كان على دراية تامة بأبعاد الخدعة ونتائجها؛ لكن الانقسام في صفوف جيشه أجبرته على الموافقة.

٣ ـ سياسة الكتب والمرسلات:

من الدلالات الواضحة على احترام سياسة الإمام علي عليه السلام للأفكار المعارضة المناوئة في الساحة السياسية لنظامه، واتّخاذه الأساليب الواعية في مواجهتها منها الكتب والمراسلات، ففي كتاب إلى كل من الزبير وطلحة ـ لما سمع الإمام علي عليه السلام ادعائهم بعدم بيعتهما للإمام عليه السلام ـ فرد عليهما بقوله: «فإني لم أرد الناس حتى أرادوني ولم أبايعهم حتى أكرهوني، وأنتما ممن أراد بيعتي ورفضكما هذا الأمر قبل أن تدخلا فيه كان أوسع لكما من خروجكما منه بعد إقراركما...»[2].

وفي محاولة سياسية أخرى لعلها تجد حلًا للأزمة، كتب الإمام عليه السلام إلى السيدة عائشة (ت٥٨ هـ) كتاباً فحواه التذكير بتقوى الله ودعوتها لمراجعة نفسها وتذكيرها بمكانتها قائلاً: «فإنك خرجت من بيتك عاصية لله ولرسوله محمد صلى الله عليه وآله تطلبين أمراً كان عنك موضوعاً ثم تزعمين أنك تريدين الإصلاح بين المسلمين فخبريني ما للنساء وقود العسكر والإصلاح بين الناس كما زعمت والطلب بدم عثمان وعثمان

---

(١) بيضون، إبراهيم، من دولة عمر إلى دولة عبد الملك، ص١٣٢.

(٢) ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، ج١/ص٧٠؛ ابن عقدة الكوفي، فضائل أمير المؤمنين، ص٩٤.

رجل من بني أمية وأنتِ امرأة من بني تيم بن مرة ولعمري أن الذي عرضك للبلاء وحملك على المعصية لأعظم إليك ذنباً من قتلة عثمان، وما غضبت حتى أغضبت، ولا هجت حتى هيجت، فاتق الله يا عائشة وارجعي إلى منزلك واسبلي عليك سترك...»[1]، وتتواصل خطوت الإمام علي عليه السلام في حلقات متصلة فيها من الثبات على المبدئية في سياسته بعدم التهور واتّخاذ القرارات السريعة غير المدروسة كلما استنفد حلقة أو خطوة تبعها بأخرى، مع من معرفة وعلم الإمام عليه السلام بأهداف ونوايا معارضيه.

أمّا بشأن حركة القاسطين بقيادة معاوية بن أبي سفيان الذي يعدّ الخصم الرئيس للإمام علي عليه السلام الذي رفع نفس الحجج والدعوات المزعومة من قبل أصحاب الجمل ولاسيما عندما أحس معاوية «أن علياً سيعزله فاتّخذ قتل عثمان والمطالبة بدمه وسيلة لإثارة الناس على علي...»[2]. وللحقيقة التاريخية أن معاوية قد خذل الخليفة عثمان ولم ينصره بالرغم من امتلاكه للإمكانيات الكبيرة، وربما كان يبغي مقتل الخليفة حتى يدخر هذا الموقف لصالح سياسته ومآربه، وفي إيضاح بهذا الشأن أجاب محمد بن مسلمة على كتاب معاوية فيما بعد بقوله: «وأما أنت فلعمري ما طلبت إلا الدنيا، ولا اتبعت إلا الهوى، فإن تنصر عثمان ميتاً فقد خذلته حيًّا...»[3]، «لكن لم يكن أمام معاوية سواه ليواجه به الإمام فهو لا يملك أي مقومات أخرى ليواجهه بها، لا يملك الشرعية... ولا يملك العلم... ولا يملك الرصيد التاريخي...»[4].

وتختلف طبيعة الحوار عن سياسة الكتب والمراسلات هنا للمزايا

---

(١) ابن شهر أشوب، مناقب آل أبي طالب، ج٣/ ص١٧٩.

(٢) القضاعي، دستور معالم الحكم، ص ٥٥.

(٣) المنقري، وقعة صفين، ص ٧٧.

(٤) الورداني، صالح، السيف والسياسة، ص ١٢٦.

الشخصية التي يمتلكها معاوية مثل المكر والدهاء، فكان كما يذكر أنه «أقولهم للزور... طاغوت من طواغيت إبليس...»[1].

وهكذا يتبين «الفرق بين علي ومعاوية عظيماً في السيرة والسياسة»[2].

وبعد انعقاد البيعة للإمام علي عليه السلام لم يبادر معاوية إلى المبايعة، «وكيف يبايع وعينه طامحة إلى الملك والرئاسة منذ أمره عمر على الشام، وكان عالي الهمة تواقاً إلى معالي الأمور...»[3]، على الرغم من أن «لا أبعد مما كان بين بني أمية وبين هذا الأمر، إذ ليس لبني أمية سبب في الخلافة، ولا بينهم وبينها نسب إلّا أن يقولوا أنا من قريش...»[4] وهناك سبب آخر لهذا التصدي للإمام عليه السلام أنه «لا توجد عائلة على مستوى قريش لديها القدرة على الحفاظ على الخط القبلي ومواجهة آل البيت كالعائلة الأموية...»[5]، وفي أول انطلاقة بهذه السياسة مع معاوية كان بالمطلب الشرعي الذي تعارفت عليه الأمة وهو إعلان البيعة للإمام علي عليه السلام وأن يقدم عليه إلى مقر الخلافة بالمدينة مع وفد من أهل الشام، فكتب إليه الإمام عليه السلام بذلك قائلاً: «فبايع من قبلك واقبل إليّ في وفدٍ من أصحابك...»[6]، وحين قدم الإمام علي عليه السلام إلى الكوفة عام ٣٦هـ بعد وقعة الجمل ـ وبغض النظر عن المسؤوليات الجمّة التي تنتظره في تنظيم شؤون دولته ـ، فقد كتب مرة أخرى إلى معاوية في أكثر من محور منها، إلزامه بالبيعة الشرعية للإمام بقوله: «فإن بيعتي بالمدينة لزمتك وأنت

---

(١) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج ٤/ص٥٥١.

(٢) حسين طه، الفتنة الكبرى، ج ٢/ص ٨٩.

(٣) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج ١٨/ص٥٣.

(٤) المقريزي، أحمد بن علي (ت٨٤٥هـ)، النزاع والتخاصم بين أمية وهاشم، قدم له: محمد بحر العلوم، (بيروت ١٩٨١ م)، ص ١٢.

(٥) الورداني، صالح، السيف والسياسة، ص٩٠.

(٦) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج ١٨/ص٥٣.

بالشام؛ لأنه بايعني القوم الذين بايعوا أبو بكر وعمر وعثمان على ما بويع عليه فلم يكن للشاهد أن يختار وللغائب أن يرد، وإنما الشورى للمهاجرين والأنصار، فإذا اجتمعوا على رجل فسموه إماماً كان ذلك لله رضاً...»[1]، والمحور الآخر فقد أعطى الإمام علي عليه السلام حقاً للأمة الديني والسياسي في مجابهة من يخرج على وحدتها وشق عصى المسلمين وإجباره على الطاعة كما جاء في الكتاب: «فإن خرج من أمرهم خارج بطعن أو رغبة ردوه إلى ما خرج منه، فإن أبى قتلوه على اتباع غير سبيل المؤمنين...»[2]، وفي محور مهم ذَكّر الإمام علي عليه السلام معاوية بالجزاء الأخروي لمن يشق عصا المسلمين بقوله: «وولاه الله ما تولى ويصليه جهنم وساءت مصيراً...»[3]، ورداً على الحجة التي رفعها معاوية بالطلب بدم عثمان حاول الإمام علي عليه السلام سدّ الباب أمام معاوية وأسقط ما في يد معاوية فقال له: «وقد أكثرت في قتلة عثمان فادخل فيما دخل فيه الناس، ثم حاكم القوم إلي أحملك وإياهم على ما في كتاب الله وسنة نبيه فأما تلك التي تريدها، فإنما هي خدعة الصبي عن الرضاع»[4].

علماً أن موقف الإمام علي عليه السلام من قتلة الخليفة عثمان رأي شرعي وقانوني إذ «كان على حق في رأيه وعمله لأن فريقاً من القتلة قتل يوم قتل عثمان، وكان ... يرى أن القصاص بغير دعوى ولا إقامة بينه...»[5].

ومن محاور المكاتبات التي تضمنتها كتب الإمام علي عليه السلام إلى معاوية تجريد معاوية من هالة التقديس، وكشف زيف موقعه وإعطائه المكانة الحقيقية لشخصيته في المجتمع الإسلامي عندما قال له: «واعلم

---

(١) المصدر نفسه.
(٢) المنقري، وقعة صفين، ص ٢٩.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) الدينوري، الأخبار الطوال، ص ١٥٧.
(٥) القضاعي، دستور معالم الحكم، ص ٥٥.

أنك من الطلقاء الذين لا تحلّ لهم الخلافة ولا تعرض فيهم الشورى»[1].

ولم يترك الإمام علي عليه السلام عمرو بن العاص[2] (ت٤٢هـ) القطب الثاني في حركة القاسطين المعارضة، فكتب إليه كتاباً يتلاءم مضمونه وشخصيته عسى الإمام عليه السلام أن يجد إذناً ... تتفهم حقيقة الأوضاع التي تنتظر الأمة إذا لم يتم إحقاق الحق بالطرق السلمية، جاء فيه: «فإن الدنيا منشغلة عن غيرها، ولم يصب صاحبها منها شيئاً إلا فتحت له فرصاً يزيده فيها رغبة ولن يستغنِ صاحبها بمالٍ منها عما لم يبلغه، ومن وراء ذلك فراق ما جمع فلا تحبط يا أبا عبد الله أجرك ولا تجار معاوية في باطله...»[3].

وتظهر هذه السياسة بشكل جلي وواضح في مكاتبات الإمام علي عليه السلام ومراسلاته مع معاوية بن أبي سفيان وعمر بن العاص، وقد بلغت عدد هذه الكتب عشرات الكتب[4]، وأخذت مدة زمنية طويلة قبل وقعة صفين (٣٧هـ) وبعدها؛ أي منذ قدوم الإمام علي عليه السلام «من البصرة مستهل رجب وأقام فيها سبعة أشهر يجري الكتب فيما بينه وبين معاوية وعمر بن العاص»[5].

٤ ـ سياسة الوفود:

من الأساليب السياسية التي عول عليها الإمام علي عليه السلام في ساحته

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) اختلف في سنة موته، فقيل (سنة اثنين وأربعين، وقيل سنة إحدى وخمسين...)، انظر: ابن قتيبة، المعارف، ص٢٨٦.

(٣) المنقري، وقعة صفين، ص ٤٩٨؛ الدينوري، الأخبار الطوال، ص ١٩١.

(٤) انظر: ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج ١٤/ص٣١، ٣٥، ٣٩ ـ ج١٥/ ص٦٠، ٦٣، ٨٩، ١٣٧ ـ ١٦ج/ص ١٠٢، ١٠٣، ١٢٤ ـ ج١٧/ص ١٣، ١٤، ١٠٣، ١٩٠ ـ ج ١٨/ص ١٦، ٤٨، ٥٣.

(٥) المنقري، وقعة صفين، ص٨٠.

السياسية المفتوحة لكل الآراء وإعطاء الحرية التامة للتعبير عن مواقفهم من دون قيود منها سياسة الوفود التي يوفدها ويستقبلها لطرح الآراء المختلف عليها.

ومن هذه الوفود التي أرسلها الإمام علي عليه السلام إلى قادة الجمل حيث بعث إليهم «رسولاً إلى طلحة والزبير بالبصرة يدعوهما إلى الإلفة والجماعة ويعظم عليهما الفرقة والاختلاف»[1].

وهكذا تواصلت الوفود بين الفريقين حينما نزلوا البصرة فقد «مكثوا ثلاثة أيام والرسل بينهم...»[2] وسار الإمام علي بهذه السياسة مع معاوية بن أبي سفيان بإرسال وفد يضم عدداً من وجوه والشخصيات التي لها مكانتها المرموقة بين المسلمين[3].

ودعا الإمام علي المتفاوضين مع معاوية إلى رأب الصدع في الأمة الإسلامية ومحاولة مقاربة وجهات النظر بقوله: «ائتوا هذا الرجل فادعوه إلى الله عزّ وجلّ وإلى الطاعة والجماعة... فالقوه واحتجوا عليه وانظروا ما رأيه...»[4].

وهكذا سعى الإمام علي عليه السلام لأجل الوصول إلى «الإصلاح وإطفاء الثائرة ليجتمع الناس على الخير ويلتئم شمل الأمة...»[5].

٥ ـ سياسة المناظرات:

عندما عاد الإمام علي عليه السلام من صفين ودخل الكوفة وفارقته الخوارج ذهب إليهم ودعاهم بقوله: «فارجعوا إلى كوفتكم حتى

---

(١) ابن كثير، البداية والنهاية، ج ٧/ ص٢٢١.

(٢) المصدر نفسه، ج ٧/ ص٢٢٢.

(٣) انظر: أبو مخنف، الجمل وصفين والنهروان، ص ٢٧.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) ابن كثير، البداية والنهاية، ج ٧/ ص٢٢٢.

نتناظر...»[1]، فكانت بادرة سياسية وفكرية تعبر عن وعي وحرص القيادة المتمثلة بالإمام عليه السلام باحترام التعبير عن آرائهم.

ويضع الإمام علي عليه السلام مفهوم تلك المناظرات وطبيعتها بقوله: «ليخرج إليّ رجل منكم ترضون به حتى أقول ويقول؛ فإن وجبت عليّ الحجة أقررت لكم وتبت إلى الله، وإن وجبت عليكم فاتقوا الذي مردكم إليه»[2] وبهذه السياسة استطاع الإمام عليه السلام أن يقنع عدد كبير منهم، ويذكر أن «رجع ثلثهم، وانصرف ثلثهم...»[3].

وكان يسمع مناظراتهم وأجوبتهم حتى التي فيها مساس لشخصيته ومعتقده، فبينما كان الإمام علي عليه السلام يخطب في مسجد الكوفة فقاطع أحد نفراً منهم أمام المسلمين وهتفوا بشعار «المحكمة في جوانب المسجد» فقال علي عليه السلام: «الله أكبر، كلمة حق يراد بها باطل...»[4].

ويذكر أن الإمام علي عليه السلام لم يهزه هذا الموقف أو يربكه أو يدعوه إلى تغيير سياسته بل «رجع إلى المكان الذي كان فيه من خطبته»[5].

وفي مناظرة علنية أخرى في مسجد الكوفة وفي إحدى خطب الإمام عليه السلام اعترضه أحد الخوارج بآية قرآنية يدل معناها على اتّهام الإمام علي عليه السلام بالشرك والخسران، قائلاً: ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾[6].

ومن دون اكتراث من الإمام علي عليه السلام لهذا الطرح المتضمن اتّهاماً صريحاً وعلنياً له، وبسرعة البديهية المعهودة لدى الإمام عليه السلام أجابه بالرد

---

(١) اليعقوبي، تاريخ، ج ٢/ص١٣٣؛ ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج ٣/ص٢٣.
(٢) الدينوري، الأخبار الطوال، ص٢٠٨.
(٣) الذهبي، تاريخ الإسلام، ج ٣/ص٤٣٢.
(٤) ابن الأثير، الكامل، ج ٣/ص٢١٢؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج٧/ص٢٦١.
(٥) أبو مخنف، الجمل وصفين والنهروان، ص ٤١٤.
(٦) سورة الزمر، الآية: ٦٥. انظر: أبو مخنف، الجمل وصفين والنهروان، ص٤١٤.

المناسب وبآية قرآنية أيضاً تناسب طرحه ومن دون تشنج، فقال له عليه السلام: ﴿فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَلَا يَسْتَخِفَّنَّكَ الَّذِينَ لَا يُوقِنُونَ﴾[1].

٦ ـ رفع راية الأمان:

في اللحظات الحاسمة والحرجة قبل بدء القتال كانت سياسة الإمام علي عليه السلام تعطي للرأي الآخر الفرصة لمراجعة النفس والعودة إلى صفوف المسلمين، فأعلن الإمام عليه السلام قرار العفو والأمان شريطة أن لا يكون قاتلاً أو منتهكاً لحقوق المسلمين، فرفعت راية الأمان وأعلن الشروط بقوله: «من جاء هذه الراية منكم، فمن لم يقتل، ولم يستعرض، فهو آمن، ومن انصرف إلى الكوفة، أو إلى المدائن، وخرج من هذه الجماعة فهو آمن، إنه لا حاجة لنا بعد أن نصيب قتله أخواننا منكم، في سفك دماءكم»[2]، وبالفعل فقد أفلحت هذه الخطوة السياسية المهمة فخرجت أعداداً كبيرة من صفوف الخوارج المارقين، فمنهم من اعتزل قتال جيش الإمام عليه السلام، ومنهم من توجه إلى الكوفة أو عاد إلى الإمام عليه السلام[3].

---

(١) سورة العنكبوت، الآية: ٦٠. انظر: أبو مخنف، الجمل وصفين والنهروان، ص٤١٤؛ المسعودي، مروج الذهب، ج ٢/ص٤١٦؛ وفي رواية ابن أبي الحديد: «أنه كان يقرأ في صلاة الصبح وخلفه جماعة من أصحابه، فقرأ واحد منهم رافعاً صوته، معارضاً قراءة أمير المؤمنين عليه السلام ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ يَقُصُّ الْحَقَّ وَهُوَ خَيْرُ الْفَاصِلِينَ﴾ [سورة الأنعام، الآية ٥٧]، فلم يضطرب عليه السلام ولم يقطع صلاته، ولم يلتفت وراءه، ولكنه قرأ معارضاً له على البديهية: ﴿فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَلَا يَسْتَخِفَّنَّكَ الَّذِينَ لَا يُوقِنُونَ﴾، سورة الروم، الآية: ٦٠؛ شرح نهج البلاغة، ج٧/ص٥٦؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج ٧/ص٢٦٠.

(٢) أبو مخنف، الجمل وصفين والنهروان، ص٤٣٩.

(٣) انظر: الدينوري، الأخبار الطوال، ص ٢١٠؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج٧/ ص٣٦٧.

الفصل الثاني

الأساس العسكري في فكر الإمام علي عليه السلام

- المبحث الأول: البعد التعبوي.
- المبحث الثاني: البعد الروحي (الديني).
- المبحث الثالث: البعد الإنساني.

تمهيد

لا يخفى على أحد أن «الحرب من الوسائل التي لجأ إليها الإنسان لتسوية منازعاته وتحقيق مصالحه منذ القدم ومن أجل أن يتحقق النصر على الأعداء فقد كانت وما زالت قسوة المقاتلين لا نحدها حدود ـ إلا ما ندر»[1].

وللإمام علي عليه السلام مساهمة ومشاركة فعالة في الحروب منذ عهد الرسول صلى الله عليه وآله حيث شهد «جميع حروبه ومغازيه...»[2]. ومنها «بدراً وأُحداً والخندق وبيعة الرضوان... إلّا تبوك وله في الجميع بلاء عظيم وأثر حسن، وإعطاءه رسول الله صلى الله عليه وآله اللواء في مواطن كثيرة بيده...»[3].

وعبر هذه السيرة في سلمها وحربها أصبح للإمام علي عليه السلام سفراً ثرياً يستحق البحث والدراسة من مواقفه ووصاياه، وكتبه يمكن تقسيم فكره عليه السلام: على ثلاث مباحث.

---

(١) السعد، غسان، حقوق الإنسان عند الإمام علي عليه السلام ص٣٠٩.

(٢) الإسكافي، أبو جعفر، المعيار والموازنة، ص٩٢.

(٣) ابن عساكر، تاريخ دمشق الكبير، ج٥/ ص٧٧.

المبحث الأول
البعد التعبوي

التعبئة: اصطلاح عسكري معروف بمعنى التجهيز «والجيش: جهَّزه، كعَبَّأهُ تعبِئَةً وتعبيئاً»[1].

وقد رفد القرآن الكريم الفكر العسكري الإسلامي بالتعليمات العسكرية المهمة، والتأكيد على عنصر التعبئة بالاستعداد النفسي والمادي بقوله تعالى: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾[2]، وكان هذا التوجيه الإلهي هو «المرتكز الأول الذي استندت إليه التعبئة العربية الإسلامية، وهو يعني استخدام الأفضل للأسلحة والقطعات في المعركة؛ مع حشد جميع الطاقات المادية والمعنوية...»[3].

وللفكر العسكري لدى الإمام علي عليه السلام مضامين وأبعاد أفضت بها مواقفه وتوجيهاته في بعض كتبه ووصاياه إلى أمراء جنده، ومنها البعد التعبوي، الذي هو أيضاً أخذ أبعاداً مهمة منها:

---

(١) الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مادة تعبئة، ص٥٧.

(٢) سورة الأنفال، الآية: ٦٠؛ الزمخشري، الكشاف، ج٢/ص٢٢٠.

(٣) الجنابي، خالد جاسم، تنظيمات الجيش العربي الإسلامي، ط٢، (بغداد ١٩٨٦ م)، ص١٦٤.

أولا: الصفات القيادية العسكرية:

للقيادة أهمية كبرى ومحلها محل الرأس من الجسد، فالقائد العسكري يكون المثل والرمز للمقاتلين أو الأمة، لذا حرص الإمام علي عليه السلام كل الحرص على هذا الموقع الحساس، ففي إشارة له على الخليفة عمر بن الخطاب عندما استشار عدداً من الصحابة بخصوص قيادته لجيش المسلمين لمحاربة الفرس فلم يرحب الإمام عليه السلام بهذه الفكرة ودعاه للبقاء في المدينة، واختيار من ينوب عنه، لئلا يضطرب أمر المسلمين في الجزيرة العربية فقال له: «ومكان القيم بالأمر مكان النظام من الخرز، يجمعه ويضمه، فإن انقطع النظام تفرق وذهب ثم لم يجتمع بحذافيره أبداً.. فكن قطباً واستدر الرحى بالعرب...»[1].

فلكل معركة ظروفها وحساباتها العسكرية والسياسية، فليس باللزوم أن يكون القائد الأعلى وسط الجيوش لقيادتها، وعند تعبئة الإمام علي عليه السلام لجيشه في معركة الجمل أخذ بالحسبان الواقع السياسي والنفسي لجمهور المدينة عاصمة الخلافة حيث عين قواداً ممن لم يسهموا بالفتنة التي أودت بحياة الخليفة عثمان بن عفان، وتختلف الظروف السياسية والعسكرية في المعارك التي حدثت في عهد الإمام علي عليه السلام كونها معارك داخلية بين المسلمين «أهل القبلة»[2].

وفيها كثير من الشبهات التي تتلبس على المسلمين مثل أن الخصوم للإمام عليه السلام في هذه المعارك هم من رموز المسلمين، فمعركة الجمل كانت بقيادة أم المؤمنين عائشة، والصحابي طلحة بن عبد الله، والزبير بن

---

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج٩/ص٧٥.

(٢) انظر: الطبري، تاريخ، ٤/٤٤٥، أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم (ت١٨٢هـ)، الخراج، (بيروت، ١٩٧٩م)، ص٢١٤؛ ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج٩/ص٢٥٢.

العوام[1] ومعركة صفين فكان واجهتها والي الشام معاوية بن أبي سفيان، وعمرو بن العاص، وعبيد الله بن عمر بن الخطاب (ت٣٧هـ)[2]، أمّا الخوارج الذين لهم موقفهم الخاص عندما خرجوا من بين صفوف جيوش الإمام علي عليه السلام. فضلاً عن الدعوات التي استتر خلفها خصوم الإمام علي عليه السلام بالطلب بدم الخليفة المقتول عثمان بن عفان[3]. مما استدعت الضرورة الدينية والسياسية والعسكرية الإمام علي عليه السلام والخليفة والقائد العام للأمة أن يقود هذه المعارك ميدانياً بنفسه لضرورات ميدانية لامتلاكه مؤهلات قيادية وغيرها من المؤهلات مثل «الشدة في البدن، والشجاعة في النفس والعلم بالثقافة والحذر والفروسية، فالشرف في منزلة الجهاد يكون باستعمال آلة، ولقاء الأبطال، وضرب الأقران، والتغرير بالنفس، وإلقائها بين الأسنة، والأهوال، والمخاطرة وفاءًا بعهده.. وكان أبو الحسن لهذه الأمور جامعاً...»[4].

ومما لا ريب فيه أن المواصفات القيادية في شخصية الإمام علي عليه السلام هي دروس لغيره من القادة الميدانيين «باستثناء قيادة رسول الله صلى الله عليه وآله، فالمتتبع لأدواره القيادية في الميدان العسكري، يجد فيه ذلك القائد صاحب الإرادة القوية العارف بدقائق الأمور العسكرية يملك خيارات عديدة في وقتٍ واحد...»[5]. ومن هذه التوجهات، وضع الإمام

---

(١) ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، ١/٨٧؛ ابن كثير البداية والنهاية، ج٧/ص٢١٥؛ الذهبي، تاريخ الإسلام، ج٣/ص٣٨٣.

(٢) المسعودي، مروج اللعب، ج٢/ص٣٩٨.

(٣) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج٥/ص٥٦٢؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ص٢١٤، ٢١٥.

(٤) الإسكافي، أبو جعفر، المعيار والموازنة، ص٨٩، ٩٠؛ اليافعي، مرآة الجنان، ج١/ص٩٣.

(٥) المياحي، شكري أحمد عبد الحسن، الإمام علي عليه السلام دراسة في فكره العسكري، ص٨٣.

علي عليه السلام عدداً من المميزات والمؤهلات شروطًا لاختيار القادة العسكريين، منها ما يجب أن يتمتع به القائد من ذكاء وفطنة وبُعد الرؤية في التعامل مع ظروف المعركة وما يستجد في ساحتها من أحداث مفاجئة، وجمع الإمام علي عليه السلام هذه المعاني في قوله: «ممن لا يخاف رهقه ولا سقاطه ولا بطؤه عما الإسراع إليه أحزم ولا الإسراع إلى ما الإبطاء عنه أمثل...»[1]، ومن الخصال الشخصية التي أكد عليها الإمام علي عليه السلام هي نزاهة القائد وأمانته وابتعاده عن الأطماع والجشع بإشارته عليه السلام: «وأطهرهم جيباً...»[2]، ليصون ممتلكات الأمة التي تحت تصرفه، ثم من الصفات الأخرى المهمة لا بدّ أن يكون القائد ذا غور بعيد وأناة وصبر وحلم تجعله يقوم بواجباته وفعالياته الميدانية سواء مع أفراد جيشه أو مع حركات جيش العدو حتى لا يقع فريسة للاستفزازات والمكائد والخدع مما يؤدي بجيشه إلى التهلكة، ومردود ذلك على كاهل الأمة فاشتراط الإمام علي عليه السلام بقوله: «وأفصلهم حكماً ممن يبطئ عند الغضب...»[3]، وللصفات الدينية والنفسية في شخصية القائد حيز في فكر الإمام علي عليه السلام العسكري فاشترط، أن يكون ذا عدل وتسامح وبالذات مع أفراد قطعاته فتكون المعاملة عادلة مع الجميع، والصفح عن المسيء، ويقبل التماسهم وعذرهم، ويرحم الضعفاء وينصفهم، وحازماً مع الأقوياء، ويثبت هذه الشروط عليه السلام بقوله: «ويستريح إلى العذر، ويرأف بالضعفاء وينبو على الأقوياء، وممن لا يثيره العنف ولا يقعد به الضعف»[4]، وللخلفية البيئية والأسرية قدر كبير في مواصفات القائد وشروط الإمام علي عليه السلام؛ لأن ذلك يبعث على الاطمئنان عند تحمل

---

(١) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج٤ / ص٥٦٧.

(٢) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١٧/ ص٤١.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه.

المسؤولية في الأغلب، فيوصي عليه السلام باختيارهم بقوله: «ثم ألصق بذوي المروءات والاحساب، وأهل البيوتات الصالحة، والسوابق الحسنة، ثم أهل النجدة والشجاعة، والسخاء والسماحة...»[1] وفي مخاطبته لأحد عماله: «أنك في عشيرة ذات صلاح...»[2].

ومن الصفات العسكرية القيادية المهمة التي يؤكد عليها الإمام عليه السلام الاستعداد الدائم والحذر في نفسه أو بين قواته، حتى لا يتمادى العدو بالاعتداء على حدود المسلمين وكرامتهم، ففي كتاب للإمام علي عليه السلام يوبخ به عامله على هيت كميل بن زياد النخعي (ت٨٢هـ) لما بدر منه من عجز ووهن في شخصه أو في استعداد قواته فيقول له: «فإن تضيع المرء ما ولي وتكلفه ما كفي، لعجز حاضر ورأي متبر، وان تعاطيك، الغارة وتعطيلك مسالحك التي ولياك لرأي شعاع، فقد صرت جسراً لمن أراد الغارة من أعدائك على أوليائك غير شديد المنكب، ولا مهيب الجانب ولا ساد ثغره ولا كاسر لعدوٍّ شوكه...»[3].

وعلى القائد العسكري أن يتحلى بالصدق مع نفسه وأفراد قطعاته ومع قيادته وتوجيهاتها في تحقيق ما تصبو إليه، ونشر مبادئ الإسلام العظيمة ليكون المثل والقدوة بين رعيته، وخصومه، ويدعو الإمام علي عليه السلام إلى الانغماس في هذه السمة الأخلاقية في جملة من وصاياه لأحد قواده، إذ يحثه بقوله: «والصدق الصدق فلا رأي لكذوب»[4].

وللإيمان العقائدي بالفكرة والهدف والإخلاص إليها من خلال معرفته ويقينه بالله ورسوله وإمامه، فالقيادة ليست منصباً يولى من دون

---

(١) المصدر نفسه.
(٢) اليعقوبي، تاريخ، ج٢٠/ص١٤٠.
(٣) المصدر نفسه، ج١٧/ص١١٤.
(٤) المصدر نفسه، ج٢/ص١٣٩.

إيمان ثابت على نهج الإسلام الواضح، فيوصي عليه السلام بهذه السمة بقوله: «فولّ جندك أنصحهم لله ولرسوله ولإمامك»[1].

ثانياً: الخطط العسكرية:

وهي حلقة من الحلقات العسكرية المترابطة، أن أعدت إعداداً جيداً تكون النتائج جيدة، يرعى فيها الجوانب الدينية والسياسية والاقتصادية والنفسية زيادة على الجانب العسكري في تقدير ظروف كل معركة على حده.

وتأخذ رسم الخطط العسكرية الحربية في فكر الإمام علي عليه السلام حيزاً مهماً وتركيزاً دقيقاً سواء في أماكن إقامة المعسكرات أو الاستعدادات والإمكانيات المتوافرة للمعركة؛ فكانت للإمام عليه السلام خبرة كونه صاحب الفكر والعقيدة والسيف في الحرب.

وفي عهد الخليفة عمر بن الخطاب حينما استشاره في موضوع مواجهة الفرس عندما تحشدت منهم أعداداً غفيرة للقضاء على الدولة العربية الإسلامية الفتية، فأشار عليه الإمام علي عليه السلام بخطة عسكرية دقيقة وشاملة، أخذ الإمام عليه السلام بها كل الأبعاد الداخلية والخارجية وضمان أمن وحياة المسلمين بجعل قوة احتياطية تحت تصرف الخلافة داخل الأقاليم الإسلامية لتسيير عمل الدولة احتياطية لمواجهة أي طارئ يواجهها، فقال عليه السلام: «إن أحببت فاكتب إلى أهل البصرة أن يتفرقوا على ثلاث فرق، فرقة تقيم في ديارها فيكونوا حراساً لهم يدفعون عنهم حريمهم، والفرقة الثانية يقيمون في المساجد يعمرونها بالأذان والصلاة لكيلا تبطل الصلاة ويأخذون الجزية من أهل العهد لكيلا ينتفضوا عليك، والفرقة الثالثة يسيرون إلى إخوانهم من أهل الكوفة، ويصنع أهل الكوفة كصنع

---

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١٧/ص٤١.

أهل البصرة ثم يجتمعون ويسيرون إلى عدوهم... فلما سمع عمر مقالة علي ومشورته أقبل على الناس وقال: ويحكم عجزتم كلكم أن تقولوا كما قال أبو الحسن عليه السلام»[1].

ومن أجل الإحكام والسيطرة في الميدان، نهى الإمام علي عليه السلام بعدم تشتيت القوة القتالية المهاجمة من خلال الانفتاح أو التقدم على جبهات متعددة، فقال عليه السلام موجهاً: «وتكون مقاتلتكم من وجه واحد أو اثنين...»[2].

ولضمان التقدم المدروس للقطعات العسكرية بما يظهر هيبته وقوته أمام العدو أوصى الإمام علي عليه السلام بأن تكون مقدمة الجيش قوية ومتسلحة بالدروع، فقال: «فقدموا الدارع وأخروا الحاسر...»[3].

وينتقل فكر الإمام علي عليه السلام العسكري إلى إعطاء الاطمئنان النفسي المستمد من التوكل على الله تعالى، والابتعاد عليه السلام عن الفوضى التي تخلخل صفوف الجيش وتوحي بعدم انضباطه وتنظيمه وربما للمحافظة على سرية تقدم القطعات نحو العدو، فيؤكد لأفراد الجيش بقوله: «غضوا أبصاركم واكثروا من ذكر ربكم وإياكم وكثرة الكلام فإنه فشل...»[4].

وعن كيفية تنظيم القطعات العسكرية المهاجمة وشكلها وجه الإمام علي عليه السلام، بأن يسيروا سيراً بطيئاً وصفاً واحداً حتى يصعب على قوات العدو اختراق أحد أجنحته المتقدمة، فأوعز بقوله: «التعلم لأهل الحرب إذا قاتلوا أن يمشوا إلى أعدائهم كدبيب النمل صفاً واحداً فإنه لا يقدر

---

(١) ابن خياط، تاريخ، ص١٠٤، ابن أعثم، الفتوح، ج٢/ص١٣٩.

(٢) المنقري، وقعة صفين، ص١٢٤.

(٣) المصدر نفسه، ٢٣٥؛ الشريف الرضي، نهج البلاغة، ص٢٢٧.

(٤) الدينوري، الأخبار الطوال، ص١٨١؛ ابن أعثم، الفتوح، ج٢/ص٣١٤؛المسعودي، مروج الذهب، ج٢/ص٤٠٠.

أحد على اقتطاع شيء منهم»[1]، ويؤيد ابن خلدون هذه الخطة في القتال بقوله: «وذلك لأن قتال الزحف ترتب فيه الصفوف وتسوي كما تسوى القداح أو صفوف الصلاة ويمشون بصفوفهم إلى العدو قدماً، فكذلك تكون أثبت عند المصارع وأصدق في القتال وأرهب للعدو...»[2].

وقد راعى الإمام علي عليه السلام في تخطيطه الطبيعة الجغرافية واستغلالها استغلالاً يخدم القدرة والكفاءة العسكرية لجيوش المسلمين، وقد أشار الإمام علي عليه السلام إلى القادة العسكريين المتوجهين إلى ساحات القتال بذلك قائلاً: «فإذا نزلتم بعدو أو نزل بكم فليكن معسكركم في قبل الأشراف أو سفاح الجبال، وأثناء الأنهار، كي ما يكون ذلك لكم رداءً، ودونكم مرداً...»[3].

ومن وحي فكر الإمام علي عليه السلام في جانب التخطيط العسكري تأكيده على ديمومة قوة الجيش والحفاظ على أسلحته وعدم إرهاقه في القتال بشكلٍ مستمر، فأوصى أن تكون طبيعة حركة الجيش وتحركه في المعركة بشكل منظم؛ وذلك بتناوب القطعات المشاركة في المعركة، وتخصيص وقت لاستراحة المقاتلين وإدامة الأسلحة في قول عليه السلام: «لا تشدن عليكم كرة بعد كرة، ولا جولة بعد حملة واعطوا السيوف حقوقها ووطنوا للجنوب مصارعها...»[4].

ومن فيض وحي القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِهِۦ صَفًّا كَأَنَّهُم بُنْيَٰنٌ مَّرْصُوصٌ﴾[5]، فأشار الإمام علي عليه السلام إلى مصداق هذه الآية، وحث المجاهدين المسلمين في ساحات

---

(١) ابن دحيه، أعلام النصر المبين، ص٦٧.
(٢) المقدمة، ابن خلدون ص٢٧١.
(٣) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١٥/ ص١٧.
(٤) المصدر نفسه، ج١٥/ ص٨٧.
(٥) سورة الصف، الآية: ٤؛ الزمخشري، الكشاف، ج٤/ ص٥٢٢.

الجهاد بقوله: «وأي أمرئٍ منكم أحس من نفسه رباطة جأش عند اللقاء، ورأى من أحد إخوانه فشلاً فليذب عن أخيه بفضل نجدته التي فضل بها عليه، كما يذب عن نفسه...»[1].

ومن الأساليب التي تتطلبها ساحة المعركة وظروفها فن الخدعة العسكرية، فقد مارس الإمام علي عليه السلام في معركة صفين هذا الأسلوب لظروف اقتضتها المعركة في تقدير الإمام علي عليه السلام قائداً ومقاتلاً لكسب مزيد من القدرة على العدو، وكان «علي عليه السلام يوم صفين على بغلة رسول الله صلى الله عليه وآله المسماة بدلدل، وكانوا لا يقدمون عليه عند حملته وهو عليها، فربما تحول عنها إلى غيرها من دواب الناس قصداً وإرادة...»[2].

ثالثاً: الاستطلاع والبريد:

إنّ الأسلوب الاستطلاعي ذو أهمية أساسية وعمق سوقي للعمليات العسكرية، الهدف منها تحصين الجيوش ورفع قدراتها وقابلياتها في حركاتها الدفاعية والهجومية وقد مارستها جيوش المسلمين في معاركها الأولى، وكان الإمام علي عليه السلام من القائمين بهذه المهمات الاستطلاعية بنجاح وفقاً لتوجيهات القائد الأعلى لجيوش المسلمين الرسول صلى الله عليه وآله [3]، ففي فترة خلافة الإمام علي عليه السلام ومع بداية تمرد والي الشام على الخلافة الشرعية، بادر الإمام علي عليه السلام إلى تفعيل النشاط الاستطلاعي لمعرفة حقيقة الأمور بالشام، وتوجهات واليها معاوية بن أبي سفيان فبعث عليه السلام رجلاً بمهمة استطلاعية وردت إلى الإمام علي عليه السلام من أن معاوية بن أبي

---

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١١/ ص١٠٩.

(٢) ابن دحية، أبو الخطاب عمر بن الحسن (ت٦٣٣هـ)، أعلام النصر المبين في المفاضلة بين أهل صفين، دراسة وتحقيق: محمد محزون، (بيروت ١٩٨١ م)، ص٦٤.

(٣) انظر: ابن إسحاق، سيرة ابن إسحاق، ص٣٣٤؛ ابن هشام، السيرة النبوية، ج٢/ ١٩٠ص١٩١، وج٣/ ص٨٢.

سفيان سيقوم باستغلال موسم الحج بإرساله عدداً من الشاميين مهمتهم نشر الإشاعات التي تخدم توجهات معاوية بين الحجيج، وعلى هذا الأساس كتب الإمام علي عليه السلام إلى عامله على مكة يطلعه على تلك المعلومات المهمة لأخذ التدابير اللازمة، لذلك، وجاء في كتاب الإمام علي عليه السلام ما يأتي: «فإن عيني بالمغرب كتب إليَّ يعلمني أنه وجه إلى الموسم أناس من أهل الشام العمي القلوب الصمِّ الأسماع الكمه الأبصار الذين يلبسون الحق بالباطل ويطيعون المخلوق في معصية الخالق.. فأقم على ما في يديك قيام الحازم الطبيب، والناصح اللبيب، التابع لسلطانه المطيع لإمامه وإياك وما يعتذر منه، ولا تكن عند النعماء بطراً، ولا عند البأساء فشلاً...»[1].

ولأجل أن تقوم قطعات الجيش الزاحف بتحقيق أهدافها وغاياتها بالشكل السليم ابتداءً من حركة الجيش وتأمين الطرق التي يسلكها حتى ساحة المعركة، وبناءًا على هذا فقد وجه الإمام علي عليه السلام بالاعتماد على القيام بالمهمات الاستخبارية والاستفادة من معلوماتها في كل الصفحات العسكرية. لذا فقد وجه عليه السلام بالتوجه التالي: «واعلما أن مقدمة الجيش عيونهم وعيون المقدمة طلائعهم فإذا أنتما خرجتما من بلادكما فلا تسأما من توجيه الطلائع ومن نفض الشعاب والشجر والحجر في كل جانب كي لا يغتركما عدو، أو يكون لكم كيد...»[2].

وأكد الإمام علي عليه السلام على دعوته اتصال القيادات الميدانية بالقيادة العليا من خلال إعلامه بمستجدات الحوادث والوقائع فأمر قادته بقوله: «وليكن عندي كل يوم خبر كما ورسول من قبلكما...»[3].

---

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١٦/ص١٠٧.

(٢) المنقري، وقعة صفين، ص١٢٣؛ الدينوري، الأخبار الطوال، ص١٦٦.

(٣) المنقري، وقعة صفين، ص٢٤.

وتأكيداً آخر في إحدى وصايا الإمام عليه السلام العسكرية إلى قادة الميدان المكلفين بمهام عسكرية شدد الإمام عليه السلام كونه القائد الأعلى للجيش على رفع المعلومات المتوافرة لدى ذلك القائد بكل الظروف المحيطة به سواء ما يتعلق بجيشه أو بجبهة العدو، فقال له عليه السلام: «وأخبارك في كل حين بكل حال...»[1].

رابعاً: الفتوحات العسكرية في عهد الإمام علي عليه السلام:

تتميز هذه الفترة بانحسار الفتوحات، ولم يكن الإمام علي عليه السلام بأقل حماساً واندفاعاً باتجاه نشر الدين الإسلامي، وتوسيع رقعة الدولة الإسلامية، وإنما السبب الحقيقي يكمن وراء «انشغال الإمام عليه السلام بالحروب الجانبية الداخلية، أبعدته عند تحقيق أمنيته والوصول إلى أغراضه وأهدافه الإسلامية في مشارق الأرض ومغاربها...»[2].

وهذا لا يعني أن الإمام علي عليه السلام قد أهمل هذا الجانب نهائياً بل أولاها بعض اهتمامه حيثما يسمح الظرف والضرورة، فحينما نقض بنو تغلب العهد وامتنعوا عن دفع ضريبة الجزية منذ عهد الخليفة عمر بن الخطاب وقد وضع الإمام علي عليه السلام هذه القضية في حساباته العسكرية أيام خلافته فقال: «لئن تفرغت لبني تغلب ليكونن لي فيهم رأي، لأقتلهن مقاتليهم ولأسبين ذريتهم، فقد نقضوا العهد، وبرئت الذمة حين نصروا أولادهم»[3].

أمّا جانب الفتوحات فقد كان الإمام علي عليه السلام يوليه اهتماماً ما

---

(١) اليعقوبي، تاريخ، ج٢/ ص١٣٩.

(٢) الحكيم، حسن عيسى، الإمام علي عليه السلام روح الإسلام الخالد، ص١٢٥.

(٣) للمزيد انظر: قدامة بن جعفر بن قدامة بن زياد البغدادي (ت٣٢٨هـ)، وقيل (ت٣٣٧هـ)، الخراج وصناعة الكتابة، شرح وتحقيق: محمد حسين الزبيدي، (بغداد، ١٩٨١م)، ص٢٢٤.

استطاع إليه سبيلاً، ففي بداية فترة حكم الإمام علي عليه السلام: «دعا... جعدة بن هبيرة بن أبي وهب المخزومي، فعقد له عقداً ولاه بلاد خراسان وأمره بالمسير إليها ليفتح ما بقي منها...»[1].

وكان أمر سجستان مضطرباً منذ عهد الخليفة عثمان بن عفان، وحينما تولى الإمام علي عليه السلام الخلافة وعندما فرغ من أمر الجمل «بعث عبد الرحمن بن جزء الطائي إلى سجستان، وكان صعاليك العرب قد تجمعوا مع عسكر حسكة بن عتاب، وعمران بن فضيل البرجمي، وأصابوا من زالق [*]، وقد نقض أهلها وأصابوا منها فقتلوا عبد الرحمن...»[2] فأردف الإمام عليه السلام بجيش آخر بقيادة «عون بن جعدة بن هبيرة المخزومي إلى سجستان فقتل.. في طريق العراق...»[3]، ثم كتب الإمام عليه السلام إلى عبد الله بن عباس أن يرسل جيشاً في أربعة آلاف، وبالفعل وجه ابن عباس ذلك الجيش، «فلما وردوا سجستان قاتلهم حسكة فقتلوه...»[4].

وفي عهد الإمام عليه السلام أيضاً تم فتح السند، وذلك في «آخر سنة في من ثمانية وثلاثين وأول سنة تسع وثلاثين... توجه إلى ذلك الثغر الحارث بن مرة العبدي، متطوعاً بإذن أمير المؤمنين، فظفر وأصاب مغنماً جسيماً وسبياً...»[5].

---

(١) ابن أعثم، الفتوح، ج٢/ص٢٦٨، ٢٦٩.

(*) زالق: (من نواحي سجستان، وهو رستاق كبير فيه قصور وحصون...). انظر: الحموي، ياقوت، معجم البلدان، ج٤/ص٤٦٥.

(٢) قدامة، الخراج وصناعة الكتابة، ص٣٩٤.

(٣) البلاذري، فتوح البلدان، ص٣٨٣؛ البلاذري، أنساب الأشراف، ج٢/ص٤٠٢.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) قدامه، الخراج وصناعة الكتاب، ص٤١٣، ٤١٤.

المبحث الثاني
البعد الروحي (الديني)

أولاً: الصلاة:

يروي الإمام علي عليه السلام أن آخر كلام للنبي صلى الله عليه وآله هو وصيته بالصلاة بقوله: «**الصلاة الصلاة، اتقوا الله فيما مكث أيامكم**»[1] ثم إن الإمام عليه السلام نفسه أولاها عناية كبيرة فأوصى بها ولديه الحسن والحسين عليهما السلام بقوله: «**الله الله في الصلاة فإنها عمود دينكم...**»[2].

إن هذا الحث والعناية الكبيرة بالصلاة لم يكن كونها فريضة دينية فحسب وإنما لما تتضمنه في جوهرها وأبعادها التطهيرية والإصلاحية للنفس، وذلك لقوله تعالى: ﴿اتْلُ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ وَأَقِمِ الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنكَرِ﴾[3].

ومن هذا البعد كان التزام الإمام علي عليه السلام وتمسكه بالصلاة وخصوصاً في الحرب لحضورها في نفس المسلم المقاتل وهو يعيش أعلى درجات الصراع بين المعروف والمنكر والحق والباطل، ففي

---

(١) ابن حنبل، المسند، ج١/ ص٩٨.

(٢) الكيذري، قطب الدين، (من أعلام ق٦هـ)، حدائق الحقائق في شرح نهج البلاغة، تحقيق: عزيز الله العطاردي، (قم١٤١٦ هـ)، ج٢/ ص٥٠٦.

(٣) سورة العنكبوت، الآية: ٤٥؛ الزمخشري، الكشاف، ج٣ / ص٤٥٩.

لحظات الصلاة حتماً ستكون مراجعة للنفس ليتسلح بالطمأنينة زد على ذلك كونها تبعده عن الظلم والخيلاء والتجبر، وأن «لا ينسى العبد سيده ومدبره وخالقه فيبطر ويطغى ويكون في ذكره لربه وقيامه وبين يديه زاجراً له المعاصي ومانعاً من أنواع الفساد»[1]، وفي مضامين الصلاة مضمون تعبدي عسكري يكمن في بعدين مهمين هما:

الأول: تربية المسلم المقاتل على التنظيم والالتزام بالتوقيت أمّا **البعد الثاني**: فيكمن في تبيان روح الطاعة وإظهارها لله، وللإمام بوحدة وتماسك الجيش باصطفائه خلف إمامه، وهذان البعدان يؤديان إلى الامتثال للإمام القائد والحضور الدائم عنده، بهذه المضامين التعبدية والاجتماعية والعسكرية فقد «عد الإمام علي عليه السلام الصلاة جزءًا لا يتجزأ من سياسته العسكرية ولذلك حرص على الالتزام بها في أثناء حركاته وحروبه...»[2].

فحينما قاد الجيش إلى البصرة كان أول عمل قام به هو الصلاة عندما «نزلوا بالموضع المعروف بالزاوية، فصلى أربع ركعات وعفر خديه بالتراب وقد خالط ذلك دموعه...»[3].

ثم كان للإمام علي عليه السلام مقدمات قبل الصلاة ربما يعلن فيها سلامة موقفه ومدى تطابق موقفه مع نداء السماء للصلاة، وكان عليه السلام يعلن ذلك بكلٍّ فرح وسرور، ومما يذكر في أيام معركة صفين أنه «لما أذن مؤذن علي حين طلع الفجر...»[4].

---

(١) الشيخ الصدوق، أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين (ت٣٨١هـ)، علل الشرائع، قدم له: محمد صادق بحر العلوم، (بيروت، د.ت)، ج٢/ص٥٠٦.

(٢) المياحي، شكري ناصر عبد الحسن، الإمام علي عليه السلام دراسة في فكره العسكري، ص٤٦.

(٣) المسعودي، مروج الذهب، ج٢/ص

(٤) المنقري، وقعة صفين، ص٣٣٠؛ ابن الوردي زين الدين عمر بن المظفر (ت ٧٤٩ هـ)، تاريخ ابن الوردي، ط٢ (النجف ١٩٦٩م)، ج١/ص٢١٠.

هتف الإمام علي عليه السلام قائلاً:

يا مرحباً بالقائلين حقًّا ... وبالصلاة مرحباً وأهلا[1]

وكان عليه السلام كثير الحث لجيشه بالتوجه لأداء فريضة الصلاة، فهي باعث روحي ومعنوي فضلاً عن التضرع لله سبحانه وتعالى وطلب العون والنصر منه، فعندما قرر الإمام علي عليه السلام في إحدى معارك صفين أن يزج بالمقاتلين جميعاً للمعركة في اليوم التالي[2]، توجه إلى أفراد جيشه طالباً منه أن يجتهدوا ويقيموا الصلاة فقال لهم: «فأطيلوا الليلة القيام...»[3].

وكان الإمام علي عليه السلام يؤدي صلاته في أوقات الصلاة جميعاً قبل التوجه إلى المعركة، ـ في الأغلب ـ، وعلى هذا النهج والالتزام العالي والتوجه الروحي بالصلاة لجيش الإمام علي عليه السلام يتجسد هذا المنهج في ليلة الهرير عندما «حانت صلاة المغرب فلما صلى بالناس إلا إيماء صلاتي العشاء...كذلك وصلى الناس الصبح ايماء وهم في القتال...»[4].

ثانياً: الدعاء:

إنّ للدعاء حيزاً كبيراً في حياة الأنبياء عليهم السلام والأولياء الصالحين تعبيراً عن إيمانهم ونقاء سريرتهم وعظيم ارتباطهم بالله عزّ وجلّ في السرّاء والضرّاء، وكانت أدعيتهم لها آدابها وسماتها التي أثنى عليها القرآن الكريم بقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا وَكَانُوا لَنَا خَاشِعِينَ﴾[5].

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) المنقري، وقعة صفين، ص٢٢٥،

(٣) الدينوري، الأخبار الطوال، ص١٧٩.

(٤) ابن كثير، البداية والنهاية، ج٧/ ص٢٥٢.

(٥) سورة الأنبياء، الآية: ٩٠؛ الزمخشري، الكشاف، ج٣/ ص١٣٣.

وللدعاء في فكر الإمام علي عليه السلام مفاهيم وقيم عظيمة القدر والمنزلة يذكرها ليعمقها في نفوس المسلمين، ودلالة على ذلك بقول: «أحب الأعمال إلى الله سبحانه وتعالى في الأرض الدعاء وأفضل العبادة العفاف»[1].

وزيادة على الجانب التعبدي في الدعاء هناك الجانب النفسي وأثره في بعث الطمأنينة والسكون في القلوب ولاسيما «عند قدوم أمارات الحرب وإدبار بوادر السلام تكون النفوس مشدودة إلى القتال وما ستؤول إليه الأمور من نتائج، الإمام عليه السلام في هذه المواضع أراد أن تكون العودة إلى الله باللجوء إليه تعالى، وهو الذخيرة الكبرى، والمغنم الجسيم الذي على المقاتلين أن يتوجهوا إليه بنياتهم ومقاصدهم...»[2].

ومن مقاصد الدعاء الرئيسة عند الإمام علي عليه السلام في كل الظروف وظرف الحرب خاصة مقصد التوكل على الله القوي العزيز ففيه إشارة وعبرة للمقاتلين بأن لا مناص للإنسان مهما بلغت قوته وسلطته. وملكه لله إلا بتوفيق من الله وألطافه ولا بدّ له أن يتوكل عليه سبحانه وتعالى بطلب الاستعانة وتقريب النصر، ولاسيما عندما ترتبط الغاية بالعمل، واستجابة لأمر الله تعالى من المؤمنين بالتوكل وحبه للمتوكلين كما في قوله تبارك تعالى: ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾[3].

لذا اقترنت فواتح أعمال الإمام علي عليه السلام بأدعية خصها للتوكل على الله وكان يؤديها علناً ليقتدي بها أفراد جيشه ويكون أدب الدعاء عندهم سنة محببة كما استنها الإمام عليه السلام، من الأنبياء عليهم السلام ومن رسول الله صلى الله عليه وآله، فعند التوجه للمعركة وفي بداية كل حركة كان هناك دعاء خاص يتناسب

---

(١) ابن طاوس، ابن الهادي علي بن محمد بن جعفر بن محمد بن محمد (ت٦٦٤هـ)، فلاح السائل ونجاح المسائل تحقيق: غلام حسين المجيدي، (د.ب، ١٤١٩هـ)، ص٧٢.

(٢) العبادي، محمد، الإمام علي عليه السلام وتنمية ثقافة أهل الكوفة، (قم١٣٨١ هـ)، ص٤١.

(٣) سورة آل عمران، الآية: ١٥٩؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج٤/ ص١٠٧.

مع تلك الحالة التي هو عليها عليه السلام فحينما يضع رجله في ركاب دابته: قال: «بسم الله الرحمن الرحيم، فلما جلس على ظهرها، قال: سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين. وإنّا إلى ربنا لمنقلبون»[1]، ثم يقول عليه السلام: «اللهم إني أعوذ بك من وعثاء السفر وكآبة المنقلب...»[2]، أمّا عند اشتداد المعركة فينبري عليه السلام بأدعية الخوف والتضرع يتوجه بها إلى العزيز القدير، منها تضرعه بقوله عليه السلام: «لا حول ولا قوة إلا بالله، والله المستعان، ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق، وأنت خير الفاتحين»[3]، وغيرها من الأدعية التي بينها الإمام علي عليه السلام في ميدان الحرب وقد «قفاه... بأبلغ الكلام، وتممه بأحسن تمام...»[4]، فحينما نزل الإمام علي عليه السلام البصرة لملاقاة جيش أهل الجمل، توجه لله تعالى بكل أدب وخشوع ثم رفع يديه يدعو: «اللهم رب السماوات وما أظلت، والأرضين وما أقلت، ورب العرش العظيم، هذه البصرة أسألك من خيرها، وأعوذ بك من شرها، اللهم أنزلنا فيها خير منزل وأنت خير المنزلين، اللهم هؤلاء القوم قد خلعوا طاعتي وبغوا علي ونكثوا بيعتي، اللهم أحقن دماء المسلمين...»[5].

وكان الإمام علي عليه السلام قبل أن يبدأ بقتال عدوه يدعو قائلاً: «اللهم إليك أفضت القلوب ومدت الأعناق، وشخصت الأبصار، ونقلت الأقدام، وأنضيت الأبدان، اللهم قد صرح مكنون الشنآن، وجاشت

---

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج٣/ ص١٣٠؛ الأبطحي، محمد باقر الموحد، الصحيفة العلوية الجامعة للأدعية، تحقيق: مؤسسة الإمام المهدي عليه السلام (قم١٤٢٣ هـ)، ص٤٩٤.

(٢) العطاردي، شارح ومحقق (من أعلام ق٨هـ)، شرح نهج البلاغة، تحقيق: عزيز العطاردي (قم ـ ١٤١٧هـ)، ص٤٩٥.

(٣) المنقري، وقعة صفين، ص٣٦٣؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج٧/ ص٢٤٣.

(٤) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج٣/ ص١٢٩.

(٥) المسعودي، مروج الذهب، ج٢/ ص٣٨٠.

مراجل الإضغان، اللهم إنا نشكو إليك غيبة ولينا وكثرة عدونا، وتشتت أهوائنا...»[1].

وكثيراً ما كان الناس يرون الإمام عليه السلام حينما يحمي وطيس المعارك أنه قد «انتقل إلى القبلة يدعو...»[2].

ومن أدعية الحرب لدى الإمام علي عليه السلام التي تحمل كثيراً من المضامين العلمية والأخلاقية ومنها هذا الدعاء: «اللهم رب السقف المحفوظ المكنون الذي جعلته سقفاً لليل والنهار، وجلت فيه مجرى الشمس والقمر ومنازل النجوم، وجعلت فيه سبطاً من الملائكة لا يسأمون العبادة، ورب الأرض التي جعلتها قراراً للأنام والهوام والأنعام، ولا يحصى مما نرى وما لا نرى من خلقك العظيم ورب الفلك التي تجري في البحر بما ينفع الناس ورب السحاب المشجر بين السماء والأرض ورب البحر المسجور ورب الجبال الرواسي التي جعلتها للأرض أوتاداً وللخلق متاعاً، إن أظهرتنا على عدونا فنجنا البغي والفساد وسددنا الحق، وإن أظهرتهم علينا فأرزقنا الشهادة وجنب بقية أصحابي من الفتنة...»[3].

وهناك أدعية يرددها الإمام علي عليه السلام على السرعة والبديهية آنية تتناسب ولغة الحوار والموقف وأشبه ما تكون توضيحية تبين سلامة موقفه وتدعم حجته، ففي أثناء حركة جيشه متوجهاً إلى البصرة، وعندما كان على مشارف الكوفة أخبر الإمام عليه السلام بما اقترفه أهل الجمل بالبصرة من «قتل ومن إخراج عثمان بن حنيف وأخذهم أموال بيت المال...»[4]، ففي

---

(١) الكيلري، حدائق الحقائق، ج٢/ ص٤٠٧.
(٢) ابن كثير، البداية والنهاية، ج٧/ ص١٤٢.
(٣) المصدر نفسه، ج٧/ ص٢٤٤.
(٤) المصدر نفسه، ج٧/ ص٢١٩.

تلك اللحظة دعا الإمام علي عليه السلام بدعاء سريع قائلاً: «اللهم عافني مما ابتليت بها طلحة والزبير...»[1]، وعند دعوته للزبير وسط المعركة، وسأله عن المسوغات التي دفعته لحربه له، وقد احتج الزبير بالطلب بدم عثمان، وفي هذا الموقف لم يكن جواب الإمام علي عليه السلام بجملة أفكار، وإنما أعلن براءته من دم عثمان بدعاء على السرعة قائلاً: «قتل الله أولانا بدم عثمان»[2].

وفي أثناء معركة الجمل «ضج أهل البصرة بالدعاء، وسمع علي بن أبي طالب الدعاء فقال: ما هذه الضجة: فقالوا عائشة تدعوا ويدعون معها على قتلة عثمان وأشياعهم فأقبل يدعو ويقول: اللهم العن قتلة عثمان وأشياعهم...»[3].

ولربما امتزج رثاء الإمام علي عليه السلام وترحمه على الشهداء بالدعاء ومما يذكر أنه حينما وقف في معركة صفين على مصرع هاشم المرقال وبعض القتلى حوله فارتجل الإمام علي عليه السلام يقول:

جزى الله خيراً عصبة أسلمية ... صباح الوجوه صرعوا حول هاشم
يزيد وعبد الله وبشر ومعبد ... وسفيان وابنا هاشم ذي المكارم
وعروة لا يبعد ثناه وذكره ... إذا اخترطت يوماً خفاف الصوارم[4]

ومن هذا يتضح ارتباط «الدعاء بسيرة الإمام علي عليه السلام ارتباطاً وثيقاً، فقد عرف عنه كثير من الأدعية في جوانب متعددة شكلت بمجموعها ثروة علمية تحوي الكثير من المضامين والأبعاد»[5].

---

(١) المصدر نفسه.
(٢) المسعودي، مروج الذهب، ج٢/ص٣٨٢، ٣٨٤.
(٣) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج٤/ص٥١٣.
(٤) المسعودي، مروج الذهب، ج٢/ص٤٠٤.
(٥) المياحي، شكري ناصر عبد الحسن، الإمام علي عليه السلام دراسة في فكره العسكري، ص٤٧.

المبحث الثالث

البـعـد الإنساني

أولاً: الحسم العسكري:

يتبين مما تقدم القدر الكبير من سياسته العامة لحرية الرأي الذي منحه لمعارضيه، أيًّا كان العنوان وأيًّا كانت المسميات، فقاعدة انطلاق الإمام علي عليه السلام ونهجه الذي لا يحيد عنه هو الحق، وعلى أساسه يجاهد لبناء نهضة الأمة الإسلامية وحفظ دماء أبنائها، في السلم والحرب.

وأوضح الإمام علي عليه السلام تلك النظرية التي يستند إليها حينما «جاء رجل... بالبصرة فقال: يا أمير المؤمنين هؤلاء القوم الذين نقاتلهم الدعوة واحدة، والرسول واحد والصلاة واحدة، والحج واحد، فيم نسميهم، فقال له أمير المؤمنين: سمهم بما سماهم الله عزّ وجلّ في كتابه أمّا سمعته تعالى يقول: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ وَءَاتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلَ الَّذِينَ مِن بَعْدِهِم مِّن بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَلَكِنِ اخْتَلَفُوا فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ﴾[1]، فلما وقع الاختلاف كنا أولى بالله، وبدينه وبالنبي صلى الله عليه وآله، وبالكتاب وبالحق، فنحن الذين آمنوا وهم الذين كفروا، وشاء الله منا قتالهم فقاتلناهم بمشيئته وأمره وإرادته...»[2].

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٥٣.

(٢) الشيخ المفيد، الأمالي، ص١٠١.

ومع هذا اليقين الراسخ عند الإمام علي عليه السلام بمواقفه في السلم والحرب كونه إماماً وخليفة وأميناً على هذه الأمة ودينها الإسلامي وحمايته من كل انحراف، يتصدى له الأساليب السلمية عن طريق الحوار «ولم يكن يغلب أمر الحرب والقتال على دعوة السلم والصلاح في إطار منطلق الإمام علي عليه السلام الذي يدعو إليه في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فيقول عليه السلام: إني نظرت فلم أجد إلا الكفر بالله والجحود بما أنزل الله تعالى أو الجهاد في سبيل الله والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فاخترت الجهاد في سبيل الله والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عن الكفر بالله والجحود بما أنزل ومعالجة الأغلال في نار جهنم، إذا وجدت أعواناً على ذلك»[1].

وتتضح معالم سياسة الإمام علي عليه السلام من خلال سيرته التي لا يدخر منها سبيلاً، ومنح معارضيه القدر الكافي من الحرية والوقت، فيقول عليه السلام: «سأمسك الأمر ما استمسك، وإذا لم أجد بداً فآخر الدواء الكيّ»[2]، ولعل في هذه المدة فرصة لاحتواء الأزمة وتفادي وقوع الحرب، وفي السياق نفسه يخاطب الإمام علي عليه السلام معاوية بقوله: «إنا سرنا مسيرنا هذا إليكم ونحن نكره قتالكم قبل الأعذار إليكم»[3]؛ والحسم يأتي: «حينما تنفد الحلول والحجج في إعادة الحق أي نصابه وموضعه، عند ذلك يختار الإمام عليه السلام الحلّ الاستئصالي إزهاقاً للباطل، واجتثاثاً لجذوره»[4]، وبعدما يتأكد «من عبث المفاوضات وعقم الحلول الوسطية»[5]، وحينها تفرض المصلحة الإسلامية العامة على الإمام عليه السلام

---

(١) الدينوري، الأخبار الطوال، ص١٨٨؛ ابن عبد البر، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ج٢/ ص٥٧.

(٢) الشريف الرضي، نهج البلاغة، ص٣٠٦.

(٣) المنقري، وقعة صفين، ص١٦١.

(٤) العبادي، محمد، الإمام علي عليه السلام وتنمية ثقافة أهل الكوفة، ص١٥٦.

(٥) بيضون، إبراهيم، من دولة عمر إلى دولة عبد الملك، ص١٣٢.

اللجوء إلى الحزم والشدة، واتّخاذ الخيار المناسب في حالة تهديد المعارضين أمن الدولة وكيانها أو الإجهاض عليها مستغلين المرونة السياسية للقيادة؛ لكن الإمام علي عليه السلام يحذر معارضيه من هذا الاعتقاد بقوله: «والله لا أكون كالضبع تنام على طول اللَّدم، حتى يصل إليها طالبها ويختلها راصدها...»[1].

ومن الأمثلة على ذلك واقعة الجمل التي تتجسد فيها الصورة السياسية والتاريخية من ما يعرضه الإمام علي عليه السلام بصفته القائد، وما قام به المعارضون من تجاوز على حقوق الأمة قيادةً وشعباً بقوله: «أيها الناس إن طلحة والزبير قدما البصرة، وقد اجتمع أهلها على طاعة الله وبيعتي فدعوهم إلى معصية الله وخلافي، فمن أطاعهما فهم فتنوه ومن عصاهم قتلوه.. فقد كشفوا الآن القناع وآذنوا بالحرب وقام طلحة بالشتم والقدح في أديانكم، وقد أرعد وصاحبه وأبرق.. وقد خرجوا من هدًى إلى ضلال، دعوناهم إلى الرضا، ودعونا إلى السخط، فحلّ لنا ولكم ردهم إلى الحق والقتال، وحلّ لهم بقصاصهم القتل...»[2].

وهذا يعني: أن «لجوء قوى المعارضة إلى الخيار العسكري أو المؤامرات الخطيرة التي قد تشق صفوف الأمة وكيانها المادي والمعنوي... فإن الحكومة الشرعية ملزمة بالتصدي لهذا النمط من المعارضة بدرجة من القوة يكفي لرد شرورها عن المجتمع...»[3].

ثانياً: أخلاق المقاتل:

مما لا شك فيه أن ظروف المعارك والحروب تولد حالات نفسية حادة لدى المتقاتلين ومن الصعب التحكم بزمام سلوكهم، فيعيشون حالات

---

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١/ص٤١٢.

(٢) الشيخ المفيد، الجمل، ص٣٣١.

(٣) السعد، غسان، حقوق الإنسان عند الإمام علي عليه السلام ص١٥٨.

الانتقام والحقد والتشفي إلا ما ندر من الفرسان المقاتلين الذين يعصمهم الله سبحانه وتعالى، ويجعلهم ممن لا يرتقي الغضب إلى نفوسهم، فترتقي أخلاقهم وتسموا في المعركة مهما بلغت درجة النصر، ويحتبسون هذه الأخلاق في الإمام علي عليه السلام «فكان يعرف العدو عدواً حيثما يرفع السيف... لقتاله ولكنه لا يعادي امرأة ولا رجلاً مولياً ولا جريحاً عاجزاً عن قتال ولا ميتاً ذهبت حياته ولو ذهبت في سبيل حربه... بل لعله يذكر له ماضيه يومئذ فيعطف على قبره ليبكيه ويرثيه ويصلي عليه...»[1]، ومن المواقف النبيلة والمشرفة التي أبداها الإمام عليه السلام في معاركه التواضع والابتعاد عن الزهو والغطرسة التي يُعرف بها المقاتلون الشجعان وهي جزء من الحرب النفسية في الحروب، وغالباً ما كان يتوارى عن تلك الأفعال، ومما يذكر في هذا الشأن أنه كان يحب ركوب البغال دون الخيل، وهذا من تواضعه وثقته بشجاعته والشجاعة هي منبع الخيلاء والزهو لدى الفارس المقاتل؛لكن أخلاق الإمام عليه السلام كانت على النقيض من ذلك «وقيل له: أنت مجرب مطلوب، فلو اتخذت طرفاً[2]. قال: أنا لا أفر على من كر ولا أكر على من فر فالبغلة تكفيني»[3]، ومن ثم إن نبل الإمام عليه السلام يبعده عن الحقد واللؤم، فلا يتبع منهزماً أمامه بل يتركه إلى سبيله.

وابتعد الإمام عليه السلام عن زهو الفرسان المقاتلين المعروفين باهتمامهم بلباس الحرب من الخوذ، والدرع أو القناع حسبما كانت عليه السياقات، الحربية في عصره فاتخذ درعاً بسيطاً ويذكر أنه «صدراً بلا ظهر...»[4].

---

(١) ابن دحيه، أعلام النصر المبين، ص١٠٣.

(٢) الآبي، أبو سعيد بن منصور بن الحسين (ت٤٢٤هـ)، نثر الدر في المحاضرات، تحقيق: خالد عبد الغني محفوظ، (بيروت ٢٠٠٤ م)، ج١/ص٢٠٠.

(٣) الطرف: الكريم من الخيل، انظر: الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مادة طرف، ص٦٦.

(٤) انظر: ابن دحية، أعلام نصر المبين، ص١٠٣؛ ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله مسلم (ت٢٧٦هـ)، عيون الأخبار، شرحه وعلق عليه وقدم فهارسه: يوسف علي الطويل، (بيروت، د.ب)، ج١/ص٢١٣.

ومن الأخلاق الكريمة والنبيلة التي كان الإمام عليه السلام يؤمن بها إيماناً عقائدياً ترسخ في روحه وسلوكه، ما كان يقول عليه السلام: «إذا قدرت على عدوك فاجعل العفو شكر قدرتك...»[1].

ومن السياقات المتبعة في المعارك آنذاك سياق طلب المبارزة في الميدان تعبيراً معنوياً عن القوة والتحدي الممزوج بالزهو، في حين أن الإمام علي عليه السلام رفض مثل هذا السلوك ويعتبره فيه كثير من الظلم والتعدي وربما أخذ بالحسبان الأبعاد النفسية التي فيها شيء من الإحراج للمدعو إلى المبارزة، لذا فقد نهى الإمام علي عليه السلام عن هذا السياق وقال: «لا تدعون إلى مبارزة فإن دعيت إليها فأجب، فإن الداعي إليها باغٍ والباغي مصروع»[2].

ومن المواقف الإنسانية النبيلة ما أبداه الإمام علي عليه السلام في معركة أُحد التي انهزم فيها المسلمون وفر أغلبهم من ساحة المعركة[3]، إلا ثلة قليلة مؤمنة أمثال الإمام علي عليه السلام تراه فوق كل موقف متماسك القوى والذهن مبتعداً عن كل شطط ملتزماً بأخلاق الفرسان العليا، فهذا حامل لواء المشركين في أُحد طلحه بن أبي طلحة قد «حمل عليه فأتقاه علي بالدرجة فلم يصنع شيئاً وحمل عليه علي عليه السلام وعلى طلحة درع مشمرة فضرب ساقيه فقطع رجليه، ثم أراد أن يقضي عليه فسأله الرحم فتركه علي...»[4].

وقيل للإمام علي عليه السلام: «أفلا أجهزت عليه؟ فقال: إنه استقبلني بعورته، فعطفني عنه الرحم»[5].

---

(١) الآبي، نثر الدرر، ج١/ص٢٠٠.

(٢) انظر: الشريف الرضي، نهج البلاغة، ص٦٤٤؛ جرداق، الإمام علي صوت العدالة الإنسانية، ج١/ص١٦٩.

(٣) ابن إسحاق، سيرة ابن إسحاق، ص٣٢٨؛ هيكل، محمد حسين، حياة محمد صلى الله عليه وآله (القاهرة ١٣٥٤ هـ)، ص٢٦٤.

(٤) الواقدي، المغازي، ج١/ص٢٢٥.

(٥) ابن هشام، السيرة النبوية، ج٣/ص٦٤؛ القضاعي، دستور معالم الحكم، ص٢٧.

وفي معركة الخندق سنة (٥هـ) بدر من الإمام علي عليه السلام موقفاً جسد فيه مروءته ونبله فعندما «تمكن من قتل عمرو بن عبد ود العامري لم يقتله على الفور فقيل له: لِمَ لمْ تقتله عند أن تمكنت منه؟ فقال: إنه في تلك الحال سبني وخشيت أن أقتله لأجل غضبي فتركته حتى سكن غضبي وقتلته غضباً لله تعالى...»[١]، ولهذه الشهرة والشجاعة والشرف والنبل في القتال، فقد عد المقتول بسيف الإمام علي عليه السلام حائزاً على المجد والشهرة أيضاً[٢]، ومن هذا المبدأ قالت أخت عمرو بن عبد ود ترثي أخاها:

لو كان قاتل عمرو غير قاتله ... بكيت أبداً ما دمت في الأبد
لكن قاتله من لا نظير له ... وكان يدعى أبوه بيضه البلد[٣]

وفي وقعة الجمل سنة (٣٦هـ) وانطلاقاً من ثوابت الإمام عليه السلام الأخلاقية والإنسانية في الحرب، استدعى الزبير بن العوام، وذكره بحديث النبي صلى الله عليه وآله للزبير بمقاتلته الإمام عليه السلام وهو ظالم له، فتذكر الزبير ذلك الموقف، وأعلن انسحابه من المعركة إلاّ أن ابنه عبد الله قد عيره بالجبن، وأراد الزبير أن يبرهن بأسه وشجاعته أمام ابنه بالهجوم على جيش الإمام عليه السلام، فقدر الإمام عليه السلام ذلك الموقف عندما قال الزبيرلابنه: «أبالجبن تعيرني لا أباً لك؟ ثم أمال سنانه وشد في الميمنة فقال علي: أفرجوا له فقد هاجوه، ثم رجع فشد في الميسرة، ثم رجع فشد في القلب، ثم عاد إلى ابنه، فقال: ايفعل هذا جبان؟ ثم مضى منصرفاً...»[٤].

---

(١) المحلي، أبوعبدالله بن أحمد المستشهد (ت٦٥٢هـ)، محاسن الأزهار في مناقب الأبرار، تحقيق: محمد باقر المحمودي، (قم١٤٢٢ هـ)، ص٤٦٣.
(٢) انظر: الجاحظ، رسائل الجاحظ، ج١/ص٢٥٤.
(٣) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١/ص٤٦.
(٤) المسعودي، مروج الذهب، ج٢/ص٣٨٢.

وهكذا عالج الإمام علي عليه السلام موقف الشيخ نفسياً بأن يحفظ له كرامته.

وبعد الانتصار الكبير الذي تحقق لجيش الإمام على خصومه في معركة الجمل لم تخالج روح الإمام عليه السلام ولو للحظة واحدة روح الانتقام والظلم أو زهو القائد المنتصر، بل على النقيض من ذلك تماماً دعا إلى ما تمليه عليه إنسانيته وشريعة الإسلام الحقيقية فنادى موصياً أفراد جيشه: «لا تتبعوا موالياً ولا تجهزوا على جريح ولا تنتهبوا مالاً، ومن ألقى السلاح فهو آمن ومن أغلق بابه فهو آمن...»[1].

وفي معركة صفين تكررت مواقف مشابهة لموقف طلحة الآنف الذكر وذلك عند اشتداد المعارك واجتلاد المقاتلين من أهل العراق والشام فلما «حمل أهل العراق وتلقاهم أهل الشام فاتجلدوا، وحمل عمرو بن العاص.. فاعترضه عليه.. ثم طعنه فصرعه واتقاه عمرو برجله، فبدت عورته، فصرف علي وجهه عنه، فقال القوم: أفلت الرجل يا أمير المؤمنين قال: وهل تدرون من هو؟ قالوا: لا قال: فإنه عمرو بن العاص تلقاني بعورته فصرفت وجهي عنه»[2].

وفي وقعة صفين أيضاً لم يكن بسر بن أرطأة بأوفر نصيباً ممن سبقه من الذين دفعوا الخطر، وطلبوا النجاة من سيف الإمام علي عليه السلام بذات السلوك الشائن[3] لمعرفتهم بسمو أخلاق الإمام علي عليه السلام فلا يأخذ الغضب من حمله، وإن كان هو المنتصر فالحرب عند الإمام علي عليه السلام هي حرب لتأسيس مجتمع إسلامي تترسخ فيه الفضيلة والإيمان بدلاً من الرذيلة ومواريث الجاهلية، فانتصار الفضيلة والإيمان هو الانتصار الحقيقي عند الإمام عليه السلام.

---

(١) الدينوري، الأخبار الطوال، ص١٤٣؛ ابن الأثير، الكامل، ج٣/ص١٤٠.

(٢) المنقري، وقعة صفين، ص٤٠٧؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج٧/ص٢٤٤.

(٣) انظر: المنقري، المصدر نفسه، ص٤٦٠، ٤٦١.

وعلى هذا الأساس فكان الإمام علي عليه السلام قبل كل معركة يدعو إلى مبادئ الفضيلة والإنسانية وشرف المقاتل ونبله في ساحة المعركة، ومن بعض دعواته قوله: «ولا تكشفوا عورة، ولا تمثلوا بقتيل، ولا تهتكوا ستراً...»[1].

وأخلاق الحرب عند الإمام علي عليه السلام نهجاً وسلوكاً فعلياً «فلم يقاتل قوماً قط من أهل القبلة ممن خالفه حتى يدعوهم، وأنه لم يتعرض بعد قتالهم وظهوره عليهم لشيء من مواريثهم ولا لنسائهم ولا لذراريهم، ولم يقتل منهم أسيراً ولم ينفق على جريح، ولم يتبع مدبراً...»[2].

هذا السلوك الإنساني الخلقي لدى أمير المؤمنين عليه السلام لم يكن للدعاية الإعلامية العسكرية والسياسية والكسب والتأييد الشعبي المزيف القائم على المكر والخديعة فيقول عليه السلام: «لا يزيدني كثرة الناس حولي عزة، ولا تفرقهم عني وحشة»[3]. بل إن الإمام يسعى إلى بناء مجتمع قائم على العقيدة الإسلامية أصولاً وفروعاً من خلال جهاده بالكلمة الصادقة أو السيف على حدٍّ سواء «وكان... لا يستعمل في حربه إلا ما وافق الكتاب والسنَّة...»[4].

وفي بداية وقعة صفين «سبق جيش معاوية جيش الإمام علي عليه السلام إلى نهر الفرات فأخذوا مواقعهم وسيطروا عليه ومنعوا جيش الإمام عليه السلام منه لأيام حتى توسل الناس إلى معاوية وقالوا: لا تقتل الناس عطشاً، فيهم العبد والأمة والأجير فأبى معاوية.. فقاتله أصحاب علي حتى صارت سنابك الخيل إلى الفرات، وغلبهم على المشرعة، قال أصحاب معاوية: إنه لا قوام لنا وقد أخذ علي الماء! فقال عمرو بن العاص لمعاوية: إن

---

(١) المسعودي، مروج اللعب، ج٢/ص٣٨١.
(٢) أبو يوسف، الخراج، ص٢١٤.
(٣) انظر: ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١٦/ص١١٥.
(٤) انظر: المصدر نفسه، ج١٠/ص١٧٧.

علياً لا يستحل منك ومن أصحابك ما استحللت منه ومن أصحابه، فأطلق علي الماء ...»[1].

ولو أراد الإمام أن يمنعهم الماء لكان القصاص على أقل تقدير، ومن ثم إنه لو منع الماء عنهم لاستطاع أن يضعف جيش معاوية وقومه بسهولة، لكن شرف علي عليه السلام وأخلاقه أنبل وأسمى من أن يمنع المباح واللازم مثل الماء والأكل، وهذه نابعة من تكامل مكارم الأخلاق الذي إذا رجعت إلى الخصائص النفسانية والدينية وجدته ابن جلاها وطلاع ثناياها[2].

ثالثاً: موقف الإمام علي عليه السلام من القتلى:

بعد انتصار جيش الإمام علي عليه السلام في معركة الجمل يعلن الإمام عليه السلام تمسكه بأخلاقه ويقتل نشوة النصر في نفسه بوصفه القائد لهذا النصر، فراح يظهر الحزن والأسى بدلاً من إظهار الحقد والتشفي، ويندر أن يعرف التاريخ قائداً يتوجع على القتلى من أعدائه ولاسيما بعدما ألبو عليه وارهقوا الأمة الإسلامية واستنزفوا دمائها وطاقاتها المادية والمعنوية. لكن الإمام عليه السلام ذهب إلى مضاجع القتلى وفاض وجده بقوله: «شقيت نفسي وجدعت أنفي...»[3].

وفي ظلمة تلك الليلة خرج الإمام علي عليه السلام بصحبة «مولاه وبيده شمعه يتصفح وجوه القتلى حتى وقف على طلحه بن عبيد في بطن الوادي متعفراً فجعل يمسح الغبار عن وجهه ويقول: أعزز عليّ يا أبا محمد أن

---

(١) اليعقوبي، تاريخ، ج٢/ ص١٣٠.

(٢) أي الواضح الأمر، وطلاع الثنايا: الأنجد...، مجرب للأمور ركّاب لها يعلوها ويقهرها بمعرفته وتجاربه وجودة رأيه والذي يؤم معالي الأمور. انظر: الفيروزآبادي، القاموس المحيط، مادة طلاع، ص٦٨٧.

(٣) المسعودي، مروج الذهب، ج٢/ ص٣٩١.

أراك متعفراً تحت نجوم السماء وبطون الأودية إنا لله وإنا إليه راجعون»[1]. وفي مكان آخر من المضاجع قال الإمام علي عليه السلام: «أما والله لقد كنت أكره أن تكون قريش تحت بطون الكواكب...»[2].

وهكذا «كان علي بين القتلى فجعل كلما مر برجل يعرفه ترحم عليه.. وقد مر على ما ذكر على طلحة بن عبيد الله وهو مقتول فقال لهفي عليك يا أبا محمد...»[3].

رابعاً: سياسة معاملة الأسرى:

إن سياسة الإمام علي عليه السلام مع أسرى الحروب والمعارك هي من مضامين فكره السياسي، إذ تكشف عن طبيعة ذلك الفكر الإنساني الخلاق الذي يمثل جوهر الإسلام وروحه الحقيقية التي تتجاوز الحدود الضيقة للنوازع البشرية، كالأحقاد وروح الانتقام، فبعد الهزيمة المرة التي مني بها جيش الجمل، لم يدع الإمام علي لعنفوان النصر أي مكان له في نفسه وروحه في تعامله مع أسرى هذه المعرك، وبالأخص مع السيدة عائشة التي أحاطها بالإجلال والتقدير وبما يليق بمكانتها كزوجة لرسول الله صلى الله عليه وآله متناسياً مواقفها في التحضير والتأجيج لهذه المعركة وما خلفته من آثار سلبية وخيمة في جسد الأمة الإسلامية فآثر الإمام علي عليه السلام إلّا أن يقصدها بنفسها زائراً في البيت التي تقيم فيه[4]، فوجدت الإمام علي عليه السلام «الرجل الذي حاربته بالبغضاء فحاربها بالحلم والمروءة، وغالبته بالعنف

---

(١) ابن كثير، البداية والنهاية، ج٧/ ص٢٢٧. وانظر: ابن عبد ربه، شهاب الدين أحمد (ت٣٢٨هـ) العقد الفريد، تقديم: خليل شرف الدين، (بيروت، ١٩٩٩م)، ج٤/ ص١٢٨.

(٢) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١١/ ص٩٤، ابن الوردي، تاريخ، ج١/ ص٢١٠.

(٣) ابن كثير، البداية والنهاية، ج٧/ ص٢٢٨.

(٤) للمزيد انظر: ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، ج١/ ص٩٨؛ القضاعي، دستور معالم الحكم، ص٦٨، ٦٩.

والتآمر فغلبها بأريحية نفسه وصفاء قلبه من الحقد والضغينة...»[1].

وهيأ لها الإمام علي عليه السلام موكباً مهيباً لعودتها إلى بيتها في المدينة بعدما سألها عليه السلام: «أترحلين، قالت: ارتحل، فبعث معها... أربعين امرأة وأمرهن أن يلبسن العمائم، ويتقلدن السيوف، وأن يكن من الذين يلينها، ولا تطلع على أنهن نسوة، فجعلت عائشة تقول في الطريق: فعل الله في ابن أبي طالب وفعل، بعث معي الرجال، فلما قدمن المدينة وضعن العمائم والسيوف ودخلن عليها، فقالت: جزى الله ابن أبي طالب الجنة...»[2].

وفي وجه آخر لمعاملة الإمام علي عليه السلام الإنسانية للأسرى، وغيرهم على هامش المعارك ما كان من ابتدار النسوة اللواتي كن في الدار التي فيها السيدة عائشة حيث استقبلنه عند دخوله و «صحن في وجهه وقلن: يا قاتل الأحبة، فقال: لو كنت قاتل الأحبة لقتلت من في هذا البيت...»[3]، وكان الإمام علي عليه السلام يعلم أن كلًّا من مروان بن الحكم، وعبد الله بن الزبير (ت٧٣هـ) وعبد الله بن عامر (ت٥٩هـ) قد لجأوا للاختفاء في الدار التي فيها السيدة عائشة[4].

وفي خلافة الإمام علي عليه السلام ـ وبعد وقعة صفين ـ، حدث تمرد في خراسان، قادته ابنة كسرى، وتم القضاء على هذا التمرد، وجيء بابنة كسرى أسيرة إلى الكوفة، وأدخلت على الإمام علي عليه السلام فخاطبها قائلاً:

---

(١) عبد المقصود، عبد الفتاح، الإمام علي بن أبي طالب، ج٢/ ص٢٧٠.

(٢) ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، ج١/ ص٩٨؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج٧/ ص٢٢٩.

(٣) المسعودي، مروج الذهب، ج٢/ ص٣٨٩؛ القضاعي، دستور معالم الحكم، ص٦٩؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج٧/ ص٢٢٩.

(٤) انظر: ابن أعثم، الفتوح، ج٢/ ص٣٣٨؛ القندوزي، سليمان بن الشيخ إبراهيم الحسيني (ت١٢٩٤هـ)، ينابيع المودة، صححه وعلق عليه: علاء الدين الأعلمي، (بيروت، ١٩٩٧م)، ج١/ ص١٧٦، ١٧.

«أتحبين أن أزوجك من ابني هذا الحسن، قالت: لا أتزوج أحد على رأسه أحد، فإن أنت أجبت رضيت بك، قال: إني شيخ كبير وابني هذا من فضله كذا وكذا، قالت: أعطيتك الجملة، فقام رجل من عظماء دهاقين الفرس يسمّى نرسي، فقال: يا أمير المؤمنين قد بلغك أني من سنخ المملكة وأنا قرابتها فزوجنيها، فقال: هي أملك بنفسها، ثم قال لها: انطلقي حيث شئت وانكحي من أحببت لا بأس عليك»[1]، ويؤشر موقف الإمام علي عليه السلام هذا أنموذجاً لفكره الحضاري باحترام مشاعر الأسير الإنسانية وصيانة كرامته وحريته.

وفي معركة صفين كان عدد من أسرى جيش الشام تحت قبضة جيش الإمام علي عليه السلام، فلم يتعرض أحد منهم لأي أذى جسديٍّ أو المساس بكرامته؛ لكن الإمام علي عليه السلام قام بإجراء عسكري مهني بأخذ تعهد منهم بأن لا يعودوا للحرب ضده مرة أخرى ثم «أخلى سبيلهم فأتوا معاوية وكان عمرو بن العاص يقول لأسرى أسرهم معاوية: اقتلهم، فما شعروا بأسرهم قد خلى سبيلهم علي، فقال معاوية: يا عمرو لو أطعناك في هؤلاء الأسرى لوقعنا في قبيح من الأمر... ألا تراه قد خلى سبيل أسرانا...»[2].

---

(١) الدينوري، الأخبار الطوال، ص١٥٤.

(٢) ابن خلدون، عبد الرحمن (ت٨٠٨هـ)، تاريخ ابن خلدون، (بيروت، ١٩٩٢م)، ج٣/ ص٥٧١؛ أبو يوسف، الخراج، ص٢١٥.

الفصل الثالث

الأساس المالي والاجتماعي في فكر الإمام علي عليه السلام

- المبحث الأول: الأساس المالي في فكر الإمام علي عليه السلام.
- المبحث الثاني: الأساس الاجتماعي في فكر الإمام علي عليه السلام.

المبحث الأول
الأساس المالي في فكر الإمام علي عليه السلام

أولاً: موارد بيت المال:

تنوعت موارد بيت مال المسلمين، وذلك نتيجة للفتوحات وامتداد الدولة الإسلامية في أرجاء شتى؛ إذ تدفقت الأموال والثروات الهائلة على المسلمين.

وقد عدت هذه الأموال ملكاً للمسلمين، لا يحق للإمام التصرف بها إلا بمعرفتهم، وقد وضعت التشريعات الإسلامية أسس تقسيمها بين المسلمين بالعدل[1].

وكانت موارد بيت المال في خلافة الإمام علي عليه السلام هي:

١ ـ الخراج:

ويُعد الخراج مورداً مهماً وكبيراً لبيت مال المسلمين، ويقصد بالخراج ضريبة كل أرض أخذت عنوة مثل أرض السواد والشام...[2]، وبصورة عامة فهو ما وضع على رقاب الأرض تؤدي عنها...[3]، وجاء في

---

(١) انظر: الدجيلي، خولة شاكر، بيت المال نشأته وتطوره من القرن الأول إلى الرابع الهجري، (بغداد، ١٩٧٦)، ص١٣٩.

(٢) انظر: البلاذري، فتوح البلدان، ص٤٢٩.

(٣) انظر: الماوردي، الأحكام السلطانية، ص١٤٦.

قوله تعالى: ﴿أَمْ تَسْـَٔلُهُمْ خَرْجًا فَخَرَاجُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَهُوَ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ﴾[1].

والخراج أحد الحقوق التي «أوصل الله سبحانه وتعالى المسلمين إليها من المشركين»[2]، ويفرض الخراج على «كل أرض تؤخذ عنوة فهي لمن قاتل عليها بمنزلة الأموال أربعة أسهم لمن قاتل عليها وسهم لله وللرسول ولذي القربى والمساكين...»[3].

وإن تحديد مقدار ضريبة الخراج تقدر وفقاً لاجتهاد الإمام[4]، لذا فقد روعيت أوجه عدة في الأرض الخراجية عند تحديد مقدار ضريبتها ومن هذه الوجوه «ما يختص الأرض من جودة يذكو بها زرعها أو رداء يقل بها ريعها، والثاني ما يختص بالزرع من اختلاف أنواعه من الحبوب والثمار، فمنها ما يكر ثمنه، ومنها ما يقل ثمنه، ويكون الخراج بحسبه، والثالث بالسقي والشرب، لأن ما التزم المؤنة في سقيه بالنواضح والد والي لا يحتمل من الخراج ما يحتمله سقي السيوح والأمطار»[5].

ثم «إن أسلم الرجل من أهل العنوة أقرت أرضه في يده يعمرها ويؤدي الخراج عنها... وقال قوم: يكون عليه الخراج ويزكي بقية ما تخرجه الأرض عند إخراج الخراج فإذا بلغ خمسة أوسق...»[6]، لكن الإمام علي عليه السلام كان «لا يأخذ من أرض الخراج إلا الخراج وحده ويقول: لا يجتمع على المسلم الخراج والزكاة جميعاً...»[7].

وقد حدد مقادير خراجها، «توضع على كل جريب من الحنطة أربعة

---

(١) سورة المؤمنون، الآية: ٧٢؛ الزمخشري، الكشاف، ج٣/ ص١٣٣.
(٢) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص١٤٢.
(٣) أبو يعلى، المصدر نفسه، ص١٤٦.
(٤) الماوردي، المصدر نفسه، ص١٤٢.
(٥) المصدر نفسه، ص١٤٨.
(٦) قدامة، الخراج وصناعة الكتابة، ص٢٠٧.
(٧) المصدر نفسه، ص٢٠٨.

دراهم وعلى جريب الشعير درهمين، وعلى جريب النخل ثمانية دراهم وعلى جريب الكريم ستة دراهم وعلى جريب الرطاب ستة دراهم...»[1]. ويبدو أن الإمام علياً عليه السلام لم يجرِ أي تعديلات على مقادير هذه الضريبة، لتوافق رأيه مع رأي الخليفة عمر بن الخطاب لأن الإمام عليه السلام كان من الذين أشاروا إليه بمثل هذه الإجراءات[2].

وهنا لا بدّ من الإشارة إلى انخفاض واردات بيت مال المسلمين من هذه الضريبة لخروج أرضي: الشام ومصر فيما بعد من سيطرة الدولة الإسلامية لتمرد واليها معاوية بن أبي سفيان على الخليفة الشرعي الإمام علي عليه السلام، وانحسار الفتوحات الإسلامية[3].

وفي تقويم اقتصادي عام لأهمية ضريبة الخراج وتأثيرها في الحياة العامة للمسلمين يقول الإمام علي عليه السلام: «الناس كلهم عيال على الخراج وأهله...»[4].

٢ ـ ضريبة الجزية:

لم تكن هذه الضريبة من اجتهادات الرسول صلى الله عليه وآله أو الخلفاء، بل فرضها الله تعالى على أهل الكتاب الذين لم يسلموا سنة (٩ هـ) بقوله تعالى: ﴿قَٰتِلُوا۟ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ ٱلْحَقِّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ حَتَّىٰ يُعْطُوا۟

(١) ابن خرداذبه، أبو القاسم عبيد الله (ت٣٣٠هـ)، المسالك والممالك (د.ب، د.ت)، ص١٤؛ الجريب: (مكيال قدره أربعة أقفزة...)، الفيروزآبادي، القاموس المحيط، مادة جريب، ص٥٧.

(٢) انظر: ابن آدام، يحيى القرشي (ت٢٠٣هـ)، الخراج، صححه وشرحه: أبو الأشبال أحمد محمد شاكر، (بيروت ١٩٧٩ م)، ص٢٣.

(٣) انظر: ياسين، نجمان، تطور الأوضاع الاقتصادية في عصر الرسالة الراشدية، (الموصل، ١٩٨٨م)، ص٣٠٣.

(٤) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١٧/ص٥٦.

ٱلْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَٰغِرُونَ﴾[1]، وبهذا التشريع أصبحت «الجزية واجبة على جميع أهل الذمة ممن في السواد وغيرهم من أهل الحير وسائر البلدان من اليهود والنصارى والمجوس والصابئين والسمرة ما خلا نصارى بني تغلب وأهل نجران خاصة...»[2]، والمعلوم أن الجزية تفرض على الرؤوس وأن «اسمها مشتق من الجزاء إما جزاءً على كفرهم لأخذها منهم صغاراً، وإما جزاءً على أماننا لهم منهم رفقاً...»[3]. ومن أهداف فرض الجزية على الذميين إيجاد التوازن في الدولة عن طريق التكافؤ، «فالمسلمون والذميين في نظر الإسلام رعية واحدة ويتمتعون بحقوق واحدة ومنتفعون بمصالح الدولة العامة بنسبة واحدة، ومن هنا فرضت الجزية على أهل الذمة مقابل فرض الزكاة على المسلمين، وكانت الزكاة معنى تعبدي بينما في الجزية معنى قانوني دولي»[4].

وكذلك فقد تضمن تشريع هذه الضريبة جوانب إنسانية واجتماعية، ولم تشمل أهل الذمة جميعاً، وقد وجبت على «الرجال منهم دون النساء والصبيان...ولا تؤخذ الجزية من المسكين الذي يتصدق عليه ولا من أعمى لا حرفة له... ولا من مقعد، والمقعد الزمني إذا كان لهما يسار أخذ منهما...وكذلك أهل الصوامع إن كان لهم غنى ويسار، وإن كانوا قد صيروا ما كان لهم لمن ينفقه على الديارات ومن فيها من المترهبين والقوام أخذت الجزية منهم...»[5]، وزيادة على ذلك فقد روعي التفاوت الاجتماعي ومستوى دخل الفرد في فرض مبلغ هذه الضريبة، وقد وجه الإمام علي عليه السلام عمال الجباية بأن يفرضوا على «الدهاقين الذين يركبون

---

(١) سورة التوبة، الآية: ٢٩؛ الزمخشري، الكشاف، ج٢/ص٢٤٩.
(٢) أبو يوسف، الخراج، ص١٢٢.
(٣) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص٤٣.
(٤) الصالح، صبحي، النظم الإسلامية، ص٣٦٣.
(٥) أبو يوسف، الخراج، ص١٢٢.

البراذين ويختمون بالذهب ثمانية وأربعين في السنة، وعلى أواسطهم من التجار، على الرجل أربعة وعشرون درهماً... على الأكرة وسائر من بقي منهم على الرجل اثنا عشر درهماً»[1].

وكان الإمام علي عليه السلام يتقبل من أهل الجزية السلع والمواد كل حسب صنعته عوضاً عن مبلغ الجزية ويعطيها ضمن أعطيات المسلمين، ويذكر أنه قد أعطى «لنساء المهاجرين ورس وأبر»[2].

وشكلت ضريبة الجزية دعما كبيراً لبيت مال المسلمين لأن «وارد الدولة في هذه الفترة المبكرة لم يكن معتمداً على الخراج فقط، بل وعلى الجزية أيضاً، ذلك أن الكثير من المناطق المفتوحة صولحت على جزية معينة تدفعها، كما أن أهل الذمة لم يسلموا بأعداد كبيرة كما حصل فيما بعد، ولهذا بقي واردها كبيراً...»[3].

٣ ـ الزكاة:

الزكاة فريضة وركن من «أركان الإسلام الخمسة وفريضة أساسية من فرائضه، أمر بها الله سبحانه وتعالى في كتابه الكريم بقوله: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾[4][5]. كما ويطلق عليها «الصدقة، وهي أول ضريبة إسلامية فرضت على الأغنياء ومقاديرها وتحديدها عرفت بالسنة النبوية لا بنص القرآن...»[6].

واختصت هذه الضريبة المفروضة على أموال المسلمين بحسب ما

---

(١) قدامة، الخراج وصناعة الكتاب، ص ٣٦٨.

(٢) البلاذري، أنساب الأشراف، ج٢/ص٣٧٤؛ ابن عبد البر، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ج٢/ص٥٤.

(٣) الدجيلي، خولة شاكر، بيت المال، ص ٨٩، ٩٠.

(٤) سورة النور، الآية: ٥٦.

(٥) الدجيلي، خولة شاكر، بيت المال، ص١٠٢.

(٦) الصالح، صبحي، النظم الإسلامية، ص٣٦٣.

شرعها «الإسلام في تسعة أشياء في الدراهم والدنانير والإبل والبقر، والغنم والحنطة والشعير والتمر والزبيب، ولا تجب الزكاة في شيء سوى هذه الأجناس...»[1]، وتقسم أموال الزكاة على نوعين: «ظاهرة وباطنة، فالظاهرة لا يمكن إخفائها من الروع والثمار والموشي، والباطنة ما أمكن أخفاءه من الذهب والفضة وعروض التجار وليس لوالي الصدقة الباطنة وأربابه أحق بإخراج زكاته، إلا أنه يبذلها أرباب الأموال طوعاً فيقبلها منهم، ويكون في تفريقها عوناً»[2].

ويذهب فكر الإمام علي عليه السلام إلى أهمية هذه الفريضة بقوله: «إن الزكاة جعلت مع الصلاة قرباناً لأهل الإسلام، فما أعطاها طيب النفس بها، فإنها تجعل له كفارة، ومن النار حجازاً ووقاية...»[3].

وبالرغم من أن ضريبة الزكاة تعدّ مورداً من موارد بيت المال، لكن يمكن للدولة أن تحتسبها من ميزانيتها للمال العام، بل يمكن تسميتها ضريبة دينية اجتماعية تؤخذ من المكلفين الذين يجب عليهم هذه الضريبة ويتم صرفها في حدود تشريعاتها على مستحقيها وفي الغالب تصرف في نفس المكان الذي تجمع منه[4]، وأما مستحقيها فهم: «الثمانية أصناف الذين ذكرهم الله تعالى في آية الزكاة...»[5].

وبحسب قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَٱلْغَٰرِمِينَ وَفِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ﴾[6]، وفي مضمون أحد كتب الإمام علي عليه السلام يتبين حرصه على هذه الأموال ووجوه توزيعها فينبه أحد عمال جباية الصدقات بقوله: «إن لك في هذه

---

(١) الطوسي، الاقتصاد فيما يتعلق في الاعتقاد، ص٤١٩.

(٢) أبو يعلى، الأحكام السلطانية، ص١١٥.

(٣) الشريف الرضي، نهج البلاغة، ص٤٠٠.

(٤) انظر: الدجيلي، خولة، بيت المال، ص١٠٢.

(٥) الطوسي، الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد، ص٤٢٥.

(٦) سورة التوبة، الآية: ٦٠؛ الزمخشري، الكشاف، ج٢/ ص٢٦٩.

الصدقة نصيباً مفروضاً وحقاً معلوماً وشركاء أهل مسكنة وضعفاء ذوي فاقة، وإنا موفوك حقك فوفهم حقوقهم...»[1].

٤ ـ الفيء والغنائم:

وهذان الموردان لا يعدّان من الموارد الثابتة لبيت مال المسلمين، فهما يحصل عليهما المسلمون عند الفتوحات عنوة أو الصلح عند دخول أرض أو بلاد. والفيء هو ما يحصل عليه المسلمون من دون قتال، أمّا الغنيمة فإنه مأخوذ بقتالٍ أو قهراً[2].

وعن تقسيم الفيء فإن تشريعاته بحسب بنص القرآن الكريم بقوله تعالى: ﴿مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ﴾[3]. وأما تقسيم أموال الغنيمة فقد «تولى الله سبحانه وتعالى قسمة الغنائم كما تولى قسمة الصدقات، فكانت أول غنيمة خمسها رسول الله ﷺ بعد بدر غنيمة بني قينقاع»[4].

وتشريع تقسيم الغنائم في القرآن الكريم بقوله تعالى: ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ﴾[5].

وتصنف الغنائم على أربعة أصناف هي: «أسرى، سبي، أراضين، أموال...»[6]. أما الفيء فيقسم «على خمسة أسهم متساوية، **أسهم** منها ما كان لرسول الله ﷺ ... **والسهم الثاني**: سهم ذو القربي... **والسهم الثالث**: لليتامى ذوو الحاجات، **والسهم الرابع**: للمساكين، وهم الذين

---

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١٧/ ص٣٩.
(٢) للمزيد انظر: الماوردي، الأحكام السلطانية، ص١٢٦.
(٣) سورة الحشر، الآية: ٧؛ الزمخشري، الكشاف، ج٤/ ص٥٠١.
(٤) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص١٣٩.
(٥) سورة الأنفال، الآية: ٤١؛ الزمخشري، الكشاف، ج٢/ ص٢٠٩.
(٦) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص١٣١.

لا يجدون من يكفيهم من أهل الفيء لأن مساكين الفيء يتميزون عن مساكين الصدقات لاختلاف مصارفهما، **والسهم الخامس**: لأبناء السبيل وهم المسافرون من أهل الفيء لا يجدون ما ينفقون...»[1].

إن هذه التشريعات ودوافعها تظهر أن «الزكاة والخمس... وأجبان لا مجال للتساهل معهما، وهي في واقع الأمر وسيلة إلى سعادة المجتمع ورفاهه لأن الباذل لهذه الأموال سيشعر من جانبه بالطمأنينة والراحة النفسية، إذ يرى ثمار أمواله قد أشبعت الجياع وكست العراة وفي الوقت نفسه سيزيد هذا المال في الحركة الاقتصادية ويدفع بالمجتمع الفقير إلى النشاط بدلاً من الجمود بسبب الافتقار إلى السيولة المادية...»[2].

٥ ـ العشور:

ومن الموارد الأخرى لبيت مال المسلمين العشور[3]، وتنقسم على قسمين هما:

أ ـ عشور الأراضي:

وفرضت هذه العشور على الأراضي ومن العرب الذين فرض عليهم ضريبة الجزية، ويذكر أبو يوسف أنها «كل أرض أسلم عليها وهي من أرض العرب أو أراضي العجم فهي لهم، وهي أرض عشر، بمنزلة المدينة حين أسلم عليها وبمنزلة اليمن وكذلك كل من لا يقبل منه إلا الإسلام أو القتل ومن عبدة الأوثان من العرب فأرضهم أرض عشر، وإن ظهر عليها الإمام لأن رسول الله ﷺ قد ظهر على أراضٍ من أرض العرب وترك فهي عشر...»[4].

---

(١) المصدر نفسه، ص١٢٦، ١٢٧.

(٢) الموسوي، محسن باقر، الفكر الاقتصادي في نهج البلاغة، (بيروت ٢٠٠٢ م)، ص١٥٩.

(٣) انظر: الدجيلي، خولة شاكر، بيت المال، ص١٠٩.

(٤) الخراج، ص ٦٩.

وتصنف أراضي العشر «ستة أضرب، من ذلك الأرضون التي أسلم عليها أهلها وهي في أيديهم مثل: اليمن والمدينة، والطائف، فإن الذي يجب على هؤلاء فيها العشر، ومنم ذلك ما يستحييه المسلمون من الأراضي الموات التي لا ملك لأحد من المسلمين والمعاهدين فيها، فيلزمهم العشر من غلاتها، ومن ذلك ما يقطعه الأئمة لبعض المسلمين فإذا صار في يديه تملك الإقطاع لزمته فيه الزكاة أيضاً، وهي العشر أيضاً ومن ذلك ما يحصل ملكاً لمسلم فما تقسمه الأئمة من أراضي الصفوة بين من أوجف عليها من المسلمين ومن ذلك ما يصير في يد مسلم من الصفايا التي أصفاها عمر بن الخطاب من أراضي السواد وهي ما كان لكسرى وآله خاصة. ومن ذلك ما جلا عنه العدوان أراضيهم فحصل في يد من قطنه وأقام به من المسلمين مثل الثغور...»[1].

ب ـ عشور التجارة:

بعد أن تجاوزت الدولة العربية الإسلامية حدود الجزيرة العربية وأصبح كيانها السياسي والإداري واسعاً، أخذت باكتساب بعض السياقات السياسية والاقتصادية مثل ضريبة العشر التي أقرت على التجارة الصادرة والواردة إلى بلدان الدولة العربية الإسلامية، وأقرت هذه الضريبة في عهد الخليفة عمر بن الخطاب بعد أن كتب إليه والي البصرة أبو موسى الأشعري (ت٤٢ هـ وقيل٥٢ هـ) بأخذ الضريبة من التجار المسلمين خارج حدود الدولة العربية الإسلامية فكتب إلى الخليفة عمر بن الخطاب يقول: «إن تجاراً من قبلنا من المسلمين يأتون أرض الحرب فيأخذون منهم العشر»، فكتب إليه الخليفة بالتعامل بالمثل وأمره أن «خذ أنت منهم كما يأخذون من تجار المسلمين وخذ من أهل الذمة نصف العشر ومن المسلمين كل أربعين درهماً درهماً، وليس دون المائتين شيئاً،

(١) قدامة، الخراج وصناعة الكتابة، ص٢٠٤.

فإذا كانت مائتين ففيها خمسة دراهم وما زاد فبحسانه»[1].

والمعلوم أن أهل الذمة «ليس في شيء من أموالهم الرجال منهم والنساء زكاة إلا ما اختلفوا به في تجارتهم فإن عليهم نصف العشر، ولا يؤخذون مال حتى يبلغ مائتي درهم أو عشرين مثقالاً من الذهب...»[2].

٦ـ الموارد المتفرقة:

ربما لا تمثل هذه الموارد نسبة مهمة من موارد بيت المال إلا أنها تحتسب من موارده، وهي كالآتي:

أ ـ الهدايا:

ويذكر أن الإمام علي عليه السلام شوهد في «يوم نيروز أو مهرجان وعنده دهاقين وهدايا...»[3]. وهناك حادثة تدلنا على أن الهدايا من موارد بيت المال فيذكر عبد الله بن سفيان (ت٣٩ هـ) أن «أهدي إليّ دهان من دهاقين السواد برداً وإلى الحسن والحسين عليهما السلام برداً مثله، فقام علي يخطب في المدائن يوم الجمعة فرأه عليهما فبعث إليّ وإلى الحسن والحسين فقال: ما هذا البردان؟ قال: بعث إليّ وإلى الحسين والحسين دهقان[4] من دهاقين السواد فأخذهما فجعلهما في بيت المال»[5].

ب ـ ريع ممتلكات الدولة:

أصبحت الدولة الإسلامية في هذه المدة مترامية الأطراف وامتلكت الممتلكات التي ربما تؤجرها أو تستثمرها، ويذكر أن الإمام علي عليه السلام

---

(١) أبو يوسف، الخراج، ص١٣٥.

(٢) المصدر نفسه، ص١٢٣.

(٣) ابن سلام، الأموال، ٤٢٨؛ ابن الجوزي، صفوة الصفوة، ج١/ص١٣٣، ١٣٤.

(٤) الدهقان: (زعيم فلاحي العجم، ورئيس الأقاليم). الفيروزآبادي، القاموس المحيط، مادة دهقان، ص١١٠٤.

(٥) ابن مردويه، مناقب الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام ص٩٧.

«أنه وضع على أجمة برس أربعة آلاف درهم وكتب لهم كتاباً في قطعة... دفعها إليهم معاملة في قصبها»[1].

جـ ـ أموال المواريث:

وأما أموال المواريث فتعد ضمن أموال بيت المسلمين، ويذكر قدامة أن «ما يؤخذ من مواريث من يموت ولا يخلف وارثاً لماله فهذه وجوه الأموال...»[2].

ومن المعلوم أن الشريعة الإسلامية قضت «للإمام أن يفعل بميراث من لا وارث له ما شاء...»[3].

ثانياً: النفقات:

١ ـ العطاء:

إن النصيب الأول من هذه الأموال التي تصرف من بيت مال المسلمين لمن لهم الفضل في الحصول على هذه الأموال وهم: المجاهدون المقاتلون في سبيل الله، وأكد على هذه الحقيقة الإمام علي عليه السلام بأن يكون الجند هم أولى الطبقات المعنيين بنظام العطاء، شرط أن يكون هذا العطاء مجزياً ليس يكفيهم فقط، وإنما لمن خلفهم من العوائل حتى يضمنوا معيشة كريمة لعوائلهم، ويتفرغوا للجهاد، والقتال وحفظ أمن هذه الأمة، فيوصي مالك الأشتر بقوله: «فالجنود بإذن الله حصون الرعية وزين الولاة، وعز الدين وسبل الأمن، وليس تقوم الرعية إلا بهم، ثم لا قوام للجنود إلا بما يخرج الله من الخراج الذي يقوون به

---

(١) أبو يوسف، الخراج، ص٧٨، ٨٨؛ ابن آدم، يحيى، الخراج، ص٣٢؛ الأجمة: الشجر الكثير الملتف. انظر: الفيروزآبادي، القاموس المحيط، مادة أجمة، ص٩٩٢.

(٢) الخراج، وصناعة الكتابة، ص٢٠٥.

(٣) المصدر نفسه، ص٢٤٥.

على جهاد عدوهم ويعتمدون عليه فيما يصلحهم ويكون من وراء حاجتهم...»[1].

أمّا الشرائح الأخرى التي تأتي بالأهمية بعد الجند المقاتلين وكما صنفهم الإمام علي عليه السلام عمال الخراج والصدقات، ومن بعدهم القضاة والعمال والكتّاب ثم طبقة المعوزين والمحتاجين من المساكين الذين لهم حق في هذه الأموال كما شرعت في القرآن الكريم بقوله ـ عزّ شأنه ـ: ﴿۞ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَٱلْغَٰرِمِينَ وَفِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ۖ فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾[2]، فأقر الإمام علي عليه السلام هذه الأحكام لوصاياه إلى عماله التي تتضمن المدلول الديني والاقتصادي وتشتمل على المضمون الاجتماعي أيضاً فيشير إلى نصه: «ثم لا قوام لهذين الصنفين إلا بالصنف الثالث من القضاة والعمال والكتّاب لما يحكمون من المعاقد ويمنحون من المنافع ويؤتمنون عليه من خواص الأمور وعوامها... ثم الطبقة السفلى من أهل الحاجة والمسكنة الذين يحق رفدهم ومعونتهم وفي الله لكلٍّ سعة...»[3].

وأما عطايا القضاة وأرزاقهم من بيت المال فهي أيضاً أعطيات مجزية حيث يؤكد عليه السلام على هذه الفئة بقوله: «وافسح له في البذل ما يزيح علته وتقل معه حاجته إلى الناس»[4]. ومن نفقات بيت المال أعطيات الجند فيأمر الإمام عليه السلام «ثم اسبغ عليهم الأرزاق...»[5].

وأصبح واضحاً في هذا التصنيف أن لكل «فرد من أفراد المجتمع

---

(١) الشريف الرضي، نهج البلاغة، ص٥٥٠، ٥٥١.
(٢) سورة التوبة، الآية: ٦٠؛ الزمخشري، الكشاف، ج٢/ ص٦٩.
(٣) الشريف الرضي، نهج البلاغة، ص٥٥١.
(٤) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١٧/ ص٤٧.
(٥) المصدر نفسه، ج١٧/ ص٥٤.

قد سمى الله له سهمه، ووضع على حده وفريضته في كتابه وسنة نبيه، أي لكل صنف من أصناف المهن سهماً مالياً يتناسب وطبيعة عمله...»[1].

٢ ـ نفقات الرعاية الاجتماعية:

زيادة على النفقات المفروضة من الناحية الشرعية من بيت المال هناك وجوه أخرى لنفقات الدولة تنبع من مسؤوليتها وتقديرها للجانب الاجتماعي الذي يحتاج لدعمها لحاجات إنسانية واجتماعية يتطلبها الواقع الاجتماعي للرعية، ويذكر أن الإمام علي عليه السلام قد أعاد بناء السجن الذي كان مبنياً من القصب «وكان الناس يفرجونه ويخرجون منه فبناه... بالجص والآجر»[2]، زيادة على الإنفاق على المسجونين، وعلى سبيل المثال كان الإمام عليه السلام يأمر بأن «يخرج المحبوسين في الدّين يوم الجمعة ويوم العيد إلى العيد، فيرسل معهم فإذا قضوا الصلاة والعيد ردهم إلى السجن»[3].

وقد فرضت سياسية الإمام علي عليه السلام الإصلاحية في المجتمع نفقات أخرى، فإذا وجد بالمجتمع من هو مشهور بالفساد يأمر بحبسه، ويذكر «أنه قضى أن يحجر... حتى يعقل»[4]، ومن جانب آخر هناك دية القتيل العمية، فإن ديته من بيت المال، ويذكر أبو يوسف أنه «لم تزل الخلفاء تجري على السجون ما يقوتهم في طعامهم وآدامهم وكسوتهم الشتاء والصيف، وأول من فعل ذلك علي بن أبي طالب عليه السلام ... بالعراق»[5].

---

(١) جعفر، نوري، فلسفة الحكم عند الإمام علي عليه السلام ص٩٧.

(٢) ابن هلال، الغارات، ص٧٩.

(٣) الصدوق، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت٣٨١هـ)، من لا يحضره الفقيه، (بيروت ٢٠٠٥م) ٣، ج/ص٤٣٩.

(٤) المصدر نفسه، ج٣/ص٤٣٨.

(٥) أبو يوسف، الخراج، ص١٤٩.

ويقول الإمام علي عليه السلام: «قتيل عميه لا يدري من قتله، فدفع ديته إلى أهله من بيت المال»[1].

وهناك نفقات يفرضها في الجانب الإجرائي للقضاء، مثل أحكام دية المقتول خطأ فتصبح ديته من بيت مال المسلمين، وكان الإمام علي عليه السلام يقول: «من ضربناه حداً من حدود الله فمات فلا دية له علينا، ومن ضربناه حداً في شيء من حقوق الناس فمات فديته علينا»[2].

وكذلك «إذا وجد القتيل في سوق المسلمين، أو في مسجد جماعتهم، فهو على بيت المال»[3].

ومن القضايا الاجتماعية التي أولاها الإمام علي عليه السلام اهتماماً كبيراً قضية العوائل المتعففة التي يفتك بها الفقر، فالفقر في رؤية الإمام عليه السلام آفة اجتماعية لها آثار نفسية واجتماعية وخيمة وربما لا يوجد نص لوصف الفقر أبلغ مما وصف الإمام عليه السلام بقوله: «الفقر الموت الأكبر»[4]، لذا أوعز الإمام علي عليه السلام إلى عماله وولاته بمواجهة هذه الآفة الخطيرة ومعالجتها والتصدي لها، انطلاقاً من تقدير الإمام علي عليه السلام إلى هذه القضية تقع ضمن مسؤوليات وواجبات الدولة، وإن «هذه المسؤولية لا تفرض على الدولة ضمان الفرد في حدود حاجاته الحياتية فحسب، بل تفرض عليها أن تضمن للفرد مستوى الكفاية من المعيشة الذي يحياه أفراد المجتمع الإسلام...»[5]، فأوعز الإمام علي عليه السلام لمالك الأشتر قائلاً: «ثم

---

(١) الدينوري، الأخبار الطوال، ص١٦٤.

(٢) الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت٤٦٠هـ)، الاستبصار فيما اختلف من الأخبار، (بيروت ٢٠٠٥ م)، ص٨٢٧.

(٣) قدامة، الخراج وصناعة الكتابة، ص٧٣.

(٤) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج١٨/ ص٣٠٩.

(٥) الصدر، محمد باقر، اقتصادنا، تحقيق: مكتب الإعلام الإسلامي فرع طهران، (طهران، ١٤١٧هـ)، ص٧٧٧.

الله الله في الطبقة السفلى من الذين لا حيلة لهم، من المساكين والمحتاجين وأهل البؤس والزمني، فكأن في هذه الطبقة قانعاً ومعتراً... واجعل لهم قسماً من بيت مالك وقسماً من غلات صوافي الإسلام في كل بلد...»[1].

وهناك شريحة اجتماعية أخرى هي أحوج ما تكون إلى رعاية الدولة ومد يد العون لها من اليتامى والمسنين المقعدين عن العمل، فيسهم فكر الإمام عليه السلام بتحفيز عمل مؤسسات الدولة لرعايتهم، فيأمر بتكليفهم قائلاً: «وتعهد أهل اليتم، وذوي الرقة في السن، ممن لا حلية له، ولا ينصب للمسألة نفسه...»[2].

ويذكر أن الإمام علي عليه السلام كان يباشر رعاية الأيتام بنفسه ليخفف آلام اليتم والحرمان، بشتى الوسائل، ومنها إقامة مآدب خاصة لهم وبحضرته فكان «يدعو اليتامى فيطعمهم العسل وما حضر، حتى قال بعضهم لوددت أني كنت يتيماً...»[3].

ومن أوجه الرعاية الاجتماعية التي تبناها الإمام علي عليه السلام هو التنمية وتطوير الجانب الاجتماعي والعلمي لأفراد المجتمع، ويذكر أن الإمام علي عليه السلام قد شجع متعلمي القراءة وفرض لهم عطايا لتقديره وتشجيعه لهؤلاء الأفراد، إذ «فرض... لمن قرأ ألفين ألفين»[4].

واهتم الإمام علي عليه السلام بالجانب الأسري ولاسيما المرأة، فضلاً عن النفقات المقررة للمسلمين إلاّ أن هناك كانت عطايا أخرى تعبر خير تعبير

---

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١٧٧/ص٦٦.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) الإسكافي، أبو جعفر، المعيار والموازنة، ص٢٥١.
(٤) ابن هلال، الغارات، ص٧٨.

عن الاهتمام بالجانب الاجتماعي، وعن خارجة بن مصعب(*) عن أبيه «كان علي يقسم بيننا كل شيء حتى العطور بين نسائنا».وقيل «قسم عليّ فينا ورس وزعفران»(١).

٣ ـ النفقات على المنشآت العامة:

وهناك أبواب أخرى للنفقات تقع مسؤوليتها على الدولة ويكون الإنفاق من بيت المال، ويحدد بعض الباحثين ذلك بقولهم: «كانت الدولة مسؤولة ودار الرزق والسجن، وربما بعض الجوامع... وهي مسؤولة أيضاً عن حفر وصيانة بعض القنوات العامة...»(٢).

ونظراً لما يمثله المسجد الجامع من قدسية في حياة المسلمين ولما يؤديه من وظائف دينية وسياسية واجتماعية وعلمية، فقد اهتم الإمام علي عليه السلام ببناء المسجد وأولاه اهتماماً، ويقول سابق البربري (ت نحو ١٠٠هـ): «رأيت علياً عليه السلام أسس مسجد الكوفة إلى قريب من طاق الزياتين قدر شبر شبر...»(٣).

ومن نفقات بيت مال المسلمين على المنافع العامة ودعمها للزراعة واستصلاح الأراضي الزراعية الخراجية وتقديم القروض والمعونات للمزارعين برفع قابلياتهم باستثمار وتطوير قدراتهم الزراعية.

وشكا رجال من أهل الذمة إلى الإمام أن هناك نهراً في أراضيهم قد

(*) هو: من بني شجنة... وكان من أفقه أهل خراسان وأرضاهم عنهم، وكان أبوه مصعب بن خارجة مع علي بن أبي طالب (رض)، وعقبه بخراسان»، ابن قتيبة، المعارف، ص٤٦٨.

(١) البلاذري، أنساب الأشراف، ج٢/ص٣٧٤.

(٢) العلي، صالح أحمد، التنظيمات الاجتماعية والإدارية في البصرة في ق ١هـ، (بغداد ١٩٣٥ م)، ص١٤٧.

(٣) ابن هلال، الغارات، ص٧٨.

أطمر ويحتاج إلى الكري، فكتب الإمام علي عليه السلام إلى عامله يأمره بالنفقة على إعادة شق هذا النهر بقوله: «فإن قوماً من أهل عملك أتوني فذكروا لي أن لهم نهراً عفاً ودرس وأنهم إن حفروه واستخرجوه عمرت بلادهم وقووا على خراجها وزاد في المسلمين قبلهم، ويسألوني الكتابة إليك لتأخذ بعمله وتجمعهم لحفره والإنفاق عليه... لأن يعمروا ويقووا أحب إليّ من أن يضعفوا...»[1].

وبالسياسة التشجيعية نفسها الداعمة لموارد المسلمين وازدهار حياتهم دعا عماله بمراعاة المزارعين والتخفيف عنهم فأوصاهم بقوله: «فإن شكوا ثقلاً أو علة، أو انقطاع شرب، أو بالة، أو إحالة أرض اغتمرها غرق، أو أجحف بها عطش، خففت عنهم بما ترجو أن يصلح به أمرهم. ولا يثقلن عليك شيء خففت به المؤونة عنهم، فإنه ذخر يعودون به عليك في عمارة بلادك...»[2].

ولا ريب أن هناك نفقات على لوازم الكتابة في دواوين الدولة وفروعها المحلية، ويستدل على ذلك من توجيهات الإمام علي عليه السلام لكتابه باستخداماتها الجيدة بقوله: «ألقِ دواتك، وأطل جلفت قلمك...»[3]، وقال عليه السلام: «ادقوا أقلامكم وقاربوا بين سطوركم واحذفوا من فضولكم واقصدوا قصد المعاني، وإياكم والإكثار فإن أموال المسلمين لا تحتمل الإطراء»[4].

---

(١) البلاذري، أنساب الأشرف، ج٢/ص٣٩٠؛ اليعقوبي، تاريخ، ج٢/ص١٤١.
(٢) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١٧/ص٥٦.
(٣) المصدر نفسه، ج١٩/ص١٨٩.
(٤) كاشف الغطاء، هادي، مستدرك نهج البلاغة، ص١٠٥.

ثالثاً: سمات السياسة المالية للإمام علي عليه السلام

من المميزات البارزة لسياسة الإمام علي عليه السلام المالية هي:

١ ـ سياسة المساواة في العطاء:

انتهج الإمام علي عليه السلام سياسة المساواة مع المسلمين جميعاً كما في عهدي الرسول صلى الله عليه وآله والخليفة الأول أبي بكر[١]، «فألغى الإمام علي عليه السلام كل أشكال التمييز مؤكداً أن التقوى والسابقة في الإسلام والصحبة من رسول صلى الله عليه وآله أمور لا تمنع أصحابها مراتب أو مميزات في الدنيا، وإنما تلك المميزات ثوابها في الآخرة»[٢] وعند الاعتراض على هذه السياسة ومطالبة الإمام عليه السلام بالتفضيل بالعطاء قال عليه السلام: «أيها الناس عباد الله المسلمون، والمال مال الله نقسم بينكم بالسوية، وليس لأحد على أحد فضل إلا بالتقوى للمتقين عند الله الجزاء وأفضل الثواب...»[٣].

ومن دواعي انتهاج الإمام علي عليه السلام لهذه السياسة هو الحدّ من «التفاوت الكبير الذي أحدثه الخليفة عثمان بن عفان ومن قبله الخليفة عمر بن الخطاب عند استحداث نظام لتقسيم مكانة الشخص ومنزلته وقد أدّى ذلك إلى تجميع الأموال عند البعض وضمورها عند البعض الآخر»[٤].

وقد رفض الإمام عليه السلام أية أثرة سواء كانت من جانب السابقة أو العصبية لقرابة أو لمذهب ديني أو سياسي، وتعالى عليه السلام على العنصرية ولم يفضل العربي على الأعجمي فالكل عنده سواسياً ويصف الإسكافي

---

(١) ابن هلال، الغارات، ص٣٢؛ اليعقوبي، تاريخ، ج٢/ص٩٣، ١٠٦؛ ابن عبد البر، الاستيعاب، ج٢/ص٥٤.

(٢) الزهاوي، حكومة علي الشرعية، وملامح التطبيق، (قم، ٢٠٠٠م)، ص١٢٦.

(٣) ابن عقدة الكوفي، فضائل أمير المؤمنين، ص٩١؛ الآبي، نثر الدر، ج١/ص٢١٦.

(٤) الموسوي، محسن باقر، الفكر الاقتصادي في نهج البلاغة، ص٩٩.

هذه السياسة بقوله: «كان ممن يقسم بالسوية، وعدل في الرعية، ولم يرزأ من مال الله شيئاً، ولم تدع عليه زلة...»[1].

وحاول أخوه عقيل بن أبي طالب أن يستميل الإمام علي عليه السلام بشكايته بزيادة عطائه لكثرة عياله، فلم يؤثر الإمام عليه السلام صلة الرحم على سياسة العدالة. وائتمان المسلمين له على أموالهم، وأعلن الإمام عليه السلام رفضه من طلب أخيه بقوله: «والله لقد رأيت عقيلاً قد أملق حتى استماحني من بركم صاعاً، ورأيت صبيانه شعث الشعور غبر الألوان من فقرهم... وعاودني مؤكداً وكرر عليّ القول مراراً فأصغيت إليه سمعي، فظن أني أبيعه ديني، واتبع قياده مفارقاً طريقتي...»[2].

ولم يكن موقفه مع ابن أخيه عبد الله بن جعفر (ت٨٠هـ) بأقل صلابة من موقفه مع أخيه عقيل حينما طلب منه نفقته أو معونة مالية فأجابه الإمام عليه السلام: «لا والله ما أجد لك شيئاً إلّا أن تأمر عمك أن يسرق فيعطيك»[3].

حتى قيل في سياسته هذه أنه كان «صلباً في دينه لا يداهن ولا يصانع ولا يخشى في إقامة الحق لومة لائم، ولا يمنعه عن إقامة العدل رحم أو قرابة ولا صلة ولا صداقة»[4].

ولم تثنِ الإمام علياً عليه السلام المحاولاتُ والمناوراتُ السياسية من أصحاب المطامع الشخصية عن هذه السياسة المبدئية التي مثلت خطراً وتهديداً لمركز الإمام عليه السلام وخلافته، لأن نظرته وتقديره للأمور لم تكن

---

(١) الإسكافي، أبو جعفر، المعيار والموازنة، ص٢٢٧؛ ابن عبد البر، الاستيعاب، ج٢/ ص٥٩.

(٢) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١١/ص١٨٨؛ ابن حجر، الصواعق المحرقة، ص١٣٢.

(٣) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج٢/ص١٦٠.

(٤) القضاعي، دستور معالم الحكم، ص٦٥.

قصيرة المدى أمدها التمسك بالسلطة والمحافظة على مركزه، فلما طالبه بعض المستفيدين من سياسيات التفاوت في العطاء في العهود السابقة بالعودة إلى تلك السياسة، وترك ما في أيديهم من أموال تكدست، لكن تصدى لهذه المحاولات بكل صلابة بقوله: «وأما وضعي عنكم ما أصبتم فليس لي أن أضع حق الله، وأما إعفائي عما في أيديكم فما كان لله وللمسلمين، فالعدل يسعكم...»[1].

ثم إن «طائفة من أصحاب علي مشوا إليه فقالوا: يا أمير المؤمنين أعطِ هذه الأموال وفضل هؤلاء الأشراف العرب، وقريش على الموالي والعجم ومن يخافه من الناس قراره... وإنما قالوا له ذلك للذي كان معاوية يصنع بمن أتاه...»[2]. ويرفض الإمام هذا العرض بقوله: «أتأمروني أن أطلب النصر بالجور فيمن وليت عليه»[3].

ومن جانب آخر فإن الإمام علياً عليه السلام لم يشمل بالعطاء من لم يؤازر المسلمين ويحمل السلاح مع المجاهدين، وعندما بعث إليه أسامة بن زيد مطالباً بعطائه، أجابه الإمام علي عليه السلام: «إن هذا المال لمن جاهد عليه، ولكن لي مالاً بالمدينة فأصب منه ما شئت»[4]. ولم يقم الإمام عليه السلام بالتسليف من بيت المال لنفسه.

وكان في «وسع الإمام أن يأخذ من بيت المال بالدين ليحتسب من حقه عند محله»[5]، وغالباً ما كان ينتظر «نفقته تأتيه من غلته بالمدينة بينبع وكان يطعم الناس الخبز واللحم، ويأكل هو الثريد»[6].

---

(١) اليعقوبي، تاريخ، ج٢/ص١٤٢.
(٢) الشيخ المفيد، الأمالي، ص١٧٥؛ الآبي، نثر الدر، ج١/ص٢١٦.
(٣) المصدر نفسه، ص١٧٥؛ الشريف الرضي، نهج البلاغة، ص٢٣١.
(٤) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج٤/ص٧٨.
(٥) الكنجي، كفاية الطالب في مناقب علي بن أبي طالب، ص٣٦٤.
(٦) ابن حمدون، التذكرة الحمدونيه، ج١/ص١٠٠؛ ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج٢/ص٥٩.

أمّا من ناحية مواقيت العطاء فلم تحدد بوقت معلوم، وإنما كان الوقت تحدده وصول الأموال إلى العاصمة فحال وصولها يشرع الإمام علي عليه السلام بتوزيعها على المسلمين، فقد قام الإمام عليه السلام بتوزيع أربع عطاءات في سنة واحدة[1].

فإذا ورد المال عليه يقول: «أيها الناس هلموا إليّ مالكم فخذوه فإنما أنا لكم خازن. ثم يقسم على الأحمر والأسود حتى لا يبقى شيء...»[2].

ثم «إن علياً ـ كان يكنس بيت المال كل يوم جمعة ثم ينضحه بالماء وثم يصلي ركعتين ثم يقول: تشهد لي يوم القيامة»[3].

ولم يدع الإمام علي عليه السلام أموالاً مهما كان ثمنها ونوعها فيقول عليه السلام: «قد تأتينا أشياء تستكثرها إذا جاءتنا ونستقلها إذا قسمناها وأنا لتقسيم القليل والكثير...»[4].

وفي حالة كون الأموال كثيرة يقوم الإمام علي عليه السلام بتقسيمها إلى سبعة أقسام متساوية تمثل أسباع مدينة الكوفة احتياطاً للعدل والمساواة ويذكر أنه «جاء مال من أصفهان، فقسمه على سبعة أسهم فوجد فيه رغيفاً فقسمه على سبعة ودعا أمراء الأسباع، فأقرع بينهم...»[5].

ثم شمل الإمام علي عليه السلام بالعطاء من بيت المال أطفال المسلمين ضمن ضوابط حددها الإمام علي عليه السلام بقوله: «أما الصبي الذي أكل

---

(١) انظر: ابن سلام، الأموال، ص٢٨٤.

(٢) الإسكافي، أبو جعفر، المعيار والموازنة، ص٢٥٢.

(٣) ابن هلال، الغارات، ص٣١؛ ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج٤/ص١٢٣.

(٤) الإسكافي، أبو جعفر، المعيار والموازنة، ص٢٥١.

(٥) ابن حمدون، التذكرة الحمدونية، ج١/ص٦٩؛ ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج٢/ص٥٩

الطعام وعض الكسرة أحق بهذا العطاء من المولود الذي عض الثدي»[1].

ونبه الإمام علي عليه السلام المسلمين إلى حقهم في هذا العطاء ومبادرتهم إلى أخذه، وحذر المسلمين في حالة وجود السياسات المنحرفة عن الدين فتجعل من العطاء ثمناً لشراء المواقف وكم الأفواه وسلاحاً ضد الخيرين من المسلمين، ويقول الإمام عليه السلام بهذا الصدد: «خذوا العطاء ما كان طعمة، فإذا كان عن دينكم فارفضوه أشد الرفض»[2].

إن انتهاج سياسة المساواة في العطاء من قبل الإمام علي عليه السلام قد «خلقت له المصاعب، فقد فسدت عليه جيشه وتنكرت له الوجوه والأعيان... لقد تبنى هذا العملاق العظيم مصالح البؤساء والمحرومين وآثرهم على كل شيء.. لقد أدّت هذه السياسة المشرفة التي انتهجها الإمام إلى إجماع القوى المنحرفة والباغين على الإطاحة بحكومته وشل فعاليتها...»[3].

٢ ـ السياسة الضريبية:

مثلت الضرائب المورد الرئيس في بيت مال المسلمين، ونتيجة لكثرة الفتوحات الإسلامية واتّساع رقعة الدولة أصبح من اللازم أن تحتاج الدولة إلى عدد كبير من الموظفين والعمال لجباية هذه الضرائب، يعملون وفقاً لنظرة الخليفة ومفهومه ـ في الأغلب ـ، وخص الإمام علي عليه السلام هذا الجانب أهمية كبيرة إذ: «قامت سياسة الإمام في أخذ الضريبة على قاعدة إنسانية مثلى قلما نجد لها نظيراً»[4].

---

(١) المتقي الهندي، كنز العمال، ج٤/ص٢٤٨.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) القرشي، باقر شريف، موسوعة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام (د. ب، ٢٠٠٢م)، ج١١/ ص٣٨.

(٤) الموسوي، محسن باقر، الفكر الاقتصادي في نهج البلاغة، ص٩٩.

فكان مما جاء به فكر الإمام علي عليه السلام في هذه السياسة وصاياه للولاة والعمال، حاثاً على سياسة العدل والإنصاف في استحصال وجباية الضرائب من مستحقيها، ففي توجيه بليغ لأحد عماله يقول: «استعمل العدل واحذر العسف والحيف فإن العسف يعود بالجلاء والحيف يدعو إلى السيف»[1].

وفي هذا السياق أكد الإمام علي عليه السلام على المعاملة الإنسانية في تحصيل الضرائب وجبايتها من قبل العاملين، وأن لا يسيئوا استخدام السلطة التي منحتها إياهم الدولة، فيجبروا الناس على بيع ممتلكاتهم اللازمة وأن لا تتعدى سياستهم إلى الضرب ولا فرق في ذلك بين المسلم والذمي فيحذرهم الإمام علي عليه السلام في وصية لهم بقوله: «ولا تبيعن للناس في الخراج كسوة شتاء ولا صيف ولا دابة يعتملون عليها، ولا عبدان ولا تضربن أحداً سوطاً لمكان درهم...»[2].

وقد سبق الإمام علي عليه السلام المشرعين في السياسة الضريبية بأن لا يكون المال المستحصل من الضريبة على حساب الإنتاج وإيقاع الضرر على المنتج، لأن للدولة الإسلامية نظرية اقتصادية تطمح إلى تنمية موارد الدولة والعمل على رفاهية الفرد المسلم وهذا ما «يمكننا أن نلمحه بوضوح من خلال التطبيق العملي في عهد الدولة الإسلامية وفي التعليمات الرسمية... فمن تلك التعليمات البرنامج الذي وضعه أمير المؤمنين علي عليه السلام ...»[3] ومن تلك التعليمات ما أوصى به الإمام علي عليه السلام مالك الأشتر بقوله: «وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من

---

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج٢٠/ص٢٠٤.

(٢) الكيلري، حدائق الحقائق في شرح نهج البلاغة، ج٢/ص٥١٤؛ ابن رجب الحنبلي، أبو فرج عبد الرحمن (ت٧٩٥هـ)، الاستخراج لأحكام الخراج، حققه: أياد عبد اللطيف بن إبراهيم القيسي، (لبنان ٢٠٠٤ م)، ص٢٠٩.

(٣) الصدر، محمد باقر، اقتصادنا، ص٧٢٢.

استجلاب الخراج لأن ذلك لا يدرك إلا بالعمارة، ومنة طلب الخراج بغير عمارة أخرب البلاد وأهلك العباد...»[1].

ولم يشمل الإمام علي عليه السلام في فكره الإنساني في هذا الجانب الإنسان والإنتاج فقط، وإنما شمل الحيوان وحقوقه في الرحمة والرأفة ولاسيما عندما تكون موارد ضريبية وتصبح بحوزة عامل الدولة فيوصيه عليه السلام: «فإذا أخذها أمينك فأوعز إليه ألّا يحول بين ناقة وبين فصيلها، ولا يمصُرَ لبنها فيضر ذلك بولدها ولا يجهدنها ركوباً، وليعدل بين صواحباتها في ذلك وبينها، وليرفه على اللاغب، وليستأنِ بالنقب والظالع، وليوردها ما تمر به من الغدر، ولا يعدل بها عن نبت الأرض إلى جواد الطرق ليروحها في الساعات، وليهملها عند النطاف والأعشاب...»[2].

وبالرغم من وصايا الإمام علي عليه السلام الإنسانية فلا يعني ذلك أنه لا يبدي بالمقابل اهتماماً بالموارد الضريبية ونوعيتها فيؤكد حرصه على نوعية وجودة الأموال الضريبية بوصيته لعمال الجباية قائلاً: «ولا تأخذن عوداً ولا هرقة ولا قلنسوة، ولا مهلوسة ولا ذات عور...»[3].

وعزز الإمام علي عليه السلام تلك الوصايا لعماله بضوابط وتعليمات يسيرون عليها «وكان يفرض الضرائب وفق موازين العدالة، ويعمد إلى توزيعها لكي يحافظ على مقادير الواردات، دون أن يتلاعب بها الولاة... وقد استهدف عليه السلام من هذه الدقة في الأموال لأنها عائدة إلى بيت مال المسلمين حيث يقوم بتوزيعها وفق العدالة...»[4].

---

(١) الزمخشري، ربيع الأبرار ونصوص الأخبار، ص٢٤٠.
(٢) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١٥/ص١١٦.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) الحكيم، حسن عيسى، الإمام علي عليه السلام روح الإسلام الخالد، ص١٢٩.

وعلى هذا الأساس فقد ميز الإمام علي عليه السلام في مقادير الضرائب، فأمر أن يضع «على البساتين التي تجمع النخل والشجر على كل جريب عشر دراهم، وعلى كل جريب الكرم إذا كانت علية ثلاث سنين ودخل الرابعة عشرة دراهم، وأن ألغي كل نخل شاذ عن أن يأكله من قربه إلّا أن أضع على الخضروات مثل المعاثي والحبوب والسماسم والقطن...»[1].

وبهذا فإن هذه الضوابط قد تميزت بين البساتين المثمرة التي تجمع بين النخيل والشجر وكذلك ميزت بين محاصيل الحبوب وفقاً لتسعيرة خاصة، راعت هذه التعليمات النخيل والثمار التي تقع على طريق السابلة بإعفائها من الضريبة مراعاة إنسانية يعود مردودها على الفلاح والمسلمين السالكين تلك الطرق.

ومن ناحية أخرى فإن هذه السياسة تحتاج إلى موظفين أكفاء وأمناء ليقوموا بالعمل على تنفيذ تلك التعليمات الصادرة من الخليفة والتي تعود على أطراف العملية الاقتصادية كالدولة والأرض والإنتاج والفلاح والمواطن وعلى هذا فإن الإمام علي عليه السلام «كان دقيقاً في اختيار الأمناء الثقاة لإدارة مال المسلمين»[2].

واشترط الإمام علي عليه السلام على الولاة أن يختاروا للعمل في الجباية إلا من كان «ناصحاً شفيعاً وأميناً حافظاً غير معنف، ولا مجحف ولا ملعب، ولا متعب»[3].

أمّا سياسة الإمام علي عليه السلام مع أهل الذمة في هذا الجانب فقد سارت على السياسة الإنسانية نفسها التي ترمي إلى احتواء أبناء الديانات الأخرى وحفظ حقوقهم وإنسانيتهم ودفعهم للانصهار بالمجتمع الإسلامي

---

(١) قدامة، الخراج وصناعة الكتابة، ص ٣٦٨.

(٢) الحكيم، حسن عيسى، الإمام علي عليه السلام روح الإسلام الخالد، ص١٢٩.

(٣) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج٥/ص١١٦.

عن طريق التسامح والمرونة في التشريعات المفروضة عليهم فيوصي عليه السلام عماله بهذا المضمون الإنساني بقوله: «ولا تمسن مال أحد من الناس... ولا معاهد إلّا أن تجدوا فرساً أو سلاحاً يعدى به على أهل الإسلام...»[1].

وعندما «أسلم دهقان من أهل عين التمر فقال له علي عليه السلام: أما جزية رأسك فنرفعها وأما أرضك فللمسلمين، فإن شئت فرضنا لك وإن شئت جعلناك قهرماناً لنا، فما أخرج الله من شيء أتيتنا به»[2].

وهكذا كان الإمام علي عليه السلام: «يأخذ الجزية من كل ذي صنع: من صاحب الإبر إبراً، ومن صاحب المسان مساناً، ومن صاحب الحبال حبالاً...»[3]. والهدف من هذه السياسة هو «إنما كان يأخذ من هذه الأمتعة بقيمتها من الدراهم التي عليهم من جزية رؤوس الأموال ولا يحملهم على بيعها، ثم يأخذ من ذلك من الثمن، إرادة الرفق بهم، والتخفيف عليهم...»[4].

وبهذا «طرح أمير المؤمنين عليه السلام قاعدة اقتصادية وإدارية رصينة في آن واحد فهي تلتقي مع النظرية الحديثة القائلة بأن الحكومة ليست تاجراً أي لا يكون مقصدها الربح بل تشرع وتستنتج منها ما يوطد المصلحة العامة»[5].

٣ ـ رعاية المهن الصناعية والتجارية وسياسة السوق:

من الخطأ الفادح أن تعتمد السياسة الاقتصادية في دولةٍ ما في أي زمان ومكان على جانب اقتصادي واحد في إيراداتها، بل عليها الانفتاح

---

(١) الكنيدري، حدائق الحقائق، ج٢/ص٥١٤.
(٢) ابن رجب الحنبلي، الاستخراج، ص١٣٦.
(٣) ابن سلام، الأموال، ص٤٩؛ ابن عبد البر، الاستيعاب، ج٢/ص٥٥.
(٤) ابن سلام، الأموال، ص٤٩.
(٥) الزهاوي، حكومة علي عليه السلام الشرعية وملامح التطبيق، ص١٢٢.

على باقي الجوانب الاقتصادية وتشجيعها ودعمها وتنميتها من أجل تنشيط الحياة الاقتصادية عامة لتحقيق الغاية القصوى في تحريك عوامل النشاط الاقتصادي الكامن في مرافق الدولة «فالمزارع منتج والصناعي منتج والتاجر منتج، وهؤلاء جميعاً بحاجة إلى مؤازرة من قبل الدولة لأنهم يتعرضون إلى مشاكل مالية ونفسية أيضاً، فلا بدّ من رعاية شؤونهم وتفقد أحوالهم باستمرار حتى تظل حركة الإنتاج مستمرة دون انقطاع»[1]، ومن هذا المفهوم أشار الإمام علي عليه السلام إلى متابعة هذه الصنوف المنتجة وتسهيل عملهم وتذليل الصعوبات أمامهم وجاءت إشارته في وصاياه إلى مالك الأشتر «ثم استوصِ بالتجار وذوي الصناعات وأوصِ بهم خيراً، المقيم منهم والمضطرب بماله، والمفترق ببدنه، فإنهم مواد المنافع وأسباب المرافق وجلابها من المباعد والمطارح، في برك وبحرك وجبلك، وحيث لا يلتئم الناس لمواضعها ولا يحترفون عليها، فإنهم سلم لا تخاف بائعته لا تخشى عائلته...»[2].

ومع اهتمامه بالتجار فإنه ناهض ضعاف النفوس الذين يعتاشون على قوت الشعوب ومكائدهم، ويتحينون الفرص لجني الأرباح الفاحشة على حساب أبناء جلدتهم وهم موجودون في كل العصور، وقد شخص الإمام علي عليه السلام هذا المرض الخطير الفتاك في جسم الدولة والعملية الاقتصادية ؛ لأنه يرتبط مباشرة بأقوات الناس وحاجاتهم الأساسية وربما تؤدي احتكاراتهم للسلع والبضائع إلى اضطراب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فأوصى إلى مراقبتهم بقوله: «وتفقد أمورهم في بلادك، وعلم ـ مع ذلك ـ في كثير منهم ضيقاً فاحشاً، وشحاً قبيحاً واحتكاراً للمنافع وتحكماً في المبيعات مضرة للعامة...»[3].

---

(١) الموسوي، محسن، الفكر الاقتصادي في نهج البلاغة، ص١٠٧.

(٢) الشريف الرضي، نهج البلاغة، ص ٥٥٩.

(٣) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١٧/ص٦٤.

ومن واجبات الدولة حماية المواطن المستهلك من جشع التجار فأوصى الإمام علي عليه السلام «وليكن البيع بيعاً سمحاً بموازين عدل وأسعار لا تجحف بالفريقين من البائع والمبتاع فمن قارف حكرة بعد نهيك إياه فنكل به وعاقبه من غير إسراف»[1].

إن هذه التعليمات تشمل مراقبة الأسعار، وجعلها أسعاراً تتماشى مع دخل المواطن وتضمن ربح البائع أو التاجر بما يحقق النشاط الاقتصادي السريع والبيع والشراء وتضمن حقوق الطرفين «فكلما ارتفعت الأسعار تأثر الدخل الحقيقة يعاني منه أصحاب الدخل المتوسط مقابل السلع التي يشترونها»[2]. ثم ركز الإمام علي عليه السلام على ناحية الموازين والمكاييل وعدم الغش بها خوفاً من جلب المضرة إلى المستهلك وإشاعة تعامل الغش في البلاد الإسلامية وقد أوصى الإمام عليه السلام بمعاقبة المفسدين المتلاعبين في السوق ولكن ليس بالعقوبة الانتقامية وإنما عقوبة تقويمية، فيشير إلى ذلك بقوله: «وعاقبه من غير إسراف»[3]. ومما يجدر ذكره كون «الأسعار لها أثر كبير في النظام الاقتصادي فهي السبب المباشر للركود والفقر والتفاوت الطبقي ولما كانت الأسعار تخضع لميزان العرض والطلب فهي تنشئ في حالة مضطربة مسببة تقلبات اقتصادية في سوق المستهلكين والتجار...»[4].

ونظراً لأهمية السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي فقد أجاز الإمام علي عليه السلام هذه السياسة التي هي «مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة النقود والائتمان وتنظيم السيولة الاقتصادية... وقد

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) الخاطر، حسن سعيد محمد، الأمير تراث الإمام علي عليه السلام (بيروت، ٢٠٠٥ م)، ص١٠٤.

(٣) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١٧/ ص٦٥.

(٤) الموسوي، محسن باقر، الفكر الاقتصادي في نهج البلاغة، ص١٠٢.

أجاز الإمام أمير المؤمنين معاملة السفتجة وهو أن يرفع التاجر مالاً في وطنه لشخص كان ليكتب ماله ورقة يأخذ بموجبها في مكان ثانٍ عند شخص ثالث وبهذا الخطوة عمم الإمام أمير المؤمنين عليه السلام حركة النقود بصورة جيدة من مكانٍ إلى آخر، في الوقت نفسه حافظ على الأمن الاقتصادي.. وكان هذا العمل فاتحة خير في علم الاقتصاد الإسلامي»[1].

وفي هذا الاتجاه الاقتصادي «قضى أمير المؤمنين عليه السلام فيمن أعطى رجلاً ورقاً بوصف إلى أجل مسمى فقال صاحبه نقد لا أحد وصيفاً خذ مني قيمة وصيفك اليوم ورقاً قال: لا يأخذ إلا وصيفه أو ورقه الذي أعطاه أول مرة، ولا يزداد عليه شيئاً... وقال أمير المؤمنين عليه السلام من اشترى طعاماً أو علفاً فإن لم يحد شرطه وأخذ ورقاً لا محال قبل أن يأخذ شرطه، فلا يأخذ إلا رأس ماله ولا تظلمون ولا تُظلمون»[2].

من الجوانب المهمة في السياسة الاقتصادية هو التخطيط في إنفاق الأموال على نطاق الدولة أو الأفراد وفقاً لتقدير الأموال وتوجيهها، وأكد الإمام علي عليه السلام على هذا الجانب الحيوي بوصاياه فيقول: «فدع الإسراف مقتصداً واذكر في اليوم غداً، وامسك من المال بقدر ضرورتك وقدم الفضل ليوم حاجتك...»[3]. ويريد الإمام عليه السلام من ذلك إشاعة ثقافة التخطيط والموازنة في دخل وحياة المسلم الاقتصادية، فينهى عليه السلام عن الإسراف من دون النظر إلى غده إلى حاجاته الضرورية، ثم لا بدّ له من أن يكون لديه مالاً احتياطياً للظروف الطارئة التي تفاجئ الإنسان أو المجتمع أو الدولة «فإن القصد هو الطريق المعقول والسبيل الحكيم...»[4].

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) الطوسي، الاستبصار، ص٥٠٣.

(٣) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١٥/ ص١٠٧.

(٤) الموسوي، محسن باقر، الفكر الاقتصادي في نهج البلاغة، ص١٢.

وأوصى عليه السلام أن لا يصرف المال في أوجه غير لازمة أو ليس بالحاجة إليها فيقول: «من كان له مال فإياه والفساد فإن إعطاء المال في غير حقه تبذير وإسراف، وهو وإن كان ذكراً لصاحبه في الدنيا فهو يضيعه عند الله عزّ وجلّ ولم يضع رجل ماله في غير حقه وعند غير أهله إلا حرمه الله شكرهم إن كان لغيره درهم فإن بقي معه يودّه ويظهر له الشكر فإنما هو ملق وكذب...»[1].

وهنا يوضح الإمام النتائج السلبية الاجتماعية لمن لا يضع أمواله في غير حقها للتقرب والملق والذكر بين الناس للمنفعة الذاتية وليس للمنفعة العامة التي تعود بفائدتها على المجتمع والتقرب إلى الله تعالى وبذلك نضمن الحياتين الدنيا والآخرة بسعادة وشكر الله تعالى.

(١) الشيخ المفيد، الأمالي، ص١٧٦.

المبحث الثاني
الأساس الاجتماعي في فكر الإمام علي عليه السلام

أولاً: المجتمع الإسلامي في فكر الإمام علي عليه السلام:

إن المجتمع هو البيئة الحاضنة لكل التفاعلات والنشاطات والعلاقات الإنسانية بصورة عامة، لذا أولت الرسالات السماوية هذا الجانب العناية الكبيرة سواء عن طريق دعوات الأنبياء حملة تلك الرسالات أو في مضامين تلك الرسالات، فأنيط الدور للفرد والجماعة مسؤولية صلاح تلك العلاقات لتأتي ثمارها على واقع الحياة، وقد دعا القرآن الكريم البشر والجماعات كافة إلى هذا الدور الرائد بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾[1]، ومن مضمون هذه الآية الكريمة أوكل النبي ﷺ تلك المهمة الجسيمة إلى أفراد المجتمع بقوله: «**كلكم راعٍ وكلكم مسؤول عن رعيته**»[2].

فالانطلاقة الأولى تبدأ من «المحتوى للإنسان هو أساس البناء الاجتماعي الفوقي بكل تفصيلاته، وهو المحرك الأساس لمسيرة الأمة

---

(١) سورة الرعد، الآية: ١١؛ انظر: السيوطي، جلال الدين (ت٩١١هـ)، الدر المنثور في التفسير المأثور، طبعة جديدة خرج أحاديثها: نجدت نجيب، تقديم: عبد الرزاق المهدي، (بيروت ٢٠٠١ م)، ج٢/ص٥٦٤.

(٢) البخاري، صحيح البخاري، ج١/ص٣٠٤؛ مسلم، صحيح مسلم، ج١٢/ص٤٥٤.

تاريخياً، وإذ أي تغيير في الأمة يجب أن يبدأ من ذلك المحتوى الداخلي للإنسان ثم على ضوئه تتغير جميع العلاقات الفوقية في الأمة هي الحكومة والنظام والعلاقات والمؤسسات وكل أوجه الحياة الاجتماعية وركائزها...»[1].

وكثيراً ما كان الإمام علي عليه السلام يسعى إلى تأسيس اللبنة الأساس للمجتمع وواقعه، على تلك المضامين الجوهرية في بناء الفرد والمجتمع الإسلامي السليم بقوله: «عباد الله زنوا أنفسكم من قبل أن توزنوا، وحاسبوا قبل أن تحاسبوا...»[2].

ومن إحدى فيوضات العقل المنظر لبناء المجتمع الإسلامي وأسسه تسبق كلماته الداعية إلى ذلك العقل والزمان بدعوته بأن تكون المؤهلات الشخصية تتعدى كل المعايير والموازين التي في ضوئها يكون التقييم الحقيقي بعيداً عن البناءات الهشة مثل العنصرية والقبلية والمذهبية والإقليمية بقوله عليه السلام: «قيمة كل امرئ ما يحسنه»[3].

أو في إحدى وصاياه إلى مالك الأشتر بأن يتحرر من الموروثات الاجتماعية الضيقة والضعيفة التي تنخر بأواصر بناء المجتمع وأن تحل محلها الأواصر الإنسانية العالية القيمة بقوله: «إمّا أخ لك في الدين، وإما نظير لك في الخلق...»[4].

وفي نظرة تقويمية للمجتمع يلغي الإمام علي عليه السلام الطبقية الاجتماعية ويذهب إلى تمييزه وتقويمه على أساس المؤهلات العلمية والمعرفية التي تتميز بها وهي إما «عالم رباني، ومتعلم على سبيل نجاة، وهمج رعاع

---

(١) الصدر، محمد باقر، مجتمعنا، إعداد: محمد علي أين، تقديم: جواد سعدي، (بيروت، ٢٠٠٨م)، ص ٣٢.

(٢) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج٦/ص٣٠٦.

(٣) الشريف الرضي، نهج البلاغة، ص٦١٣.

(٤) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١٧/ص٢٧.

أتباع كل ناعق... لم يستضيئوا بنور العلم، ولم يلجأوا إلى ركن وثيق...»[1].

وإذا كانت هناك إشارات من الإمام علي عليه السلام إلى وجود الطبقات فهذا لا يعني المفهوم الاجتماعي القائم آنذاك؛ وإنما الطبقات أو الشرائح التي أوجدتها الحالة الجديدة في النظام الاجتماعي عن طريق قيام الدولة ومؤسساتها وعلاقاتها بالمجتمع، وهنا يدعو الإمام علي عليه السلام إلى دعم الطبقات التي ترابطت مع بعضها وظيفياً، بقوله: «واعلم أن الرعية طبقات لا يصلح بعضها إلا ببعض، ولا غنى ببعضها، فمنها جنود الله، ومنها كتاب العامة والخاصة، ومنها قضاة العدل، ومنها عمال الإنصاف والرفق ومنها أهل الجزية والخراج من أهل الذمة ومسلمة الناس، ومنها التجار وأهل الصناعات، ومنها الطبقة السفلى من ذوي الحاجات والمسكنة...»[2].

ثانياً: البناء الأسري:

١ ـ مكانة المرأة في فكر الإمام علي عليه السلام:

الأسرة اللبنة الأساس في قيام علاقات اجتماعية سلمية، والمرأة أحد العنصرين الرئيسين التي يقوم عليها بناء الأسرة الصالحة، لذا أولى الإمام علي عليه السلام عنايته بالمرأة، وينبه إلى أثر المرأة الكبير وصلاحها يعني صلاح الدنيا والآخرة إلى حدٍّ ما، فيقول عليه السلام: «المرأة الصالحة ليس من الدنيا إنما هي من الآخرة، لأنها تفرغك لها...»[3]، ومن أجل شد وتقوية

---

(١) ابن عبد ربة، العقد الفريد، ج٢/ص٤١؛ أبو نعيم؛ أحمد بن عبد الله الأصبهاني (٤٣٠هـ)، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، تحقيق: مصطفى عبد القادر، ط٢، (بيروت، ٢٠٠٢ م)، ج١/ص١٢١.

(٢) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١٧/ص٣٩.

(٣) الزمخشري، ربيع الأبرار، ص٢٩٥.

أواصر الحياة الأسرية واستمرار ديمومتها على طريق السعادة، فيصف الإمام عليه السلام أثرها بالجهاد فيشير إلى أن «جهاد المرأة حسن التبعل»[1].

ونظراً لدورها الكبير وأثرها في الأسرة وعدم جرها إلى اهتمامات خارج حدود وظيفتها الرئيسة إلا في الحالات اللازمة وشريطة أن يكون لها المعرفة والتجربة وممن عرفت بالعقل الراجح، فيوصي عليه السلام بقوله: «إياك ومشاورة النساء، إلا من جربت بكمال عقلها فإن رأيهنّ يجري إلى الأفن، وعزمهنّ إلى وهن، وقصر عليهن أجنحتهن فهو خير لهن... لا تملك المرأة أمرها ما يجاوز نفسها فإن ذلك أنعم لبالها وبالك، إنما المرأة ريحانة وليست قهرمانة...»[2].

ودعا الإمام علي عليه السلام إلى تقدير التكوين النفسي للمرأة، فأوصى إلى المعاملة الوديعة معها وعدم خدش مشاعرها وكيانها، لأن ذلك يظهر على طبيعة العلاقات الأسرية، فقال عليه السلام: «إياك والتغاير في غير موضع غيره، فإن ذلك يدعو الصحيحة إلى السقم... وأقل الغضب عليهن إلا في عيب أو ذنب... فألطفوا لهن على كلّ حال لعلهن يحسن الفعال...»[3].

وفي سبيل المحافظة واحترام هذا الكيان المهم في المجتمع بصورة عامة وفي الأسرة بصورة خاصة، نهى الإمام علي عليه السلام عن بعض السلوكيات التي تستفز مشاعرها؛ وربما يؤثر على الحياة الأسرية، فقال عليه السلام: «غيرة المرأة كفر وغيرة الرجل إيمان»[4].

أمّا بالنسبة لطبيعة التعامل معها بشكل عام فقد أوصى الإمام عليه السلام بالابتعاد عن السلوك القاسي وأن لا يتناولها أحد بأذى، وفي موقف

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) الكراكجي، كنز الفوائد، ص٣٧٢.

(٣) المصدر نفسه، ص٣٧٢.

(٤) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١٨/ص٢٥٠.

ينسجم ودعوات الإمام علي عليه السلام باحترام المرأة، فبعد معركة الجمل سنة ٣٦هـ وعند دخول الإمام علي عليه السلام الدار التي نزلت فيها السيدة عائشة في البصرة، تعرضت له إحدى النساء بالدعاء عليه عند دخوله وخروجه فقال له من كان بصحبته «والله لا تغلبنا هذه المرأة، فغضب وقال: لا تهيجن امرأة بأذى وأن شتمن أعراضكم وسفهن أمراءكم وصلحائكم فإن النساء ضعيفات، ولقد كنا نؤمر بالكف عنهن وهن مشركات فكيف إذ هن مسلمات»[١].

وفي مقارنة نفسية واجتماعية بين الصفات الحميدة والذميمة عند الرجل والمرأة، يقول الإمام علي عليه السلام: «خير خصال النساء شر خصال الرجال: الزهو والجبن والبخل، فإذا كانت المرأة مزهوة لم تمكن من نفسها، وإذا كانت بخيلة حفظت مالها ومال بعلها، وإذا كانت جبانة فرقت من كلّ شيء يعرض لها»[٢].

٢ ـ العلاقات الأسرية:

لقد نظر الفكر الإسلامي إلى طبيعة الحياة الأسرية، التي ترتبط ببعضها عن طريق رابطة الدم والمسؤولية والحقوق بين الوالدين والأبناء، ووضعت الشريعة الإسلامية تلك الحقوق وفقاً لضوابط تنظيمية متبادلة بين الوالدين والأبناء تؤدي بالنتيجة إلى تماسك أسري يقوم على قاعدة الاحترام والطاعة من قبل الأبناء للوالدين، وهو أداء شرعي فرضه الله سبحانه وتعالى بقوله تعالى: ﴿۞وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ۚ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾[٣]، هذا من جانب حقوق الوالدين على الأبناء.

---

(١) ابن الأثير، الكامل، ج٣/ ص١٣٤؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج٧/ ص٢٢٩.

(٢) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١٩/ ص٥٩.

(٣) سورة الإسراء، الآية: ٢٣؛ انظر: السيوطي، الدر المنثور، ج٥/ ص٢٢٤.

أمّا حقوق الأبناء على الوالدين، ففي مقدمتها تأتي التربية الصحيحة والتنشئة السليمة التي تصيرهم عناصراً بناءة خلاقة سالمين من العيوب الخلقية والنفسية، وأكد الإمام علي عليه السلام على هذه العلاقة العضوية المتبادلة في الأسرة بقوله عليه السلام: «إن للوالد على الولد حقاً، إن للولد على الوالد حقاً، فحق الوالد على الولد أن يطيعه في كلّ شيء إلا في الله سبحانه وتعالى، وحق الولد على الوالد أن يحسن اسمه وأدبه ويعلمه القرآن»[1].

ومما لا شك فيه أن إشارات الإمام علي عليه السلام إلى التربية السليمة وفقاً لما تمليه الشريعة الإسلامية أمر لا بدّ منه، لكن الإمام عليه السلام يشير إلى احترام هذا الكيان الناشئ ورعايته حتى قبل أن يولد، لما لها من تأثير يظهر في طبيعة الشخصية، إذ يوصي عليه السلام أن «سموا أولادكم فإن لم تدروا ذكراً أم أنثى فسموهم بالأسماء التي تكون للذكر الأنثى فإن إسقاطكم إذا لقوكم في القيامة ولم تسموهم يقول السقط لأبيه: إلا سميتني وقد سمى رسول الله صلى الله عليه وآله محسناً قبل أن يولد»[2].

وفي التفاتة موضوعية وعلمية للأسس التنشئة السليمة من الإمام علي عليه السلام راعى فيها حركة الزمن والتطور الذي يطرأ على المجتمع أخلاقياً وحضارياً، مع بقاء الثوابت الدينية كما مر في حقوق الوالدين، فقد نهى الإمام علي عليه السلام عن أسلوب التنشئة القسرية التي ينطلق منها الوالدان إلى دعوة أبنائهم بالتمسك بالطبائع والسلوكيات التي كانت عليها أجيالهما فيحذر عليه السلام من ذلك وما يسببه من مردوداته على طبيعة النشء سلبية بقوله: «لا تقسروا أولادكم على آدابكم فإنهم خلقوا لزمان غير زمانكم»[3].

---

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١٩/ ص٢٩٩.

(٢) الشيخ الصدوق، أبو جعفر محمد بن الحسن، (ت ٣٨١هـ)، كتاب الخصال، صححه وعلق عليه: علي أكبر الغفاري، تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي، ط٦، (قم، ١٤٢٤هـ)، ج٢/ ص٦٩٤.

(٣) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج٢٠/ ص٢٢٣.

أمّا على صعيد تقوية الأواصر الأسرية وإشاعة روح المحبة والعواطف والمتبادلة بين أفراد الأسرة، فيحث الإمام عليه السلام على ذلك بقوله: «قبلة الوالدين عبادة وقبلة الوالد رحمة، وقبلة الولد رحمة...»[1].

ثالثاً: العمل في فكر الإمام علي عليه السلام:

لم يكن الفكر الإسلامي فكراً عبادياً متحجراً بمعزل عن النواحي الأخرى في حياة الإنسان، فالحقيقة تشير إلى «أن الإسلام ثورة لا تنفصل منها الحياة عن العقيدة ولا ينفصل فيها الوجه الاجتماعي عن المحتوى الروحي...»[2]، وهناك كثير من الإشارات القرآنية التي تدفع بالمسلم وتشجعه على الحياة المتحركة عن طريق العمل، وجاء في قوله تعالى: ﴿وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ﴾[3]، وقال عزّ من قائل: ﴿وَلِكُلّٖ دَرَجَٰتٞ مِّمَّا عَمِلُواْۚ وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعۡمَلُونَ﴾[4].

ويتبين مما تقدم أن العمل من صلب العقيدة الإسلامية لبناء مجتمع ينتفع فيه الجميع، وبهذا الاتجاه يستنهض الإمام علي عليه السلام المسلمين الشروع بالعمل على الرغم من كفالة الله سبحانه وتعالى لأرزاق الخلائق فيناشدهم بما نصه: «قد تكفل لكم بالرزق وأمرتم بالعمل، فلا يكونن المضمون لكم أولى بكم من المفروض عليكم عمله... فبادروا العمل، وخافوا بغتة الأجل...»[5].

ولتشجيع المسلمين وتحفيزهم على النزول إلى ميادين العمل والكسب الشريف مهما كان مركز الإنسان من علو جاه أو سمو منصب،

---

(١) الثعالبي، آداب الملوك، ص٥٣.

(٢) الصدر، الإسلام يقود الحياة، ص٣٣.

(٣) سورة التوبة، الآية: ١٠٥؛ انظر: السيوطي، الدر المنثور، ج٤/ص٢٥٦.

(٤) سورة الأنعام، الآية: ١٣٢؛ المصدر نفسه، ج٧/ص٢٠٢.

(٥) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج٧/ص١٩٦.

فضرب الإمام علي عليه السلام مثلاً رائعاً بنبي الله داود عليه السلام فيقول: «أوحى الله عزّ وجلّ إلى داود أنك نعم العبد لولا أنك تأكل من بيت المال ولا تعمل بيدك شيئاً، قال: فبكى داود، فأوحى الله عزّ وجلّ إلى الحديد أن لنْ لعبدي داود، فلانَ.. فكان يعمل كلّ يوم درعاً فيبيعها...»[1].

وتشير الروايات التاريخية إلى أن الإمام علي عليه السلام من المسلمين السابقين إلى ميدان العمل للنفع والانتفاع، بتوفير العيش الكريم ويقول عليه السلام: «جعت مرة بالمدينة جوعاً شديداً فخرجت أطلب عملاً في عوالي المدينة، فإذا أنا بامرأة قد جمعت قدراً فظننتها تريد يلّه فأتيتها، فقطعتها كلّ ذنوب على تمرة، فمددت ستة عشرة ذنوباً حتى حجلت يدي ثم أتيت الماء فأصبت ثمنه، ثم أتيتها فقلت بكفي هكذا بين يديها... فعدّت لي ستة عشرة تمرة فأتيت النبي صلى الله عليه وآله، فأكل معي منها»[2].

وذكر أبو نيرز: «جاءني علي، وأنا أقوم بالضيعتين... فقال لي: هل: هل عندك طعام؟ فقلت: طعام لا أرضاه لك يا أمير المؤمنين، قرع من قروع الضيعة... ثم أصاب من ذلك شيئاً... فغسل يديه بالرمل حتى أنفاهما... وقال: من أدخله بطنه النار فأبعده الله، ثم أخذ المعول وانحدر في العين وجعل يضرب فأبطأ عليه الماء فخرج وقد نضح جبينه عرقاً فانتكف العرق ثم أخذ المعول وعاد إلى العين ثم أقبل يضرب فيها وجعل يهمهم فانثالت العين كأنها عنق جزور...»[3].

وهكذا كان الإمام علي عليه السلام دؤوباً ساعياً في طريق العمل قاهراً الظروف مهما كانت صعوبتها، فكان عليه السلام «يخرج في الأجرة في الحاجة قد كفيها يريد أن يراها الله تعالى يتعب نفسه في طلب الحلال»[4].

---

(١) الشيخ الصدوق، من لا يحضره الفقيه، ج٣/ ص٤٨١.

(٢) ابن الجوزي، صفوة الصفوة، ج١/ ص٣٤؛ أبو نعيم، حلية الأولياء، ج١/ ص١١٢.

(٣) الآبي، نثر الدر، ص٢٠٥، ٢٠٦.

(٤) الشيخ الصدوق، من لا يحضره الفقيه، ج٣/ ص٤٨١.

وشوهد الإمام الحسن بن علي عليه السلام يعمل وقد أرهق، فطلبوا منه ترك العمل، فقال عليه السلام: «عمل باليد من هو خير مني ومن أبي في أرضه ... رسول الله صلى الله عليه وآله ... وآبائي كلهم قد عملوا بأيديهم وهو عمل النبيين والمرسلين والصالحين»[1].

رابعاً: المشكلات الاجتماعية:

لقد شخص فكر الإمام علي عليه السلام - في الجانب الاجتماعي - بعض المشكلات الاجتماعية التي تخلق آثاراً وخيمة في المجتمع وربما تقف حائلاً بوجه حركته وتطوره، منها ما استنكرها ونهى عنها الإمام عليه السلام ومنها ما أعطى الحلول المناسبة لمعالجتها.

ومن بعض هذه المشكلات الاجتماعية التي استنكرها الإمام عليه السلام ونهى عن العمل فيها ظاهرة التنجيم التي إن شاعت سوف تبعد الإنسان عن حياة الحقيقة والواقعية وتقوده إلى ظاهرة الشعوذة والخرافات فقد رفض الإمام علي عليه السلام دعوة أحد المنجمين إليه للعمل برأيه، ثم حذر الناس بقوله: «أيها الناس إياكم وتعلم النجوم إلا ما يهتدى بها في برٍّ أو بحر، فإنها تدعو إلى الكهانة، المنجم كالكاهن والكاهن كالساحر، والساحر كالكافر، والكافر في النار، سيروا على اسم الله»[2].

ومن الظواهر الاجتماعية السلبية التي يشجبها الإمام وينهى عنها التجمعات العشوائية غير الهادفة، التي تجلب الضرر للمجتمع وتعطل نشاطه في الحياة، فقد رفض الإمام عليه السلام هذه الظاهرة التي تؤدي إلى ترك الناس لأعمالهم من دون مسوغ يدعوهم إلى ذلك، وقد وصف هذه

---

(١) المصدر نفسه، ج٣/ص٤٨٠.

(٢) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج٦/ص١٥٩؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج٧/ ص٢٢٦.

الظاهرة بالغوغاء وقال فيهم: «إذا اجتمعوا ضروا، وإذا تفرقوا نفعوا، فقيل قد علمنا مضرة اجتماعهم فما منفعة تفرقهم؟ فقال: يرجع أهل المهن إلى مهنهم فينتفع الناس بهم...»[1].

وتصدى الإمام علي عليه السلام إلى آفة اجتماعية خطيرة، وهي ظاهرة تفشي الأمية والجهل بين الناس، فضلاً عن التكبر على العلم والإصرار على الجهل، يقول الإمام عليه السلام: «ولا يستحي أن يقول لا أعلم إذ هو لا يعلم ولا يستكبر أن يتعلم إذا لم يعلم»[2].

ومن المشكلات الاجتماعية التي تنتشر في واقع المجتمع الإسلامي وقد تناولها الإمام عليه السلام وهي كثرة عدد أفراد الأسرة مع ابتلائها بالفقر الذي ربما يتسبب لها بالتعاسة والحرمان من العيش الميسور، فأشار الإمام عليه السلام إلى معالجة هذه المشكلة بقوله: «قلة العيال أحد اليسارين»[3]، ويقول عليه السلام أيضاً: «إن اليسار الثاني كثرة المال... إن قلّ العيال مع الفقر كاليسار الحقيقي مع كثرتهم...»[4].

ومن الإفرازات الاجتماعية الخطيرة تعرض الأنظمة السياسية الجديدة للأعراف والتقاليد السائدة في المجتمع والمساس فيها مما يخلق حالة من الخلل الاجتماعي فقد حذر الإمام عليه السلام مالك الأشتر من التعرض إلى هذه الأعراف والتقاليد الاجتماعية والمحافظة عليها فيؤكد عليه السلام أن: «لا تنقصن سنة صالحة عمل بها صدور هذه الأمة واجتمعت بها الألفة وصلحت عليها الرعية، لا تحدثن سنة تضر بشيء من ماضي تلك السنن...»[5].

---

(١) الزمخشري، ربيع الأبرار، ص٣٥٣.

(٢) الحراني، أبو محمد الحسن بن علي بن شعبة (ت ق٤هـ)، تحف العقول عند آل الرسول صلى الله عليه وآله ! قدم له: حسين الأعلمي، (د.ب، ١٣٨٤هـ)، ص١٥٢.

(٣) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١٨/ص٢٧٢.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المصدر نفسه: ج١٧/ص٣٨.

ومن الأمراض الاجتماعية التي تفتك في جسد المجتمع وهي ظاهرة النفاق التي تشوه صورة ذلك المجتمع وتقف حائلاً بوجه تقدمه، وغالباً ما تبرز هذه الظاهرة في المجتمعات التي تحكمها أنظمة سياسية لا تستند إلى الأسس الدينية والأخلاقية وتتعمد في سياستها إلى تهميش القيم المثالية للمجتمع ولم تنظر إلى الإنسان غاية بل وسيلة وبالنتيجة يؤدي ذلك إلى «ضياع الشخصية المستقلة بفكرها وعقيدتها وحريتها في متبنياتها والتعبئة العمياء التي يهدف إليها المستكبرون...»[1].

وقد حذر الإمام علي عليه السلام من هذا المرض ودعا المسلمين إلى التحصين والوقاية منه فقال عليه السلام: «إياكم وتهزيع الأخلاق واجعلوا اللسان واحداً... وإن لسان المؤمن من وراء قلبه، وإن قلب المنافق من وراء لسانه لأن المؤمن إذا أراد أن يتكلم بكلام تدبره في نفسه فإن كان خيراً أبداه وإن كان شراً واراه، وإن المنافق يتكلم بما أتى على لسانه ما يدري ماذا قال وماذا عليه ...»[2].

ومن ثم يوضح الإمام علي عليه السلام مدى الخطورة الكبيرة على مصير الأمة الإسلامية إذا تفشى هذا المرض بين أفراد الأمة فأبدى مخاوفه للمسلمين بدعوته للابتعاد عن هذا السلوك المشين الذي لا يمت لثوابتها وقيمها الأخلاقية التي تربط الفرد بمصير حياة الجماعة ومستقبلها، فقد دعا المصريين بكتابه إليهم حينما ولى عليهم محمد بن أبي بكر بقوله عليه السلام: «إني لا أخاف على أمتي مؤمناً ولا مشركاً، أما المؤمن فيمنعه الله بإيمانه، وأما المشرك فيقمعه الله بشركه ولكني أخاف عليكم من منافق الجنان، عالم اللسان يقول ما تعرفون ويفعل ما تنكرون»[3].

---

(١) الصدر، المجتمع الفرعوني، ص٨٠.

(٢) الشريف الرضي، نهج البلاغة، ص٣١٨ ـ ٣١٩.

(٣) الشريف الرضي، المصدر نفسه، ص٤٨٧.

الفصل الرابع

الأساس الإداري والقضائي في فكر الإمام علي عليه السلام

- المبحث الأول: الفكر الإداري عند الإمام علي عليه السلام.
- المبحث الثاني: القضاء في فكر الإمام علي عليه السلام.
- المبحث الثالث: الأنظمة المساعدة على تحقيق العدالة.

المبحث الأول
الفكر الإداري

أولا ـ التنظيم الإداري لدولة الخلافة في عهد الإمام علي عليه السلام من سنة (٣٥هـ/٦٤٥م ـ ٤٠هـ/٦٦٠م):

إن أولى أولويات الإمام علي عليه السلام حين تقلّد منصب الخلافة هو تنظيم الجهات التنفيذية والتشريعية لدولته؛ لأن «الإمام هو أعلى سلطة إدارية في الدولة تنتهي إليه جميع السلطات وتستمد العناصر الإدارية سلطاتها، وبقدر ما يكون الإمام منيباً إلى القانون والنظم يكون المجتمع منتظماً سائراً في طريق التوازن الاجتماعي والاقتصادي»[1].

وانطلاقاً من ذلك فقد توجه الإمام علي عليه السلام في مستهل سنة ٣٦هـ إلى «بعث...عماله على الأمصار...»[2]، وكان قد ورث أعباء ثقيلة من العهد السابق ولاسيما ولاة الخليفة عثمان المطعون في سيرتهم وسياستهم التي كانت في مقدمة الأسباب للثورة على الوضع السائد آنذاك، فأصبح «القرار التغييري الأكثر إلحاحاً حينذاك هو إعادة النظر في الجهاز

---

(١) الموسوي، محسن باقر، الإدارة والنظام الإداري عند الإمام علي عليه السلام، (بيروت ١٩٩٨م)، ص١٢٦.

(٢) ابن الجوزي، جمال الدين بن الفرج عبد الرحمن علي (ت٥٩٧هـ)، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، تحقيق: سهيل زكار، (بيروت، ١٩٩٥م)، ج٣/ ص٣٤٥.

الإداري، كونه الأداة التنفيذية المسؤولة للخلافة...»[1].

وكان الإمام علي عليه السلام قد أسند مهام الحكم في عهده في المدن والأقاليم إلى كلٍّ من أبي أيوب الأنصاري (ت٥٢هـ) على المدينة[2]، وقيل: إنه ولي عليها تمام بن عباس «عندما سار من المدينة نحو البصرة»[3]، وقثم بن العباس (ت٥٥هـ) على مكة والطائف[4].

أما العاصمة الكوفة فقد تعاقب عليها عدد من الولاة، وكان أولهم أبو موسى الأشعري[5]، وعمارة بن شهاب [6]، وقرظة بن كعب الأنصاري (ت ٤٠هـ)، وأبو مسعود البدري (ت٤٠هـ)، وهاني بن هوذة النخعي (ت٤٠هـ)[7]، وقلّد ولاية البصرة وكور الأهواز وفارس وكرمان إلى عدد من الولاة منهم عثمان بن حنيف الأنصاري (ت٥٧هـ)[8]، وعبد الله بن عباس، (ت٦٥هـ وقيل ٦٨ هـ)[9].

---

(١) السعد، غسان، حقوق الإنسان عند الإمام علي عليه السلام ص١٥.

(٢) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج٥/ص١٥٥.

(٣) ابن خياط، تاريخ خليفة خياط، ص١٥٢؛ اليعقوبي، تاريخ، ج٢/ص١٢٤؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج٢/ص١٢٨.

(٤) اليعقوبي، تاريخ، ج٢/ص١٢٤؛ ابن الجوزي، المنتظم، ج٣/ص٤٠٥؛ (تمام بن العباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف القرشي: ولد بمكة لأم ولد واستعمله علي عليه السلام على المدينة، وأدرك النبي صلى الله عليه وآله، إن علياً عليه السلام لما سار إلى العراق استعمل تمام، وكان للعباس عشرة من الولد وكان تمام أصغرهم مات ولا عقب له...». انظر الأميني، محمد هادي، أصحاب أمير المؤمنين والرواة عنه، (بيروت ١٩٩٢ م)، ج١/ ص٨٨.

(٥) اليعقوبي، تاريخ، ج٢/ص١٢٤.

(٦) الكندي، أبو عمر محمد بن يوسف (ت٣٥٣هـ) الولاة والقضاة، تحقيق: محمد حسن إسماعيل وأحمد فريد المزيدي، (بيروت ٢٠٠٣ م)، ص١٩؛ عمارة بن شهاب: «كان له هجرة واستعمله الإمام علي على الكوفة»، انظر ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (ت٨٥٢هـ)، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق: علي محمد البجاوي، (بيروت، ١٩٩٢م).

(٧) ابن خياط، تاريخ خليفة بن خياط، ص١٥١؛ المسعودي، مروج الذهب، ج٢/ص٣٨٧.

(٨) اليعقوبي، تاريخ، ج٢/ص١٢٤.

(٩) ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، ج١/ص١٠٥.

ويذكر أن ابن عباس قد «جمعت إليه الصدقات والجند والمعاون أيام ولايته كلها...»[1]، وسمرة بن جندب (ت العقد ٦هـ)[2]، وعين على المدائن سعد بن مسعود عم المختار الثقفي[3]، أمّا ولاية الموصل وما يحيط بها حتى معركة صفين سنة (٣٧هـ)، فقد أسندت إلى مالك الأشتر (ت ٣٨هـ)[4].

وولي على مسلحة عين تمر مالك بن كعب الأرحبي[5]، في حين أسندت ولاية البحرين إلى عمر بن مسلمة (ت ٨٣هـ)، وقدامة العجلان، والنعمان بن العجلان الأنصاري (ت بعد سنة ٣٧هـ)، [6]، وعلى عمان الحلو بن عون الأزدي، وبعد مقتله توجه معقل بن قيس الرياحي (ت٤٢هـ)، عندما «وثبت بنو ناجية... وارتدوا عن الإسلام»[7].

وعقد الإمام علي عليه السلام ولاية مصر إلى قيس بن سعد (ت ٥٩هـ)، وبعده «بعث علي على أمرة مصر مالك الأشتر النخعي فسار إليها... فلما بلغ القلزم شربه شربة من عسل فكان فيها حتفه... فلما بلغ علياً مالك الأشتر بعث محمد بن أبي بكر (ت ٣٨هـ) على أمره مصر، وقيل وهو الأصح أن علياً ولي محمد بن أبي بكر بعد قيس بن سعد...»[8].

---

(١) ابن الأثير، الكامل، ج٣/ ص٢٦٣.

(٢) اليعقوبي، تاريخ، ج٢/ ص١٣٩.

(٣) الدينوري، الأخبار الطوال، ص٥٤، انظر الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج٤ / ص٥٦٥؛ سعد بن مسعود: وهو «عم المختار بن أبي عبيدة بن مسعود الثقفي، من الأحلاف ويقال: إن مسعوداً جده هو عظيم القريتين، فولد مسعوداً سعداً وأبا عبيدة...»؛ انظر: ابن قتيبة، المعارف، ص٤٠٠، ٤٠١.

(٤) الدينوري، الأخبار الطوال، ص١٥٤.

(٥) اليعقوبي، تاريخ، ج٢/ ص١٣٥؛ مالك بن كعب الهمداني الأرحبي: «استعمله علي على دومة الجندل، وحين بعث معاوية مسلم بن عقبة المري إليها...، وخرج في ألف فارس واقتتلوا يوماً ثم انصرف منهزماً، وهو من العشرة الذين شهدوا في صحيفة التحكيم في صفين...»، انظر: الأميني، محمد هادي، أصحاب أمير المؤمنين والرواة عنه، ج٢/ ص٩٠٥.

(٦) ابن خياط، تاريخ خليفة بن خياط، ص١٥١.

(٧) اليعقوبي، تاريخ، ج٢/ ص١٣٥.

(٨) ابن كثير، البداية والنهاية، ج٧/ ص٢٣٥.

وعهد بولاية اليمن إلى كل من عبيد الله بن العباس (ت ٨٥هـ)، وقثم بن العباس[١].

أمّا الشام فقد أسند ولايتها إلى سهل بن حنيف (ت ٣٨هـ)، ولكن لم يتسنَ له الوصول وتسليم مقاليد الأمور[٢].

في حين ولي إقليم فارس إلى «خليدة بن قرة اليربوعي وقيل ابن أبزي (*)»[٣]، ثم تولاها زياد ابن أبيه (ت ٥١هـ) بعد سنة (٤٠هـ) بعدما «طمع أهل فارس وأهل كرمان فغلب أهل كل ناحية على ما يليهم وأخرجوا عمالهم...»[٤].

وأما إقليم خراسان فقد «بعث علي خليدة بن قرة اليربوعي ويقال خليدة بن طريف ...»[٥]، وولي على أصفهان عمر بن مسلمة (ت ٨٦هـ)[٦]، وعقدت ولاية الري إلى يزيد بن حجية التميمي[٧]، وكان على إقليم

---

(١) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج٥/ص١٥٥؛ «قثم بن العباس بن عبد المطلب الهاشمي: أمير أدرك صدر الإسلام في طفولته... وولاه... علي بن أبي طالب على المدينة فاستمر إلى أن قتل علي، فخرج في أيام معاوية إلى سمرقند، واستشهد بها...»، الزركلي، أعلام، ج٥/ص١٩٠.

(٢) الدينوري، الأخبار الطوال، ص١٥٤.

(*) ابن بزي وهو: «عبد الرحمن بن بزي الخزاعي، مولى نافع عبد الحارث الخزاعي، سكن الكوفة واستعمله علي على خراسان، وأدرك النبي ﷺ وصلى خلفه...»، انظر: ابن عبد البر، (ت٤٦٣هـ)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، (بيروت ٢٠٠٢ م)، ج١/ص٤٩٥.

(٣) ابن الجوزي، المنتظم، ج٣/ص٣٩٥.

(٤) المصدر نفسه، ج٣/ص٤٠١.

(٥) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج٤/ص٥٥٨. خليدة بن طريف وهو: «من أصحاب أمير المؤمنين ﷺ بعثه إلى خراسان بعد وقعة الجمل، وكانوا قد ارتدوا وعصوا ففتحها . وقيل إنه بعث خليدة بن قرة اليربوعي... ويقال خالد بن قرة بن طريف أو خالد بن طريف بن قرة نسبة تارة إلى أبيه وأخرى إلى جده...»، الأميني، محسن، أعيان الشيعة، حققه: حسن الأمين، ط٥، (بيروت، ٢٠٠٠م)، ج١٠/ص١٢١.

(٦) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج٣/ص٣٦٤.

(٧) المصدر نفسه، ج٣/ص١٧١. هو «يزيد بن حجية بن أبي عبيد الله بن خالد بن عائذ بن=

اصطخر المنذر بن الجارود (ت ٦١هـ)، وعلى آذربيجان ولى الإمام علي عليه السلام الأشعث بن قيس (ت ٤٠١هـ)[١]، وعقد لمصقلة بن هبيرة (ت نحو٥٠هـ)، على أردشير طره[٢].

أمّا مهمة القضاء في العاصمة فقد أسندها الإمام علي عليه السلام طيلة عهده إلى أكثر من قاضي في مقدمتهم شريح القاضي (ت ٧٦هـ)، ومحمد بن يزيد بن خليدة الشيباني[٣] وسعيد بن نمران الهمداني (ت٧٠هـ)، وعبيدة السلماني (ت ٧٢هـ)[٤]، وتولى قضاء البصرة عدد من القضاة، منهم أبو الأسود الدؤلي (ت٦٧هـ)، وقيل الضحاك بن عبد الله الهلالي ويقال: عبد الله بن فضالة الليثي[٥].

وكانت الحجابة من مسؤولية قنبر، مولى الإمام علي عليه السلام [٦].

وتولى مهام الكتاب لدى الإمام علي عليه السلام عدد من الكتاب، كان أشهرهم عبد الله بن أبي رافع (ت ٤٠هـ)[٧]، ثم سعيد بن نمران الهمداني[٨]، وعبد الله بن جعفر (ت٨٨هـ)، وعبد الله بن جبير (ت٨١هـ)[٩].

= ثعلبة بن الحارث بن تيم اللات بن ثعلبة... ويقال يزيد بن ربيعة التميمي وقد شهد وقعة صفين مع الإمام علي عليه السلام وكان أحد الشهود في كتاب الصلح...»، انظر: الشاهرودي، علي النمازي، مستدركات علم رجال الحديث، (طهران، ١٤١٢هـ)، ج٨/ص٢٤٩.

(١) اليعقوبي، تاريخ، ج٢/ص١٣٩، ١٤١.

(٢) المصدر نفسه، ج٢/ص١٤٠.

(٣) وكيع، محمد بن خلف بن حبان (ت٣٠٦هـ)، أخبار القضاة، مراجعة: سعيد اللحام، (بيروت ٢٠٠٢ م)، ص ٥٨.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) ابن خياط، تاريخ خليفة بن خياط، ص١٥١. هو «عبد الله بن فضالة الليثي: ولدت في الجاهلية فعق عني أبي بفرس...»، انظر: ابن عبد البر، الاستيعاب، ج٣/ص٩٦٢.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) ابن الكازروني، مختصر التاريخ، ص٧٧.

(٨) ابن حبيب، المحبر، ص٣٧٧.

(٩) الجهشياري، الوزراء والكتاب، ص٢٣.

وكان صاحب الشرطة في عهد الإمام علي عليه السلام كل من: معقل بن قيس الرياحي (ت٤٢هـ)[١]، ومالك بن حبيب اليربوعي[*]، وعلى شرطة الخميس الأصبغ بن نباتة[**][٢].

وأسند الإمام علي عليه السلام مهمة خزانة بيت المال إلى ابن أبي رافع (ت٤٠ هـ)[٣] وأصبحت الخارطة الجغرافية لدولة الخلافة في هذه المدة هي «الحرمان والمصران، والحجازان، واليمن، والبحران، وعمان، واليمامة، ومصر، وفارس، والجبل وخراسان...»[٤].

ومن الدعائم التي يستند عليها الحاكم هم الوزراء والأعوان، والمستشارون، وقد أولى الإمام في فكره الإداري هذه الناحية أهمية كبيرة، وأدرجها ضمن فقرات دستوره الشامل لعامة الحكام والولاة ليس لمالك الأشتر فحسب، فأوصى عليه السلام باختيار هؤلاء الوزراء والأعوان والمستشارين بمواصفات غاية في الدقة ولاسيما ممن لم تكن لهم سوابق ومؤشرات مشينة في العهود التي سبقت، فيكونوا ممن حسنت سيرتهم وسلوكهم فيوصيه عليه السلام أن: «شر وزرائك من كان قبلك للأشرار وزيراً ومن شركهم في الآثام فإنهم أعوان الآثمة وإخوان الظلمة...»[٥].

---

(١) ابن خياط، تاريخ خليفة بن خياط، ص١٥١.

(*) مالك بن حبيب اليربوعي: «كان صاحب شرطته في الكوفة، ولما قدم أمير المؤمنين عليه السلام الكوفة بعد حرب البصرة يوم الإثنين... ٣٦هـ، صعد المنبر وخطب أهل الكوفة فقال: والله إني لأرى الهجر وإسماع المكروه لهم قليل والله لئن أمرتنا لنقتلنهم...»، انظر: الأميني، أصحاب أمير المؤمنين والرواة عنه، ج٢/ص٥٠.

(**) «وكان من خاصة أمير المؤمنين وعمر بعده، روى عنه الأشتر ووصيته إلى ابنه محمد...»، انظر: النجاشي، أبو العباس أحمد بن علي بن أحمد بن العباس (ت٤٥٠هـ)، رجال النجاشي، ط٥، (قم المقدسة ١٤١٦ هـ)، ص٨.

(٢) ابن الجوزي، المنتظم، ج٣/ص٤٠٧.

(٣) الدينوري، الأخبار الطوال، ص١٥٦.

(٤) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١٧/ص٣٤ .

(٥) المصدر نفسه، ج٩/٢١٧

وبالرغم من عدم ظهور منصب الوزارة في تلك المدة، إلّا أن أثره كبير فيعدّ «الوزير عوناً على الأمور وشريك في التدبير على السياسة ومفزع عند النازلة»[1].

وكان الإمام علي عليه السلام قد سبق ولاته وعماله في التطبيق العملي لهذه الفقرة من الدستور أو العهد الذي نظرهُ، فقد اتّخذ الإمام علي عليه السلام وزراءً وأعواناً ومستشارين من «أهل البصائر واليقين من المهاجرين والأنصار، مثل: عمار بن ياسر (ت٣٧هـ)، والمقداد (ت٣٠هـ)وأبي أيوب الأنصاري، وخزيمة بن ثابت (ت ٣٧هـ) وأبو الهيثم بن التيهان، وقيس بن سعد، ومن أشبه هؤلاء من أهل البصيرة والمعرفة»[2].

وتلي هذه الحلقة حلقة أخرى من المستشارين والأعوان وهم على درجة كبيرة من الاستعداد لتقديم العون والمشورة ومنهم الحسن والحسين (عليهما السلام) وصعصعة بن صوحان (ت٥٦هـ)، ومالك بن الأشتر وغيرهم[3].

ويستدل على نشاطهم في المعاونة والمؤازرة كتابه عليه السلام الذي عاتب فيه أحد أبرز وزرائه ومعاونيه ابن عمه عبد الله بن عباس بقوله «فإني كنت أشركتك في أمانتي، وجعلتك شعاراً من بطانتي، ولم يكن من أهلي أوثق منك، لمؤاساتي ومؤازرتي...»[4].

ويعد التنظيم الإداري هو الخطوات الأولى لحكم الإمام علي عليه السلام للانطلاق إلى ميدان أوسع بالمهمات والمسؤوليات والعمل ووفقاً لما تنبئ به ظروف التغيير للواقع السياسي وفقاً لرؤية الإمام علي عليه السلام السياسية

---

(١) الطرطوشي، سراج الملوك، ص٢١١.

(٢) الإسكافي، أبو جعفر، المعيار والموازنة، ص٩٨.

(٣) انظر: اليعقوبي، تاريخ، ج٢/ص١٢٤؛ المسعودي، مروج الذهب، ج٢/ص٣٧٨.

(٤) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١٦/ص١٣٠.

والإدارية «على جادة الخلافة، ويحاول ما بوسعه الجهد أن يجعل الحكم والرعية كليهما يعملان في نطاق دين الله، ويسيران على ما شرعه الإسلام...»[1].

ثانياً: السياسة الإدارية في فكر الإمام علي عليه السلام:

١ ـ الضوابط والمواصفات الشخصية لاختيار الولاة العمال:

مما تقدم يبدو أن الإمام علياً عليه السلام كان ممعناً في اختيار عماله لإيمانه بالشخص الوالي من تأثير في الرعية عن طريق المؤهلات الذاتية والتي تمنحها له السلطة، فيقول في هذا الشأن: «فليست تصلح الرعية إلا بصلاح الولاة...»[2]، وتؤكد بعض المصادر أنه لم يولِ إلا «ممن عرفوا بالصلاح...»[3]، و «أهل الديانات والأمانات...»[4]، أمّا بشأن تولية بعض المقربين من الإمام علي عليه السلام وهو من الأمور المنكرة على الخليفة عثمان، فيبرر العقاد هذا الإجراء بقوله: «فهو إذن يضع ما أنكره على حكومة عثمان من إتيان الأقرباء بالولايات وإقصاء الآخرين عنها... ولكنها مقارنة بالأشكال والحروف دون البواطن والغايات لأن المقارنة الصحيحة بين العمليتين تسفر عن فارق كبير كالفارق بين النقيض والنقيض، فبنو هاشم، لم يكن لهم متسع لعمل أو ولاية في حكومة غير الإمام ولم يكن الإمام معتمداً على غيرهم بعد أن حاربته قريش وشاعت الفرقة والشغب بين أعوانه من أبناء الأنصار... وهم مع هذا لم يؤثروا بالولايات كلها...»[5].

---

(١) عبد المقصود، عبد الفتاح، المجموعة الكاملة الإمام علي بن أبي طالب، ج٤/ص١٠٢.

(٢) ابن ابي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١١/ص٧٠.

(٣) اليعقوبي، تاريخ، ج٢/ص١٢٤.

(٤) ابن عبد البر، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ج٢/ص٥٤.

(٥) العقاد، عبقرية الإمام علي، ص١٦٨، ١٦٩.

إن الضوابط والمؤهلات الشخصية للعامل أو الولي، التي يؤكد عليها عليه السلام أن يكون من أصحاب المروءات وممن صهروا في البيوتات الصالحة ومن لها سبق في الدين الإسلامي وجاءت هذه الصفات الحميدة في قول الإمام علي عليه السلام: «وتوخَ من أهل التجربة والحياء من أهل البيوتات الصالحة والقدم في الإسلام المتقدمة، فإنهم أكرم أخلاقاً وأصلح أعراضاً، وأقل في المطامع أشرافاً وأبلغ في عواقب الأمور نظراً»[1].

وللكفاءة وأمانة الشخص المراد توليته، فإنهما صفتان غاية في الأهمية والخطورة عند تسلمه زمام المسؤولية، ويبدو أن الإمام عليًّا عليه السلام يشير إلى قاعدة الرجل المناسب في المكان المناسب ويتبين ذلك من وصيته عليه السلام: «ولكن اختبرهم بما ولوا الصالحين قبلك، فأعمد لأحسنهم كان في العامة أثرة، وأعرفهم بالأمانة وجهاً...»[2].

وللشخصية القويمة العارفة بقدر نفسها وقدر الآخرين، في سلوكه وسياسته بإدارته لمهامه في إطار الدولة والمجتمع، فيشير الإمام علي عليه السلام إلى ذلك بقوله: «لا يجهل مبلغ قدر نفسه في الأمور، فإن الجاهل بقدر نفسه يكون بقدر غيره أجهل»[3].

واشترط الإمام علي عليه السلام أن تكون النزاهة من الشروط والمواصفات الرئيسة لعمال الدولة وموظفيها وحدد الإمام علي عليه السلام الشخص النزيه بأن «يكسر نفسه عن الشهوات وينزعها عن الجمحات فإن النفس أمارة بالسوء...»[4]، فيكون مترفعاً عن كل النزوات النفسية المعنوية مثل بهرجة

---

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج بالبلاغة، ج١٧/ ص٥٤.

(٢) المصدر نفسه: ج١٧/ ص٥٩؛ انظر: الكيذري، حدائق الحقائق، ص٤١٩، ٤٣٠.

(٣) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١٧/ ص٥٩.

(٤) المصدر نفسه: ج١٧/ ص٢٦.

الحكم أو أبهته أو النزوات المادية بتصرف بأموال الأمة التي قيد أوامره وعليه أن يحترم ذمم الرعية، ويذكر أحد المفكرين عن هذه الحالة الخطرة والمهمة للجهاز الإداري للدولة بقوله: «وكسر النفس عن الشهوات التي هي التعفف في الموظف الإداري على طرفي نقيض، أو من المستحيل أن يكون عفيفاً حتى استرسل مع شهواته وانقاد إلى نفسه الأمارة بالسوء المغتر بالإمارة والجاه الطويل العريض، وهل معنى ايصائه بردع نفسه عند الجمحات إلا تحذيره من التهور في المسائل الإدارية والعسكرية وأن يتصف بالمتانة والتبصرة المشترطين في كل إداري...»[1]، ويحذر الإمام عليه السلام من أحد أمراض الفساد الإداري وهي قبول الموظف الهدية أو أخذ الرشوة فيقول: «وإن أخذ هدية كان غلولاً، وإن أخذ رشوة فهو مشرك»[2].

وللصفات الأخلاقية جانب كبير من الأهمية تبعد صاحبها عن الشبهات والأساليب الدنيئة والملتوية، فمتى كان الموظف صادقاً ورعاً كان أشد حرصاً على شؤون البلاد والعباد وتفضيلة المصلحة العامة على موقعه الوظيفي، فضلاً عن أن الورع يدفعه إلى الإخلاص فيشير الإمام علي عليه السلام بقوله: «والصق بأهل الورع والصدق ثم رضهم على ألا يطروك ولا يبجحوك بباطل لم تفعله...»[3].

ومن الصفات الإنسانية للحاكم الإسلامي أن يكون متواصلاً مع شعبه ورعيته واقفاً على حوائجهم سواء في حدود موقعه أو عند من تبعه من في دائرته أو رقعته الجغرافية، وهذه صفات القيادي الناجح القريب من شعبه ومن الله سبحانه وتعالى، ويقول الإمام علي عليه السلام: «أيما والي

---

(١) الفكيكي، توفيق، الراعي والرعية، ص٢٥.

(٢) المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار الجامعة أخبار الأئمة الأطهار، ج٧٢/ ص٣٤٥.

(٣) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١٧/ ص٣٦.

احتجب عن حوائج الناس احتجب الله يوم القيامة عن حوائجه...»[1]، وثم يذكر الإمام علي عليه السلام الحاكم ويحذره من نفسه بقوله: «وإياك والاعجاب بنفسك والثقة بما يعجبك منها وحب الإطراء فإن ذلك من أوثق فرص الشيطان في نفسه»[2].

ولا بدّ لعامل الدولة الإسلامية في أي مفصل من مفاصلها الحكومية أو الإدارية أن يكون على درجة من احترام الذات والابتعاد عن التكلف والتكبر، وأن يكون كيساً غير مبتذل في سلوكيات تصغره عند العامة، وهذه النظم من عناصر النجاح الإداري، فيشير الإمام علي عليه السلام إليها في وصاياه إلى أحد عماله على الصدقات أن «امضِ إليهم بالسكينة والوقار، حتى تقوم بينهم فتسلم عليهم ولا تخدج بالتحية لهم»[3]. ودعم الإمام علي عليه السلام الشروط والمواصفات أعلاه بأن يجري استعمال العمال عن طريق الاختيار والابتعاد عن الشفاعة العصبية القبلية أو الاجتماعية فأشار بقوله: «ثم انظر في أمور عمالك، فاستعملهم اختباراً ولا تولهم محاباة وأثرة»[4]. وفي ضوء ما تقدم فإن الإمام علي عليه السلام قد «وضع...أسساً متينة للنظام الإداري في الإسلام عند تولية الخلافة عام ٣٥هـ...»[5].

٢ ـ سياسة الإمام علي عليه السلام مع عماله:

أ ـ سياسة الثواب والعقاب.

ب ـ سياسة التفتيش والمراقبة.

جـ ـ التوجيهات الإدارية للإمام علي عليه السلام إلى الولاة والعمال.

---

(١) المجلسي، بحار الأنوار، ج٧٢/ص٣٤٥.

(٢) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١٧/ص٨٧.

(٣) المصدر نفسه، ج١٥/ص١٦٥.

(٤) المصدر نفسه، ج١٧/ص١٥٤.

(٥) الحكيم، حسن عيسى، الإمام علي عليه السلام روح الإسلام الخالد، ص١٢٥.

أ ـ سياسة الثواب والعقاب:

لقد اتّسمت سياسة الإمام علي عليه السلام مع عماله بين جانبي اللين والشدة كل جانب يقدر ويقوّم ويأخذ استحقاقه من سياسة الإمام علي عليه السلام لأن «أمير المؤمنين حينما تولى الحكم، لم يكن يستهدف من تولي الحكم تحصين التجربة أو الدولة، بقدر ما كان يستهدف المثل الأعلى للإسلام...»[1].

وانطلاقاً من جوهر هذا الهدف، كان الإمام علي عليه السلام يحث عماله بتحقيق الأفضل لرضى الله سبحانه وتعالى ولخدمة المسلمين، ففي أحد كتب الثناء والتقدير لأحد العمال المتفانين في واجبهم وعملهم يقول له عليه السلام: «أمّا بعد فقد وفرت على المسلمين فيئهم، وأطعت ربك ونصحت إمامك فعل المتنزه العفيف، فقد حمدت أثرك ورضيت إمامك وأبيت رشدك، غفر الله لك والسلام»[2].

وضمن سياسة الثواب هذه وتثميناً وتشجيعاً من الإمام علي عليه السلام لكل عامل مخلص في الدولة عسى غيره من الولاة والعمال أن يحتذى به، فقد أرسل كتاباً إلى أحد العمال الأكفاء في إدارتهم يبلغه فيه رضاه عنه قائلاً: «فإنك قد أديت خراجك، وأطعت ربك، فغفر الله ذنبك، وتقبل سعيك، وحسن مآبك»[3].

أمّا من الجانب الآخر فإن الإمام علياً عليه السلام اتّبع سياسة الحزم والعقوبة وتفاوتت مساحة هذه السياسة بين العتب والتوبيخ إلى الحبس، فالولاة جميعهم في نظر الإمام علي عليه السلام على السواء، إلا في تقييم أداء العمل، ويضع الإمام علي عليه السلام هذه الحقيقة أمام عين العمال والولاة

---

(١) الصدر، محمد باقر، الإمام علي عليه السلام، سيرة وجهاد، ص٦١.

(٢) البلاذري، أنساب الأشراف، ج٢/ ص٣٨٧

(٣) اليعقوبي، تاريخ، ج٢/ ص١٣٩.

فيقول لهم: «وإن تكونوا عندي في الحق سواء فإذا فعلت ذلك وجبت عليك النعمة ولي عليكم الطاعة وأن لا تنكصوا عند دعوة ولا تفرطوا في صلاح، وأن تخوضوا الغمرات إلى الحق، فإن أنتم لم تسمعوا لي على ذلك، لم يكن أحد أهون عليّ من فعل ذلك منكم ثم أعظم فيه العقوبة...»[1]. وفي تقريع وتوبيخ لأحد عماله، لما بلغه عنه من أعمال لا ترضي، وأنه سوف يتخذ أقصى العقوبات بحقه عندما يتحقق من الأمر، جاء في الكتاب: «إن صلاح أبيك غرني فيك... ولئن كان ما بلغني حقاً لجمل أهلك وشسع نعلك خير منك، فأقبل إليّ حين يصل إليك كتابي...»[2].وبعد التحقيق قرر الإمام علي عليه السلام عزله وتقريعه وحبسه[3].

ولم يتسم موقف الإمام علي عليه السلام بالتهاون مع ابن عمه عبد الله بن عباس عندما علم عليه السلام أنه قد أخذ أموالاً من بيت مال المسلمين، بعث إليه كتاباً شديد اللهجة وفيه من التهديد والتوعد باتّخاذ أقصى العقوبات بحقهن وأقسم على ذلك قائلاً: «فوالله لو أن حسناً وحسيناً فعلاً مثل الذي فعلت لما كانت لهما عندي هوادة، ولا ظفرا مني برخصة حتى آخذ الحق لمظلومهما...»[4].

وعندما بلغ الإمام علي عليه السلام أن مصقلة بن هبيرة(*) يقسم الفيء بين أبناء عشيرته، فقام الإمام علي عليه السلام بإنذاره في الكتاب الذي بعثه إليه

---

(١) الإسكافي، أبو جعفر، المعيار والموازنة، ص١٣٠

(٢) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١٨/ ص٤١

(٣) للمزيد انظر: اليعقوبي، تاريخ، ج٢/ ص١٤٢

(٤) التوحيدي، البصائر والذخائر، ج٢/ ص١٨٩.

(*) مصقلة بن هبيرة (نحو ٥٢هـ)، وهو ((مصقلة بن هبيرة بن شبل الثعلبي الشيباني من بكر ابن وائل، قائد من الولاة، كان من رجال علي بن أبي طالب، وأقامه علي عاملاً على بعض كور الأهواز، وتحول إلى معاوية بن سفيان... فكان معه في صفين... وولاه طبرستان فتوجه وتوغل في بلادها ومضايقها...فيما هو عائد تسلط عليه العدو فقذفوه بالحجارة وبالصخور من الجبال فقتلوه...))، انظر: الزركلي، أعلام، ج٧/ ص٢٤٩.

مبلغه موقفه منه بقوله: «فوالله الذي فلق الحبة وبرأ النسمة لئن كان ذلك حقاً لتجدن بك عليّ هواناً، فلا تستهن بحق ربك ولا تصلح دنياك بمحق دينك فتكون من الأخسرين عملاً»[1].

ومن مواقف العدالة الملفتة للنظر في سياسة الإمام علي عليه السلام وعدم تهاونه مع أي انحراف صغيراً كان أو كبيراً في سياسة الولاة والعمال، ففي كتاب فيه الكثير من التقريع والوعظ، لا لخيانة أمانة أو تجاوز على حقوق المسلمين بل لكونه استجابة لدعوة حضور وليمة، ويعدّ الإمام علي عليه السلام هذه الدعوة ليس لشخصه عثمان بن حنيف بالذات بل تمثل دعوة لمنصبه في الدولة، فكتب إليه: «أما بعد يابن حنيف، فقد بلغني أن رجلاً من فتية أهل البصرة دعاك إلى مأدبة فأسرعت إليها، تستطاب لك الألوان، وتنقل إليك الجفان، ومَا ظَنَنْتُ أَنَّكَ تُجِيبُ إِلَى طَعَامِ قَوْمٍ عَائِلُهُمْ مَجْفُوٌّ وغَنِيُّهُمْ مَدْعُوٌّ...»[2].

وهناك العديد من المواقف الأخرى في سياسة الإمام علي عليه السلام هذه مع عماله وولاته[3].

ب ـ سياسة التفتيش والمراقبة:

وضمن حلقات سياسة الإمام علي عليه السلام الإدارية كانت حلقة التفتيش والمراقبة، لما لهذا الأسلوب من أثر إيجابي على سير الأعمال الإدارية في زمن «لم تكن الإدارة في الإسلام قد بلغت هذا المستوى من التطور...»[4]. وكانت سياسة الإمام علي عليه السلام في هذا الجانب سياسة دقيقة

---

(١) الشريف الرضي، نهج البلاغة، ص٥٢٧.

(٢) ابن حمدون، التذكرة الحمدونية، ج١/ص٩٨

(٣) انظر: ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١٦/ص١٢٧؛ القندوزي، ينابيع المودة لذوي القربى، ج١/ص٤٣٩.

(٤) شمس الدين، نظام الحكم والإدارة في الإسلام، ٥٤٢.

يحاول فيها عليه السلام أن لايسمح لأي انحراف يضر بالمنفعة العامة للمسلمين، ويتوضح ذلك في كتاب لأحد عماله فيقول: «فوالذي فلق الحبة وبرأ النسمة لأفتشن عن ذلك تفتيشاً شافياً»[1].

ومن أساليب التفتيش الإداري الذي انتهجه الإمام علي عليه السلام، هو التفتيش الميداني بإرسال المفتشين، ويمكن القول (اللجان التفتيشية) إلى أماكن العمل الإداري، ومن ذلك ما أمر به الإمام علي عليه السلام عامله كعب بن مالك (ت٥٦هـ)، ليترأس مجموعة تتولى مهمة التفتيش الميداني، ويبلغه الإمام علي عليه السلام توجيهات وتعليمات عمله بقوله: «أمّا بعد فاستخلف على عملك واخرج في طائفة من أصحابك حتى تمر بأرض السواد كورة كورة فتسألهم عن عمالهم، وتنظر في سيرتهم...»[2].

ولم يكتفِ الإمام علي عليه السلام بأسلوب التفتيش العلني بل كان يعتمد على أسلوب التفتيش السري للمراقبة والاطمئنان لسياسات العمال العادلة وسلامة حقوق المسلمين، فيوصي عامله على مصر مالك الأشتر بقوله: «ثم تفقد أعمالهم وابعث العيون من أهل الصدق والوفاء عليهم، فإن تعاهدك في السر لأمورهم حدوة لهم على استعمال الأمانة والرفق بالرعية...»[3]، اي «اجعل عليهم طرفاً أو ناظراً يحفظهم ويخبرك بأحوالهم وأفعالهم»[4].

إن استخدام الأشخاص الذين حسنت سيرتهم في المراقبة السرية كي «يزودوا الوالي أو الخليفة بأوثق الأخبار وأدق المعلومات عن الموظفين، لأن تقاريرهم وأخبارهم يتوقف على مصير الموظف في حالتي

---

(١) اليعقوبي، تاريخ، ج٢/ص١٤٠.

(٢) أبو يوسف، الخراج، ص١١٨.

(٣) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١٧/ص٥٤.

(٤) الكيلري، حدائق الحقائق في شرح نهج البلاغة، ص٥٤٥.

الثواب والعقاب... والغاية من مراقبة الموظفين... هي أن تقدم تقارير سرية وهم على حقيقتهم غير متظاهرين أو مغالطين»[1].

جـ ـ توجيهات الإمام علي عليه السلام الإدارية:

حرص الإمام علي عليه السلام على أن تكون متابعته وتوجيهاته لعماله منذ اللحظات الأولى لاستعمالهم، إذ يقوم الإمام علي عليه السلام باستدعاء العامل ليملي عليه توجيهاته الخاصة بعمله وسياسته في إدارته، ويذكر أنه «أراد أن يستعمل رجلاً دعاه فأوصاه وقال: عليك بتقوى الله الذي لا بدّ من لقائه... وعليك فيما آمرك به بما يقربك من الله»[2]، ولم يكن الإمام علي عليه السلام موجهاً فقط، بل كان منكباً أيضاً على وضع الخطط والسياقات الإدارية للدولة بشكلٍ عام، ومنها ما أشار عليه السلام إلى أعماله للتخصص بالعمل وتقسيمه وتحديد المسؤولية بقوله: «واجعل لرأس كل أمر من أمورك رأساً، لا يقهره كبيرة، ولا يتشتت عليه كثيرها...»[3]. وهذا يدل «من الناحية التنظيمية والإدارية المعاصرة، يقوم بجعل الأعمال الموكولة للأفراد على شكل دوائر متشابهة ولجميع الأعمال المتماثلة، بدائرة واحدة، ولكل عمل يحدد له رئيس من الكتاب بقسم ذلك التقسيم بالقدرة على ضبط الأعمال الموكولة بحيث لا تكون كبيرة يتعذر على الرئيس إدارتها ولا تخرج عن قدرته بتشتتها...»[4].

ومن الإشارات التنظيمية الدقيقة والمهمة التي حذر الإمام علي عليه السلام عماله وولاته من ظاهرة خطيرة غالباً ما تسبب بالاستئثار بمصالح الدولة والرعية، وهي ظاهرة النفعيين والوصوليين الملتفين حول العامل أو الوالي

---

(١) جعفر، نوري، فلسفة الحكم عند الإمام، ص٥٥.

(٢) ابن عبد البر، بهجة المجالس وأنس المجالس وشحذ الذاهن والهامس، ج٣/ ص٤٨.

(٣) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١٧/ ص٥٩.

(٤) حمود، خضير كاظم، السياسة الإدارية في فكر الإمام علي عليه السلام بين الأصالة والمعاصرة، (بيروت، ١٩٩٩م)، ص٧٠.

أو أي رئيس عمل، فيحذر الإمام علي عليه السلام من ذلك بقوله: «ثم إن للوالي خاصة وبطانة، فيهم استئثار وتطاول، وقلة انصاف في معاملة، فاحسم مؤونة أولئك يقطع أسباب تلك الأحوال...»[1].

ومن توجيهات الإمام علي عليه السلام في السياسة الإدارية، دعوته إلى الوالي أن يتمتع بالصبر، ويبتعد عن اتخاذ القرارات المتسرعة وغير المدروسة التي ربما تعود بالضرر على الدولة والرعية في آن واحد، ويوجه الإمام علي عليه السلام في ذلك بقوله: «وإياك والعجلة بالأمور قبل أوانها... فضع كل أمر موضعه وأوقع كل عمل موقعه»[2].

وفي تنبيه إداري محضّ أشار الإمام علي عليه السلام على الرئيس الأعلى أو الوالي بالإشراف المباشر والاطلاع المستمر بكل شؤون دائرته ومعرفة حاجات الموظفين وخلق الانسجام الوظيفي، فلا يكون بعيداً أو متكلاً على غيره، وبهذا الخصوص وجه الإمام علي عليه السلام التوجيه التالي: «ثم أمورك لا بدّ من مباشرتها، منها إجابة عمالك بما يعيا كتابك وفيها إصدار حاجات الناس عند ورودها عليك بما تخرج به صدور أعوانك...»، ومن الأهداف التي يتوخاها الإمام عليه السلام في متابعة العامل شؤون عماله «حتى لا تخفى عليه إحسان محسن ولا إساءة مسيء لا يترك واحداً منها بغير جزاء، فإن ترك ذلك تهاون المحسن واجترأ المسيء، وفسد الأمر وضاع العمل...»[3].

ويعد التنظيم دلالة من دلالات رقي وتطور الدولة في فكرها وسياستها، وقد سبق الإمام علي عليه السلام المشرعين السياسيين والإداريين جميعاً بالإيعاز إلى الاهتمام بالوقت وتنظيم العمل، منذ البداية حتى تكون

---

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١٧/ ص٧٤.

(٢) المصدر نفسه، ج٧/ ص٨٧.

(٣) القلقشندي، مآثر الأنافة في معالم الخلافة، ج٢/ ص٣٢٥.

النتائج سليمة ومسددة في عملها وفي علاقتها بالرعية عن طريق الأعمال والخدمات المقدمة لها، فيوصي الإمام علي عليه السلام بهذا التوجيه: «وامضِ لكل يوم عمله فإن لكل يوم ما فيه»[1].

ومن التوجيهات القيمة التي أشار إليها الإمام علي عليه السلام «هو التذكير بالجانب العبادي الذي هو صلب وجوهر العمل للدولة الإسلامية، فحث الإمام عليه السلام الولاة والعمال بأن يجعلوا أوقاتاً خاصة للعمل العبادي والفرائض المكلفين بها، عسى أن تكون فيها خير مراجعة مع النفس، فيوصي عليه السلام بقوله: «واجعل لنفسك فيما بينك وبين الله تعالى أفضل تلك المواقيت، وأجزل تلك الأقسام، وإن كانت كلها لله، إذا صلحت فيها النية، وسلمت منها الرعية»[2].

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١٧/ص٦٨.

(٢) المصدر نفسه، ج١٧/ص٦٩.

المبحث الثاني

الفكر القضائي عند الإمام علي عليه السلام

أولاً: أثر الإمام علي عليه السلام القضائي في عهد الرسول ﷺ والخلفاء الراشدين رضي الله عنهم:

١ ـ الأحكام القضائية للإمام علي عليه السلام في عهد الرسول ﷺ:

إن النظام القضائي «يعد... من الوظائف المهمة والخطرة في الإسلام لأهميته في تحقيق العدالة والمساواة، وقد اهتم الرسول ﷺ في حل الخصومات والنظر في الدعاوى، كما أسند بعض الصحابة مهمة القضاء بين المسلمين في مقدمتهم الإمام علي عليه السلام مما أكسبه خبرة واسعة في الجانب العملي، فضلاً عن سعة علمه في أحكام الشرع الإسلامي...»[(١)].

ويذكر أن الرسول ﷺ أسند إليه قضاء اليمن فقال عليه السلام: «بعثني رسول الله ﷺ إلى اليمن، فقلت يا رسول الله: إنك بعثتني، وأنا حديث السن ولا علم لي بالقضاء، قال: «**انطلق فإن الله سيهدي قلبك، ويثبت لسانك**»، قال: فما شككت في قضاء بين اثنين»[(٢)].

---

(١) العيساوي، علاء كامل صالح، النظم المالية والإدارية في عهد الإمام علي عليه السلام (٣٥ ـ ٤٠ هـ/ ٦٥٦-٦٦٠م)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الإسلامي، جامعة البصرة، كلية الآداب، ٢٠٠٥م، ص٢٧٣.

(٢) ابن حنبل، المسند، ج١/ص١٠٥؛ آبادي، أبو الطيب محمد بن شمس الدين، عيون=

وفي اليمن مارس الإمام علي عليه السلام وظيفته القضائية بأحسن وجهة، وقضى في قضايا كثيرة ونادرة، فتوافقت أحكامه مع أحكام الرسول صلى الله عليه وآله.

وقد أجاز الرسول صلى الله عليه وآله قضاء الإمام علي عليه السلام، ويبدو ذلك واضحاً فيما ذكر عن زيد بن أرقم (ت ٦٨هـ)، قال: كنت عند النبي صلى الله عليه وآله إذ أتاه كتاب من علي باليمن، فذكر أن ثلاثة نفر يختصمون في غلام، وذكر نحواً من القضية وقال: فضحك الرسول صلى الله عليه وآله حتى بانت نواجذه، ثم قال: **«لا أعلم فيها إلا ما قضي علي»**[1].

حتى قال النبي صلى الله عليه وآله: **«الحمد لله الذي جعل فينا أهل البيت من يقضي على سنن داود عليه السلام وسبيله في القضاء»**[2].

وهناك أحكام قضائية معقدة تحتاج إلى فكر واسع وقد كانت له القدرة على الإحاطة بأبعاد القضايا وكشف غموضها، ومنها ما اعترض عليها أصحاب القضية أنفسهم على حكم الإمام علي عليه السلام بعدما عرضت عليه وقضى فيها قضاءً صحيحاً شكوا هذا القضاء إلى رسول الله صلى الله عليه وآله فأجازه وأقر قضاء الإمام علي عليه السلام عندما قال له رجل من القوم: «إن علياً قضى فينا، فقصوا عليه القصة فأجازه الرسول صلى الله عليه وآله»[3].

وعليه «يبدو واضحاً أنه بظهور الإسلام، تم إرساء قواعد القضاء على أسس متينة وواضحة، وأحكام ثابتة تلزم المحكوم عليه بدفع الحق الذي ثبت عنده، ويلزم المحكوم عليه بقبول الحكم، وبفضل القرآن الكريم، أمام النبي صلى الله عليه وآله أساساً جيداً للأمة موحدة قوامها العدل، فاطمأن الضعيف على حقه ويئس القوي أن يعتدي على غيره، وتعد هذه أول

= المعبود في شرح سنن بن داود، شرح: شمس الدين بن القيم الجوزي، ط٢، (بيروت، ٢٠٠٢م)، ج٩/ص٣٦١.

(١) وكيع، أخبار القضاة، ص٦٨.

(٢) الشيخ المفيد، الإرشاد، ص١٠٥.

(٣) لمزيد من التفاصيل انظر: ابن حنبل، المسند، ج١/ص٩٧.

خطوة على تطور النظام القضائي الإسلامي...»[1].

٢ـ الأحكام القضائية للإمام علي عليه السلام في عهد الخلفاء الراشدين:

ويستمر نشاط الإمام علي عليه السلام في عهد الخلفاء الراشدين على هذا السياق ففي عهد الخليفة أبي بكر كان أغلب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله أحياءً يرزقون، لكنهم كانوا يفزعون إلى الإمام علي عليه السلام عند عجزهم عن الإفتاء والحكم في قضيةٍ ما، ويذكر «أن رجلاً رفع إلى أبي بكر وقد شرب الخمر فأراد أن يقيم عليه الحدّ فقال له: إني شربتها ولا علم لي بتحريمها لأني نشأت بين قوم يستحلونها ولم أعلم بتحريمها حتى الآن، فارتج على أبي بكر الأمر بالحكم عليه ولم يعلم وجه القضاء فيه فأشار إليه بعض من حضر أن يستخبر أمير المؤمنين عليه السلام عن الحكم في ذلك فأرسل إليه من سأله عنه، فقال أمير المؤمنين مر رجلين ثقتين من المسلمين يطوفان له على مجالس المهاجرين والأنصار ويناشدهم هل فيهم أحد تلا عليه آية التحريم أو أخبره بذلك عن رسول الله صلى الله عليه وآله فإن شهد بذلك رجلان منهم فأقم الحدّ عليه وإن لم يشهد أحد بذلك فاستتبه وخلِ سبيله ففعل ذلك أبو بكر... وسلم لعلي عليه السلام في القضاء به»[2].

وعندما أشكلت على الخليفة عمر قضايا عدة وتبين عجزه فيها فكان يفزع إلى أمير المؤمنين علي عليه السلام، ومن تلك القضايا أن «امرأة قد نكحت في عدتها ففرق بينهما وجعل صداقها من بيت المال، وقال: لا أجير مهراً رد نكاحه وقال لا يجتمعان أبداً... فبلغ ذلك علياً عليه السلام، فقال: وإن كانوا جهلوا السنَّة فلها المهر بما استحل فرجها ويفرق بينهما فإذا انقضت عدتها فهو الخاطب، فخطب عمر الناس فقال: ردوا الجهالات إلى السنة

---

(١) مشعان، محمود شاكر، القضاء في الكوفة النشأة والتطور، دراسة تاريخية (١٧-١٣٢هـ/ ٦٣٨-٧٤٩م)، رسالة ماجستير في التاريخ الإسلامي، جامعة الكوفة، كلية الآداب، ٢٠٠٧م، ص٣٣.

(٢) الشيخ المفيد، الإرشاد، ص١٠٧.

وردوا قول عمر إلى علي»[1].

وقضى الإمام علي عليه السلام في قضية المرأتين اللتين تنازعتا «على عهد عمر في طفل ادعته كل واحدة منهما لها بغير بينة ولم ينزعهما فيه غيرهما، فالتبس الحكم في ذلك على عمر وفزع فيه إلى أمير المؤمنين عليه السلام فاستدعى المرأتين ووعظهما وخوفهما فأقامتا على التنازع والاختلاف فقال عليه السلام عند تماديها في النزاع: آتوني بمنشار، فقالت المرأتان: ما تصنع، فقال: أقده نصفين لكل واحدة منكما نصفه فسكتت إحديهما وقالت الأخرى: الله الله يا أبا الحسن إن كان لا بدّ فقد سمحت به لها، فقال: الله أكبر هذا ابنك ودونها ولو كان ابنها لرقت عليه وأشفقت، فاعترفت المرأة بأن الحق مع صاحبتها والولد لها دونها فسر عمر ودعا لأمير المؤمنين بما فرج عنه عليه السلام في القضاء»[2].

وهم الخليفة عمر بن الخطاب أن يقيم الحدّ على «مجنونة فجر بها رجل وقامت البينة عليها بذلك، فمر بها أمير المؤمنين... فقال: ما بال مجنونة آل فلان تقتل فقيل له: إن رجلاً فجر بها وهرب وقامت البينة عليها فأمر عمر بجلدها، فقال لهم: ردوها إليه وقولوا له: أمّا عملت أنها مجنونة آل فلان وأن النبي صلى الله عليه وآله قال: **«يرفع القلم عن المجنون حتى يفيق»** أنها مغلوبة على عقلها ونفسها، فردت إلى عمر وقيل له ما قال أمير المؤمنين عليه السلام، فقال: فرج الله عنه لقد كدت أن أهلك في جلدها فرد عنها الحد»[3].

وهناك قضايا كثيرة في الحد والمواريث والقطع عجز عنها الخليفة عمر فتصدى الإمام علي عليه السلام لها ويضع الأحكام في نصابها الشرعي

---

(١) الجويني، فرائد السمطين، ص١١٠.

(٢) الشيخ المفيد، الإرشاد، ص١١٠.

(٣) الخوارزمي، مناقب، ص٥٤٤؛ المتقي الهندي، كنز العمال، ج١٥/ص٢١٩؛ قدامة، الخراج وصناعة الكتابة، ص٥٧.

والإنساني، مما حدا بالخليفة عمر بن الخطاب أن يقول أقواله المشهورة منها قوله: «عجزت النساء أن يلدن مثل علي بن أبي طالب»[1]، و«لولا علي لهلك عمر»[2]، وقوله: «أعوذ بالله من معضلة ليس لها أبو الحسن»[3].

وفي عهد الخليفة عثمان بن عفان الذي «ولى زيد بن ثابت (ت ٤٥هـ) على القضاء... وضمه إلى علي بن أبي طالب حتى كثر الناس...»[4]، وللعلم الجمّ الذي يحمله الإمام علي عليه السلام، زيادة على عدالة الأحكام التي يقضيها فقد كان «لا تأخذه في الحق لومة لائم، وكان الحاكم الفاضل في أحلك القضايا وأخطرها...لأنه وضع الضوابط الإسلامية نصب عينيه، ولم يساوم أحداً ولم يغمط حق أحد...»[5]، ولم يقتصر نشاط الإمام علي عليه السلام في المشاركة في إصدار الأحكام القضائية، بل المحافظة على الأحكام الشرعية الإسلامية من الضياع ولاسيما عندما يشوبها الغموض واللبس، فيبادر إلى استنباط الأحكام الشرعية الصحيحة وتبيانها للمسلمين فعندما التبس الحكم على الخلفية عثمان بن عفان رضي الله عنه و«رجم... امرأة من جهينة دخلت على زوجها فولدت له في ستة أشهر فدخل عليه علي فقال: إن الله يقول: ﴿وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾[6] فأرسل في أثرها فإذا قد رجمت»[7].

ولم يكن إسهام الإمام علي عليه السلام الفكري في القضاء والفتيا يتعدى

---

(١) انظر: الشيخ المفيد، الإرشاد، ص١٠٨ .

(٢) الجويني، فرائد السمطين، ج١/ص٣٥١.

(٣) ابن الجوزي، المنتظم في تواريخ والأمم، ج٣/ص٣٢٠.

(٤) المصدر نفسه؛ وانظر: العمر، سمير صالح حسن، عثمان بن عفان رضي الله عنه سيرته ودوره السياسي، ص٧٢.

(٥) الحكيم، حسن عيسى، الإمام علي عليه السلام روح الإسلام الخالد، ص٤٨.

(٦) سورة الاحقاف، الآية: ١٥.

(٧) ابن الجوزي، المنتظم، ج٣/ص٢٥٨.

مؤسسة القضاء بتنفيذ العقوبات الصادرة بحق الجناة ولاسيما عندما تعجز الأجهزة التنفيذية من القيام بنشاطها، لأي سبب من الأسباب، ومن أبرز هذه القضايا التي حدثت في عهد الخليفة عثمان وفي سنة ٢٦ هـ عندما «ولي الوليد بن عقبة بن أبي معيط(*) الكوفة... وصلى الغداة بالناس، وهو سكران، أربع ركعات ثم تهوع في المحراب، والتفت إلى من كان خلفه فقال: أزيدكم؟... وكتبوا إلى عثمان مع رسلهم فعزله وولى سعيد بن العاص مكانه، فلما قدم الوليد قال عثمان: من يضربه؟ فأحجم الناس لقرابته، وكان أخاً لعثمان لأمه، فقام علي فضربه...»(١).

وهكذا أصبح الخلفاء والمسلمون في المدينة بحاجة ماسة لقضاء الإمام علي عليه السلام فقد «كان أبو بكر وعمر يشاورونه ويرجعان إلى رأيه، وكان كل الصحابة مفتقراً إلى علمه...»(٢).

وتؤكد الحاجة إلى فكر الإمام علي عليه السلام القضائي قول الخليفة عمر «اجعل بيني وبينك في كبا أمرنا ـ إذا اختلفنا في كل أمر أن نحكمه في كل شيء يعني علياً...»(٣).

إن هذا العطاء الفكري في الجانبين النظري والإجرائي جاء نتيجة

(*) الوليد بن أبي معيط بن عمر بن أبيه بم عبد شمس.. وكان الوليد يكنى بأبي وهب، وهو أخو عثمان بن عفان لأمه أروى بنت كريز، أسلم يوم فتح مكة، وبعثه رسول الله صلى الله عليه وآله مصدقاً إلى بين المصطلق فأتاه، فقال: منعوني الصدقة ـ وكان كاذباً ـ فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله بالسلاح إليهم، فأنزل الله عزّ وجلّ عليه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمَۢا بِجَهَٰلَةٖ﴾، ووقع بينه وبين علي بن أبي طالب كلام، فقال: لا أنا أرد للكتيبة، وأضرب لهامة البطل المشيح منك، فأنزل الله عزّ وجلّ: ﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنٗا كَمَن كَانَ فَاسِقٗاۚ لَّا يَسْتَوُۥنَ﴾... ولاه عمر صدقات بني تغلب. وولاه عثمان الكوفة بعد سعد ابن أبي وقاص، ... ولم يزل بالمدينة حتى بويع علي فخرج إلى الرقة... ومات بناحية الرقة. وقبره على البلخ))، انظر: ابن قتيبة، المعارف، ص٣١٨، ٣١٩ .

(١) اليعقوبي، تاريخ، ج٢/ ص١١٤.

(٢) ابن الجوزي، المنتظم، ج٣/ ص٣٢٢.

(٣) وكيع، أخبار القضاء، ص٦٥.

«للخبرة الواسعة والمكانة البارزة التي وصل إليها الإمام علي ﷺ في القضاء وتثمين الرسول ﷺ لذلك لم يكن للخلفاء الراشدين الاستغناء عن الإمام علي ﷺ بهذا الجانب»[1] فأصبح ﷺ «أقضى أهل المدينة...»[2].

وهناك بعض الأحكام القضائية التي انفرد في صيغة الحكم بها، ومعالجتها، وإبداء وجهة نظره فيها، إذ إن المتأمل في هذه القضايا ليستغرب حقاً من مجريات الحكم واستنطاق الشهود وإثبات الأدلة فيها، إذ نجدها قد اتخذت مستنداً اعتمد عليه الفقهاء فيما بعد بالمتشابه منها في الأحكام[3].

ومن هذا «أصبحت فتاوى الإمام علي ﷺ سوابق قضائية لا يتعداها فقيه أو مجتهد...»[4].

ثانياً: القضاء في عهد الإمام علي ﷺ من (٣٥هـ/٦٥٥م ـ ٤٠هـ/ ٦٦٠م):

تبين في المباحث السابقة الأثر الريادي للإمام علي ﷺ ولاسيما في عهد الخلفاء الراشدين الذين سبقوه، لذا «أسهم في منحه القدرة على الإصلاح والتطوير بعد توليه الخلافة، وقد شملت إجراءات الإمام علي ﷺ كافة الجوانب ذات الصلة مؤسسة القضاء...»[5]، وهي:

---

(١) العيساوي، علاء كامل صالح، النظم الإدارية والمالية في عهد الإمام علي ﷺ، ص٤٤.

(٢) وكيع، أخبار القضاة، ٦٥؛ ابن عبد البر، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ج٢/ص٥١.

(٣) للمزيد انظر: المفيد، الإرشاد، ص١٠٥؛ الطوسي، الاستبصار، ص٨٣، ٨٣٥؛ الصدوق، من لا يحضره الفقيه، ج٣/ص٤٣٤، ٤٤٠؛ المتقي الهندي، كنز العمال، ج٥/ص٣٣٤؛ الباعوني، شمس الدين أبو البركات أحمد الدمشقي (ت٨٧١هـ)، جواهر المطالب في مناقب الإمام علي بن أبي طالب ﷺ، تحقيق: محمد باقر المحمودي، (قم، ١٤١٥هـ)، ج١/ص٢٠٦.

(٤) الحكيم، حسن عيسى، الإمام علي ﷺ روح الإسلام الخالد، ص٥١.

(٥) العيساوي، علاء كامل صالح، النظم الإدارية والمالية في عهد الإمام علي ﷺ، ص٢٧٣.

١ ـ مؤهلات القاضي وصفاته في فكر الإمام علي عليه السلام:

لقد أعطى الإمام علي عليه السلام للقاضي مكانة مرموقة ليقوي موقعه بين عمال الدولة والمجتمع، ففي واحدة من وصايا الإمام علي عليه السلام المهمة التي تدل دلالة واضحة على سمو شخص القاضي ومكانته يوصي قاضيه شريح بقوله: «يا شريح قد جلست مجلساً ما جلسه إلا نبي أو وصي نبي أو شقي»[١].

وفي كتابه إلى مالك الأشتر يوصيه باختيار القاضي بقوله: «ثم اختر للحكم بين الناس أفضل رعيتك في نفسك... وأعطه من المنزلة ما لا يطمع فيه غيره من خاصتك، ليأمن بذلك اغتيال الرجال له عندك...»[٢].

وللإمام علي عليه السلام تأكيد واضح على ثقافة من يعمل بالقضاء وعلميته، لكيلا يتسبب في ظلم وجور فرد أو جماعات لظهور ذلك على أمر الأمة برمتها، ويوضح الإمام علي عليه السلام في ذلك بقوله: «ورجل قمش جهلاً، موضع في جهال الأمة... قد أسماه أشباه الناس عالماً، وليس به... حتى ارتوى من آجر، واكتنز من غير طائل، جلس بين الناس قاضياً ضامناً لتخليص ما التبس على غيره، فإن نزلت به إحدى المبهمات، هيأ لها حشواً رثاً من رأيه، ثم قطع به فهو من لبس الشبهات... جاهل خباط جهالات... لم يعض على العلم بضرس واسع.. تصرخ من جور قضائه الدماء وتضج منه المواريث إلى الله...»[٣].

ومن سمات القاضي المهمة في فكر الإمام عليه السلام التي تقوي قوة القضاء وقراراته، هو أن يتمتع بالذاكرة القوية وأن يكون فطناً عند تعامله مع قضاياه مهما كثرت وتعقدت ويشير الإمام علي عليه السلام إلى هذه السمة

---

(١) الشيخ الصدوق، من لا يحضره الفقيه، ج٣/ ص٤٣٠.

(٢) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١٧/ ص٤٧.

(٣) ابن حمدون، التذكرة الحمدونية، ج١/ ص٨٤، ٨٥.

بقوله: «لو اختصم إليّ رجلان فقضيت بينهما ثم مكثا أحوالاً كثيرة ثم أتيا في ذلك لقضيت بينهما قضاءً واحداً...»[1].

ومن السمات الضرورية في شخصية القاضي أن يكون ورعاً ملتزماً أشد الالتزام بالشريعة الإسلامية، متنكراً لذاته، ولا يمل من عمله ويحدد الإمام علي عليه السلام معالم تلك الشخصية بوصية لمالك الأشتر بتأكيده على تلك السمات بقوله: «اختر للحكم بين الناس أفضل رعيتك في نفسك ممن لا تضيق به الأمور ولا تمحكه الخصوم ولا يتمادى في الزلة ولا يحصر في الفيء إلى الحق إذ عرفه...»[2].

وتعدّ النزاهة وعفة النفس من السمات الأخلاقية الواجب توافرها في شخصية القاضي، ومؤشراً مهماً على سلامة العملية القضائية ففي إحدى وصايا الإمام علي عليه السلام في اختيار القاضي أكد على تلك السمة بقوله: «ولا تشرف نفسه على طمع.. ممن لا يزدهيه إطراء ولا يستميله إغراء...»[3].

وعلى القاضي أن يتمتع بالمبدئية والحزم لكي يمضي في الأحكام وإقامة دولة الحق والعدل وأن لا تأخذه الرأفة والرحمة على من تثبت إدانتهم، ويذكر «أن علي بن أبي طالب عليه السلام ... أقام الحدّ على رجل فقال: قتلتني يا أمير المؤمنين، فقال له: الحق قتلك، قال: فارحمني، قال: الذي أوجب عليك الحدّ أرحم بك مني...»[4].

وعلى القاضي أن يكون لديه المعرفة التامة باللغة وبفقرات القانون

---

(١) الشيخ المفيد، الأمالي، ص٢٨٦.

(٢) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١٧/ص٤٦.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) ابن الأخوة، محمد بن محمد بن أحمد القرشي (ت ٧٢٩هـ)، معالم القربة في أحكام الحسبة، تحقيق: محمد محمود شعبان وصديق أحمد عيسى المطبعي، (مصر، ١٩٧٦م)، ص١٤.

المستمد من القرآن والسنة النبوية الشريفة، وأن يكون صيغة النطق بقرار الحكم واضحة وصريحة لا تحتمل التأويل، وأكد الإمام علي عليه السلام على هذه الفقرة المهمة بقوله: «إذا كان الحدّ لعل أو عسى فالحدّ معطل»[1].

٢ ـ وصايا الإمام علي عليه السلام في القضاء:

أما من حيث سير العملية القضائية وسلامتها فقد منح رعايا دولة الخلافة الإسلامية مسلمين وغيرهم حق التقاضي الذي «يعد... من أهم الحقوق التي دعا الإمام علي عليه السلام ضرورة أن ينعم الإنسان بها كون القضاء العادل هو انعكاس لهم لحق الإنسان في المساواة والعدل ومن جهة أداة لرفع الظلم والحيف عند المظلومين واسترداد حقوق المستضعفين من جهة ثانية، وآلية غاية في الأهمية لصيانة حقوق الإنسان الأخرى إذ إن القضاء العادل هو الضمانة الإجرائية المتينة في مواجهة أي انتهاك لتلك الحقوق من جهة ثالثة»[2].

ومن العوامل الايجابية المؤثرة في سير العملية القضائية التي أرسى قواعدها فكر الإمام علي عليه السلام عن طريق توجيهاته ووصاياه إلى قضاته ومنها المساواة بين الخصوم. ولهذه القاعدة القانونية تأثير قانوني ونفسي كبير على المتخاصمين، وكان الإمام علي عليه السلام أول من عمل بهذه القاعدة القانونية وتطبيقها عملياً على نفسه، فحينما اختصم رجل مع الإمام علي عليه السلام وهو جالس عند الخليفة عمر بن الخطاب فقال له: «فقم يا أبا الحسن فاجلس مع خصمك... فتبين عمر التغيير في وجهه، فقال له: يا أبا الحسن ما أراك متغيراً، أكرهت ما كان؟ قال نعم، قال: ولم ذاك؟ قال: «لأنك كنيتني بحضرة خصمي...»[3]، وفي عهد الإمام علي عليه السلام

---

(١) الشيخ الصدوق، من لا يحضره الفقيه، ج٤/ص٦٥٣

(٢) السعد، حقوق الإنسان عند الإمام علي عليه السلام، ص٢٨٩

(٣) ابن حمدون، التذكرة الحمدونية، ج١/ص٨٤؛ الخوارزمي، المناقب، ص٥١، ٥٢.

أبدى اهتماماً بالغاً بهذه القاعدة حيث أوصى قضاته بالعمل بها والحرص على تطبيقها، ففي وصية إلى قاضيه شريح بما نصه: «ثم واسي بين المسلمين بوجهك ومنطقك ومجلسك حتى لا يطمع قريب في حقك ولا ييأس عدوك من عدلك...»[1]، وصور المساواة كثيرة ومنها «المساواة بين الخصمين في السلام عليهما ويلزم بالمساواة في أداء التحية... المساواة بين الخصمين في الكلام فليس للقاضي أن يسترسل مع أحدهما ويصدّ عن الآخر ...بالدخول عليه فليس له أن يأذن لأحدهما دون الآخر في التكريم فإذا قابل أحدهما بالقيام تكريماً له لزمه أن يقوم للآخر... في المجلس فلا يجوز للقاضي أن يرفع أحدهما على صاحبه، بل يجب أن يتساويا في الجلوس بين يديه...»[2].

وتعدّ الحالة النفسية للقاضي أمراً غاية في الأهمية ولها تأثيراتها في قيادة الجلسة القضائية فكلما كان القاضي يتمتع بأجواء نفسية هادئة ومستقرة كان ذلك أفضل لتحقيق الهدف المنشود في إحقاق الحق وإبطال الباطل، ومن وصايا الإمام علي عليه السلام في هذا الجانب ما وجه به قاضيه شريح بقوله: «يا شريح لا تسار أحداً في مجلسك وإذا غضبت فقم ولا تقضي وأنت غضبان»[3]. وأوصاه أيضاً: «إياك أن تجلس في مجلس القضاء حتى تطعم شيئاً...»[4].

ولا بدّ للعملية القضائية أن تأخذ مسارها الصحيح للوصول إلى الحقيقة وعدم الأخذ بالظن والتهمة، ولهذه القاعدة أهمية كبرى تدل دلالة واضحة على متانة القضاء ورصانته الشرعية والقانونية عند الابتعاد وعدم

---

(١) الشيخ الصدوق، من لا يحضره الفقيه، ج٣/ ص٤٣٢

(٢) الشكري، علي يوسف، حقوق الإنسان بين النظرية والتطبيق، (القاهرة، ٢٠٠٩م)، ص٩٩، ١٠٠.

(٣) الشيخ الصدوق، من لا يحضره الفقيه، ج٣/ ص٤٣٥.

(٤) المصدر نفسه.

العمل ومؤاخذة المتقاضين أو المدعى عليهم بالظن والتهم إلا بدليل شرعي وقانوني ووقائع ثبوتية تلبس المتهم الدعوى. هذا ما أقره الإمام علي عليه السلام وعمل به يذكر «أن مروان بن الحكم لما بويع علياً هرب من المدينة فلحق بعائشة بمكة... فقال رجل من أهل مكة: إياك وعلياً فقد طلبك، ففر من بين يديه، فقال مروان: لم؟ فوالله لا تجد لي سبيلاً، أمّا هو فقد علمت أنه لا يأخذني بظن ولا بنصب إلا على اليقين...»[1].

ولا بدّ للقاضي أن يكون صبوراً، وهذه السمة أو الصفة يجب أن تكون ملازمة للقاضي وأن يعطي لسيرها مساحة واسعة من الزمن وربما تظهر أدلة جديدة تقوي سير القضية باتجاه تحقيق العدالة فضلاً عن أن التأني يعطي القاضي فرصة دراسة القضية وتمحيصها من وجوهها كافة، ونبه الإمام علي عليه السلام القضاة على هذه الفقرة بقوله لقاضيه شريح: «لسانك عبدك ما لم تتكلم، فإذا تكلمت فأنت عبده فانظر ما تقضي وفيم تقضي وكيف تقضي»[2]، وهذا تجسيد واضح لتطبيق العدالة بكل أبعادها، ومن ذلك «مبدأ علانية الجلسات واتخاذ القاضي مكاناً عاماً بارزاً محدداً يلجأ إليه المتخاصمين...»[3]، وإن أول من عمل بهذا المبدأ الإمام علي عليه السلام فقد اتخذ مجلساً للقضاء من مكان مرتفع في مسجد الكوفة عرف بدكة القضاء وخلف هذه الدكة هناك عمود أو أسطوانة كتب عليها قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ﴾[4]، ففي الجلسة العلنية تطرح الأمور بشكلٍ واضح ومكشوف لايمكن فيه إخفاء جانب من جوانب القضية، فضلاً عن هدف الإمام علي عليه السلام إلى جوانب أخرى منها تكوين الرأي

---

(١) ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، ج١/ص٧٢.

(٢) المتقي الهندي، كنز العمال، ج٥/ص٣٢؛ وكيع، أخبار القضاة، ص٦٦.

(٣) الشكري، علي يوسف، حقوق الإنسان بين النظرية والتطبيق، ص١٠٠.

(٤) سورة النحل: الآية ٩١؛ الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، ج٣ / ص٢١٠.

العام القانوني بين أوساط المسلمين وعقوبة اجتماعية رادعة لمن تثبت إدانته، فأوصى بقوله: «يا شريح اجلس في المسجد فإنه أعدل بين الناس وإنه وهن بالقاضي أن يجلس في بيته»[1].

٣ ـ وصايا الإمام علي عليه السلام في إجراءات التحقيق:

أمّا من الجانب الآخر فقد أكد الإمام علي عليه السلام على التحقيق الذي هو أحد العناصر الرئيسة والمهمة في سير العملية القضائية ولاسيما في القضايا التي يكتنفها الغموض، لذا تحتاج إلى فكر قضائي ثاقب من أجل الوصول إلى الحقيقة فأولى الإمام علي عليه السلام هذا الجانب عناية كبيرة وضع لها بعض الآليات في وصاياه وعمله الذي يتم عن فكره القضائي الرصين ومن هذه الآليات، آلية التفريق بين المتهمين. وهي طريقة مهمة وذكية في كشف ما أبهم والتبس من القضية عندما يكون فيها أكثر من طرف، وقد مارس الإمام علي عليه السلام هذه الآلية في عهد الخليفة عمر بن الخطاب واستطاع كشف الجريمة وتحقيق العدالة وانصاف المظلوم وقال الإمام علي عليه السلام: «أنا أول من فرق بين الشهود إلا دانيال...»[2].

أمّا في خلافته فقد تولى التحقيق في قضية بعد أن عجزت إمكانية قاضيه شريح من كشف غموضها، فأحيلت القضية إلى الإمام علي عليه السلام فاتخذ إجراء التفريق بين المتهمين، ثم استجوبهم فتباينت أقوالهم مما سهل على الإمام علي عليه السلام كشف غموض الجريمة واعترافهم بقتل الرجل وأخذ أمواله[3].

---

(١) النعمان، أبي حنيفة بن محمد بن منصور التميمي (ت ٣٦٣ هـ)، دعائم الإسلام، تحقيق: آصف بن علي بن أصغر بن فيضي، (مصر، ١٩٦٣ م)، ج٢/ ص ٥٣٢.

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر: الشيخ الصدوق، من لا يحضره الفقيه، ج٣/ص٤٣٤؛ العسكري، أبو هلال الحسين بن عبدالله بن سهل (من أعلام ق٢ هـ)، الأوائل، (بيروت، ١٩٧٨ م)، ص١٤٣ .

(٣) الشيخ المفيد، الإرشاد، ص١٥٥، ١١٦؛ الشيخ الصدوق، من لا يحضره الفقيه، ج٣/ ص٤٣٦.

يؤكد الفكر القضائي للإمام علي عليه السلام على أهمية الاعتراف في عملية التحقيق ووقائع الثبوت؛ حتى لا يُكره المتهم بانتزاع اعترافه بأساليب الضغط والإكراه، ويدعو الإمام علي عليه السلام إلى بناء إقرار الحكم على اعتراف المتهم بذنبه وجريرته، ومن تلك الأمثلة إتيان أحد مرتكبي الجرائم إلى الإمام علي عليه السلام «فقالوا إنه سرق جملاً، فقال: ما أراك سرقت؟ قال: بلى، قال: فلعله شبه لك؟ قال: بلى قد سرقت، قال: فاذهب به يا قنبر فشدّ أصبعه وأوقد النار وادعُ الجزار ليقطع، ثم انتظر أجيء، فلما جاء قال له: أسرقت؟ قال: لا، فتركه، قالوا: يا أمير المؤمنين، لم تركته وقد أقرّ لك؟ قال: آخذه بقوله واتركه بقوله...»[1].

ويعدّ وجود شهود الإثبات من أركان الدعوى القضائية المهمة التي تساعد القاضي على التوصل إلى تحقيق العدل والمساواة في القضية المترافع فيها، ودعا الإمام علي عليه السلام أن يطلب من المترافعين شهوداً عدولاً فقال: «واجعل لمن ادعى شهوداً غيباً أمداً بينهم فإن أحضرهم أخذت له بحقه وإن لم يحضرهم أوجبت عليه القضية...»[2].

وهناك جوانب مهمة أخرى حددها الإمام علي عليه السلام في موضوع الشهود منها قوله: «لا أقبل شهادة على رجل وإن كان حي...»[3]. ومن التفاتات الإمام علي عليه السلام وذلك بعض التفصيلات للشهود فيقول: «إن شهادة الصبيان إذا شهدوهم صغار جاءت إذا كبروا ما لم ينسوها، وكذلك شهادة اليهود والنصارى إذا أسلموا جازت شهادتهم والعبد إذا شهد على شهادتهم ثم أعتق جازت شهادته إذا لم يردها الحاكم قبل أن يعتق وقال عليه السلام، إذا أعتق العبد لموضوع الشهادة لم يجز شهادته»[4].

---

(١) المتقي الهندي، كنز العمال، ج٥/ ص٢١٧.

(٢) الشيخ الصدوق، من لا يحضره الفقيه، ج٣/ ص٤٣٢.

(٣) الطوسي، الاستبصار، ص٤٧٢.

(٤) الشيخ الصدوق، من لا يحضره الفقيه، ج٣/ ص٤٤٣.

أمّا الشريحة التي تقام عليها الحدود، فقد حددت الشريعة الإسلامية شريحة معينة من المجتمع لا تقام عليهم الحدود، أو لا تقع عليهم أحكام العلل الشرعية وإنسانية فسلجية أو مرضية وغيرها ويذكر «أن من وجوب الأمور المعتبرة للحدّ العلم بالتحريم، وإنما اعتبر العقل والبلوغ لأن الصبي والمجنون ليسا من أهل التكليف...»[1].

وعلى هذا استثنى الإمام علي عليه السلام بعضهم من إقامة الحدود عليهم بقوله: «لا حدّ على مجنون حتى يستيقظ ولا على الصبي حتى يدرك، ولا على النائم حتى يستيقظ»[2]، ثم إن الحدود في الشريعة الإسلامية إنما شرطت للتقويم وليس للانتقام، وجاء بهذا المعنى أن «يضرب الرجل في الحدّ والتعزير ولا يحدّ ولا يربط، لأن لكل عضو قسطاً من الضرب ويتوقى الوجه والرأس وأعطِ كل عضو حقه واتقِ وجهه ومذاكيره...»[3].

٤ ـ أستقلال القضاء:

على الرغم مما عرف عن استقلال القضاء في عهد الخلفاء الراشدين بصورة عامة، فقد كان القضاء من حيث الوظيفة لم يكن مستقلاً «وإنما كان عمل القاضي يقع ضمن مسؤوليات الخلفاء في مركز الخلافة والولاة في المناطق التابعة للدولة...»[4].

أما من حيث سلطة القضاء فقد كان مستقلاً وإن «كان الخليفة هو الذي يولي القضاة فإن هولاء كانوا نواباً عن الخليفة بل كانوا نواباً على

---

(١) ابن الأخوة، ، معالم القربة في أحكام الحسبة، ص٢٢٧.

(٢) الديلمي، أبو الحسن بن محمد (ت٨٤١هـ)، إرشاد القلوب، (بيروت، ١٩٧٨م)، ج٢٧/ ص٢١٣.

(٣) ابن الأخوة، معالم القربة، ص٢٢٧.

(٤) العيساوي، علاء كامل صالح، النظم المالية والإدارية في عهد الإمام علي عليه السلام، ص٤١.

الجمهور يوزعون العدل بينهم... ولم يكن تولية الخليفة للقضاة إلا تمكيناً لمن عنده أهلية للقضاء»[1].

وفي عهد الإمام علي عليه السلام فقد تمتع القضاة بالاستقلالية التامة في عملهم وإصدار أحكامهم ففي بداية عهده عليه السلام ومع استمرار الفتنة أوعز إلى قضاة الدولة الإسلامية «فاقضوا كما كنتم تقضون حتى تكون للناس جماعة... وحين ذاك أعرفكم ما عندي في هذه القضايا والأحكام التي استمررتم عليها...»[2]، وخير دليل على استقلالية القضاء في هذا العهد هو حضور الإمام عليه السلام وخصمه النصراني عند قاضيه شريح في الكوفة وذلك عندما وجد الإمام عليه السلام درعاً مفقوداً منه في حوزة النصراني وعند عرض القضية أمام القاضي شريح قضى لصالح النصراني دون تردد أو تأثير من سلطة الخليفة الذي منحهم تلك الحرية في قضائهم.[3]

---

(١) بدوي، ثروت، النظم الإسلامية، (القاهرة، ١٩٦٤م)، ج١/ ص١١٥ .

(٢) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج٧/ ص٥٦.

(٣) انظر: أبو يعلى، الأحكام السلطانية، ص٦٦؛ العسكري، الأوائل، ص١٤٣.

المبحث الثالث

الأنظمة المساعدة على تحقيق العدالة

أولاً: المظالم:

هناك أنظمة عدة تساعد القضاء على إحقاق الحق وحماية المجتمع وتنفيذ الأحكام، ومنها النظر في المظالم «وظيفة ممتزجة من سطوة السلطنة ونصفه القضاء وتحتاج إلى علو يد وعظيم رهبة تقمع الظالم من الخصمين وتزجر المعتدي وكأنه يقضي ما عجز القضاة أو غيرهم عن إقضائه ويكون نظرة في البينات والتقرير واعتاد الإمارات والقرائن وتأخير الحكم إلى استجلاء الحق وحمل الخصمين على الصلح واستخلاف الشهود وذلك أوسع من نظر القاضي»[1]، ويعدّ أن «أول من نظر في المظالم أمير المؤمنين الإمام علي عليه السلام ...»[2]، ففي خلافته عليه السلام اهتم بهذا النظام الذي ينقذ المظلومين، وكان الإمام علي عليه السلام قد باشر النظر في المظالم حيث «كان أول من سلك هذه الطريقة واشتغل بها ...»[3].

ولأجل أن تصل الشكوى أو المظلمة بصورة سرية وسريعة أو من له

---

(١) ابن خلدون، المقدمة، ص٢٢٢.

(٢) الكتاني، الحكومة النبوية، ج١/ ص٢٦٨.

(٣) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص٧٨؛ الحكيم، حسن عيسى، الإمام علي عليه السلام روح الإسلام الخالد، ص٤١.

حاجة ويخاف أو يستحي أن يطلبها فقد سارع الإمام علي عليه السلام إلى رفع الحرج والتكلف، وقال لأصحابه: «من كانت له إليّ منكم حاجة فليرفعها في كتاب لأصون وجوهكم من المسألة»[1].

ثم طور الإمام علي عليه السلام عمل المظالم للمسلمين كافة ورعاياها فجعل مكاناً خاصاً ثابتاً ليلقي فيه المسلمون وغيرهم ظلاماتهم حتى تصل للإمام عليه السلام بسرعة من دون أي عراقيل أو تأخير في طلب من له حاجة، وقد «اتخذ علي بيتاً يلقى الناس فيه القصص...»[2]. وكما يذكر ابن أبي الحديد أنه «كان لأمير المؤمنين بيت سماه بيت تلقي الناس فيه رقاعهم...»[3]، على صعيد عاصمة الخلافة الإسلامية الكوفة، أما على صعيد الأقاليم الإسلامية فقد أصدر الإمام علي عليه السلام أوامره إلى الولاة بسماع الظلامات بأنفسهم وأن يلبوا حاجات الناس وقال عليه السلام: «فلا تطولن احتجابك عن رعيتك... مع أن أكثر حاجات الناس إليك ما لا مؤونة فيه عليك من شكاة مظلمة، أو طلب إنصاف في معاملة»[4].

وأمعن الإمام علي عليه السلام أكثر في اهتمامهم بمظالم المسلمين ورعايا الدولة الإسلامية، وذلك من خلال أوامره بإقامة مجلس للمظالم، يشرف عليه الوالي ويحضر فيه المسؤولين جميعاً في نص الإمام عليه السلام ما يلي: «واجعل لذوي الحاجات منك قسماً تفرغ لهم فيه شخصك وتجلس لهم مجلساً عاماً، فتواضع فيه لله الذي خلقك، وتقعد عنهم جندك وأعوانك من أحراسك وشرطك، حتى يكلمك متكلمهم غير متتع...»[5].

وهذا يعني أن الإمام علياً عليه السلام كان يوعز في وصاياه هذه إلى

---

(١) ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج١/ص٢٣٨.
(٢) العسكري، ، الأوائل، ص١٢٤.
(٣) شرح نهج البلاغة، ج١٧/ص٦٧.
(٤) المصدر نفسه، ج١٧/ص٧٠.
(٥) المصدر نفسه، ج٧/ص٦٨.

«الحاكم أن يحدد وقتاً معيناً لعقد لقاءات مفتوحة مع الناس يتحدثون فيها على الطبيعة بكل ما يهمهم ويطلبون ما يحتاجون إليه من الدولة...»[1].

ثانياً: الحسبة:

الحسبة نظام مهم من النظم الإسلامية لمراقبة كيان الدولة والمجتمع في وقتٍ واحد لإرساء القواعد الأخلاقية في أغلب التعاملات الحياتية والدينية والاجتماعية من أجل إشاعة معالم الفضيلة وحماية المجتمع من الانحراف، مستمدين ذلك من مصدري التشريع الإسلامي القرآن والسنة النبوية الشريفة، إذ نبه القرآن الكريم الأمة الإسلامية بقوله ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ ۚ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾[2].

وفي سورة أخرى قال عزّ وجلّ: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ۝١ الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ۝٢ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ۝٣ أَلَا يَظُنُّ أُولَٰئِكَ أَنَّهُم مَّبْعُوثُونَ ۝٤ لِيَوْمٍ عَظِيمٍ﴾[3]، «واستجابة لحكم الله وأمره قد تولى رسول الله ﷺ الحسبة بنفسه»[4].

فالحسبة هي «أمر بالمعروف، إذا ظهر تركه ونهي عن المنكر إذا ظهر فعله..»[5].

«ثم جاءت ولاية من ولايات الإسلام ونظاماً من أنظمة الحكم التي جرى عليها الولاة والحكام موجودة بجوار ولاية القضاء، وولاية

---

(١) الموسوي، محسن، دولة الإمام علي عليه السلام، ص٢١٦.
(٢) سورة آل عمران، الآية: ١٠٤؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج٤/ص١١٤.
(٣) سورة المطففين، الآيات: ١- ٥؛ الزمخشري: الكشاف، ج٥/ص٢٢٧.
(٤) ابن الأخوة، معالم القربة في أحكام الحسبة، ص١١.
(٥) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص٢٤٠.

المظالم وغيرها، من الولايات»[1]، فهي «واسطة بين أحكام القضاء وأحكام المظالم»[2].

واستعمل الإمام علي عليه السلام بما عرف عنه الشدة في ذات الله ورضاه، وحرصه على بناء المجتمع الإسلامي فاضل خالٍ من الإنحراف، وتبنى الإمام علي عليه السلام ذلك نظرية وتطبيقاً فقد قال عليه السلام: «أفضل الجهاد الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فمن أمر بالمعروف شد ظهر المؤمنين ومن نهى عن المنكر أرغم أنف المنافقين، ومن أبغض الفاسق وغضب لله غضب الله له»[3].

وقد مارس الإمام علي عليه السلام وظيفة المتحسب بنفسه بوجوهها كافة إذ «كان ... يمشي في الأسواق وحده... يرشد الضال ويعين الضعيف ويمر بالبياع والبقال فيفتح عليه القرآن ويقرأ: ﴿تِلْكَ ٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا﴾[4] ...»[5].

ومن وظائف الحسبة مراقبة أصحاب المهن، ويذكر أنه عليه السلام: «وقف على خياط، فقال: يا خياط ثكلتك أمك، صلب الخيوط، ودقق الدروز، وقارب الغرز... واحذر السقطات، فإن صاحب الثوب أحق بها...»[6].

ومن واجبات المحتسب موعظة التجار ونهيهم عن اليمين الفاجر، وقد سمع الإمام علي عليه السلام وهو يعظ التجار بقوله: «يا معشر التجار إياكم واليمين الفاجر تنفق وتمحق البركة...»[7].

---

(١) ابن الأخوة، معالم القربة في أحكام الحسبة، ص١١.
(٢) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص٢٤١.
(٣) ابن الأخوة، معالم القربة في أحكام الحسبة، ص٦٤.
(٤) سورة القصص، الآية: ٨٣.
(٥) ابن كثير، البداية والنهاية، ج٨/ص٧.
(٦) ابن حمدون، التذكرة الحمدونية، ج١/ص٨٢.
(٧) ابن هلال، الغارات، ص٦٥.

ومن مهام المحتسب أيضاً الدعوة لحفظ حقوق الناس في أسواق المسلمين في التعاملات المالية بين المسلمين تجاراً ومستهلكين وقد شوهد عليه السلام: «في سوق الكوفة ومعه الدرة وهو يقول: يا معشر التجار خذوا الحق واعطوا الحق تسلموا، ولا تردوا قليل الحق فترموا كثيره، ما ضع مال من حق إلا ذهبت في باطل إضعافه»[1].

ومن مواعظه عليه السلام وهو يمارس وظيفة المحتسب الدعوة إلى مزج روح الرحمة مع المعاملة وذلك من خلال مساعدة المساكين والنهي عن بعض البيوعات ويذكر أنه عليه السلام: «مرّ مجتازاً بأصحاب التمر فقال: يا أصحاب التمر اطعموا المساكين فيربوا كسبكم، ثم مرّ مجتازاً ومعه المسلمون حتى أتى أصحاب السمك، فقال: لا تباع في سوقنا طافي»[2].

ونهى الإمام علي عليه السلام أن «يباع البقر المخلوع الورك والأعور والأعمى والمقلوع السن والمريّش العنق والمجنون والمشقوق الحافر وما به من عاهة أو مرض ظاهر وكذا الجواميس، وأن تذبح بهيمة في بطنها ولد...»[3].

أمّا موضوع مراقبة الأسعار فقد كان لها تأثير كبير في معيشة الناس، فقد كان عليه السلام يراقب أسعار البضائع والسلع لتكون الأسواق الإسلامية خالية من الاستغلال والجشع، وكان يناشد أهل السوق بأن «يكون البيع بيعاً سمحاً...»[4].

وكان يراقب ويسأل بنفسه عن الأسعار وشُوهد الإمام عليه السلام «بشط كلأ يسأل عن الأسعار»[5].

---

(١) الزمخشري، ربيع الأبرار، ص١٤٤.

(٢) الخوارزمي، المناقب، ص٧٠.

(٣) ابن الأخوة، معالم القربة في أحكام الحسبة، ص١٦٣.

(٤) انظر: ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١٧/ ص٦٤.

(٥) الطبري، محب الدين أحمد بن عبد الله (ت ٦٩٤هـ)، ذخائر العقبى في مناقب ذوي القربى، تقديم ومراجعة: جميل إبراهيم حبيب، (د.ب، د.ت)، ص١١٩.

ومن أمراض الاقتصاد الخطيرة ظاهرة الاحتكار للسلع النادرة من بعض التجار الجشعين، وأعطى الإمام علي عليه السلام هذه الناحية أهمية كبيرة، فلم يراقب فقط، وإنما كان يعاقب المحتكرين أشد عقاب فقد سجلت من المصادر التاريخية «أنه أحرق طعاماً محتكراً بالنار»[1].

وللطريق عند الإسلام ولاسيما في الأسواق لتسهيل حركة الناس من المتسوقين والبضائع فضلاً عن أنها تنم عن وعي وتنظيم المجتمع فقد أعطى الإمام عليه السلام أهمية كبيرة لهذا الجانب فيذكر أنه عليه السلام «رأى أهل السوق قد جاوز أمكنتهم فقال... ليس ذلك إليهم سوق سوق المسلمين كمصلى المصلين...»[2].

ومن مهام المحتسب طرق المسلمين العامة وتوفير راحتهم وتسهيل حركتهم، ويذكر أنه «كان يأمر بالمتاعب مسابل المياه، والكنف تقطع طريق المسلمين»[3].

ومن وظائف المحتسب الأخرى التي لا تقل خطورة وتأثيراً عن السوق على حياة المسلمين هي اختيار ومراقبة الوعاظ والعلماء وذوي المهن الطبية وبعض الحرفيين والخدميين في المجتمع، وذكر الإمام علي عليه السلام اهتمامه في هذا الاتجاه فقال عليه السلام: «يجب على الإمام أن يحبس الفساق من العلماء والجهال من الأطباء والمغاليس من الأكابر»[4]. إن اختيار الوعاظ كانت تخضع لشروط مناسبة وأهمية هذه الوظيفة الدينية والإعلامية المهمة، وكان الوعاظ يخضعون للاختبار للحصول على جواز لاعتلاء المنبر أو الوعظ بين المسامين حيث «لا يمكن أحد أن يتصدى

---

(١) ابن الأخوة، معالم القربة في أحكام الحسبة، ص٢٨٨.

(٢) المتقي الهندي، كنز العمال، ج٥/ص٣٢٥.

(٣) ابن الأخوة، معالم القربة، ج ١٥.

(٤) الشيخ الصدوق، من لا يحضره الفقيه، ج٢/ص٢٣٩.

لهذا الفن إلا من اشتهر بين الناس بالدين والخير والفضيلة وأن يكون عالماً بالعلوم الشرعية وعلم الأدب حافظاً للكتاب العزيز ولأحاديث النبي ﷺ»[1].

ومن هذا المبدأ ولمعرفة الإمام علي عليه السلام بخطورة هذا المنصب فقد كان يختبر بنفسه من يريد التكلم أو الجلوس على منابر المسلمين لكي يمارس التوعية الدينية والأخلاقية على أحسن وجه، وبهذا جنب المسلمين جهال العلماء والمتطفلين على العلم والدين من ذوي الأهداف الرخيصة كالارتزاق مثلاً، وقد «اختبر الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام الحسن البصري (ت١١٠هـ) رحمه الله، وهو يتكلم على الناس فقال له: «ما عماد الدين، فقال: الورع، قال: فما آفته، قال: الطمع، قال: تكلم الآن إن شئت»[2].

ثالثاً: الشرطة:

نظام استحدث في عهد الإمام علي عليه السلام لدعم الحكومة ومساعدتها على بسط الأمن والنظام وتنفيذ الأحكام[3]، والشرطة طائفة من أعوان الولاة سموا بذلك لأنهم أعلموا أنفسهم بعلامات يعرفون بها...[4].

وسموا أيضاً بشرطة الخميس، وأبدى الإمام علي عليه السلام عناية كبيرة بهذا النظام وبلغ عددهم «ستة آلاف رجل... أصحاب أمير المؤمنين قال لهم: تشرطوا فأنا أشارطكم على الجنة، ولست أشاطركم على ذهب ولا

---

(١) ابن الأخوة، معالم القربة وأحكام الحسبة، ص٢٧١.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) انظر: الشيخ الصدوق، من لا يحضره الفقيه، ج٣/ص٤٣٦؛ الصالح، النظم الإسلامية، ص٣٣٣.

(٤) انظر: الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مادة شرطة، ص٦٢٠.

فضة، إن نبينا ﷺ فيما مضى قال لأصحابه: «لست أشارطكم إلا على الجنة...»[1].

وكان الإمام علي عليه السلام كثيراً ما يحرض أصحابه على الانتساب إلى شرطة الخميس فيذكر أنه قال لأصحابه: «اكتتبوا في هذه الشرطة فوالله لا غنى بعدهم إلا شرطة النار إلا من عمل بمثل أعمالهم»[2].

ويؤكد هذه الحقيقة الأصبغ بن نباتة قال: «إنا ضمنا له الذبح وضمن لنا الفتح يعني أمير المؤمنين»[3].

وفي إشارة إلى وجود هذا النظام في عهد الإمام علي عليه السلام وصيته إلى مالك الأشتر بقوله: «وتقعد عنهم جندك من أحراسك وشرطك»[4].

وكان لشرطة الخميس أثر كبير في حفظ الحياة العامة للمسلمين ويذكر أنهم «أول كتيبة تشهد الحرب وتتهيأ للموت...»[5]، وكانوا قد انضموا إلى جيش الإمام علي عليه السلام في معركة الجمل بالبصرة سنة (٣٦هـ)[6].

وكان المسؤول عن هذا النظام يسمى صاحب الشرطة، وتولى هذا المنصب عدد من أصحاب الإمام علي عليه السلام منهم «معقل بن قيس الرياحي، ومالك بن حبيب اليربوعي، وعلى شرطة الخميس الأصبغ بن نباتة»[7].

---

(١) الشيخ المفيد، أبو عبد الله بن محمد بن محمد بن العنمان العكبري (ت٤١٣هـ)، الاختصاص، تحقيق: محمد مهدي السيد حسن الخرسان، (النجف الأشرف ١٩٧١م)، ص٢.

(٢) الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت٤٦٠هـ)، رجال الكشي، تحقيق وتصحيح: محمد تقي فاضل المبيدي، وأبو الفضل الموسويان، (طهران، ١٣٨٢هـ)، ص٦٥، ٦٦.

(٣) المصدر نفسه، ص١٨٢.

(٤) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١٧/ص٦٨.

(٥) الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مادة شرطة، ص٦٢١.

(٦) الطوسي، رجال الكشي، ص٦٦.

(٧) ابن خياط، تاريخ ابن خياط، ص١٥١.

الخـــاتمة

إن المعلومات الواردة في هذه الرسالة قد تمخضت عن استنتاجات أساس تمثلت في الأسس الفكرية التي أرسى قواعدها الإمام علي عليه السلام في مختلف جوانب الدولة الإسلامية ونظمها، ففي الجانب الفكري وحيث إن الدولة الإسلامية تعبر تعبيراً جوهرياً لروح رسالة الدين الإسلامي الذي يقوم على الحقيقة واليقين، ويناقض الجهل والخرافة التي تقاطعت مع الدين الإسلامي، ونجد أن الإمام عليه السلام سعى إلى استنهاض المسلمين عن طريق نشر العلم والمعرفة لإرساء قواعد وأسس رصينة لبناء حضارة إسلامية مزدهرة عن طريق حمل الرسالة الإسلامية بفكر متنور.

ومن جانب آخر كانت لجهوده المثمرة أثر كبير في تأسيس نظام الكتابة في الدولة الإسلامية، ثم تأسيس علم النحو للحفاظ على اللغة العربية من الضياع، ومن النتائج المستخلصة مبادرة الإمام علي عليه السلام إلى المحافظة على القرآن الكريم وجمعه وتدوينه، وبذلك نستطيع أن نقول إن الإمام علياً عليه السلام أول من بدأ بحركة التدوين في الأمة الإسلامية، وهي بحدّ ذاتها دعوة صريحة للاهتمام بالتدوين لنتائجها الايجابية على بناء مفاهيم الدين والدولة في وقتٍ واحد.

ومن النتائج المنبثقة من الدراسة أن سياسة الإمام علي عليه السلام كانت تنبع من مفهوم منصب الإمامة الذي هو امتداد للنبوة بعد انقطاع الوحي، وهو تكليف رباني وليس عن طريق الانتخاب والاختيار لذا كانت سياسته تنصب على قيام حكومة العدل الإلهي.

أمّا النتائج المستخلصة من الأساس العسكري فيتبين أن الإمام علياً عليه السلام كان ملازماً للجندية الجهادية منذ صباه في المعارك التي خاضها رسول الله صلى الله عليه وآله مع أعداء الإسلام مما أكسبه خبرة واسعة في هذا الميدان الذي حدا به أن يترك إرثاً عسكرياً تمثل بين صرامة الجندية والرحمة الإنسانية فضلاً عن وصاياه الفكرية العسكرية من القيادة إلى التخطيط والتعبئة للمعركة وفن القتال، كل ذلك يهدف لتأسيس مجتمعاً ودولة إسلامية محصنة.

أمّا في المجال المالي فقد كانت سياسة الإمام عليه السلام المالية تمثل سياسة الرجل الاقتصادي البارع بوضع خطط استثمار لموارد الدولة وتنميتها وإدامة عطائها والنهي عن الإسراف والتبذير في الإنفاق، وهي سياسية مالية رصينة أحيت الحياة الاقتصادية الإسلامية وتنميتها ثم دعا إلى عدم إطفاء جذوة الروح الجهادية عند ارتباط المسلمين بالملكية ونشوء حياة الدعة، وذلك بإشارته على الخليفة عمر بن الخطاب بعدم توزيع أراضي السواد على المجاهدين وجعل ملكيتها للدولة لتكون مورداً دائماً يضمن حقوق الأجيال المتعاقبة.

أمّا في الأساس الإداري فقد أبدع فكر الإمام بتأسيس المفاهيم الإدارية المتينة القائمة على التنظيم الدقيق، وتقسيم العمل والتخصص واحترام الوقت؛ إلى غير ذلك مما يعني: أنه ثبت دعائم نظام إداري متطور سابق لمرحلته التاريخية.

أما النظام القضائي الذي أسسه الإمام علي عليه السلام فيعد أنموذجاً في روحه وجوهره يمثل حقيقة من الصعب أن تتكرر مرة أخرى إلا في دولة الأنبياء أو الأئمة عليهم السلام وأصبحت توجيهاته وأحكامه أسساً قضائية للدولة الإسلامية يستند عليها فيما بعد.

ثم أرسى الإمام علي عليه السلام مفاهيم أسس نظام علم الاجتماع في المجتمع الإسلامي إذ ألغى التفاوت الطبقي وتقويم الناس على أساس كفايتهم وقدراتهم العلمية والأخلاقية وغيرها، ونقض المفاهيم الجاهلية المحدودة والضيقة في التقويم الإنساني.

قائمة المصادر والمراجع

المصـــادر:

❖ القرآن الكريم:

١ ـ آبادي، أبو الطيب محمد بن شمس الدين، عيون المعبود في شرح سنن أبي داود، شرح: شمس الدين بن القيم الجوزية، ط٢، (بيروت، ٢٠٠٢م).

٢ ـ الآبي، أبو سعيد بن منصور بن الحسين (ت ٤٢١ هـ ـ١٠٣٠م)، نثر الدر في المحاضرات، تحقيق: خالد عبد الغني محفوظ، (بيروت، ٢٠٠٤م).

* ابن الأثير، أبو الحسن علي بن الكرم بن محمد بن عبد الواحد (ت٦٣٠هـ ـ ٩٧٢م).

٣ ـ أسد الغابة في معرفة الصحابة، اعتنى بتصحيحه: عادل أحمد الرفاعي، (بيروت، ١٩٩٦م).

٤ ـ الكامل في التاريخ، تحقيق: أبو الفداء عبد الله القاضي، ط٣، (لبنان، ٢٠٠٣م).

٥ ـ إخوان الصفا وخلّان الوفاء، رسائل، (بيروت، ١٩٩٢م).

٦ ـ ابن الأخوة، محمد بن حمد بن أحمد القرشي (ت ٧٢٩هـ ـ ١٣٢٨م)، معالم القربة في أحكام الحسبة، تحقيق: محمد

محمود شعبان، وصديق أحمد عيسى المطبعي، (مصر، ١٩٧٦م).

٧ ـ ابن آدم، يحيى القرشي (ت ٢٠٣هـ ـ ٨١٨م)، الخراج، صححه وشرحه: أبو الأشبال أحمد بن محمد شاكر، (بيروت، ١٩٧٩م).

٨ ـ ابن الأزرق، أبو عبيدة (ت٨٩٦هـ ـ ١٤٩٠م)، بدائع السلك في طبائع الملك، تحقيق: علي سامي النشار، (بغداد، ١٩٧٧م)، ٤٧/١.

٩ ـ ابن إسحاق، محمد بن إسحاق بن يسار (ت ١٥١هـ ـ ٧٦٨م)، سيرة ابن إسحاق، تحقيق: سهيل زكار، (د. ب، ١٩٩٨م).

١٠ ـ الإسكافي، أبو جعفر، محمد بن عبد الله المعتزلي (ت ٢٢٠هـ ـ ٨٣٥م)، المعيار والموازنة في فضائل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، تحقيق: محمد باقر المحمودي، (د.ب، ١٤٢٤هـ).

١١ ـ ابن الأعثم، أبو محمد أحمد (ت ٣١٤هـ ـ ٩٢٦م)، الفتوح (بيروت، د.ت).

١٢ ـ الأنباري، أبو البركات، كمال الدين عبد الرحمن (ت٥٧٧هـ ـ ١١٨١م)، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: إبراهيم السامرائي، ط٢، (بغداد، ١٩٧٠م).

١٣ ـ الباعوني، شمس الدين أبو البركات أحمد الدمشقي (ت ٨٧١ هـ ـ ١٤٦٦م)، جواهر المطالب في مناقب الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، تحقيق: محمد باقر المحمودي، (قم، ١٤١٥هـ).

١٤ ـ البخاري، أبو عبد الله بن إسماعيل بن المغيرة بن برد (ت ٢٥٦ هـ ـ ٨٦٩م)، صحيح البخاري، شرح وتعليق: قاسم الشماعي الرفاعي، (بيروت، ١٩٨٧م).

* البلاذري، أبو الحسن أحمد بن يحيى بن جابر (ت ٢٧٩هـ ـ٨٩٢م).

١٥ ـ أنساب الأشراف، تحقيق: سهيل زكار، (بيروت، ١٩٩٦م).
١٦ ـ فتوح البلدان، بإشراف: لجنة تحقيق التراث، (بيروت، ١٩٨٨م).
١٧ ـ البيضاوي، أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد (ت٧٩١هـ ـ ١٣٨٨م)، تفسير البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، (بيروت ٢٠٠٣ م).
١٨ ـ البيهقي، علي بن زيد (ت٥٦٥هـ ـ ١١٦٩م)، معارج نهج البلاغة، تحقيق: أسعد الطبيب، (قم، ١٤٢٢هـ).
١٩ ـ الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة (ت٢٩٧هـ ـ ٩٠٩م)، سنن الترمذي، تحقيق: محمود محمد محمود وحسين نصار، (بيروت، ٢٠٠٠م).
٢٠ ـ التوحيدي، ابن حيان (ت٤١٤هـ ـ ١٠٢٣م)، البصائر والذخائر، كتب مقدمته وحرر نصوصه: عبد الرزاق محيي الدين، (د.ب، د.ت).
* الثعالبي، أبو منصور، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل (ت٤٢٩هـ ـ ١٠٣٧م).
٢١ ـ آداب الملوك، تحقيق: جليل العطية، (بيروت، ٢٠٠٥م).
٢٢ ـ الإعجاز والإيجاز، ط٢، (بيروت، ١٩٨٣م).
٢٣ ـ ابن جبر، علي يوسف (ت من أعلام ق٧هـ)، نهج الإيمان، تحقيق: أحمد الحسين، (قم، ١٤١٨هـ).
٢٤ ـ ابن جزي: محمد بن أحمد (٧٤١ هـ ـ ١٣٣٩ م) تفسير ابن جزي، إشراف: لجنة تحقيق التراث في دار الكتاب العربي، (بيروت، ١٩٨٣ م).
٢٥ ـ الجهشياري، أبو عبد الله محمد بن عبدوس (ت ٣٣١هـ ـ ٩٤٢م)، الوزراء والكتاب، حققه ووضع حواشيه وفهارسه:

مصطفى السقا وآخرون، (القاهرة، ١٩٣٨م).

* ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي (٥٩٧ هـ ـ١٣٠٠م) ٢٦. صفوة الصفوة، (بيروت، ١٩٩٢م).

٢٧ ـ المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، تحقيق: سهيل زكار، (بيروت، ١٩٩٥م).

٢٨ ـ الجويني، إبراهيم بن محمد بن المؤيد (ت٧٣٠ هـ ـ ١٣٢٩م)، فرائد السمطين في فضائل المرتضى والبتول والسبطين والأئمة من ذريتهم ﷺ، حققه وعلق عليه وتصدى لنشره: محمد باقر المحمودي، (بيروت، ١٩٧٨م).

٢٩ ـ ابن حبان، أبو حاتم (ت ٣٥٤هـ ـ ٩٦٥م)، روضة العقلاء ونزهة الفضلاء، تحقيق وتصحيح: محمد محيي الدين عبد الحميد وآخرين، (بيروت، د.ت).

٣٠ ـ ابن حبيب، أبو جعفر محمد (ت ٢٤٥ هـ ـ٨٥٩م)، المحبر، اعتنت بتصحيح الكتاب: إيلزة ليختن سنيتز، (بيروت، د.ب).

٣١ ـ ابن أبي الحديد، عز الدين أبو حامد عبد الحميد هبة الله المدائني (ت ٦٥٦هـ ـ ١٢٥٨م)، شرح نهج البلاغة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (بغداد، ٢٠٠٥م).

٣٢ ـ الحر العاملي، محمد بن الحسن (١١٠٤هـ ـ ١٦٩٢م)، وسائل الشيعة في تحصيل الشريعة، عني بتصحيحه وتحقيقه: محمد الرازي، (بيروت، د.ت).

٣٣ ـ الحراني، أبو محمد الحسن بن علي بن شعبة (ت ق٤هـ)، تحف العقول عند آل الرسول ﷺ، قدم له: حسين الأعظمي، (د.ب، ١٣٨٤هـ).

٣٤ ـ الحسكاني، عبيد الله بن عبد الله بن أحمد (من أعلام ق ٥هـ)،

شواهد التنزيل بقواعد التفصيل، حققه: محمد باقر المحمودي، (بيروت، ١٩٧٤م).

٣٥ ـ ابن حمدون، محمد بن الحسين بن علي (ت٥٦٢هـ ـ١١٦٦م)، التذكرة الحمدونية، تحقيق: إحسان عباس وبكر عباس، (بيروت، ١٩٩٦م). * ياقوت، الحموي، (ت٦٢٦هـ ـ ١٢٢٨م).

٣٦ ـ معجم الأدباء، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تحقيق: إحسان عباس، (بيروت، ١٩٩٣م).

٣٧ ـ معجم البلدان، قدم لها: محمد بن عبد الرحمن المرعشلي، (بيروت، د.ت).

٣٨ ـ ابن حنبل، الإمام أحمد (ت٢٤١هـ ـ ١٠٣٠م)، المسند، رقم أحاديثه: محمد بن عبد السلام عبد الشافي، (بيروت، ١٩٩٣م).

٣٩ ـ ابن خرداذبه، أبو القاسم عبيد الله (ت٣٣٠هـ ـ٩٤١م)، المسالك والممالك، (د.ب، د.ت).

* ابن خلدون، عبد الرحمن (ت٨٠٨هـ ـ١٤٠٥م).

٤٠ ـ تاريخ ابن خلدون، (بيروت، ١٩٩٧م).

٤١ ـ المقدمة، ط٤، (بيروت، ١٩٨١م).

٤٢ ـ الخوارزمي، أبو المؤيد، الموفق أحمد بن محمد البكري (ت٥٦٨هـ ـ١١٧٢م)، المناقب، قدم له: محمد رضا الموسوي الخرسان، (النجف، ١٩٦٥م).

٤٣ ـ ابن خياط، العصفري (ت٢٤٠هـ ـ ٨٥٤م)، تاريخ خليفة بن خياط، حققه وقدم له: سهيل زكار، (بيروت، ١٩٩٣م).

٤٤ ـ ابن داود الحلي، تقي الدين الحسين بن علي (ت٧٠٧هـ ـ ١٣٠٧م)، الرجال، حققه وقدم له: محمد صادق آل بحر العلوم، (النجف، ١٩٧٣م).

٤٥ ـ الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد (ت٤٤٤هـ ـ ١٠٥٢م)، المحكم في نقط المصاحف، تحقيق: محمد حسين إسماعيل، (بيروت، د.ت).

٤٦ ـ ابن دحية، أبو الخطاب عمر بن الحسن (ت٦٣٣هـ ـ١٢٣٥م)، أعلام النصر المبين في المفاضلة بين أهل صفين، دراسة وتحقيق: محمد محزون، (بيروت، ١٩٨١م).

٤٧ ـ الدميري، كمال الدين بن موسى (ت٨٠٨هـ ـ١٤٠٥م)، حياة الحيوان الكبرى، (قم، ١٣٧٨هـ).

٤٨ ـ الديلمي، أبو الحسن بن محمد (ت٨٤١هـ ـ١٤٣٧م)، ارشاد القلوب، (بيروت، ١٩٧٨م).

٤٩ ـ الدينوري، أبو حنيفة داود (ت٢٨٢هـ ـ٨٩٥م)، الأخبار الطوال، تحقيق: عبد المنعم ثامر وجمال الدين الشيال، ط٢، (قم، ١٣٧٩هـ).

٥٠ ـ الذهبي، شمس الدين أحمد بن أحمد بن عثمان (ت٧٤٨هـ ـ١٣٤٧م)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: عمر عبد السلام تدميري، (بيروت، ٢٠٠٣م).

٥١ ـ ابن رجب الحنبلي، أبو فرج عبد الرحمن (ت٧٩٥هـ ـ١٣٥٧م)، الاستخراج لأحكام الخراج، حققه وخرج أحاديثه وآثاره: أياد عبد اللطيف بن إبراهيم القيسي، (لبنان، ٢٠٠٤م).

٥٢ ـ الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت٣٤٠هـ ـ ٩٥١م)، أمالي الزجاجي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (القاهرة، ١٣٨٢هـ).

* الزمخشري، ابو القاسم محمود بن عمر (ت ٥٣٨ هـ ـ ١١٤٣م).

٥٣ ـ ربيع الأبرار ونصوص الأخيار، تحقيق: سليم النعيمي، (بغداد،

أبدى اهتماماً بالغاً بهذه القاعدة حيث أوصى قضاته بالعمل بها والحرص على تطبيقها، ففي وصية إلى قاضيه شريح بما نصه: «ثم واسي بين المسلمين بوجهك ومنطقك ومجلسك حتى لا يطمع قريب في حقك ولا ييأس عدوك من عدلك...»[1]، وصور المساواة كثيرة ومنها «المساواة بين الخصمين في السلام عليهما ويلزم بالمساواة في أداء التحية... المساواة بين الخصمين في الكلام فليس للقاضي أن يسترسل مع أحدهما ويصدّ عن الآخر ...بالدخول عليه فليس له أن يأذن لأحدهما دون الآخر في التكريم فإذا قابل أحدهما بالقيام تكريماً له لزمه أن يقوم للآخر... في المجلس فلا يجوز للقاضي أن يرفع أحدهما على صاحبه، بل يجب أن يتساويا في الجلوس بين يديه...»[2].

وتعدّ الحالة النفسية للقاضي أمراً غاية في الأهمية ولها تأثيراتها في قيادة الجلسة القضائية فكلما كان القاضي يتمتع بأجواء نفسية هادئة ومستقرة كان ذلك أفضل لتحقيق الهدف المنشود في إحقاق الحق وإبطال الباطل، ومن وصايا الإمام علي عليه السلام في هذا الجانب ما وجه به قاضيه شريح بقوله: «يا شريح لا تسار أحداً في مجلسك وإذا غضبت فقم ولا تقضي وأنت غضبان»[3]. وأوصاه أيضاً: «إياك أن تجلس في مجلس القضاء حتى تطعم شيئاً...»[4].

ولا بدّ للعملية القضائية أن تأخذ مسارها الصحيح للوصول إلى الحقيقة وعدم الأخذ بالظن والتهمة، ولهذه القاعدة أهمية كبرى تدل دلالة واضحة على متانة القضاء ورصانته الشرعية والقانونية عند الابتعاد وعدم

---

(١) الشيخ الصدوق، من لا يحضره الفقيه، ج٣/ ص٤٣٢

(٢) الشكري، علي يوسف، حقوق الإنسان بين النظرية والتطبيق، (القاهرة، ٢٠٠٩م)، ص٩٩، ١٠٠.

(٣) الشيخ الصدوق، من لا يحضره الفقيه، ج٣/ ص٤٣٥.

(٤) المصدر نفسه.

العمل ومؤاخذة المتقاضين أو المدعى عليهم بالظن والتهم إلا بدليل شرعي وقانوني ووقائع ثبوتية تلبس المتهم الدعوى. هذا ما أقره الإمام علي عليه السلام وعمل به يذكر «أن مروان بن الحكم لما بويع علياً هرب من المدينة فلحق بعائشة بمكة... فقال رجل من أهل مكة: إياك وعلياً فقد طلبك، ففر من بين يديه، فقال مروان: لم؟ فوالله لا تجد لي سبيلاً، أمّا هو فقد علمت أنه لا يأخذني بظن ولا بنصب إلا على اليقين...»[1].

ولا بدّ للقاضي أن يكون صبوراً، وهذه السمة أو الصفة يجب أن تكون ملازمة للقاضي وأن يعطي لسيرها مساحة واسعة من الزمن وربما تظهر أدلة جديدة تقوي سير القضية باتجاه تحقيق العدالة فضلاً عن أن التأني يعطي القاضي فرصة دراسة القضية وتمحيصها من وجوهها كافة، ونبه الإمام علي عليه السلام القضاة على هذه الفقرة بقوله لقاضيه شريح: «لسانك عبدك ما لم تتكلم، فإذا تكلمت فأنت عبده فانظر ما تقضي وفيم تقضي وكيف تقضي»[2]، وهذا تجسيد واضح لتطبيق العدالة بكل أبعادها، ومن ذلك «مبدأ علانية الجلسات واتخاذ القاضي مكاناً عاماً بارزاً محدداً يلجأ إليه المتخاصمين...»[3]، وإن أول من عمل بهذا المبدأ الإمام علي عليه السلام فقد اتخذ مجلساً للقضاء من مكان مرتفع في مسجد الكوفة عرف بدكة القضاء وخلف هذه الدكة هناك عمود أو أسطوانة كتب عليها قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ﴾[4]، ففي الجلسة العلنية تطرح الأمور بشكلٍ واضح ومكشوف لايمكن فيه إخفاء جانب من جوانب القضية، فضلاً عن هدف الإمام علي عليه السلام إلى جوانب أخرى منها تكوين الرأي

---

(١) ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، ج١/ص٧٢.

(٢) المتقي الهندي، كنز العمال، ج٥/ص٣٢؛ وكيع، أخبار القضاة، ص٦٦.

(٣) الشكري، علي يوسف، حقوق الإنسان بين النظرية والتطبيق، ص١٠٠.

(٤) سورة النحل: الآية ٩١؛ الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، ج٣ / ص٢١٠.

العام القانوني بين أوساط المسلمين وعقوبة اجتماعية رادعة لمن تثبت إدانته، فأوصى بقوله: «يا شريح اجلس في المسجد فإنه أعدل بين الناس وإنه وهن بالقاضي أن يجلس في بيته»[1].

٣ ـ وصايا الإمام علي عليه السلام في إجراءات التحقيق:

أمّا من الجانب الآخر فقد أكد الإمام علي عليه السلام على التحقيق الذي هو أحد العناصر الرئيسة والمهمة في سير العملية القضائية ولاسيما في القضايا التي يكتنفها الغموض، لذا تحتاج إلى فكر قضائي ثاقب من أجل الوصول إلى الحقيقة فأولى الإمام علي عليه السلام هذا الجانب عناية كبيرة وضع لها بعض الآليات في وصاياه وعمله الذي يتم عن فكره القضائي الرصين ومن هذه الآليات، آلية التفريق بين المتهمين. وهي طريقة مهمة وذكية في كشف ما أبهم والتبس من القضية عندما يكون فيها أكثر من طرف، وقد مارس الإمام علي عليه السلام هذه الآلية في عهد الخليفة عمر بن الخطاب واستطاع كشف الجريمة وتحقيق العدالة وانصاف المظلوم وقال الإمام علي عليه السلام: «أنا أول من فرق بين الشهود إلا دانيال...»[2].

أمّا في خلافته فقد تولى التحقيق في قضية بعد أن عجزت إمكانية قاضيه شريح من كشف غموضها، فأحيلت القضية إلى الإمام علي عليه السلام فاتخذ إجراء التفريق بين المتهمين، ثم استجوبهم فتباينت أقوالهم مما سهل على الإمام علي عليه السلام كشف غموض الجريمة واعترافهم بقتل الرجل وأخذ أمواله[3].

---

(١) النعمان، أبي حنيفة بن محمد بن منصور التميمي (ت ٣٦٣ هـ)، دعائم الإسلام، تحقيق: آصف بن علي بن أصغر بن فيضي، (مصر، ١٩٦٣ م)، ج٢/ ص ٥٣٢.

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر: الشيخ الصدوق، من لا يحضره الفقيه، ج٣/ص٤٣٤؛ العسكري، أبو هلال الحسين بن عبدالله بن سهل (من أعلام ق٢ هـ)، الأوائل، (بيروت، ١٩٧٨ م)، ص١٤٣ .

(٣) الشيخ المفيد، الإرشاد، ص١٥٥، ١١٦؛ الشيخ الصدوق، من لا يحضره الفقيه، ج٣/ ص٤٣٦.

يؤكد الفكر القضائي للإمام علي عليه السلام على أهمية الاعتراف في عملية التحقيق ووقائع الثبوت؛ حتى لا يُكره المتهم بانتزاع اعترافه بأساليب الضغط والإكراه، ويدعو الإمام علي عليه السلام إلى بناء إقرار الحكم على اعتراف المتهم بذنبه وجريرته، ومن تلك الأمثلة إتيان أحد مرتكبي الجرائم إلى الإمام علي عليه السلام «فقالوا إنه سرق جملاً، فقال: ما أراك سرقت؟ قال: بلى، قال: فلعله شبه لك؟ قال: بلى قد سرقت، قال: فاذهب به يا قنبر فشدّ أصبعه وأوقد النار وادعُ الجزار ليقطع، ثم انتظر أجيء، فلما جاء قال له: أسرقت؟ قال: لا، فتركه، قالوا: يا أمير المؤمنين، لم تركته وقد أقرّ لك؟ قال: آخذه بقوله واتركه بقوله...»[1].

ويعدّ وجود شهود الإثبات من أركان الدعوى القضائية المهمة التي تساعد القاضي على التوصل إلى تحقيق العدل والمساواة في القضية المترافع فيها، ودعا الإمام علي عليه السلام أن يطلب من المترافعين شهوداً عدولاً فقال: «واجعل لمن ادعى شهوداً غيباً أمداً بينهم فإن أحضرهم أخذت له بحقه وإن لم يحضرهم أوجبت عليه القضية...»[2].

وهناك جوانب مهمة أخرى حددها الإمام علي عليه السلام في موضوع الشهود منها قوله: «لا أقبل شهادة على رجل وإن كان حي...»[3]. ومن التفاتات الإمام علي عليه السلام وذلك بعض التفصيلات للشهود فيقول: «إن شهادة الصبيان إذا شهدوهم صغار جاءت إذا كبروا ما لم ينسوها، وكذلك شهادة اليهود والنصارى إذا أسلموا جازت شهادتهم والعبد إذا شهد على شهادتهم ثم أعتق جازت شهادته إذا لم يردها الحاكم قبل أن يعتق وقال عليه السلام، إذا أعتق العبد لموضوع الشهادة لم يجز شهادته»[4].

---

(١) المتقي الهندي، كنز العمال، ج٥/ ص٢١٧.

(٢) الشيخ الصدوق، من لا يحضره الفقيه، ج٣/ ص٤٣٢.

(٣) الطوسي، الاستبصار، ص٤٧٢.

(٤) الشيخ الصدوق، من لا يحضره الفقيه، ج٣/ ص٤٤٣.

أمّا الشريحة التي تقام عليها الحدود، فقد حددت الشريعة الإسلامية شريحة معينة من المجتمع لا تقام عليهم الحدود، أو لا تقع عليهم أحكام العلل الشرعية وإنسانية فسلجية أو مرضية وغيرها ويذكر «أن من وجوب الأمور المعتبرة للحدّ العلم بالتحريم، وإنما اعتبر العقل والبلوغ لأن الصبي والمجنون ليسا من أهل التكليف...»[1].

وعلى هذا استثنى الإمام علي عليه السلام بعضهم من إقامة الحدود عليهم بقوله: «لا حدّ على مجنون حتى يستيقظ ولا على الصبي حتى يدرك، ولا على النائم حتى يستيقظ»[2]، ثم إن الحدود في الشريعة الإسلامية إنما شرطت للتقويم وليس للانتقام، وجاء بهذا المعنى أن «يضرب الرجل في الحدّ والتعزير ولا يحدّ ولا يربط، لأن لكل عضو قسطاً من الضرب ويتوقى الوجه والرأس وأعطِ كل عضو حقه واتقِ وجهه ومذاكيره...»[3].

٤ ـ أستقلال القضاء:

على الرغم مما عرف عن استقلال القضاء في عهد الخلفاء الراشدين بصورة عامة، فقد كان القضاء من حيث الوظيفة لم يكن مستقلاً «وإنما كان عمل القاضي يقع ضمن مسؤوليات الخلفاء في مركز الخلافة والولاة في المناطق التابعة للدولة...»[4].

أما من حيث سلطة القضاء فقد كان مستقلاً وإن «كان الخليفة هو الذي يولي القضاة فإن هولاء كانوا نواباً عن الخليفة بل كانوا نواباً على

---

(١) ابن الأخوة، ، معالم القربة في أحكام الحسبة، ص٢٢٧.

(٢) الديلمي، أبو الحسن بن محمد (ت٨٤١هـ)، إرشاد القلوب، (بيروت، ١٩٧٨م)، ج٢٧/ ص٢١٣.

(٣) ابن الأخوة، معالم القربة، ص٢٢٧.

(٤) العيساوي، علاء كامل صالح، النظم المالية والإدارية في عهد الإمام علي عليه السلام، ص٤١.

الجمهور يوزعون العدل بينهم... ولم يكن تولية الخليفة للقضاة إلا تمكيناً لمن عنده أهلية للقضاء»[1].

وفي عهد الإمام علي عليه السلام فقد تمتع القضاة بالاستقلالية التامة في عملهم وإصدار أحكامهم ففي بداية عهده عليه السلام ومع استمرار الفتنة أوعز إلى قضاة الدولة الإسلامية «فاقضوا كما كنتم تقضون حتى تكون للناس جماعة... وحين ذاك أعرفكم ما عندي في هذه القضايا والأحكام التي استمررتم عليها...»[2]، وخير دليل على استقلالية القضاء في هذا العهد هو حضور الإمام عليه السلام وخصمه النصراني عند قاضيه شريح في الكوفة وذلك عندما وجد الإمام عليه السلام درعاً مفقوداً منه في حوزة النصراني وعند عرض القضية أمام القاضي شريح قضى لصالح النصراني دون تردد أو تأثير من سلطة الخليفة الذي منحهم تلك الحرية في قضائهم.[3]

---

(١) بدوي، ثروت، النظم الإسلامية، (القاهرة، ١٩٦٤م)، ج١/ ص١١٥ .

(٢) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج٧/ ص٥٦.

(٣) انظر: أبو يعلى، الأحكام السلطانية، ص٦٦؛ العسكري، الأوائل، ص١٤٣.

المبحث الثالث

الأنظمة المساعدة على تحقيق العدالة

أولاً: المظالم:

هناك أنظمة عدة تساعد القضاء على إحقاق الحق وحماية المجتمع وتنفيذ الأحكام، ومنها النظر في المظالم «وظيفة ممتزجة من سطوة السلطنة ونصفه القضاء وتحتاج إلى علو يد وعظيم رهبة تقمع الظالم من الخصمين وتزجر المعتدي وكأنه يقضي ما عجز القضاة أو غيرهم عن إقضائه ويكون نظرة في البينات والتقرير واعتاد الإمارات والقرائن وتأخير الحكم إلى استجلاء الحق وحمل الخصمين على الصلح واستخلاف الشهود وذلك أوسع من نظر القاضي»[1]، ويعدّ أن «أول من نظر في المظالم أمير المؤمنين الإمام علي عليه السلام ...»[2]، ففي خلافته عليه السلام اهتم بهذا النظام الذي ينقذ المظلومين، وكان الإمام علي عليه السلام قد باشر النظر في المظالم حيث «كان أول من سلك هذه الطريقة واشتغل بها ...»[3].

ولأجل أن تصل الشكوى أو المظلمة بصورة سرية وسريعة أو من له

---

(١) ابن خلدون، المقدمة، ص٢٢٢.

(٢) الكتاني، الحكومة النبوية، ج١/ ص٢٦٨.

(٣) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص٧٨؛ الحكيم، حسن عيسى، الإمام علي عليه السلام روح الإسلام الخالد، ص٤١.

حاجة ويخاف أو يستحي أن يطلبها فقد سارع الإمام علي عليه السلام إلى رفع الحرج والتكلف، وقال لأصحابه: «من كانت له إليّ منكم حاجة فليرفعها في كتاب لأصون وجوهكم من المسألة»[1].

ثم طور الإمام علي عليه السلام عمل المظالم للمسلمين كافة ورعاياها فجعل مكاناً خاصاً ثابتاً ليلقي فيه المسلمون وغيرهم ظلاماتهم حتى تصل للإمام عليه السلام بسرعة من دون أي عراقيل أو تأخير في طلب من له حاجة، وقد «اتخذ علي بيتاً يلقى الناس فيه القصص...»[2]. وكما يذكر ابن أبي الحديد أنه «كان لأمير المؤمنين بيت سماه بيت تلقي الناس فيه رقاعهم...»[3]، على صعيد عاصمة الخلافة الإسلامية الكوفة، أما على صعيد الأقاليم الإسلامية فقد أصدر الإمام علي عليه السلام أوامره إلى الولاة بسماع الظلامات بأنفسهم وأن يلبوا حاجات الناس وقال عليه السلام: «فلا تطولن احتجابك عن رعيتك... مع أن أكثر حاجات الناس إليك ما لا مؤونة فيه عليك من شكاة مظلمة، أو طلب إنصاف في معاملة»[4].

وأمعن الإمام علي عليه السلام أكثر في اهتمامهم بمظالم المسلمين ورعايا الدولة الإسلامية، وذلك من خلال أوامره بإقامة مجلس للمظالم، يشرف عليه الوالي ويحضر فيه المسؤولين جميعاً في نص الإمام عليه السلام ما يلي: «واجعل لذوي الحاجات منك قسماً تفرغ لهم فيه شخصك وتجلس لهم مجلساً عاماً، فتواضع فيه لله الذي خلقك، وتقعد عنهم جندك وأعوانك من أحراسك وشرطك، حتى يكلمك متكلمهم غير متتع...»[5].

وهذا يعني أن الإمام علياً عليه السلام كان يوعز في وصاياه هذه إلى

---

(١) ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج١/ص٢٣٨.
(٢) العسكري، ، الأوائل، ص١٢٤.
(٣) شرح نهج البلاغة، ج١٧/ص٦٧.
(٤) المصدر نفسه، ج١٧/ص٧٠.
(٥) المصدر نفسه، ج٧/ص٦٨.

«الحاكم أن يحدد وقتاً معيناً لعقد لقاءات مفتوحة مع الناس يتحدثون فيها على الطبيعة بكل ما يهمهم ويطلبون ما يحتاجون إليه من الدولة...»[1].

ثانياً: الحسبة:

الحسبة نظام مهم من النظم الإسلامية لمراقبة كيان الدولة والمجتمع في وقتٍ واحد لإرساء القواعد الأخلاقية في أغلب التعاملات الحياتية والدينية والاجتماعية من أجل إشاعة معالم الفضيلة وحماية المجتمع من الانحراف، مستمدين ذلك من مصدري التشريع الإسلامي القرآن والسنة النبوية الشريفة، إذ نبه القرآن الكريم الأمة الإسلامية بقوله ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ ۚ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾[2].

وفي سورة أخرى قال عزّ وجلّ: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ۝١ الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ۝٢ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ۝٣ أَلَا يَظُنُّ أُولَٰئِكَ أَنَّهُم مَّبْعُوثُونَ ۝٤ لِيَوْمٍ عَظِيمٍ﴾[3]، «واستجابة لحكم الله وأمره قد تولى رسول الله ﷺ الحسبة بنفسه»[4].

فالحسبة هي «أمر بالمعروف، إذا ظهر تركه ونهي عن المنكر إذا ظهر فعله..»[5].

«ثم جاءت ولاية من ولايات الإسلام ونظاماً من أنظمة الحكم التي جرى عليها الولاة والحكام موجودة بجوار ولاية القضاء، وولاية

---

(١) الموسوي، محسن، دولة الإمام علي عليه السلام، ص٢١٦.
(٢) سورة آل عمران، الآية: ١٠٤؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج٤/ص١١٤.
(٣) سورة المطففين، الآيات: ١- ٥؛ الزمخشري: الكشاف، ج٥/ص٢٢٧.
(٤) ابن الأخوة، معالم القربة في أحكام الحسبة، ص١١.
(٥) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص٢٤٠.

المظالم وغيرها، من الولايات»[1]، فهي «واسطة بين أحكام القضاء وأحكام المظالم»[2].

واستعمل الإمام علي عليه السلام بما عرف عنه الشدة في ذات الله ورضاه، وحرصه على بناء المجتمع الإسلامي فاضل خالٍ من الإنحراف، وتبنى الإمام علي عليه السلام ذلك نظرية وتطبيقاً فقد قال عليه السلام: «أفضل الجهاد الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فمن أمر بالمعروف شد ظهر المؤمنين ومن نهى عن المنكر أرغم أنف المنافقين، ومن أبغض الفاسق وغضب لله غضب الله له»[3].

وقد مارس الإمام علي عليه السلام وظيفة المتحسب بنفسه بوجوهها كافة إذ «كان ... يمشي في الأسواق وحده... يرشد الضال ويعين الضعيف ويمر بالبياع والبقال فيفتح عليه القرآن ويقرأ: ﴿تِلْكَ ٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا﴾[4] ...»[5].

ومن وظائف الحسبة مراقبة أصحاب المهن، ويذكر أنه عليه السلام: «وقف على خياط، فقال: يا خياط ثكلتك أمك، صلب الخيوط، ودقق الدروز، وقارب الغرز... واحذر السقطات، فإن صاحب الثوب أحق بها...»[6].

ومن واجبات المحتسب موعظة التجار ونهيهم عن اليمين الفاجر، وقد سمع الإمام علي عليه السلام وهو يعظ التجار بقوله: «يا معشر التجار إياكم واليمين الفاجر تنفق وتمحق البركة...»[7].

---

(١) ابن الأخوة، معالم القربة في أحكام الحسبة، ص١١.
(٢) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص٢٤١.
(٣) ابن الأخوة، معالم القربة في أحكام الحسبة، ص٦٤.
(٤) سورة القصص، الآية: ٨٣.
(٥) ابن كثير، البداية والنهاية، ج٨/ص٧.
(٦) ابن حمدون، التذكرة الحمدونية، ج١/ص٨٢.
(٧) ابن هلال، الغارات، ص٦٥.

ومن مهام المحتسب أيضاً الدعوة لحفظ حقوق الناس في أسواق المسلمين في التعاملات المالية بين المسلمين تجاراً ومستهلكين وقد شوهد عليه السلام: «في سوق الكوفة ومعه الدرة وهو يقول: يا معشر التجار خذوا الحق واعطوا الحق تسلموا، ولا تردوا قليل الحق فترموا كثيره، ما ضع مال من حق إلا ذهبت في باطل إضعافه»[1].

ومن مواعظه عليه السلام وهو يمارس وظيفة المحتسب الدعوة إلى مزج روح الرحمة مع المعاملة وذلك من خلال مساعدة المساكين والنهي عن بعض البيوعات ويذكر أنه عليه السلام: «مرّ مجتازاً بأصحاب التمر فقال: يا أصحاب التمر اطعموا المساكين فيربوا كسبكم، ثم مرّ مجتازاً ومعه المسلمون حتى أتى أصحاب السمك، فقال: لا تباع في سوقنا طافي»[2].

ونهى الإمام علي عليه السلام أن «يباع البقر المخلوع الورك والأعور والأعمى والمقلوع السن والمريّش العنق والمجنون والمشقوق الحافر وما به من عاهة أو مرض ظاهر وكذا الجواميس، وأن تذبح بهيمة في بطنها ولد...»[3].

أمّا موضوع مراقبة الأسعار فقد كان لها تأثير كبير في معيشة الناس، فقد كان عليه السلام يراقب أسعار البضائع والسلع لتكون الأسواق الإسلامية خالية من الاستغلال والجشع، وكان يناشد أهل السوق بأن «يكون البيع بيعاً سمحاً...»[4].

وكان يراقب ويسأل بنفسه عن الأسعار وشُوهد الإمام عليه السلام «بشط كلأ يسأل عن الأسعار»[5].

---

(١) الزمخشري، ربيع الأبرار، ص١٤٤.

(٢) الخوارزمي، المناقب، ص٧٠.

(٣) ابن الأخوة، معالم القربة في أحكام الحسبة، ص١٦٣.

(٤) انظر: ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١٧/ ص٦٤.

(٥) الطبري، محب الدين أحمد بن عبد الله (ت ٦٩٤هـ)، ذخائر العقبى في مناقب ذوي القربى، تقديم ومراجعة: جميل إبراهيم حبيب، (د.ب، د.ت)، ص١١٩.

ومن أمراض الاقتصاد الخطيرة ظاهرة الاحتكار للسلع النادرة من بعض التجار الجشعين، وأعطى الإمام علي عليه السلام هذه الناحية أهمية كبيرة، فلم يراقب فقط، وإنما كان يعاقب المحتكرين أشد عقاب فقد سجلت من المصادر التاريخية «أنه أحرق طعاماً محتكراً بالنار»[1].

وللطريق عند الإسلام ولاسيما في الأسواق لتسهيل حركة الناس من المتسوقين والبضائع فضلاً عن أنها تنم عن وعي وتنظيم المجتمع فقد أعطى الإمام عليه السلام أهمية كبيرة لهذا الجانب فيذكر أنه عليه السلام «رأى أهل السوق قد جاوز أمكنتهم فقال... ليس ذلك إليهم سوق سوق المسلمين كمصلى المصلين...»[2].

ومن مهام المحتسب طرق المسلمين العامة وتوفير راحتهم وتسهيل حركتهم، ويذكر أنه «كان يأمر بالمتاعب مسابل المياه، والكنف تقطع طريق المسلمين»[3].

ومن وظائف المحتسب الأخرى التي لا تقل خطورة وتأثيراً عن السوق على حياة المسلمين هي اختيار ومراقبة الوعاظ والعلماء وذوي المهن الطبية وبعض الحرفيين والخدميين في المجتمع، وذكر الإمام علي عليه السلام اهتمامه في هذا الاتجاه فقال عليه السلام: «يجب على الإمام أن يحبس الفساق من العلماء والجهال من الأطباء والمغاليس من الأكابر»[4]. إن اختيار الوعاظ كانت تخضع لشروط مناسبة وأهمية هذه الوظيفة الدينية والإعلامية المهمة، وكان الوعاظ يخضعون للاختبار للحصول على جواز لاعتلاء المنبر أو الوعظ بين المسامين حيث «لا يمكن أحد أن يتصدى

---

(١) ابن الأخوة، معالم القربة في أحكام الحسبة، ص٢٨٨.

(٢) المتقي الهندي، كنز العمال، ج٥/ص٣٢٥.

(٣) ابن الأخوة، معالم القربة، ج ١٥.

(٤) الشيخ الصدوق، من لا يحضره الفقيه، ج٢/ص٢٣٩.

لهذا الفن إلا من اشتهر بين الناس بالدين والخير والفضيلة وأن يكون عالماً بالعلوم الشرعية وعلم الأدب حافظاً للكتاب العزيز ولأحاديث النبي ﷺ»[1].

ومن هذا المبدأ ولمعرفة الإمام علي عليه السلام بخطورة هذا المنصب فقد كان يختبر بنفسه من يريد التكلم أو الجلوس على منابر المسلمين لكي يمارس التوعية الدينية والأخلاقية على أحسن وجه، وبهذا جنب المسلمين جهال العلماء والمتطفلين على العلم والدين من ذوي الأهداف الرخيصة كالارتزاق مثلاً، وقد «اختبر الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام الحسن البصري (ت١١٠هـ) رحمه الله، وهو يتكلم على الناس فقال له: «ما عماد الدين، فقال: الورع، قال: فما آفته، قال: الطمع، قال: تكلم الآن إن شئت»[2].

ثالثاً: الشرطة:

نظام استحدث في عهد الإمام علي عليه السلام لدعم الحكومة ومساعدتها على بسط الأمن والنظام وتنفيذ الأحكام[3]، والشرطة طائفة من أعوان الولاة سموا بذلك لأنهم أعلموا أنفسهم بعلامات يعرفون بها...[4].

وسموا أيضاً بشرطة الخميس، وأبدى الإمام علي عليه السلام عناية كبيرة بهذا النظام وبلغ عددهم «ستة آلاف رجل... أصحاب أمير المؤمنين قال لهم: تشرطوا فأنا أشارطكم على الجنة، ولست أشاطركم على ذهب ولا

---

(١) ابن الأخوة، معالم القربة وأحكام الحسبة، ص٢٧١.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) انظر: الشيخ الصدوق، من لا يحضره الفقيه، ج٣/ص٤٣٦؛ الصالح، النظم الإسلامية، ص٣٣٣.

(٤) انظر: الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مادة شرطة، ص٦٢٠.

فضة، إن نبينا ﷺ فيما مضى قال لأصحابه: «لست أشارطكم إلا على الجنة...»[1].

وكان الإمام علي عليه السلام كثيراً ما يحرض أصحابه على الانتساب إلى شرطة الخميس فيذكر أنه قال لأصحابه: «اكتتبوا في هذه الشرطة فوالله لا غنى بعدهم إلا شرطة النار إلا من عمل بمثل أعمالهم»[2].

ويؤكد هذه الحقيقة الأصبغ بن نباتة قال: «إنا ضمنا له الذبح وضمن لنا الفتح يعني أمير المؤمنين»[3].

وفي إشارة إلى وجود هذا النظام في عهد الإمام علي عليه السلام وصيته إلى مالك الأشتر بقوله: «وتقعد عنهم جندك من أحراسك وشرطك»[4].

وكان لشرطة الخميس أثر كبير في حفظ الحياة العامة للمسلمين ويذكر أنهم «أول كتيبة تشهد الحرب وتتهيأ للموت...»[5]، وكانوا قد انضموا إلى جيش الإمام علي عليه السلام في معركة الجمل بالبصرة سنة (٣٦هـ)[6].

وكان المسؤول عن هذا النظام يسمى صاحب الشرطة، وتولى هذا المنصب عدد من أصحاب الإمام علي عليه السلام منهم «معقل بن قيس الرياحي، ومالك بن حبيب اليربوعي، وعلى شرطة الخميس الأصبغ بن نباتة»[7].

---

(١) الشيخ المفيد، أبو عبد الله بن محمد بن محمد بن العنمان العكبري (ت٤١٣هـ)، الاختصاص، تحقيق: محمد مهدي السيد حسن الخرسان، (النجف الأشرف ١٩٧١م)، ص٢.

(٢) الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت٤٦٠هـ)، رجال الكشي، تحقيق وتصحيح: محمد تقي فاضل المبيدي، وأبو الفضل الموسويان، (طهران، ١٣٨٢هـ)، ص٦٥، ٦٦.

(٣) المصدر نفسه، ص١٨٢.

(٤) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج١٧/ص٦٨.

(٥) الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مادة شرطة، ص٦٢١.

(٦) الطوسي، رجال الكشي، ص٦٦.

(٧) ابن خياط، تاريخ ابن خياط، ص١٥١.

الخـــاتمة

إن المعلومات الواردة في هذه الرسالة قد تمخضت عن استنتاجات أساس تمثلت في الأسس الفكرية التي أرسى قواعدها الإمام علي عليه السلام في مختلف جوانب الدولة الإسلامية ونظمها، ففي الجانب الفكري وحيث إن الدولة الإسلامية تعبر تعبيراً جوهرياً لروح رسالة الدين الإسلامي الذي يقوم على الحقيقة واليقين، ويناقض الجهل والخرافة التي تقاطعت مع الدين الإسلامي، ونجد أن الإمام عليه السلام سعى إلى استنهاض المسلمين عن طريق نشر العلم والمعرفة لإرساء قواعد وأسس رصينة لبناء حضارة إسلامية مزدهرة عن طريق حمل الرسالة الإسلامية بفكر متنور.

ومن جانب آخر كانت لجهوده المثمرة أثر كبير في تأسيس نظام الكتابة في الدولة الإسلامية، ثم تأسيس علم النحو للحفاظ على اللغة العربية من الضياع، ومن النتائج المستخلصة مبادرة الإمام علي عليه السلام إلى المحافظة على القرآن الكريم وجمعه وتدوينه، وبذلك نستطيع أن نقول إن الإمام علياً عليه السلام أول من بدأ بحركة التدوين في الأمة الإسلامية، وهي بحدّ ذاتها دعوة صريحة للاهتمام بالتدوين لنتائجها الايجابية على بناء مفاهيم الدين والدولة في وقتٍ واحد.

ومن النتائج المنبثقة من الدراسة أن سياسة الإمام علي عليه السلام كانت تنبع من مفهوم منصب الإمامة الذي هو امتداد للنبوة بعد انقطاع الوحي، وهو تكليف رباني وليس عن طريق الانتخاب والاختيار لذا كانت سياسته تنصب على قيام حكومة العدل الإلهي.

أمّا النتائج المستخلصة من الأساس العسكري فيتبين أن الإمام علياً عليه السلام كان ملازماً للجندية الجهادية منذ صباه في المعارك التي خاضها رسول الله صلى الله عليه وآله مع أعداء الإسلام مما أكسبه خبرة واسعة في هذا الميدان الذي حدا به أن يترك إرثاً عسكرياً تمثل بين صرامة الجندية والرحمة الإنسانية فضلاً عن وصاياه الفكرية العسكرية من القيادة إلى التخطيط والتعبئة للمعركة وفن القتال، كل ذلك يهدف لتأسيس مجتمعاً ودولة إسلامية محصنة.

أمّا في المجال المالي فقد كانت سياسة الإمام عليه السلام المالية تمثل سياسة الرجل الاقتصادي البارع بوضع خطط استثمار لموارد الدولة وتنميتها وإدامة عطائها والنهي عن الإسراف والتبذير في الإنفاق، وهي سياسية مالية رصينة أحيت الحياة الاقتصادية الإسلامية وتنميتها ثم دعا إلى عدم إطفاء جذوة الروح الجهادية عند ارتباط المسلمين بالملكية ونشوء حياة الدعة، وذلك بإشارته على الخليفة عمر بن الخطاب بعدم توزيع أراضي السواد على المجاهدين وجعل ملكيتها للدولة لتكون مورداً دائماً يضمن حقوق الأجيال المتعاقبة.

أمّا في الأساس الإداري فقد أبدع فكر الإمام بتأسيس المفاهيم الإدارية المتينة القائمة على التنظيم الدقيق، وتقسيم العمل والتخصص واحترام الوقت؛ إلى غير ذلك مما يعني: أنه ثبت دعائم نظام إداري متطور سابق لمرحلته التاريخية.

أما النظام القضائي الذي أسسه الإمام علي عليه السلام فيعد أنموذجاً في روحه وجوهره يمثل حقيقة من الصعب أن تتكرر مرة أخرى إلا في دولة الأنبياء أو الأئمة عليهم السلام وأصبحت توجيهاته وأحكامه أسساً قضائية للدولة الإسلامية يستند عليها فيما بعد.

ثم أرسى الإمام علي عليه السلام مفاهيم أسس نظام علم الاجتماع في المجتمع الإسلامي إذ ألغى التفاوت الطبقي وتقويم الناس على أساس كفايتهم وقدراتهم العلمية والأخلاقية وغيرها، ونقض المفاهيم الجاهلية المحدودة والضيقة في التقويم الإنساني.

قائمة المصادر والمراجع

المصـــادر:

❖ القرآن الكريم:

١ ـ آبادي، أبو الطيب محمد بن شمس الدين، عيون المعبود في شرح سنن أبي داود، شرح: شمس الدين بن القيم الجوزية، ط٢، (بيروت، ٢٠٠٢م).

٢ ـ الآبي، أبو سعيد بن منصور بن الحسين (ت ٤٢١ هـ ـ١٠٣٠م)، نثر الدر في المحاضرات، تحقيق: خالد عبد الغني محفوظ، (بيروت، ٢٠٠٤م).

* ابن الأثير، أبو الحسن علي بن الكرم بن محمد بن عبد الواحد (ت٦٣٠هـ ـ ٩٧٢م).

٣ ـ أسد الغابة في معرفة الصحابة، اعتنى بتصحيحه: عادل أحمد الرفاعي، (بيروت، ١٩٩٦م).

٤ ـ الكامل في التاريخ، تحقيق: أبو الفداء عبد الله القاضي، ط٣، (لبنان، ٢٠٠٣م).

٥ ـ إخوان الصفا وخلّان الوفاء، رسائل، (بيروت، ١٩٩٢م).

٦ ـ ابن الأخوة، محمد بن حمد بن أحمد القرشي (ت ٧٢٩هـ ـ ١٣٢٨م)، معالم القربة في أحكام الحسبة، تحقيق: محمد

محمود شعبان، وصديق أحمد عيسى المطبعي، (مصر، ١٩٧٦م).

٧ ـ ابن آدم، يحيى القرشي (ت ٢٠٣هـ ـ ٨١٨م)، الخراج، صححه وشرحه: أبو الأشبال أحمد بن محمد شاكر، (بيروت، ١٩٧٩م).

٨ ـ ابن الأزرق، أبو عبيدة (ت٨٩٦هـ ـ ١٤٩٠م)، بدائع السلك في طبائع الملك، تحقيق: علي سامي النشار، (بغداد، ١٩٧٧م)، ٤٧/١.

٩ ـ ابن إسحاق، محمد بن إسحاق بن يسار (ت ١٥١هـ ـ ٧٦٨م)، سيرة ابن إسحاق، تحقيق: سهيل زكار، (د. ب، ١٩٩٨م).

١٠ ـ الإسكافي، أبو جعفر، محمد بن عبد الله المعتزلي (ت ٢٢٠هـ ـ ٨٣٥م)، المعيار والموازنة في فضائل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، تحقيق: محمد باقر المحمودي، (د.ب، ١٤٢٤هـ).

١١ ـ ابن الأعثم، أبو محمد أحمد (ت ٣١٤هـ ـ ٩٢٦م)، الفتوح (بيروت، د.ت).

١٢ ـ الأنباري، أبو البركات، كمال الدين عبد الرحمن (ت٥٧٧هـ ـ ١١٨١م)، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: إبراهيم السامرائي، ط٢، (بغداد، ١٩٧٠م).

١٣ ـ الباعوني، شمس الدين أبو البركات أحمد الدمشقي (ت ٨٧١ هـ ـ ١٤٦٦م)، جواهر المطالب في مناقب الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، تحقيق: محمد باقر المحمودي، (قم، ١٤١٥هـ).

١٤ ـ البخاري، أبو عبد الله بن إسماعيل بن المغيرة بن برد (ت ٢٥٦ هـ ـ ٨٦٩م)، صحيح البخاري، شرح وتعليق: قاسم الشماعي الرفاعي، (بيروت، ١٩٨٧م).

* البلاذري، أبو الحسن أحمد بن يحيى بن جابر (ت ٢٧٩هـ ـ٨٩٢م).

١٥ ـ أنساب الأشراف، تحقيق: سهيل زكار، (بيروت، ١٩٩٦م).
١٦ ـ فتوح البلدان، بإشراف: لجنة تحقيق التراث، (بيروت، ١٩٨٨م).
١٧ ـ البيضاوي، أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد (ت٧٩١هـ ـ ١٣٨٨م)، تفسير البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، (بيروت ٢٠٠٣ م).
١٨ ـ البيهقي، علي بن زيد (ت٥٦٥هـ ـ ١١٦٩م)، معارج نهج البلاغة، تحقيق: أسعد الطبيب، (قم، ١٤٢٢هـ).
١٩ ـ الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة (ت٢٩٧هـ ـ ٩٠٩م)، سنن الترمذي، تحقيق: محمود محمد محمود وحسين نصار، (بيروت، ٢٠٠٠م).
٢٠ ـ التوحيدي، ابن حيان (ت٤١٤هـ ـ ١٠٢٣م)، البصائر والذخائر، كتب مقدمته وحرر نصوصه: عبد الرزاق محيي الدين، (د.ب، د.ت).
* الثعالبي، أبو منصور، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل (ت٤٢٩هـ ـ ١٠٣٧م).
٢١ ـ آداب الملوك، تحقيق: جليل العطية، (بيروت، ٢٠٠٥م).
٢٢ ـ الإعجاز والإيجاز، ط٢، (بيروت، ١٩٨٣م).
٢٣ ـ ابن جبر، علي يوسف (ت من أعلام ق٧هـ)، نهج الإيمان، تحقيق: أحمد الحسين، (قم، ١٤١٨هـ).
٢٤ ـ ابن جزي: محمد بن أحمد (٧٤١ هـ ـ ١٣٣٩ م) تفسير ابن جزي، إشراف: لجنة تحقيق التراث في دار الكتاب العربي، (بيروت، ١٩٨٣ م).
٢٥ ـ الجهشياري، أبو عبد الله محمد بن عبدوس (ت ٣٣١هـ ـ ٩٤٢م)، الوزراء والكتاب، حققه ووضع حواشيه وفهارسه:

مصطفى السقا وآخرون، (القاهرة، ١٩٣٨م).

* ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي (٥٩٧ هـ ـ١٣٠٠م) ٢٦. صفوة الصفوة، (بيروت، ١٩٩٢م).

٢٧ ـ المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، تحقيق: سهيل زكار، (بيروت، ١٩٩٥م).

٢٨ ـ الجويني، إبراهيم بن محمد بن المؤيد (ت٧٣٠ هـ ـ ١٣٢٩م)، فرائد السمطين في فضائل المرتضى والبتول والسبطين والأئمة من ذريتهم ﷺ، حققه وعلق عليه وتصدى لنشره: محمد باقر المحمودي، (بيروت، ١٩٧٨م).

٢٩ ـ ابن حبان، أبو حاتم (ت ٣٥٤هـ ـ ٩٦٥م)، روضة العقلاء ونزهة الفضلاء، تحقيق وتصحيح: محمد محيي الدين عبد الحميد وآخرين، (بيروت، د.ت).

٣٠ ـ ابن حبيب، أبو جعفر محمد (ت ٢٤٥ هـ ـ٨٥٩م)، المحبر، اعتنت بتصحيح الكتاب: إيلزة ليختن سنيتز، (بيروت، د.ب).

٣١ ـ ابن أبي الحديد، عز الدين أبو حامد عبد الحميد هبة الله المدائني (ت ٦٥٦هـ ـ ١٢٥٨م)، شرح نهج البلاغة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (بغداد، ٢٠٠٥م).

٣٢ ـ الحر العاملي، محمد بن الحسن (١١٠٤هـ ـ ١٦٩٢م)، وسائل الشيعة في تحصيل الشريعة، عني بتصحيحه وتحقيقه: محمد الرازي، (بيروت، د.ت).

٣٣ ـ الحراني، أبو محمد الحسن بن علي بن شعبة (ت ق٤هـ)، تحف العقول عند آل الرسول ﷺ، قدم له: حسين الأعظمي، (د.ب، ١٣٨٤هـ).

٣٤ ـ الحسكاني، عبيد الله بن عبد الله بن أحمد (من أعلام ق ٥هـ)،

شواهد التنزيل بقواعد التفصيل، حققه: محمد باقر المحمودي، (بيروت، ١٩٧٤م).

٣٥ ـ ابن حمدون، محمد بن الحسين بن علي (ت٥٦٢هـ ـ١١٦٦م)، التذكرة الحمدونية، تحقيق: إحسان عباس وبكر عباس، (بيروت، ١٩٩٦م). * ياقوت، الحموي، (ت٦٢٦هـ ـ ١٢٢٨م).

٣٦ ـ معجم الأدباء، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تحقيق: إحسان عباس، (بيروت، ١٩٩٣م).

٣٧ ـ معجم البلدان، قدم لها: محمد بن عبد الرحمن المرعشلي، (بيروت، د.ت).

٣٨ ـ ابن حنبل، الإمام أحمد (ت٢٤١هـ ـ ١٠٣٠م)، المسند، رقم أحاديثه: محمد بن عبد السلام عبد الشافي، (بيروت، ١٩٩٣م).

٣٩ ـ ابن خرداذبه، أبو القاسم عبيد الله (ت٣٣٠هـ ـ٩٤١م)، المسالك والممالك، (د.ب، د.ت).

* ابن خلدون، عبد الرحمن (ت٨٠٨هـ ـ١٤٠٥م).

٤٠ ـ تاريخ ابن خلدون، (بيروت، ١٩٩٧م).

٤١ ـ المقدمة، ط٤، (بيروت، ١٩٨١م).

٤٢ ـ الخوارزمي، أبو المؤيد، الموفق أحمد بن محمد البكري (ت٥٦٨هـ ـ١١٧٢م)، المناقب، قدم له: محمد رضا الموسوي الخرسان، (النجف، ١٩٦٥م).

٤٣ ـ ابن خياط، العصفري (ت٢٤٠هـ ـ ٨٥٤م)، تاريخ خليفة بن خياط، حققه وقدم له: سهيل زكار، (بيروت، ١٩٩٣م).

٤٤ ـ ابن داود الحلي، تقي الدين الحسين بن علي (ت٧٠٧هـ ـ ١٣٠٧م)، الرجال، حققه وقدم له: محمد صادق آل بحر العلوم، (النجف، ١٩٧٣م).

٤٥ ـ الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد (ت٤٤٤هـ ـ ١٠٥٢م)، المحكم في نقط المصاحف، تحقيق: محمد حسين إسماعيل، (بيروت، د.ت).

٤٦ ـ ابن دحية، أبو الخطاب عمر بن الحسن (ت٦٣٣هـ ـ١٢٣٥م)، أعلام النصر المبين في المفاضلة بين أهل صفين، دراسة وتحقيق: محمد محزون، (بيروت، ١٩٨١م).

٤٧ ـ الدميري، كمال الدين بن موسى (ت٨٠٨هـ ـ١٤٠٥م)، حياة الحيوان الكبرى، (قم، ١٣٧٨هـ).

٤٨ ـ الديلمي، أبو الحسن بن محمد (ت٨٤١هـ ـ١٤٣٧م)، ارشاد القلوب، (بيروت، ١٩٧٨م).

٤٩ ـ الدينوري، أبو حنيفة داود (ت٢٨٢هـ ـ٨٩٥م)، الأخبار الطوال، تحقيق: عبد المنعم ثامر وجمال الدين الشيال، ط٢، (قم، ١٣٧٩هـ).

٥٠ ـ الذهبي، شمس الدين أحمد بن أحمد بن عثمان (ت٧٤٨هـ ـ١٣٤٧م)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: عمر عبد السلام تدميري، (بيروت، ٢٠٠٣م).

٥١ ـ ابن رجب الحنبلي، أبو فرج عبد الرحمن (ت٧٩٥هـ ـ١٣٥٧م)، الاستخراج لأحكام الخراج، حققه وخرج أحاديثه وآثاره: أياد عبد اللطيف بن إبراهيم القيسي، (لبنان، ٢٠٠٤م).

٥٢ ـ الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت٣٤٠هـ ـ ٩٥١م)، أمالي الزجاجي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (القاهرة، ١٣٨٢هـ).

* الزمخشري، ابو القاسم محمود بن عمر (ت ٥٣٨ هـ ـ ١١٤٣م).

٥٣ ـ ربيع الأبرار ونصوص الأخيار، تحقيق: سليم النعيمي، (بغداد،

١٩٨٢م). ٥٤ الكشاف عن حقائق التأويل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ط٣، (بيروت٢٠٠١ م).

٥٥ ـ ابن سعد، محمد بن سعد بن منبع الهاشمي (ت٢٣٠هـ ـ ٨٣٥م)، الطبقات الكبرى، دراسة وتحقيق: محمد عبد القادر عطا، (بيروت، ١٩٩٠م).

٥٦ ـ ابن سلام، أبو عبيدة القاسم (ت٢٤٤هـ ـ٨٥٨م)، الأموال، تحقيق: محمد خليل هراس، (بيروت، ١٩٨٦م).

٥٧ ـ ابن سيد الناس، أبو الفتح بن محمد بن محمد (ت٧٣٤هـ ـ١٣٣٣م)، عيون الأثر في فنون المغازي والسير، حقق نصوصه: محمد العبد الخطراوي ومحيي الدين سنو، (بيروت، ١٩٩٢م).

* السيوطي، جلال الدين (ت٩١١هـ ـ١٥٠٥م).

٥٨ ـ الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (د.ب، ١٣٨٠هـ).

٥٩ ـ الدر المنثور في التفسير المأثور، طبعة جديدة خرج أحاديثها: نجدت نجيب، تقديم: عبد الرزاق المهدي، (بيروت، ٢٠٠١م).

٦٠ ـ ابن شبة، أبو زيد عمر (ت٢٦٢هـ ـ٧٨٥م)، تاريخ المدينة المنورة، علق عليه وخرج أحاديثه: علي محمد وندل وياسين سعد الدين بيان، (بيروت، ١٩٩٦م).

٦١ ـ ابن الشحنة، محب الدين أبو الوليد محمد بن محمد (ت٨١٥هـ ـ ١٤٤٧م)، روض المناظر في علم الأوائل والأواخر، تحقيق: محمد مهنى، (بيروت، ١٩٩٧م).

٦٢ ـ الشريف الرضي، أبو الحسن محمد الرضي بن الحسن (ت٤٠٦هـ ـ ١٠١٥م)، نهج البلاغة، تحقيق: صبحي الصالح، ط٢، (قم، ١٤٢٩هـ).

٦٣ ـ ابن شهرآشوب، أبو جعفر محمد بن محمد بن علي (ت٥٨٨هـ ـ ١١٩٢م)، مناقب آل أبي طالب، تحقيق: يوسف البقاعي، ط٢، (بيروت، ١٩٩١م).

٦٤ ـ الشهرستاني، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم (ت٤٥٨هـ ـ ١٠٦٥م)، الملل والنحل، تخريج: محمد بن فتح الله بدران، (مصر، د.ت).

٦٥ ـ الشيرازي، عبد الرحمن بن عبد الله بن نصر (ت٥٨٩هـ ـ ١١٩٣م)، المنهج والسلوك في سياسة الملوك، تحقيق: علي عبد الله الموسى، (الاردن ١٩٨٧).

٦٦ ـ ابن الصباغ، علي بن محمد بن أحمد المالكي (ت٨٥٥هـ ـ١٤٥١م)، الفصول المهمة، في معرفة أحوال الأئمة، ط٢، (بيروت، ١٩٨٨م).

* الشيخ الصدوق، أبو جعفر محمد بن الحسين (ت٣٨١هـ ـ ٩٩١م).

٦٧ ـ الخصال، صححه وعلق عليه: علي أكبر الغفاري، تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي، ط٦، (قم المشرفة، ١٤٢٤هـ).

٦٨ ـ علل الشرائع، قدم له: محمد صادق بحر العلوم، (بيروت، د. ت).

٦٩ ـ من لا يحضره الفقيه، (بيروت، ٢٠٠٥م).

٧٠ ـ ابن طاوس، ابن الهادي علي بن محمد بن جعفر بن محمد بن محمد (ت٦٦٤هـ ـ ١٢٦٥م)، فلاح السائل ونجاح المسائل، تحقيق: غلام حسين المجيدي، (د. ب، ١٤١٩هـ).

* الطبرسي، ابو علي الفضل بن الحسن (من أعلام ق ٦ هـ).

٧١ ـ إعلام الورى بأعلام الهدى، تحقيق: مؤسسة آل البيت (ع) لإحياء التراث، (د.ب، ١٤١٧هـ).

٧٢ ـ مجمع البيان في تفسير القرآن، حققه: نخبة من العلماء والمحققيق والاخصائيين، (بيروت، ١٩٩٥م).

٧٣ ـ الطبرسي، أبو منصور، أحمد بن علي بن أبي طالب (من اعلام ق ٤هـ)، الاحتجاج، تعليقات وملاحظات: محمد باقر الخرسان، (النجف الأشرف، ١٩٦٦م).

٧٤ ـ الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت٣١٠هـ ـ ٩٢٢م)، تاريخ الرسل والملوك، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (القاهرة، ١٩٦٩م).

٧٥ ـ الطبري، محب الدين أحمد بن عبد الله (ت٦٩٤هـ ـ١٢٩٤م)، ذخائر العقبى في مناقب ذوي القربى، تقديم ومراجعة: جميل إبراهيم حبيب، (د.ب، د.ت).

٧٦ ـ الطرطوشي، أبو بكر محمد بن الوليد الفهري المالكي (ت٥٢٠هـ ـ ١١٢٦م)، سراج الملوك، حققه وعلق عليه: نعمان صالح الصالح، (الرياض، ٢٠٠٥م).

٧٧ ـ ابن الطقطقى، محمد بن علي بن طبطبى (ت٧٠٩هـ ـ ١٣٠٩م)، الفخري في الآداب السلطانية والدولة الإسلامية، (بيروت، د.ب).

* الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت٤٦٠هـ ـ١٠٦٧م).

٧٨ ـ الاستبصار فيما اختلف من الأخبار، (بيروت، ٢٠٠٢م).

٧٩ ـ الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد، (النجف الأشرف، ١٩٧٣م).

١٠ ـ رجال الكشي، تحقيق وتصحيح: محمد تقي فاضل المبيدي، وأبو الفضل الموسويان، (طهران، ١٣٨٢هـ).

٨١ ـ ابن عبد ربه، شهاب الدين أحمد (ت٣٢٨هـ ـ٩٣٩م)، العقد الفريد، تقديم: خليل شرف الدين، (بيروت، ١٩٩٩م).

* ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد (ت٤٦٣هـ ـ ١٠٧٠م).

٨٢ ـ الاستيعاب في معرفة الأصحاب، (بيروت، ٢٠٠٢م).

٨٣ ـ بهجة المجالس وأنس المجالس وشمس الذاهن والهامس، تحقيق: محمد مرسي الخولي، (بيروت د.ت.).

٨٤ ـ ابن العبري، غريغوريوس، أبو الفرج بن طاهر الطبيب الملطي (٦٨٥هـ ـ١٢٨٦م)، تاريخ مختصر الدولة، وقف على تصحيحه: أنطوان صالحاني اليسوعي، (بيروت، د.ت).

٨٥ ـ ابن عساكر، ابن القاسم علي بن الحسين بن هبة الله الشافعي (ت٧٥١هـ ـ١٣٥٠م)، تحقيق وتعليق: أبو عبد الله عاشور الحنوبي، (بيروت، ٢٠٠١م).

* العسقلاني، ابن حجر أحمد بن علي (ت٨٥٢هـ ـ١٤٤٨م).

٨٦ ـ الاصابة في تمييز الصحابة، تحقيق: علي محمد البجاوي، (بيروت، ١٩٩٢).

٨٧ ـ الصواعق المحرقة في الرد على أهل البدع والزندقة، خرج أحاديثه وعلق حواشيه وقدم له: عبد الوهاب بن عبد اللطيف، (القاهرة، د.ت).

٨٨ ـ العسكري، أبو هلال الحسين بن عبد الله بن سهل (من أعلام ق٢هـ)، الأوائل، (بيروت، ١٩٧٨م).

٨٩ ـ العطاردي، شارح ومحقق (من أعلام ق٨هـ)، شرح نهج البلاغة، تحقيق: عزيز العطاردي، (قم، ١٤١٧هـ).

٩٠ ـ ابن عقدة الكوفي، أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد (ت٣٣٢هـ ـ٩٤٣م)، فضائل أمير المؤمنين، جمعه ورتبه وقدم له: عبد الرزاق محمد حسين حرز الدين، (قم، ١٤٢١هـ).

٩١ ـ ابن عنبة، جمال الدين أحمد بن علي الحسيني (ت٨٣٨هـ ـ ١٤٣٤م)، عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب، (قم، ١٩٩٦م).

٩٢ ـ الفخر الرازي (ت٦٠٤هـ ـ ١٢٠٧م)، التفسير الكبير، إعداد: مكتب تحقيق دار إحياء التراث العربي، ط٤، (بيروت، ٢٠٠١م).

٩٣ ـ ابن فروخ، أبو جعفر محمد بن الصفار (ت٢٩٠هـ ـ ٩٠٢م)، بصائر الدرجات، تقديم وتعليق وتصحيح: ميرزا محسن، (بيروت، ١٩٩٢م).

٩٤ ـ الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (ت٨١٧هـ ـ١٤١٤م)، القاموس المحيط، إعداد وتقديم: محمد عبد الرحمن المرعشلي، ط٢، (بيروت، ٢٠٠٣م). ٩٥. القرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري (ت٦٧١ هـ _ ١٢٧٢ م)، الجامع لأحكام القرآن، صححه: هشام سمير البخاري، (بيروت، ٢٠٠١ م).

* ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم (ت٢٧٦هـ ـ ٨٨٩م).

٩٦ ـ الإمامة والسياسة، تحقيق: علي شيري، (د.ب١٣٨٦، هـ).

٩٧ ـ عيون الأخبار، شرحه وعلق عليه وقدم فهارسه: يوسف علي الطويل، (بيروت، د.ت).

٩٨ ـ المعارف، حققه وقدم له: ثروت عكاشة، (د.ب، ١٤٢٧هـ).

٩٩ ـ قدامة، بن جعفر بن يزاد قدامة بن زياد البغدادي (ت٣٢٨هـ ـ٩٣٩م، وقيل٣٣٧هـ ـ٣٤٦م)، الخراج وصناعة الكتابة، شرح وتحقيق: محمد حسين الزبيدي، (بغداد، ١٩٨١م).

١٠٠ـ القضاعي، أبو عبد الله محمد بن سلامة (ت٤٥٤هـ ـ ١٠٦٢م)، دستور معالم الحكم وقانون مكارم الشيم، شرح غريبه: إبراهيم

الدملوجي، صححه وعلق عليه: حسن السماسي سويدان، (دمشق، ٢٠٠٣م).

١٠١ـ القضاعي، عبد الملك بن أبي بكر المعروف بابن الأبار (ت٦٥٨هـ ـ ١٢٥٩م)، أعتاب الكتاب، حققه: صالح الأشتر، ط٢، (بيروت، ١٩٨٦م).

* القلقشندي، أحمد بن علي بن عبد الله (ت٨٢١هـ ـ١٤١٨م).

١٠٢ـ مآثر الأنافة في معالم الخلافة، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، (الكويت، ١٩٦٤م).

١٠٣ـ صبح الأعشى في صناعة الإنشا، شرحه وعلق عليه: وقابل نصوصه، محمد حسين شمس الدين، (بيروت، د.ت).

١٠٤ـ القندوزي، سليمان بن الشيخ إبراهيم الحسيني (ت١٢٩٤هـ ـ١٨٨٩م)، ينابيع المودة، صححه وعلق عليه: علاء الدين الأعظمي، (بيروت، ١٩٩٧م).

١٠٥ـ ابن الكازروني، ظهير الدين علي بن محمد (ت٦٩٧هـ ـ ١٢٦٨م)، مختصر التاريخ، حققه: مصطفى جواد، (بغداد، ١٩٧٠م).

١٠٦ـ ابن كثير، أبو الفداء الدمشقي (ت٧٧٤هـ ـ١٣٧٢م)، البداية والنهاية، دقق أصوله وحققه: أحمد وآخرون، (بيروت، د.ت).

١٠٧ـ الكراكجي، أبو الفتح محمد بن علي بن عثمان (ت٤٤٩هـ ـ ١٠٥٧م)، كنز الفوائد، حققه وعلق عليه: عبد الله نعمة، (بيروت، ١٩٨٥م).

١٠٨ـ الكليني، محمد بن يعقوب (ت٣٢٩هـ ـ ٩٤٠م)، أصول الكافي، ط٥، (طهران، ١٤٢٥هـ).

١٠٩ـ الكنجي، محمد بن يوسف المقتول (ت٦٥٨هـ ـ١٢٥٩م)، كفاية

الطالب في مناقب علي بن أبي طالب، تحقيق وتعليق: محمد هادي الأميني، ط٣، (إيران، ١٤٠٤هـ).

١١٠ـ الكندي، أبو عمر محمد بن يوسف (ت٩٦٤هـ ـ١٥٥٦م)، الولاة والقضاة، تحقيق: محمد حسن إسماعيل وأحمد فريد المزيدي، (بيروت، ٢٠٠٣م).

١١١ـ الكيذري، قطب الدين (من أعلام ق٦هـ)، حدائق الحقائق في شرح نهج البلاغة، تحقيق: عزيز الله العطاردي، (قم، ١٤١٦هـ).

١١٢ـ الماوردي، أبو الحسن علي بن حبيب (ت٤٥٠هـ ـ١٠٥٨م)، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، ط٢، (قم، ١٤٠٦هـ).

١١٣ـ المتقي الهندي، علاء الدين بن حسام الدين (ت٧٩٥هـ ـ ١٣٩٢م)، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، تحقيق: محمود عمر الدمياطي، ط٢، (بيروت، ٢٠٠٤م).

١١٤ـ المجلسي، محمد باقر (ت١١١١هـ ـ ١٦٠٢م)، بحار الأنوار الجامعة لدرر الأئمة الأطهار، (بيروت، ١٩٨٣م).

١١٥ـ المحلي، أبو عبد الله حميد بن أحمد المستشهد (ت٦٥٢هـ ـ١٢٥٤م)، محاسن الأزهار في مناقب الأبرار، تحقيق: محمد باقر المحمودي، (قم، ١٤٢٢هـ).

١١٦ـ أبو مخنف، لوط بن يحيى الأزدي (ت١٥٧هـ ـ٧٧٣م)، الجمل وصفين والنهروان، جمعه وحققه: حسن حميد السنيد، (لندن، ٢٠٠٢م).

١١٧ـ ابن مردويه، أبو بكر أحمد بن موسى (ت٤١٠هـ ـ١٠١٩م)، مناقب الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام وما نزل القرآن في علي، جمعه ورتبه وقدم له: عبد الرزاق حرز الدين، ط٢، (قم، ١٤٢٤هـ).

* المسعودي، أبو الحسن بن الحسين بن علي (ت٣٤٦هـ ـ ٩٥٧م).
١١٨ـ إثبات الوصية، للإمام علي بن أبي طالب، (قم، ٢٠٠٣م).
١١٩ـ مروج الذهب ومعادن الجوهر، ط٤، (د. ب، ٢٠٠٧م).
١٢٠ـ مسلم، محيي الدين بن زكريا بن شرف النووي الشافعي (ت٦٣١هـ ـ ١٢٣٣م)، شرح صحيح مسلم، راجعه: خليل الميس، (بيروت، د.ت).
* الشيخ المفيد، أبو عبد الله بن محمد بن النعمان العكبري (ت٤١٣هـ ـ١٠٢٢م).
١٢١ـ الإرشاد، ط٣، (بيروت، ١٩٧٩م).
١٢٢ـ الاختصاص، تحقيق: محمد مهدي السيد حسن الخرسان، (النجف الأشرف، ١٩٧١م).
١٢٣ـ الأمالي، تحقيق: حسين الأستاذ ولي وعلي أكبر الغفاري، ط٥، (قم، ١٤٢٥هـ).
١٢٤ـ المقريزي، أحمد بن علي (ت٨٤٥هـ ـ١٤٤١م)، النزاع والتخاصم بين بني أمية وهاشم، قدم له: محمد بحر العلوم، (بيروت، ١٩٨١م).
١٢٥ـ ابن منقذ، الأمير أسامة (ت٥٨٣هـ ـ ١١٨٧م)، لباب الأدب، (بيروت، ١٩٩٨م).
١٢٦ـ المنقري، نصر بن مزاحم (ت٢١٢هـ ـ٧٢٨م)، وقعة صفين، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٢، (القاهرة، ١٣٨٢هـ).
١٢٧ـ النجاشي، أبو العباس أحمد بن علي بن أحمد بن العباس (ت٤٥٠هـ ـ ١٠٥٨م)، رجال النجاشي، ط٥، (قم المقدسة ١٤١٦، هـ).
١٢٨ـ ابن النديم، أبو الفرج بن أبي يعقوب إسحاق (ت٧٨٠هـ ـ

١٣٧٨م)، الفهرست، خطه وشرحه وعلق عليه وقدم له: يوسف علي الطويل، وضع فهارسه: أحمد شمس الدين، ط٢، (بيروت، ٢٠٠٢م).

١٢٩ـ النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب (ت٢٠٢هـ ـ ٧١٨م)، خصائص الإمام أمير المؤمنين، حققه وعلق عليه: محمد باقر المحمودي، (د.ب، ١٩٨٣م).

١٣٠ـ النعمان، أبو حنيفة بن محمد بن منصور التميمي (ت٣٦٣هـ ـ ٩٧٤م)، دعائم الإسلام، تحقيق: آصف بن علي بن أصغر فيضي، (مصر، ١٩٦٣م). ١٣١. أبو نعيم، أحمد بن عبد الله الأصفهاني (ت٤٣٠هـ ـ١٠٢٩م)، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط٢، (بيروت، ٢٠٠٢م).

١٣٢ـ النويري، شهاب الدين أحمد عبد القادر (ت٧٣٣هـ ـ ١٣٣٢ م)، نهاية الإرب في فنون الأدب، تحقيق: عبد الحميد ترحيني وعماد علي حمزة، (بيروت٢٠٠٤). ١٣٣. الحاكم النيسابوري، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (ت٦٣٠هـ ـ ١٢٣٢م)، المستدرك على الصحيحين، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، (بيروت، ١٩٩٢م).

١٣٤ـ ابن هشام، أبو محمد بن عبد الملك (ت٢١٣هـ ـ٨٢٨م)، السيرة النبوية، تحقيق: أحمد شمس الدين، (بيروت، ١٩٨٨م).

١٣٥ـ ابن هلال، أبو إسحاق، إبراهيم محمد سعيد (ت٢٨٣هـ ـ٨٩٦م)، الغارات، حققه: عبد الزهرة الحسيني الخطيب، (بيروت، ١٩٨٧م).

١٣٦ـ الواقدي، محمد بن عمر بن وقاد (ت٢٠٧هـ ـ٨٢٢م)، المغازي، تحقيق: مارسون جونس، ط٣، (بيروت، ١٩٨٩م).

١٣٧ـ ابن الوردي، زين الدين عمر بن المظفر (ت٧٤٩هـ ـ ١٣٤٨م)، تاريخ ابن الوردي، ط٢، (النجف، ١٩٦٩م).

١٣٨ـ وكيع، محمد بن خلف بن حبان (ت٣٠٦هـ ـ ١٢٠٦م)، أخبار القضاة، مراجعة: سعيد اللحام، (بيروت، ٢٠٠٢م).

١٣٩ـ اليافعي، أبو محمد عبد الله بن أسعد بن علي بن سلمان (ت٧٦٨هـ ـ ١٣٦٦م)، مرآة الجنان وعبرة اليقظان، وضع حواشيه: خليل المنصور، (بيروت، ١٩٩٧م).

١٤٠ـ اليعقوبي، أحمد بن إسحاق بن جعفر بن وهب بن واضح (ت بعد سنة ٢٩٢هـ)، تاريخ اليعقوبي، علق عليه ووضع حواشيه: خليل المنصور، ط٢، (قم، ١٤٢٥هـ).

١٤١ـ أبو يعلى، محمد بن الحسن الفراء الحنبلي (ت٤٥٨هـ ـ١٠٦٥م)، الأحكام السلطانية، صححه وعلق عليه: محمد حامد الفقي، ط٣، (د. ب، ١٤٠٦هـ).

١٤٢ـ أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم، (ت١٨٢هـ ـ٧٩٨م)، الخراج، (بيروت، ١٩٧٩م).

المراجع:

١ ـ الأبطحي، محمد باقر الموحد، الصحيفة العلوية الجامعة للأدعية، تحقيق: مؤسسة الإمام المهدي (عج)، (قم، ١٤٢٣هـ).

٢ ـ الأميني، محسن، أعيان الشيعة، حققه: حسن الأمين، ط٥، (بيروت، ٢٠٠٠م).

٣ ـ الأميني، محمد هادي، أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام والرواة عنه، (بيروت، ١٩٩٢م).

٤ ـ بيضون، إبراهيم، من دولة عمر إلى دولة عبد الملك، (قم، ٢٠٠٦م).

٥ ـ جرادق، جورج، الإمام علي عليه السلام صوت العدالة الإنسانية، ط٢، (إيران، ١٤٢٤هـ).

٦ ـ جعفر، نوري، فلسفة الحكم عند الإمام، تقديم: عبد الفتاح عبد المقصود، (القاهرة، د.ت).

٧ ـ الجنابي، خالد جاسم، تنظيمات الجيش العربي الإسلامي، ط٢، (بغداد، ١٩٨٦م).

٨ ـ حسن، إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام، ط١٥، (القاهرة، ٢٠٠١م).

٩ ـ حسين، طه، الفتنة الكبرى، (مصر، ١٩٥١م).

١٠ ـ الحكيم، حسن عيسى، الإمام علي عليه السلام روح الإسلام الخالد، (بيروت، ٢٠٠٧م).

١١ ـ الحكيم، محمد تقي، تاريخ التشريع الإسلامي، (لندن، ١٩٩٨م).

١٢ ـ حمود، خضير كاظم، السياسة الإدارة في فكر الإمام علي عليه السلام بين الأصالة والمعاصرة، (بيروت، ١٩٩٩م).

١٣ ـ الخاطر، حسن سعيد محمد، الأمير تراث الإمام علي عليه السلام، (بيروت ٢٠٠٥ م).

١٤ ـ الدجيلي، خولة شاكر، بيت المال نشأته وتطوره من القرن الأول إلى الرابع الهجري، (بغداد، ١٩٧٦م).

١٥ ـ الزبيدي، عبد الرضا، الرسائل السياسية بين الإمام علي عليه السلام ومعاوية، (د.ب، ٢٠٠٠م).

١٦ ـ الزركلي، خير الدين، أعلام، ط١٦، (بيروت، ٢٠٠٥م).

١٧ ـ الزهاوي، ضياء، حكومة علي الشرعية، ملامح وتطبيق، (قم، ٢٠٠٢م).

١٨ ـ سبيتي، علي يوسف، المعارضة في الإسلام، (بيروت، ٢٠٠٢م).
١٩ ـ السعد، غسان، حقوق الإنسان عند الإمام علي عليه السلام، تقديم: محمد اليعقوبي، (النجف، ٢٠٠٦م).
٢٠ ـ الشاهرودي، علي النمازي، مستدركات علم الحديث، (طهران، ١٤١٢هـ).
* الشكري، علي يوسف.
٢١ ـ حقوق الإنسان بين النظرية والتطبيق، (القاهرة، ٢٠٠٩م).
٢٢ ـ مبادئ القانون الدستوري والنظم الإسلامية، (القاهرة، ٢٠٠٨م).
٢٣ ـ شمس الدين، محمد مهدي، نظام الحكم والإدارة في الإسلام، ط٣، (قم، ١٩٩٢م).
٢٤ ـ الصالح، صبحي، النظم الإسلامية، نشأتها وتطورها، ط٤، (بيروت، ١٩٧٨م). *الصدر، محمد باقر.
٢٥ ـ الإسلام يقود الحياة، ط٣، (بغداد، ١٩٩٠م).
٢٦ ـ اقتصادنا، تحقيق: مكتب الإعلام الإسلامي فرع طهران، (طهران، ١٤١٧هـ).
٢٧ ـ الإمام علي عليه السلام سيرة وجهاد، (بيروت، ٢٠٠٣م).
٢٨ ـ المجتمع الفرعوني، (النجف الأشرف، ١٤٢٤هـ).
٢٩ ـ مجتمعنا، إعداد: محمد علي أمين، تقديم: جواد سعدي، (بيروت، ٢٠٠٢م).
٣٠ ـ الصفار، فاضل، فقه الدولة، بحث مقارن في الدولة ونظام الحكم على ضوء الكتاب والسنة والأنظمة الوضعية، (قم، ٢٠٠٥م).
٣١ ـ ضيف، شوقي، المدارس النحوية، ط٧، (القاهرة، ١٩٩٢م).

٣٢ ـ الطباطبائي، محمد حسين، الميزان في تفسير القرآن، (بيروت، ١٩٩٧م).

٣٣ ـ العبادي، محمد، الإمام علي عليه السلام وتنمية ثقافة أهل الكوفة، (قم ـ ١٣٨١هـ).

٣٤ ـ عبد الباقي، محمد فؤاد، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، ط٣، (قم، ١٣٨٤هـ).

٣٥ ـ عبد الحميد، صائب، تاريخ الإسلام الثقافي والسياسي مسار الإسلام بعد الرسول صلى الله عليه وآله ونشأة المذاهب، (د.ب، ١٩٩٧م).

٣٦ ـ عبد المقصود، عبد الفتاح، المجموعة الكاملة الإمام علي عليه السلام، (القاهرة، ٢٠٠٦م).

٣٧ ـ العقاد، عباس محمود، عبقرية الإمام علي عليه السلام، (بيروت، ١٩٩٧م).

٣٨ ـ علي، جواد، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، (د.ب، د.ت).

٣٩ ـ العلي، صالح أحمد، التنظيمات الاجتماعية والإدارية في البصرة في ق ١ هـ، (بغداد، ١٩٣٥م).

٤٠ ـ فرج، عودة، الدولة في الفكر الفقهي عند محمد باقر الصدر، (العراق، ٢٠٠٩م).

٤١ ـ الفكيكي، توفيق، الراعي والرعية، ط٣، (بغداد، ١٩٩١م).

٤٢ ـ القرشي، باقر شريف، موسوعة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، (قم، ٢٠٠٢م).

٤٣ ـ كاشف الغطاء، الهادي، مستدرك نهج البلاغة، (بيروت، ١٩٩٦).

٤٤ ـ الكتاني، عبد الحي، نظام الحكومة النبوية المسمى التراتيب الإدارية، (بيروت، د.ت).

٤٥ ـ المعهد الدولي لحقوق الإنسان، كلية الحقوق بجامعة ديبول، الديمقراطيات والحريات العامة، (د.ب، ٢٠٠٥م).

* الموسوي، محسن باقر.

٤٦ ـ الإدارة والنظام الإداري عند الإمام علي عليه السلام، (بيروت، ١٩٩٨م).

٤٧ ـ الفكر الاقتصادي في نهج البلاغة، (بيروت، ٢٠٠٢م).

٤٨ ـ الموسوي، محسن، دولة الإمام علي عليه السلام، (د. ب، ١٩٩٣م).

٤٩ ـ هيكل، محمد حسين، حياة محمد ﷺ، (القاهرة، ١٣٥٤هـ).

٥٠ ـ الورداني، صالح السيف والسياسة، صراع بين الإسلام الأموي والإسلام النبوي، (بيروت، ١٩٩٩م).

٥١ ـ ياسين، نجمان، تطور الأوضاع الاقتصادية في عصر الرسالة الراشدية، (الموصل، ١٩٨٨م).

٥٢ ـ اليوزبكي، توفيق، النظم الإسلامية، (النجف، د.ت).

المجلات:

مجلة السدير، كلية الآداب، جامعة الكوفة، السنة الثانية، العدد (١٠).

الرسائل والأطاريح الجامعية:

١ ـ البغدادي، أحمد علاوي مجيد، نشأة التيار العلوي في الكوفة إلى نهاية العصر الأموي (٣٢هـ/ ٧٤٩م)، رسالة ماجستير في التاريخ الإسلامي، جامعة الكوفة ـ ، كلية الآداب، ٢٠٠٧م.

٢ ـ جياد، حاتم كريم، الإمام علي عليه السلام في كتابات المستشرقين، أطروحة دكتوراه في التاريخ الإسلامي، جامعة الكوفه، كلية الآداب، ٢٠٠٧.

٣ ـ الحسناوي، ختام مزهر راهي، المعارضة في الدولة العربية الإسلامية، (١١هـ/ ٦٣٢م ـ ٤١ هـ/ ٦٦١م)، أطروحة دكتوراه في

التاريخ الإسلامي، جامعة الكوفة، كلية الآداب، ٢٠٠٧م.

٤ ـ العمر، سمير صالح حسن، عثمان بن عفان ﷺ، سيرته ودوره السياسي، رسالة ماجستير في التاريخ الإسلامي، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٩٩م.

٥ ـ العيساوي، علاء كامل صالح، النظم المالية والإدارية في عهد الإمام علي عليه السلام (٣٥ ـ ٤٠هـ/ ٦٥٦ ـ ٦٦٠م)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الإسلامي، جامعة البصرة، كلية الآداب، ٢٠٠٥م.

٦ ـ مشعان، محمود شاكر، القضاء في الكوفة النشأة والتطور، دراسة تاريخية (١٧ ـ ١٣٢هـ/ ٦٣٨ ـ ٧٤٩م)، رسالة ماجستير في التاريخ الإسلامي، جامعة الكوفة، كلية الآداب، ٢٠٠٧م.

٧ ـ المياحي، شكري ناصر عبد الحسن، الإمام علي عليه السلام دراسة في فكره العسكري، أطروحة دكتوراه في التاريخ الإسلامي، جامعة البصرة، كلية الآداب، ٢٠٠٥م.

الفهرس

المقدمة ٥

التمهيد ١١

١ ـ مفهوم الدولة والحكم عند العرب ١١

٢ ـ دولة (حكومة) الرسول ﷺ في المدينة ١٥

٣ ـ مفهوم المسلمين للحكم ١٨

٤ ـ الخلافة والإمامة ٢١

٥ ـ البيئة والمؤهلات للإمام علي عليه السلام ٢٤

الفصل الأول

الأساس الفكري والسياسي عند الإمام علي عليه السلام

المبحث الأول: الأساس الفكري ٣٧

أولاً: نظام الكتابة في فكر الإمام علي عليه السلام ٣٧

ثانياً: علم النحو ٤١

ثالثاً: فكر الإمام علي عليه السلام وأثره في التدوين وجمع القرآن الكريم ٤٤

رابعاً: فكر الإمام علي عليه السلام وأثره في علم القراءات والتنزيل ٥٢

المبحث الثاني: الفكر السياسي عند الإمام علي عليه السلام ٥٧

أولاً ـ الأوضاع السياسية لدولة الخلافة منذ وفاة رسول الله ﷺ حتى بيعة الإمام علي عليه السلام سنة ٣٥هـ ٥٧
ثانياً: بيعة الإمام علي عليه السلام للخلافة سنة ٣٥هـ/ ٦٥٥م ٦١
ثالثاً: المفهوم الفكري للإمام علي عليه السلام لمنصب الخلافة ٦٤
رابعاً: سياسية الإمام علي عليه السلام عند توليه الخلافة ٧٢
خامساً: المعارضة السياسية في فكر الإمام علي عليه السلام ٨١

الفصل الثاني
الأساس العسكري في فكر الإمام علي عليه السلام

تمهيد ١١٩
المبحث الأول: البعد التعبوي ١٢١
أولاً: الصفات القيادية العسكرية ١٢٢
ثانياً: الخطط العسكرية ١٢٦
ثالثاً: الاستطلاع والبريد ١٢٩
رابعاً: الفتوحات العسكرية في عهد الإمام علي عليه السلام ١٣١
المبحث الثاني: البعد الروحي (الديني) ١٣٣
أولاً: الصلاة ١٣٣
ثانياً: الدعاء ١٣٥
المبحث الثالث: البعد الإنساني ١٤١
أولاً: الحسم العسكري ١٤١
ثانياً: أخلاق المقاتل ١٤٣
ثالثاً: موقف الإمام علي عليه السلام من القتلى ١٤٩

رابعاً: سياسة معاملة الأسرى ١٥٠

الفصل الثالث

الأساس المالي والاجتماعي في فكر الإمام علي عليه السلام

المبحث الأول: الأساس المالي في فكر الإمام علي عليه السلام ١٥٥
أولاً: موارد بيت المال ١٥٥
ثانياً: النفقات ١٦٥
ثالثاً: سمات السياسة المالية للإمام علي عليه السلام ١٧٢
المبحث الثاني: الأساس الاجتماعي في فكر الإمام علي عليه السلام ١٨٥
أولاً: المجتمع الإسلامي في فكر الإمام علي عليه السلام ١٨٥
ثانياً: البناء الأسري ١٨٧
ثالثاً: العمل في فكر الإمام علي عليه السلام ١٩١
رابعاً: المشكلات الاجتماعية ١٩٣

الفصل الرابع

الأساس الإداري والقضائي فيفكر الإمام علي عليه السلام

المبحث الأول الفكر الإداري ١٩٩
أولاً ـ التنظيم الإداري للدولة الخلافة في عهد الإمام علي عليه السلام من سنة (٣٥هـ/ ٦٤٥م ـ٤٠هـ/ ٦٦٠م) ١٩٩
ثانياً: السياسة الإدارية في فكر الإمام علي عليه السلام ٢٠٦
المبحث الثاني: الفكر القضائي عند الإمام علي عليه السلام ٢١٧
أولاً: أثر الإمام علي عليه السلام القضائي في عهد الرسول صلى الله عليه وآله والخلفاء

الراشدين ﷺ ٢١٧
ثانياً: القضاء في عهد الإمام علي ﷺ من (٣٥هـ/ ٦٥٥م ـ ٤٠هـ/ ٦٦٠م) ٢٢٣
المبحث الثالث: الأنظمة المساعدة على تحقيق العدالة ٢٣٣
أولاً: المظالم ٢٣٣
ثانياً: الحسبة ٢٣٥
ثالثاً: الشرطة ٢٣٩
الخاتمة ٢٤١
قائمة المصادر والمراجع ٢٤٥
المصادر: القرآن الكريم ٢٤٥
الفهرس ٢٦٧